



وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة

جمهورية مصر العربية
وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة



جمهورية مصر العربية

تقدير حالة البيئة في مصر

٢٠٠٩

تقرير حالة البيئة في مصر

٢٠٠٨

شكر وتقدير

يسريني أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إصدار هذا التقرير سواء كان من العاملين بالوزارة أو الوزارات والمؤسسات الأخرى أو الخبراء الذين ساهموا في إعداد الفصول المختلفة للتقرير والجهود المتميزة التي قدموها لإنجاز هذا التقرير .

وأخص بالشكر

السيد الأستاذ الدكتور / مصطفى كمال طلبة - رئيس المركز الدولي للبيئة والتنمية والذي يشرف مجلس إدارة جهاز شئون البيئة بعضوية سيادته وذلك على توجيهات سيادته القيمة وإشرافه على إعداد التقرير .

والله الموفق ،،

وزير الدولة لشئون البيئة
مهندس / ماجد جورج إلياس

تقديم وزير الدولة لشئون البيئة



يطيب لي تقديم تقرير حالة البيئة في جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠٠٨ والذي يصدر للعام الخامس على التوالي كخطوة هامة من خطوات الالتزام السياسي البيئي لحكومة جمهورية مصر العربية، يأتي ذلك إعمالاً لما ورد بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ والذي ينص في الفصل الثاني منه على إعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم إلى السيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وتودع نسخة منه في مجلس الشعب وكذا في إطار حرص القيادة السياسية في مصر على إدخال البعد البيئي في كافة المجالات لتحقيق التنمية المستدامة، اقتناعاً بأن الحفاظ على البيئة أصبح أمراً ضرورياً لحماية صحة الشعب وزيادة الإنتاج عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد.

ولقد أولى السيد رئيس الجمهورية اهتماماً واضحاً لقضية حماية البيئة بداعياً مما ورد في خطاب سيادته في افتتاح دورة مجلس الشعب من أن الحفاظ على البيئة ضرورة لازمة لا ضرباً من الرفاهية أو ترفاً، وإنما أصبحت قضية تتوقف عليها قدرة الإنسان المصري على التمتع بحياة آمنة وصحبة جيدة تتيح له أن ينتج ويبذل، إلى أن توج سيادته دعمه لقضية البيئة بطلبه إلى مجلس الشعب تعديل العديد من مواد الدستور المصري على أن يتضمن الدستور المعدل مادة تنص على حماية البيئة.

ولقد صدر الدستور المعدل عام (٢٠٠٧) - بعد أن وافق عليه مجلس الشعب في استفتاء شعبي متضمناً المادة ٥٩ التي تنص على "حماية البيئة واجب وطني، وينظم القانون التدابير الازمة للحفاظ على البيئة الصالحة".

إن النص في الدستور المصري على أن حماية البيئة واجب وطني سوف يؤدي دون شك إلى دفع كافة جهود الدولة ممثلة في الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وصولاً إلى البيئة الصالحة للحياة الكريمة للإنسان المصري.

ويأتي هذا التقرير كمحصلة لنتائج جهود العديد من الخبراء المتخصصين والعامليين بشئون البيئة في مصر، سواء بالوزارات والمؤسسات الحكومية أو الجهات غير الرسمية المعنية الذين تعاونوا جميعاً في إعداد التقرير بالمشاركة مع وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة.

ويتناول التقرير الجهود التي قامت بها كافة الوزارات والجهات المعنية بالدولة عام ٢٠٠٨ في مجال نوعية الهواء والتي أدت إلى تحقيق تحسن ملموس من خلال تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتبناها وزارة

الدولة لشئون البيئة وتشمل الحد من التلوث الصناعي، استخدام الغاز الطبيعي في صناعة الطوب، إحلال التاكسيات القديمة بأخرى متوافقة بيئية، إحلال أتوبيسات النقل العام بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي والإدارة المتكاملة للمخلفات الزراعية وخاصة قش الأرز.

وفي مجال الحماية من الضوضاء شهد عام ٢٠٠٨ إعادة توزيع محطات شبكة رصد الضوضاء والبالغ عددها ٣٠ محطة علي كافة أنحاء محافظة القاهرة لإعداد قاعدة البيانات وخرائط الضوضاء البيئية والتي تشكل القاعدة الأساسية والمرجعية في اقتراح الحلول الفنية والخطط المناسبة للحد من الضوضاء علي أساس علمي في المحافظة والتي سيتم تعديلها مستقبلاً علي باقي المحافظات.

ونظراً لتسارع الزيادة في معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وظهور التأثيرات الضارة للتغيرات المناخية، فقد ضمن التقرير التحديات التي تواجهها مصر والتي تشمل ارتفاع مستوى سطح البحر، نقص موارد المياه، نقص الإنتاج الزراعي وصعوبة زراعة بعض أنواع المحاصيل، تأثر المقاصد السياحية، تأثير الصحة والبنية التحتية وانعكاسات ذلك علي قطاعات الطاقة والصناعة والأمن والاقتصاد القومي ككل.

وأشار التقرير إلى الجهود المبذولة عام ٢٠٠٨ لمواجهة هذه التحديات والتي تشمل آلية التنمية النظيفة التي تهدف إلى تنفيذ مشروعات للحد من غازات الاحتباس الحراري، وقد بلغ عدد المشروعات ٥٢ مشروعًا تحقق خفضاً في غازات الاحتباس الحراري يصل إلى حوالي ٩٠ مليون طن ثاني أكسيد كربونكافئ.

ويبلغ إجمالي المشروعات الحاصلة على موافقة مبدئية ١٣ مشروعًا خلال عام ٢٠٠٨. وفي المجال الدولي بلغ عدد المشروعات المسجلة دولياً ٤ مشروعات حتى الآن بعد موافقة المجلس العالمي لآلية التنمية النظيفة.

وفي إطار الالتزام بأحكام ومقررات بروتوكول مونتريال بشأن الخفض التدريجي لاستهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، عكس التقرير وفاء مصر بالتزاماتها في هذا الخصوص حيث تم التخلص من استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بدرجة كبيرة وإحلالها بالبدائل صديقة البيئة في القطاعات المختلفة وهي الهالون، الأيروسولات الطبية، الصيانة والإصلاح لأجهزة التبريد وقطاع بروميد الميثيل.

وتناول التقرير بالتفصيل المياه العذبة والمناطق الساحلية باعتبارهما الموضوع الأساسي في تقرير عام ٢٠٠٨ :

ففي مجال المياه العذبة قامت الحكومة المصرية بوضع الخطة القومية للموارد المائية والتي تعتمد على الإدارة المتكاملة للمياه وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ظل ارتفاع معدل الزيادة السكانية بمتوسط يصل إلى ٢,١٪ سنويًا وثبات الموارد المائية ٥٥,٣ مليار م/سنة وبالتالي انخفاض متوسط نصيب الفرد حالياً من المياه إلى ٣٠٠ لتر/يوم، وتهدف الخطة التي تشارك فيها كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بالموارد المائية إلى تنمية الموارد المائية وتحسين كفاءة استخدامها بالإضافة إلى حماية الصحة العامة والبيئة من خلال حماية مصادر المياه من التلوث بكافة أشكاله.

وفي مجال المناطق الساحلية

تناول الجزء الخاص بالمناطق الساحلية تبني مصر لبدأ الادارة المتكاملة لهذه المناطق منذ الثمانينات وقيام الوزارة باعداد وتنسيق المبادرات الوطنية في هذا المجال نظراً لاحتواء المناطق الساحلية علي العديد من الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والبيئية مما يتطلب ضرورة الحفاظ عليها والتتأكد من استدامتها.

وأبرز التقرير الجهد المبذولة للحد من الضغوط التي تتعرض لها المناطق الساحلية والتي تشمل نهر الشواطئ، تدهور نوعية المياه، الاستخدام غير المرشد للأراضي، تدمير موائل الكائنات الحية وتدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر.

كما أشار الي الأعمال والأنشطة الخاصة بدعم السياسات علي المستويات المحلية والإقليمية وتكامل التخطيط والتنمية المستدامة والرصد البيئي لنوعية المياه الساحلية في البحرين الأبيض والأحمر عام ٢٠٠٨ .

وعرض هذا التقرير أهم التغيرات التي حدثت في وضع التنوع البيولوجي عام ٢٠٠٨ ومدى التحسن الذي طرأ عليه مقارنة بالسنة السابقة والإجراءات المتخذة والعوامل المؤثرة عليه والجهود المبذولة لتحسين برامج المحافظة على التنوع البيولوجي في ضوء الإستراتيجية الوطنية لصون التنوع البيولوجي وتحقيق الهدف العالمي لعام ٢٠١٠ والخاص بخفض ملحوظ في معدل فقد التنوع البيولوجي .

كما عرض التقرير بالتفصيل أنشطة تنمية وإدارة محميات الحالية والإعلان عن محميات جديدة، إستكمال تقييم التنوع البيولوجي والإجراءات الداعمة لصون التنوع البيولوجي والتي تشمل التقرير المؤسسى وتنمية القدرات وإستدامة المشروعات الممولة من شركاء التنمية.

وتناول التقرير أنشطة التشجير والأحزمة والمسطحات الخضراء وزراعة الغابات الشجرية بالإستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة والتي تسهم في امتصاص نسبة من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من الأنشطة التنموية المختلفة وبالتالي تقليل الآثار البيئية السالبة.

وتضمنت جهود الوزارة استكمال تنفيذ مشروع الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى بطول ١٠٠ كم وزراعة ٥ مليون شجرة ، بالإضافة إلى بدء العمل في زراعة ١٦٩٨٤ فدان في ٢٧ غابة في ٨ محافظات عام ٢٠٠٨ .

كما تم عام ٢٠٠٨ تزويد عدد ٦٠ مدرسة بالأشجار في إطار مشروع تطوير المدارس بالمناطق الأكثر احتياجاً (المرج، السلام، النهضة، والزيتون).

وكذا الاستمرار في زراعة المسطحات الخضراء بحديقة سوزان مبارك بالقاهرة الجديدة (٦٠ فدان) وحديقة السلام النباتية بشرم الشيخ (٣٢ فدان).

وتضمن التقرير جهود الوزارة لتحسين نوعية البيئة والتطوير البيئي للعشوائيات والتي اشتملت على برنامج نقل وتطوير الانشطة الملوثة في المحافظات الى المناطق غير السكنية للحد من أثارها البيئية، برنامج دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة المؤثرة على المناطق العشوائية، التطوير البيئي لمناطق المعاصرة، عزبة الوالدة وعزبة خير الله.

وأبرز التقرير صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٨ بشأن إنشاء صندوق لتطوير العشوائيات مما سوف يسهم إلى حد كبير في القضاء على المشكلات الحادة التي يعاني منها قاطنى العشوائيات.

وفي مجال الطاقة أشار التقرير إلى إزدياد معدلات الطلب على الطاقة إلى ٤ % سنويًا بشكل عام وحوالى ٧ % سنويًا في إستهلاك الطاقة الكهربائية بشكل خاص مما يتطلب ضرورة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للطاقة والتي تشتمل على ترشيد إستهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لتصل إلى ٢٠٪ من إجمالي الطاقة المولدة عام ٢٠٢٠

وركز التقرير في الجزء الخاص بالصناعة على أهمية دعم المنشآت الصناعية لتحقيق الإلتزام البيئي حيث تقوم الوزارة بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التحكم في التلوث الصناعي والذي يتم من خلاله تقديم حزمة تمويلية ميسرة للشركات لتفويق أوضاعها بيئياً وكذا دعم الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغرى للإلتزام بالقوانين البيئية من خلال مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي.

وأوضح التقرير الجهود المبذولة عام ٢٠٠٨ في مجال الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة للحد من الآثار السلبية لهذه المخلفات وتضمنت السيطرة على المقالب العمومية والمشاركة في نقل أنشطة تربية الخنازير خارج الكتل السكنية وتطوير منظومة إدارة المخلفات بالقرى الأكثر احتياجاً وعدد من الأحياء بالقاهرة الكبرى.

كما تضمن التقرير الجهود المبذولة عام ٢٠٠٨ للتحكم في المواد الخطرة من كيماويات ومبيدات وتلك المتعلقة بتقليل الآثار السلبية للنفايات الخطرة الزراعية والطبية إضافة إلى الدعم الفني الذي تم تقديمها للتخلص السليم من النفايات الخطرة الموجودة ببعض الجهات.

وعرض التقرير في الجزء الخاص بالثقافة والتوعية البيئية الجهود التي بذلتها الوزارة عام ٢٠٠٨ لنشر الوعي البيئي بين كافة شرائح المجتمع والتي تضمنت عقد ندوات للتوعية وتنفيذ القوافل البيئية وتنظيم الحملات البيئية المستمرة بالإضافة إلى التعاون مع الوزارات والمؤسسات المختلفة وخاصة وزارة التربية والتعليم لرفع الوعي البيئي بالمدارس ودعم تنفيذ البرامج الإذاعية والتليفزيونية والصفحات المتخصصة في البيئة.

كما أشار التقرير إلى الدعم المقدم إلى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لدرج الموضوعات البيئية ضمن برامجها التوعوية الأمر الذي أدى إلى نتائج إيجابية في مجال زيادة الوعي البيئي.

وفي إطار الدعم المالي الذي تقدمه الوزارة للجهات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في مجال حماية البيئة، تضمن الجزء قبل الأخير من التقرير أنشطة صندوق حماية البيئة، وعرض التقرير المشروعات التي تم تمويلها عام ٢٠٠٨ بواسطة الصندوق أو من خلال المشاركة مع جهات تمويلية أخرى. والتي تضمنت عدد ٤٠ مشروعًا في مجالات تحسين نوعية الهواء والمياه وترشيد استخدام الطاقة والتخلص الآمن من المخلفات الصلبة والطبية الخطرة.

واستعرض الباب الأخير من التقرير بإيجاز بعض التوجهات العالمية حيث تناول موضوع المدن الخضراء والعمارة الخضراء في إطار مواكبة هذه التوجهات، حيث يتم تصميم المباني وتخفيط المدن بأسلوب يحافظ على الموارد الطبيعية ويساهم في ترشيد استهلاك الطاقة والاستخدام الأمثل لمواد البناء والتشييد والتخفيط العمرياني الجيد مما يؤدي إلى تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

كما تناول موضوع الكيمياء الخضراء والذي يرتكز على مبدأ رئيسي وهو منع التلوث وليس التحكم في التلوث وذلك من خلال تشجيع تكنولوجيا العمليات الكيميائية المبتكرة التي تسعى إلى منع أو تقليل المدخلات/ المخرجات والانبعاثات المحتوية على مواد خطرة ويشمل ذلك مراحل التصميم والتصنيع والاستخدام على حد سواء.

وفي الختام، أود أن أؤكد علي أن وزارة الدولة لشؤون البيئة تقوم بالتعاون المستمر مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية لتحقيق التكامل أثناء العمل في المجال البيئي مع عدم الإخلال بحق الأجيال القادمة في الموارد والثروات الطبيعية عند تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك تطبيقاً لمبدأ التنمية المستدامة.

وزير الدولة لشؤون البيئة



مهندس / ماجد جورج إلياس

المنهجية

الهدف من هذا التقرير

أولاً: تطبيق أحد المواد الهامة من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ واللائحة التنفيذية له وقانون البيئة المعدل رقم ٩ لعام ٢٠٠٩.

ثانياً: رسم صورة واضحة ودقيقة لأحد عناصر البيئة - المياه (العذبة والسائلة) وتوضيح التغير الذي طرأ عليه سلباً أو إيجاباً مع عرض مختصر للتغيرات التي حدثت في العناصر الثلاثة الأخرى - الهواء، والتنوع البيولوجي والبيئة الحضرية.
من أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت منهجية إعداد هذا التقرير على أربعة مبادئ أساسية.

المبدأ الأول

هو مبدأ الشفافية، لذلك تم عرض الصورة الحقيقية للوضع البيئي في جمهورية مصر العربية باستخدام أحدث البيانات المتاحة لوزارة الدولة لشئون البيئة - جهاز شئون البيئة بالتعاون مع كافة الوزارات والهيئات والمراكز البحثية حيث تؤمن الدولة أن مبدأ العلانية سيتيح للشعب التعرف على طبيعة وحجم المؤشرات التي تتعرض لها البيئة وكذلك التعرف على الجهود التي تبذلها الدولة لتقليل تلك الآثار.

المبدأ الثاني

هو مبدأ المشاركة، حيث اعتمد التقرير على مشاركة الخبراء والباحثين والمهتمين بالبيئة يمثلون مختلف القطاعات التنفيذية كالوزارات المعنية والهيئات البحثية والجامعات وخبراء الإعلام البيئي وممثلون عن القطاع الخاص وكذلك المنظمات والجمعيات الأهلية في إعداد ومراجعة التقرير.

المبدأ الثالث

هو الأخذ بالمعايير العالمية المتعارف عليها دولياً في إعداد تقارير حالة البيئة، ولذلك تم تطبيق المنهج العلمي في كتابة التقرير والذي يتضمن كافة المجالات (المصادر- التأثيرات الضارة - المؤشرات البيئية- الجهود المبذولة لتقليل الآثار السلبية - الرؤية المستقبلية).

المبدأ الرابع

هو ضرورة الربط بين التزامات مصر الدولية والتي تصدق عليها بموجب الاتفاقيات البيئية الدولية والتي لها تأثير على وضع البيئة العالمية والجهود المبذولة على المستوى الوطني للتعامل مع قضايا البيئة الوطنية حيث أنه لا يمكن الفصل بين التأثيرات البيئية المحلية وتلك ذات المستوى العالمي حيث أننا نعيش في كوكب واحد هو الأرض.

الملف

الفهرس

	شكر وتقدير
	التقديم
	المنهجية
٢٥	الباب الأول : الهواء
٢٧	الفصل الأول: نوعية الهواء
٢٩	■ مقدمة
٢٩	■ شبكة رصد مؤشرات نوعية الهواء المحيط
٢٢	■ أهم ملوثات الهواء
٢٢	■ حالة نوعية الهواء المحيط
٤٥	■ نوبات تلوث الهواء الحاد
٥٠	■ أهم نتائج رصد مؤشرات نوعية الهواء المحيط لعام ٢٠٠٨
٥١	■ الانبعاثات المرتبطة بصناعة الاسمنت
٥٦	■ الانبعاثات الخاصة بعوادم المركبات
٦٠	■ الجهود المبذولة لتحسين نوعية الهواء
٦٩	الفصل الثاني: الضوضاء
٧١	■ مقدمة
٧١	■ أهم المصادر الرئيسية للضوضاء والتأثيرات الصحية الناجمة عنها
٧١	■ شبكة رصد مستويات الضوضاء
٧٢	■ مؤشرات الضوضاء في محافظة القاهرة لعام ٢٠٠٨.
٨٢	■ أهم نتائج مؤشرات الضوضاء لعام ٢٠٠٨
٨٢	■ التوصيات الخاصة بخفض مستويات الضوضاء بمحافظة القاهرة
٨٤	■ الخطة المستقبلية

٨٤	المصطلحات والتعريفات ■
الفصل الثالث: تغير المناخ	
٨٧	مقدمة ■
٨٩	مصادر التلوث ■
٩٠	التأثيرات الضارة لتغير المناخ على مصر ■
٩٤	المؤشرات البيئية ■
٩٥	الجهود المصرية المبذولة لقليل الآثار السلبية ■
٩٨	الرؤية المستقبلية ■
الفصل الرابع: حماية طبقة الأوزون	
١٠١	مقدمة ■
١٠٣	الكيماويات التي تدمر طبقة الأوزون ■
١٠٤	الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن تآكل طبقة الأوزون ■
١٠٤	المؤشرات البيئية ■
١٠٩	الرؤية المستقبلية ■
الباب الثاني: المياه	
الفصل الخامس: المياه العذبة	
١١١	مقدمة ■
١١٣	السياسة المائية للحكومة المصرية ■
١١٥	- المحور الأول: حماية مصادر المياه من التلوث ■
١١٧	- المحور الثاني: ترشيد استهلاك المياه ■
١١٩	الموارد المائية في مصر ■
١٢١	مجالات استخدام المياه في مصر ■

١٣٠	■ مصادر تلوث المياه العذبة
١٣٧	■ رصد نوعية المياه
١٤٠	■ القصور في برامج الرصد الحالية
١٤٠	■ مؤشرات نوعية المياه في بحيرة ناصر ونهر النيل وفرعيه
١٦٧	■ البحيرات المصرية
١٧١	■ الرؤية المستقبلية لسياسات المائة
١٧٥	الفصل السادس: المناطق الساحلية والبحرية
١٧٧	■ مقدمة
١٧٧	■ المخاطر التي تتعرض لها المناطق الساحلية
١٧٧	■ جهود وزارة الدولة لشئون البيئة
١٨٠	■ برنامج الرصد البيئي لنوعية المياه الساحلية
١٨١	■ نوعية المياه الساحلية في البحر الأبيض المتوسط
١٩٠	■ نوعية المياه الساحلية في البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة
٢١١	الباب الثالث: الأرض
٢١٣	الفصل السابع: التنوع البيولوجي
٢١٥	■ مقدمة
٢١٥	■ مؤشرات كفاءة التنوع البيولوجي
٢١٧	- حالة البيئات
٢٢٢	- حالة واتجاه الأنواع الحيوانية
٢٢٥	- القائمة الحمراء
٢٢٧	- الأنواع الغريبة الغازية
٢٣٣	- قدرة النظام البيئي على إعادة التوازن
٢٣٦	- الوضع الاجتماعي والاقتصادي للتنوع البيولوجي

٢٣٧	- التهديدات
٢٣٨	- كفاءة إدارة المحميات الطبيعية
٢٤٠	- التدابير والإجراءات الخاصة بضمان التنوع البيولوجي خارج المحميات الطبيعية
٢٤٣	■ الجهد المبذولة
٢٤٤	■ الرؤية المستقبلية
٢٤٧	الفصل الثامن: التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء
٢٤٩	■ مقدمة
٢٤٩	■ الجهد المبذولة
٢٤٩	- الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى
٢٥٠	- زراعة الغابات الشجرية باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة
٢٥١	- التشجير وزراعة المسطحات الخضراء والحدائق خلال عام ٢٠٠٨
٢٥٦	■ الخطة المستقبلية
٢٥٩	الباب الرابع : البيئة الحضرية والصناعية
الفصل التاسع: التطوير البيئي للمناطق العشوائية	
٢٦١	■ مقدمة
٢٦٢	■ القضايا البيئية الرئيسية بالمناطق العشوائية
٢٦٤	■ الجهد المبذولة للتطوير البيئي للعشوائيات
٢٦٨	■ برامج جهاز شئون البيئة لدعم تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبرى المؤثرة على المناطق العشوائية
٢٦٩	■ مشروعات استرشادية للتطوير البيئي للعشوائيات بالتعاون مع جمعية الرعاية المتكاملة بإقليم القاهرة الكبرى
٢٧١	■ التوجهات المستقبلية للتطوير البيئي للعشوائيات

٢٧٣	الفصل العاشر: الطاقة
٢٧٥	مقدمة
٢٧٦	■ الموقف الحالي
٢٧٦	■ مشروعات البترول والغاز
٢٧٧	■ الطاقة الكهربائية
٢٧٧	■ الطاقات الجديدة والمتتجدة
٢٧٨	■ الجهود المبذولة لتنقیل الآثار السلبية
٢٧٨	■ الرؤية المستقبلية
٢٨١	الفصل الحادي عشر: الصناعة
٢٨٣	■ مقدمة
٢٨٣	■ الجهود المبذولة للحد من التلوث الصناعي
٢٨٤	■ مشروع التحكم في التلوث الصناعي (المرحلة الثانية) (٢٠١٢-٢٠٠٧).
٢٨٧	■ مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي (٢٠١٢-٢٠٠٨)
٢٩١	■ الرؤية المستقبلية
٢٩٣	الفصل الثاني عشر: المخلفات الصلبة
٢٩٥	■ مقدمة
٢٩٥	■ الوضع الراهن للمخلفات الصلبة في مصر
٢٩٦	■ الجهود المبذولة خلال عام ٢٠٠٨
٢٩٨	■ الرؤية المستقبلية
٣٠١	الفصل الثالث عشر: المواد والنفايات الخطرة
٣٠٣	● المواد الخطرة

٢٠٣	■ مقدمة
٢٠٣	■ الجهود المبذولة لتقليل الآثار السلبية المرتبطة بتداول المواد الخطرة خلال عام ٢٠٠٨
٢٠٣	- التحكم في المواد الخطرة
٣٠٦	- الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية الخطرة
٣٠٧	- التدريب والتوعية البيئية لعام ٢٠٠٨
٣٠٨	● النفايات الخطرة
٣٠٨	■ الجهود المبذولة لتقليل الآثار السلبية للنفايات الخطرة
٣١٥	■ الرؤية المستقبلية
٣١٧	الفصل الرابع عشر: صندوق حماية البيئة
٣١٩	■ مقدمة
٣١٩	■ المشروعات التي قام صندوق حماية البيئة بتنفيذها خلال عام ٢٠٠٨
٣٢٢	■ الرؤية المستقبلية
٣٢٥	الفصل الخامس عشر: الثقافة والتوعية البيئية
٣٢٧	■ مقدمة
٣٢٧	■ الجهود المبذولة في مجال الثقافة والتوعية البيئية
٣٣٠	■ الرؤية المستقبلية
٣٣٣	الباب الخامس: التوجهات البيئية العالمية
٣٣٥	الفصل السادس عشر: المدن الخضراء والعمارة الخضراء والكيمياخضراء
٣٣٧	● المدن الخضراء و العمارة الخضراء
٣٣٧	■ مقدمة
٣٣٧	■ العمارة المستدامة و ثورة المعمار الأخضر

٢٣٨	■ مبادئ العمارة الخضراء
٢٣٨	■ الجهود المبذولة
٢٣٨	■ التوجهات المستقبلية
٢٤٠	● الكيمياء الخضراء
٢٤٠	■ مقدمة
٢٤١	■ مبادئ الكيمياء الخضراء
٢٤٢	■ الجهود المبذولة
٢٤٢	■ الرؤية المستقبلية
٢٤٥	قائمة بالمختصرات المستخدمة في التقرير
٢٤٧	قائمة ببعض المختصرات المعنية بالبيئة
٢٥٥	المشاركون في إعداد التقرير

الباب الأول الهواء



الفصل الاول

نوعية الهواء





١-١ مقدمة

تلوث الهواء من أحد أهم التحديات والعقبات التي تواجه جمهورية مصر العربية والتي تؤثر بشكل كبير على زيادة معدل التنمية في كافة المجالات فعلى مدار التاريخ وتعاقب العصور لم يسلم الهواء من التلوث وذلك بدخول العديد من المواد الغريبة عليه كالغازات والابخرة التي كانت تتصاعد من فوهات البراكين ، أو تنتج من احتراق الغابات ، وكالأتربة والكائنات الحية الدقيقة المسيبة للأمراض ، الا أن ذلك لم يكن بالكم الذي لا تحمد عقباه ، بل كان في وسع الإنسان أن يتفاداه أو حتى يتحمله، لكن المشكلة قد برزت مع الزيادة الكبيرة في عمليات التصنيع المختلفة والأبعاث المصاحبة لها في جميع أرجاء العالم ، ثم مع هذه الزيادة الرهيبة في عدد السكان، وازدياد عدد وسائل المواصلات وتطورها ، واعتمادها على المركبات الناتجة من تقطير البترول كوقود ، وهي أسوأ أسباب تلوث الهواء بالرغم من كونها ضرورة من ضروريات الحياة الحديثة ، فهي تنفس كميات كبيرة من الغازات التي تلوث الجو ، كغاز أول أكسيد الكربون السام ، وثاني أكسيد الكبريت والأتربيه الصدرية وأكسيد النيتروجين بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة الأوزون الأرضي.

١-٢ شبكة رصد مؤشرات نوعية الهواء المحيط

تعتبر المؤشرات البيئية والبيانات التي يتم رصدها على مدار الأعوام السابقة من خلال الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء التابعة لوزارة الدولة لشئون البيئة ومحطات رصد ملوثات الهواء التابعة لوزارة الصحة من أهم الآليات المطلوبة واللزامية في مجال التقييم البيئي وكذلك يتم استخدامها في مراقبة التقدم المحرز لتحقيق التنمية المستدامة على مدار الأعوام وذلك على النحو الآتي:

- ١- تستخدم المؤشرات والبيانات في إعداد تقارير التقييم البيئي المتكامل وتقارير التنمية المستدامة وتقارير حالة البيئة.
- ٢- يعتبر المؤشر أداة هامة في تحديد وتعيين المشاكل البيئية وتحليلها وتقديرها وتحديد الأولويات ورصد التغير في مجالات البيئة والتنمية المستدامة المختلفة مع الزمن.
- ٣- يعتبر المؤشر وسيلة هامة لمتابعة أداء السياسات وقياس التحسن في تحقيق أهداف محددة.
- ٤- يعطى المؤشر لمتخذي القرار صورة واضحة ومبسطة عن حالة البيئة والتنمية المستدامة واتجاهاتها.

وتولى وزارة الدولة لشئون البيئة اهتماماً كبيراً بشبكة رصد ملوثات الهواء حيث تم في أواخر عام ٢٠٠٨ تنفيذ مشروع لإعادة تأهيل محطات الشبكة وتطوير أجهزتها وإضافة عدد ٨ محطات رصد جديدة وذلك لرفع كفاءة أجهزة الرصد وضمان دقة البيانات المجمعة منها. وسوف نعرض فيما يلي أهم النتائج الخاصة بمؤشرات نوعية الهواء خلال عام ٢٠٠٨ طبقاً لنتائج الرصد التي تم تجميعها خلال عام ٢٠٠٨ مع مقارنتها بما تم رصده في السنوات السابقة.

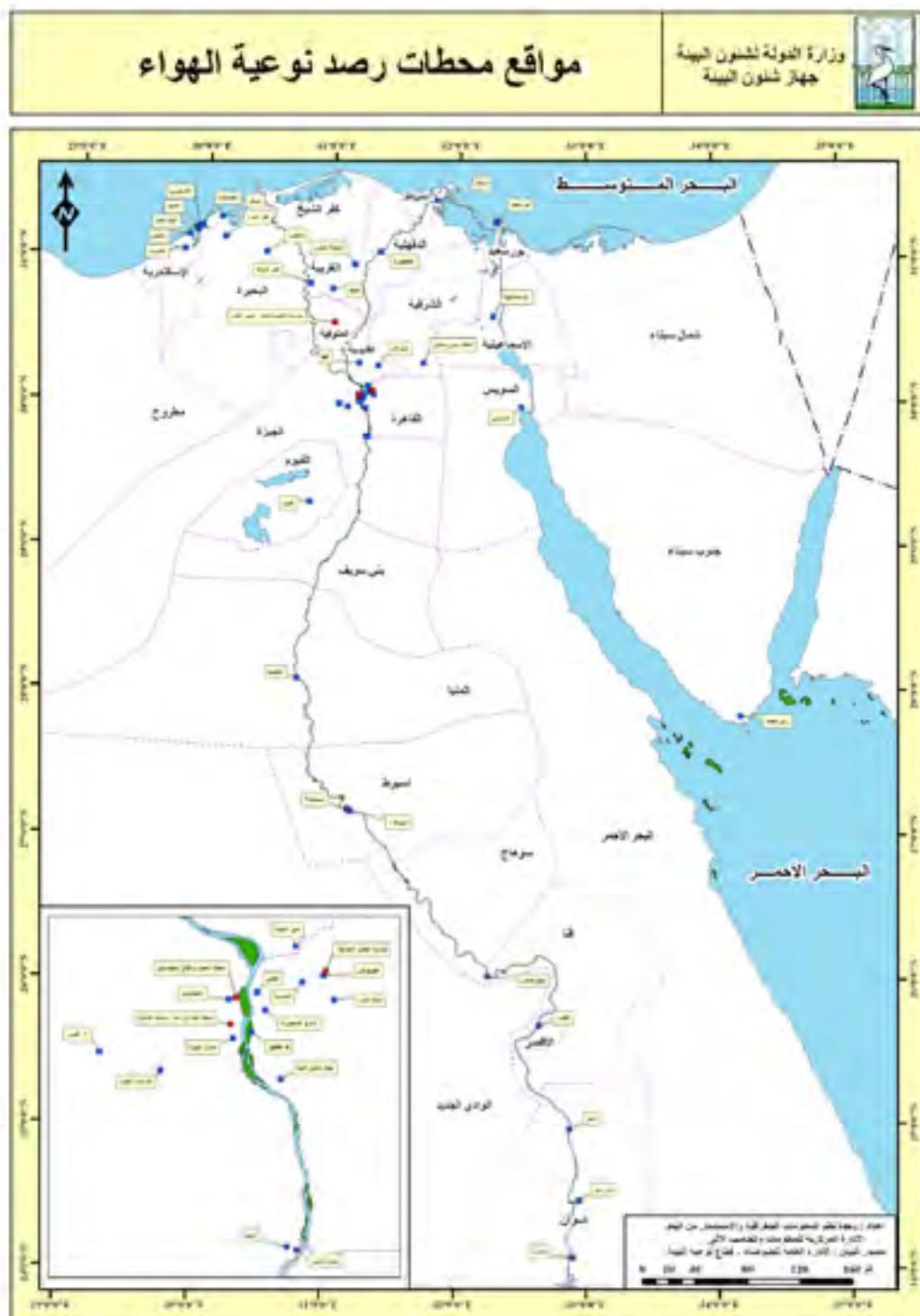
جدول (١-١) : التوزيع الجغرافي لمحميات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء التابعة لوزارة البيئة

نوعية الهواء

* المحطات التي يبدأ إنشاؤها خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٨.



نوعية الهواء



خريطة (١-١) أماكن توزيع محطات رصد نوعية الهواء بجمهورية مصر العربية

المصدر: جهاز شئون البيئة



٣-١ أهم ملوثات الهواء

تنقسم الملوثات التي يتم قياسها بواسطة شبكات الرصد البيئي بجمهورية مصر العربية إلى ملوثات أساسية (أولية) وهي تظهر نتيجة لعمليات الإنتاج الصناعي أو الكثافة المرورية مثل أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين، الجسيمات الصدرية العالقة وأول أكسيد الكربون وملوثات ثانوية تظهر نتيجة لتفاعل الملوثات الأولية مع بعضها أو مع بعض المركبات الكيميائية الموجودة في الجو مثل غاز الأوزون الأرضي.

١-٣-١ غاز ثاني أكسيد الكبريت

يتولد غاز ثاني أكسيد الكبريت بصفة أساسية كناتج لعمليات أكسدة البقايا الكبريتية في الوقود البترولي السائل أثناء عملية الاحتراق سواء في المصادر الثابتة كمحطات توليد الطاقة والمصانع أو المصادر المتحركة متمثلة في المركبات خاصة تلك التي تستخدم وقود السولار في تسيرها. واستخدام المازوت كوقود في محطات توليد الكهرباء ومصانع الطوب. والحد السنوي المسموح به باللائحة التنفيذية للقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ هو $60 \text{ ميكروجرام}/\text{م}^3$.

٢-٣-١ غاز ثاني أكسيد النيتروجين

يتكون غاز ثاني أكسيد النيتروجين كناتج لجميع عمليات الاحتراق للوقود التي تتم في درجات الحرارة العالية لا يوجد حد سنوي لتركيز غاز ثاني أكسيد النيتروجين باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن حماية البيئة ويتم الاسترشاد بالحد السنوي لمنظمة الصحة العالمية والذي يبلغ $40 \text{ ميكروجرام}/\text{م}^3$.

٣-٣-١ الجسيمات الصدرية PM₁₀

الجسيمات الصدرية تعتبر مشكلة رئيسية في التلوث بجمهورية مصر العربية خاصة في منطقة القاهرة الكبرى نظراً لتنوع وكثرة مصادر التلوث. تم التركيز في الأعوام الأخيرة على رصد الأتربة خاصة تركيزات الجسيمات العالقة في الجוזات القطر الأقل من 10 ميكرومتر والتي تعتبر ذات خطورة داهمة على الصحة العامة حيث يتم استنشاقها بصورة أكبر وتستقر في الرئتين لتسبب المتابع الصحية بعد ذلك ، والحد المسموح به كمتوسط سنوي هو $70 \text{ ميكروجرام}/\text{م}^3$.

٤-٣-١ الرصاص

تعدد أشكال تعرض الإنسان للتلوث بالرصاص سواء عن طريق استنشاق الهواء أو تناول الطعام الملوث بالرصاص أو مشتقاته. وتمثل أهمها في استنشاقه على شكل جسيمات عالقة في الهواء أو الغبار مما يؤدي إلى تراكم امتصاص هذا العنصر السام في دم الإنسان عن طريق الجهاز التنفسي. ويؤثر الرصاص على الجهاز الهضمي وجهاز المناعة والكبد والأوعية الدموية، كما ثبت أن أجسام الأطفال تمتص الرصاص بنسب أعلى من البالغين مما يعرضها لمخاطر أكبر والحد المسموح به هو $50 \text{ ميكروجرام}/\text{م}^3$.



نوعية الهواء

٥-٣-١ غاز أول أكسيد الكربون

ينبعث غاز أول أكسيد الكربون من عوادم السيارات ومن احتراق الفحم أو الحطب في المدافئ، ويعتبر من أخطر أنواع تلوث الهواء وأشدّها سمية على الإنسان والحيوان حيث يتحد أول أكسيد الكربون مع الهيموجلوبين مكوناً كربوكسي هيموجلوبين وبذلك يمنع الأكسجين من الاتّحاد مع الهيموجلوبين وفي هذه الحالة يحرم الجسم من الحصول على الأكسجين ويحدث الاختناق الداخلي.

وتنص اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة على أن الحد الأقصى المسموح به للتعرض لغاز أول أكسيد الكربون لمدة ساعة هو $20 \text{ مليجرام}/\text{م}^3$ ولدّة ٨ ساعات هو $10 \text{ مليجرام}/\text{م}^3$. ولا تحدد اللائحة التنفيذية لقانون أي حدود لمدة تعرّض ٢٤ ساعة أو سنة لتركيزات غاز أول أكسيد الكربون.

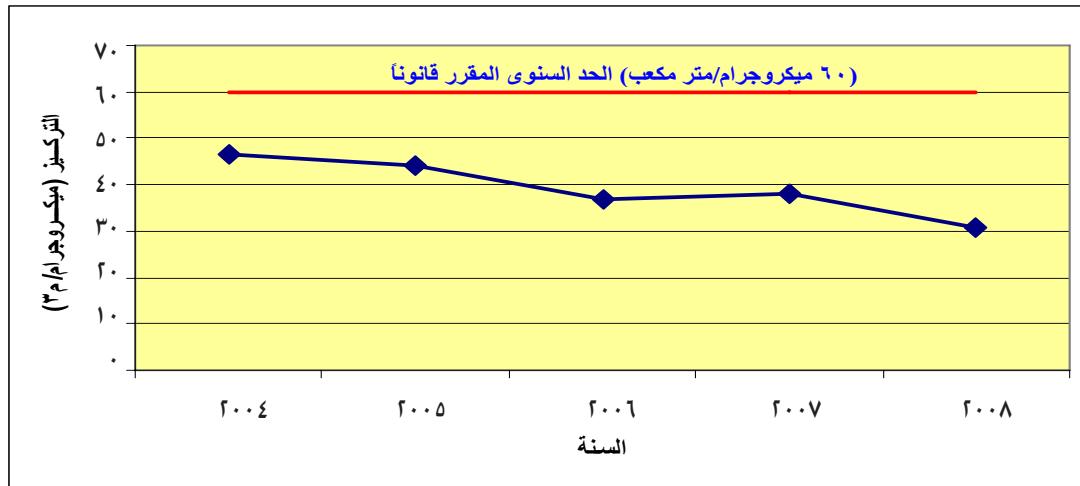
٦-٣-١ غاز الأوزون

يتكون الأوزون في طبقات الجو السفلية من تفاعل الملوثات العضوية المتطايرة المنبعثة من وسائل النقل مع أكاسيد النيتروجين في وجود أشعة الشمس. لذا ترتفع تركيزات الأوزون الأرضي خلال شهور الصيف عنها في فصل الشتاء وذلك نتيجة زيادة عدد ساعات سطوع الشمس. ويعتبر الأوزون من المؤثرات الخطيرة على صحة الإنسان كما أنه يؤدي إلى حدوث ظاهرة الضباب الدخاني عند ارتفاع تركيزاته بنسبة كبيرة. لذا تحدد اللائحة التنفيذية لقانون البيئة التركيزات القصوى لغاز الأوزون بما لا يزيد عن $200 \text{ ميكروجرام}/\text{م}^3$ خلال ساعة واحدة، بينما الحد المسموح به خلال ٨ ساعات لا يزيد عن $120 \text{ ميكروجرام}/\text{م}^3$.

١-٤ حالة نوعية الهواء المحيط

١-٤-١ غاز ثاني أكسيد الكبريت

يبين شكل (١-١) المتوسط العام لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت خلال الأعوام الخمسة السابقة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) بجمهورية مصر العربية حيث أوضحت متوسط التركيزات وجود تحسن مضطرد في التركيزات المقاسة منذ عام ٢٠٠٤ حيث كانت متوسط التركيزات التي تم رصدها خلال هذا العام حوالي $21 \text{ ميكروجرام}/\text{م}^3$ بينما كانت خلال عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حوالي $26, 28 \text{ ميكروجرام}/\text{م}^3$ على التوالي. كما يلاحظ وجود تحسن ملحوظ في التركيزات المقاسة كمتوسط سنوي خلال الخمسة أعوام السابقة بنسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠٪. ويرجع ذلك إلى الجهد المبذولة من قبل كافة الوزارات المعنية مع دعم وتنسيق وزارة الدولة لشؤون البيئة للحد من الملوثات.



شكل (١-١) : المتوسط السنوي لتركيز غاز ثاني أكسيد الكبريت خلال الأعوام الخمسة السابقة بجمهورية مصر العربية

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

وبصفة عامة بدراسة مؤشرات نوعية الهواء المقاسة خلال عام ٢٠٠٨ بالنسبة لغاز ثاني أكسيد الكبريت يتبين أن المتوسط السنوي للتركيزات المقاسة لم تتجاوز في معظم محطات الرصد بالقاهرة الكبرى الحدود المسموح بها باللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة (٦٠ ميكروجرام / متر مكعب لتركيز سنة) في ما عدا ٢ مناطق للرصد فقط هي التي تعدت الحدود المسموح بها وهي شارع الجمهورية والقلالي والمعادى حيث كانت التركيزات التي تم رصدها خلال عام ٢٠٠٨ كمتوسط سنوي حوالي ٦٥ و ٩٨ و ٧٢ ميكروجرام / م على التوالي وهى أعلى من التركيزات التي تم رصدها خلال عام ٢٠٠٧ حيث كانت التركيزات حوالي ٥١ و ٨٢ و ٢٥ ميكروجرام / م على التوالي وترجع هذه الزيادة النسبية إلى التوسع في النمو الاقتصادي وزيادة النشاط الصناعي وبالتالي ازدياد معدل حرق الوقود في تلك المناطق كما أن زيادة أعداد المركبات ساهمت بشكل كبير في ازدياد معدلات التلوث.

والجدول (٢-١) يبيّن المتوسط السنوي لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بجميع مناطق الجمهورية والتي تم بها عمليات الرصد ويلاحظ من خلال الرصد وجود انخفاض ملحوظ في التركيزات التي تم رصدها خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث كان المتوسط السنوي العام الذي تم رصده بمنطقة القاهرة الكبرى خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٩ ميكروجرام / م بينما كان خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٤٩ ميكروجرام / م . كما كان المتوسط السنوي العام الذي تم رصده بمنطقة الدلتا خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ١٥ ميكروجرام / م بينما كان خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ١٨ ميكروجرام / م . كما يلاحظ وجود ثبات نسبي في التركيزات التي تم رصدها بمدن القناة حيث كانت التركيزات التي تم رصدها كمتوسط عام خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حوالي ١٢ ميكروجرام / م .

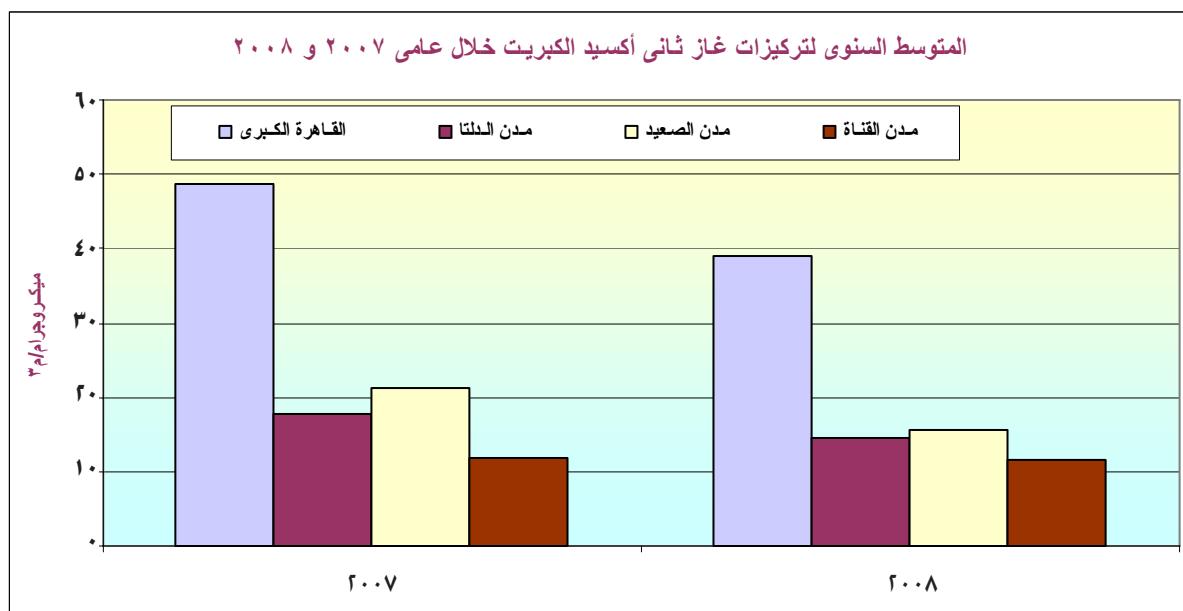


نوعية الهواء

جدول (٢-١) : المتوسط السنوي لتركيز غاز ثاني أكسيد الكبريت ($\text{ميكروجرام}/\text{م}^3$) خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ م

المنطقة	٢٠٠٧ $\text{ميكروجرام}/\text{م}^3$	٢٠٠٨ $\text{ميكروجرام}/\text{م}^3$
القاهرة الكبرى	٤٩	٣٩
مدن الدلتا	١٨	١٥
مدن الصعيد	٢١	١٦
مدن القناة	١٢	١٢

والشكل (٢-١) يبين المتوسط السنوي لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت بمناطق الرصد المختلفة بجمهورية مصر العربية خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث يتبيّن مدى التحسّن في القياسات خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ في معظم مناطق الرصد. كما يلاحظ أن المتوسط العام لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت بجميع المناطق لم تُعد الحد المسموح به في قانون حماية البيئة كمتوسط سنوي خلال عام ٢٠٠٨.



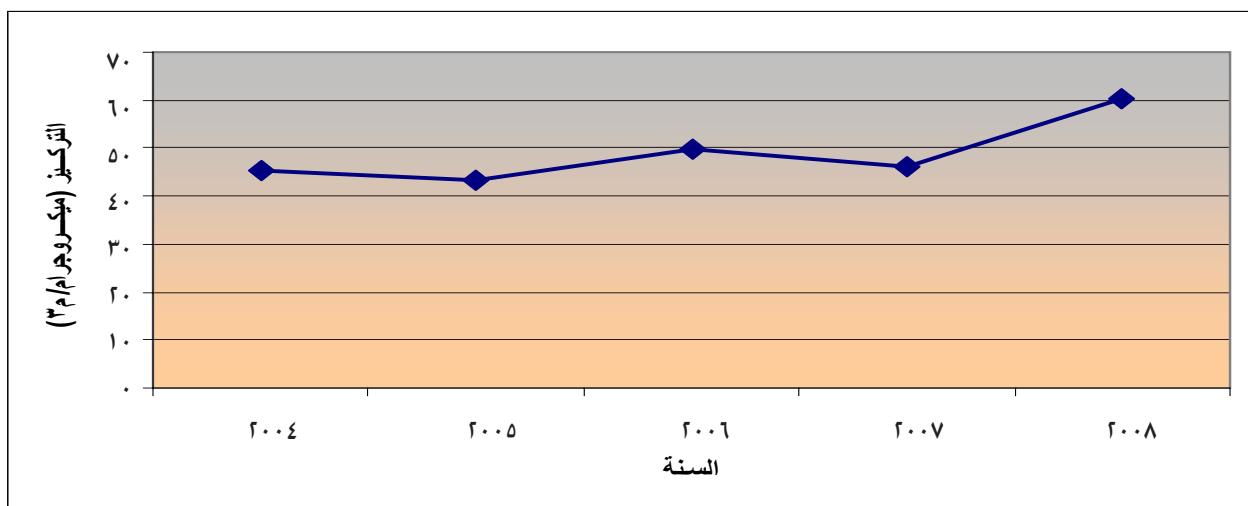
شكل (٢-١) المتوسط السنوي لتركيز غاز ثاني أكسيد الكبريت بمناطق الرصد خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ م

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة



٤-٢-٤ غاز ثاني أكسيد النيتروجين

معظم مواقع الرصد التي تم الرصد بها لغاز ثاني أكسيد النيتروجين قد تجاوزت الـ ٤٠ ميكروجرام/م^٣ خلال عام ٢٠٠٨. وجدير بالذكر أن المتوسط العام لتركيزات أكسيد النيتروجين خلال الخمسة أعوام السابقة قد تعدد الحد المسموح به على مستوى الجمهورية (شكل ٢-١) والذي يبين وجود زيادة ملحوظة في التركيزات خلال عام ٢٠٠٨ عن الأعوام السابقة حيث سجل متوسط التركيز السنوي لعام ٢٠٠٨ حوالي ٦٠،١ ميكروجرام/م^٣ بينما كان خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٤٦،١ ميكروجرام/م^٣ وذلك بزيادة مقدارها ٣٠٪ تقريباً. وجدير بالذكر أن هذه المشكلة ليست جديدة بل على العكس فالزيادة في أعداد المركبات خلال الأعوام الماضية أدت إلى حدوث ارتفاع في متوسطات التركيزات السنوية لثاني أكسيد النيتروجين لتجاوز الحد الاسترشادي المسموح به طبقاً لمنظمة الصحة العالمية (٤٠ ميكروجرام/م^٣). كما أن التوسيع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود سواء في قطاع الصناعة أو إنتاج الكهرباء أو كوقود للسيارات يساهم في زيادة تركيزات غاز ثاني أكسيد النيتروجين.



شكل (٢-١) : المتوسط السنوي لتركيز غاز ثاني أكسيد النيتروجين خلال الأعوام الخمسة السابقة بجمهورية مصر العربية
المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

والجدول (٢-١) يبيّن المتوسط السنوي لتركيزات غاز ثاني أكسيد النيتروجين خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بمناطق الرصد المختلفة.
جدول (٢-١) : المتوسط السنوي لتركيز غاز ثاني أكسيد النيتروجين (ميكروجرام/م^٣) خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بمناطق الرصد

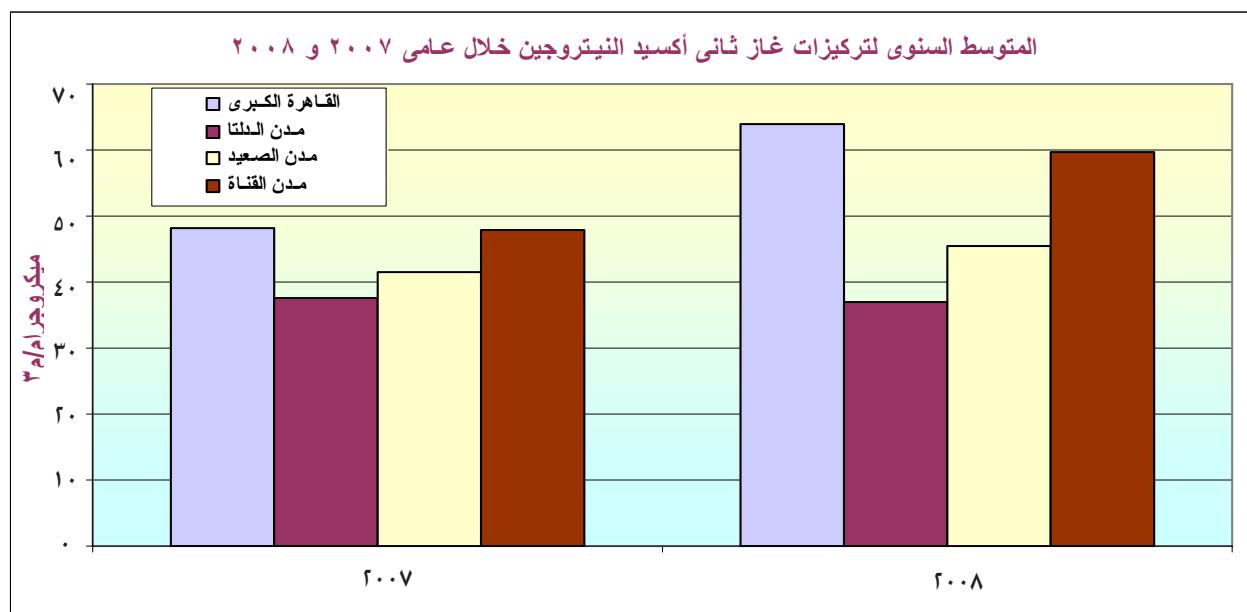
المنطقة	٢٠٠٧ ميكروجرام/م ^٣	٢٠٠٨ ميكروجرام/م ^٣
القاهرة الكبرى	٤٨	٦٤
مدن الدلتا	٣٨	٣٧
مدن الصعيد	٤٢	٤٦
مدن القناه	٤٨	٦٠



نوعية الهواء

وبدراسة التركيزات التي تم رصدها على مدار السنوات السابقة يلاحظ وجود ارتفاع في تركيزات الغاز خلال بعض الأيام على مدار العام خاصةً بالمواقع التي تشهد كثافة مرورية عالية وذلك نتيجةً لزيادة عوادم السيارات لا سيما أثناء فترات الاختناق المروري. والشكل (٤-١) يبيّن المتوسط السنوي لتركيزات غاز ثاني أكسيد النيتروجين بمناطق الرصد المختلفة وذلك خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث يتبيّن وجود ارتفاع نسبي في القياسات خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بعام ٢٠٠٧ في معظم مناطق الرصد بالنسبة لغاز ثاني أكسيد النيتروجين حيث كانت التركيزات التي تم رصدها بمنطقة القاهرة الكبرى خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ٦٤ ميكروجرام/م٣ بينما كانت خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٤٨ ميكروجرام/م٣.

ولكن بصفة عامة نجد أن تركيزات ثاني أكسيد النيتروجين المقاومة لمتوسط ساعة لم تتجاوز الحد المسموح باللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصري (١٩٩٤/٤) (٤٠٠ ميكروجرام/م٣ - مدة تعرض ساعة) في ٩٩٪ من أيام السنة في معظم المحطات مما يعد مؤشرًا جيداً ولكن يجب الانتباه إلى أن التوسيع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود سواء في قطاع الصناعة أو النقل يؤدي إلى زيادة تركيزات غاز ثاني أكسيد النيتروجين إذا لم يتم استخدام معدات للحد من انبعاثات هذا الغاز (Low-NOx burners) لذا لا بد أن تتضمن دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية الجديدة أو التي سيتم تحويلها لاستخدام الغاز الطبيعي أن يتم استخدام هذه المعدات في عملية حرق الغاز الطبيعي وذلك للحد من زيادة انبعاثات أكاسيد النيتروجين.

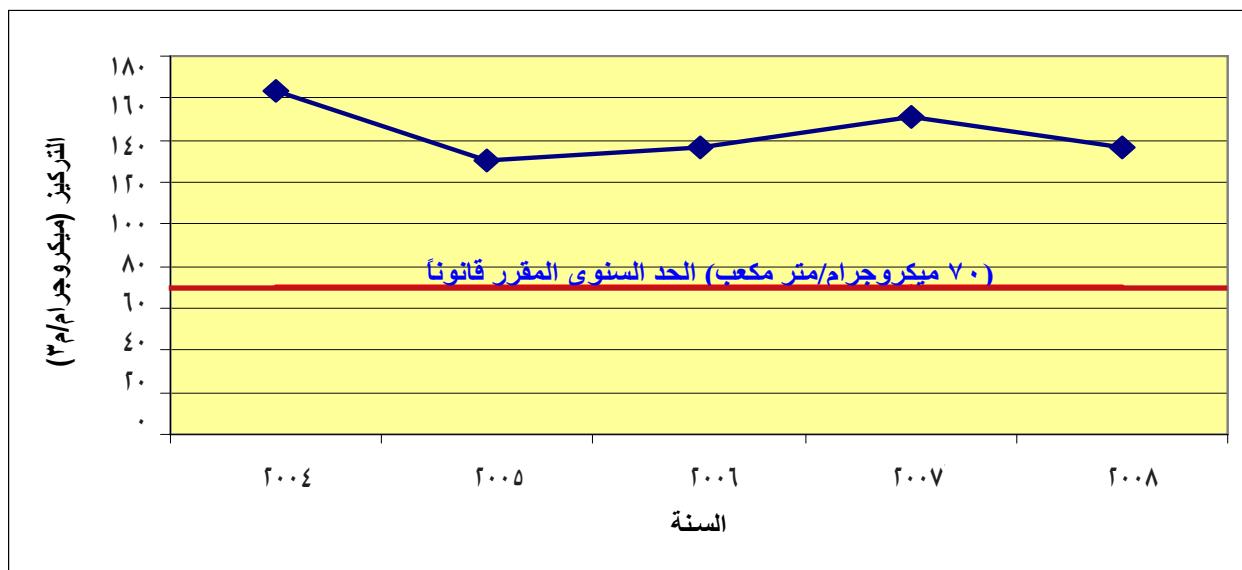


شكل (٤-١) المتوسط السنوي لتركيز غاز ثاني أكسيد النيتروجين ببعض المواقع خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

٣-٤-١ الجسيمات الصدرية PM₁₀

شكل (٥-١) يوضح التركيز السنوي العام للأتربة الصدرية العالقة خلال الخمسة أعوام السابقة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) بجمهورية مصر العربية حيث يتبيّن أنه بالرغم من ارتفاع المتوسط السنوي للتركيزات خلال عام ٢٠٠٨ عن الحدود المسموح بها في قانون البيئة كمتوسط سنوي (٧٠ ميكروجرام/م^٣) ولكنها أقل من المتوسط السنوي للتركيزات التي تم رصدها خلال العام السابق حيث كان المتوسط السنوي للتركيزات خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ١٣٧ ميكروجرام/م^٣ بينما كانت خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ١٥١ ميكروجرام/م^٣



شكل (٥-١) : المتوسط السنوي لتركيزات الأتربة الصدرية ذات القطر أقل من ١٠ ميكرون خلال الخمسة أعوام السابقة بجمهورية مصر العربية

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

والجدول (٤-١) يوضح المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات الصدرية (محطات أخذ العينات) خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بمحطات الرصد التي يتم بها القياس في معظم محافظات الجمهورية. وبصفة عامة بمقارنة نتائج رصد الأتربة الصدرية العالقة ذات القطر الأقل من ١٠ ميكرومتر على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠٨ بالعام الماضي ٢٠٠٧ كما هو مبين بالجدول التالي يتضح وجود تحسن ملحوظ في نتائج رصد الجسيمات الصدرية في معظم المناطق التي تم بها الرصد عن طريق أخذ عينات دورية وذلك بمقارنة عام ٢٠٠٨ بعام ٢٠٠٧ . كما يبيّن (شكل ٦-١) الانخفاض الملحوظ في تركيز الأتربة الصدرية في جميع محطات الرصد المقاسة في عام ٢٠٠٨ عن التركيزات المقاسة في عام ٢٠٠٧ .

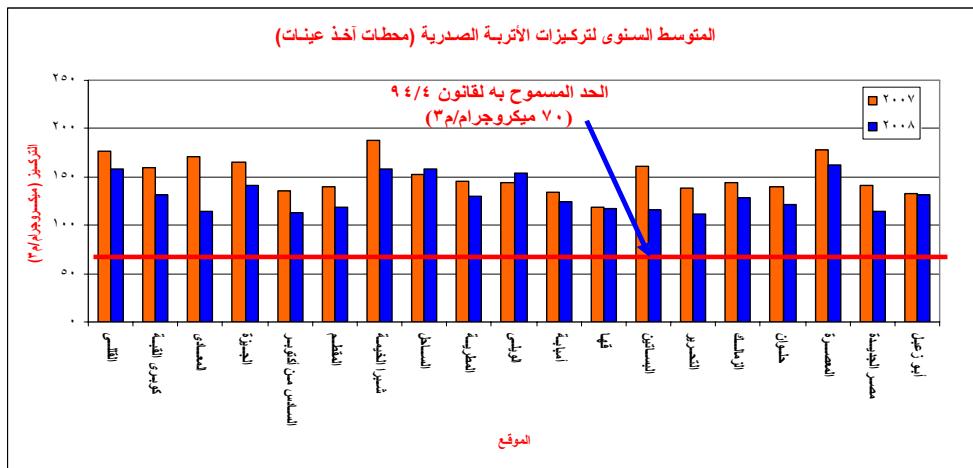


نوعية الهواء

جدول (٤-١) : المتوسط السنوي لتركيز الأتربة الصدرية ذات القطر أقل من ١٠ ميكرون ($\text{ميكروجرام}/\text{م}^3$) في بعض مواقع الرصد بالقاهرة الكبرى خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (محطات آخذ عينات)

المحطة	$\text{ميكروجرام}/\text{م}^3$	$\text{ميكروجرام}/\text{م}^3$
القللي	١٥٨	١٧٧
كوبرى القبة	١٣١	١٥٩
المعادى	١١٤	١٧١
الجيزة	١٤٢	١٦٥
السادس من أكتوبر	١١٣	١٣٥
المقطم	١١٩	١٤٠
شبرا الخيمة	١٥٨	١٨٨
الساحل	١٥٨	١٥٢
المطرية	١٣٠	١٤٦
الوايلى	١٥٤	١٤٤
امبابة	١٢٥	١٣٤
قها	١١٧	١١٩
البساتين	١١٥	١٦١
التحرير	١١٢	١٣٩
الزمالك	١٢٩	١٤٤
حلوان	١٢٢	١٤٠
المعصرة	١٦٢	١٧٧
مصر الجديدة	١١٤	١٣٠
أبو زعبل	١٣١	١٩٥

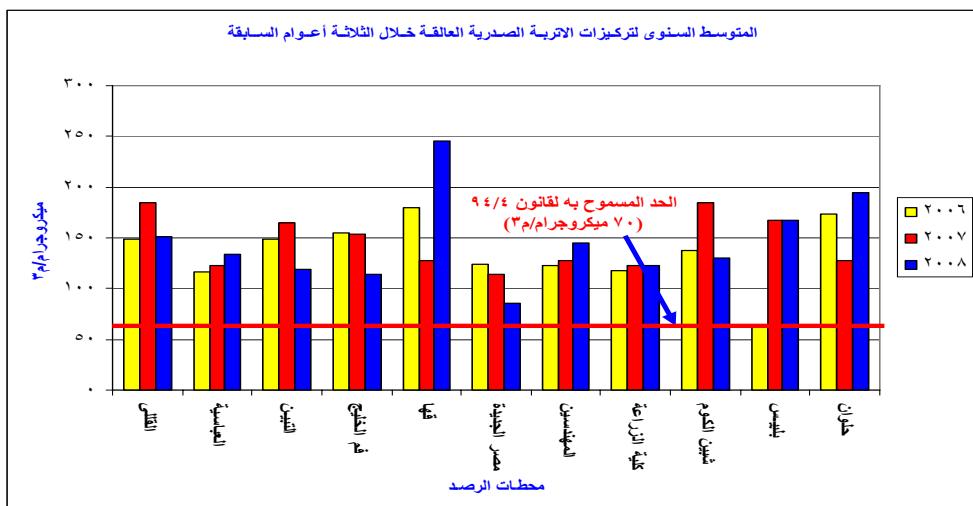
وتجدر بالذكر أن عملية رصد الأتربة العالقة تم بطريقتين الأولى من خلال أجهزة تعمل بصورة لحظية على مدار اليوم أما الثانية فتتم من خلال اخذ عينات على فلاتر لمدة ٢٤ ساعة ويتم تحليلها في المعامل المتخصصة لتحديد نسب الأتربة العالقة على هذه الفلاتر وقد أشارت مؤشرات نوعية الهواء بالنسبة للأتربة العالقة الصدرية أنه لا يزال متوسط التركيز السنوي للأتربة الصدرية العالقة ذات القطر الأقل من ١٠ ميكرومتر خلال عام ٢٠٠٨ يسجل تركيزات مرتفعة في نسبة كبيرة من مواقع الرصد والقياسات على مستوى الجمهورية.



شكل (٦-١): المتوسط السنوي لتركيز الأتربة الصدرية ذات القطر أقل من ١٠ ميكرون (ميكروجرام/م٣) بمحطات أخذ العينات بعض المواقع بالقاهرة الكبرى لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

أما بالنسبة للتركيزات التى تم رصدها بأجهزة القياس اللحظية نلاحظ وجود انخفاض فى متوسط التركيزات المقاسة فى بعض المناطق مثل القالى وقم الخليج ومصر الجديدة فى عام ٢٠٠٨ عن التركيزات المقاسة فى عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦ (شكل ٧-١).



شكل (٧-١): المتوسط السنوي لتركيز الأتربة الصدرية ذات القطر أقل من ١٠ ميكرون (PM_{10}) ببعض المواقع خلال الأعوام الثلاثة الماضية (محطات القياسات اللحظية)

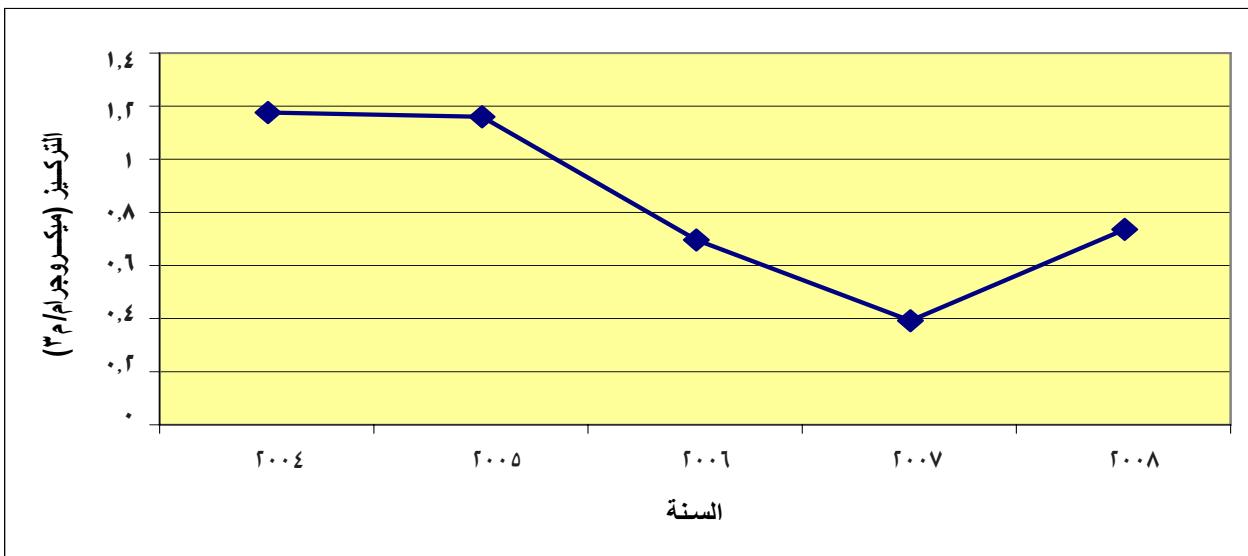
المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة



٤-٤ الرصاص

أوضحت نتائج رصد تركيزات الرصاص بالقاهرة الكبرى خلال الأعوام السابقة وجود انخفاض ملحوظ في التركيزات المرصودة خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مقارنة بالتركيزات المرصودة في عام ٢٠٠٠ وذلك نتيجة تبني وزارة الدولة لشئون البيئة برنامجاً قومياً استهدف خفض أحمال التلوث بالرصاص بمنطقة شبرا الخيمة بدأ في عام ١٩٩٨ وانتهى في مارس عام ٢٠٠٨ بمشروع لنقل المسابك مع تطهير موقعها الملوثة بالرصاص بمنطقة شبرا الخيمة بالإضافة إلى التوسيع في إنتاج البنزين الخالي من الرصاص من قبل وزارة البترول . وقد واكب تنفيذ هذا البرنامج قيام وزارة الدولة لشئون البيئة بإجراء تعديلات في اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في ما يخص الحدود المسموح بها لتركيزات الرصاص في الهواء لتصل إلى ٥٠ ميكروجرام/م٣ في المناطق السكنية و ١٥٠ ميكروجرام/م٣ في المناطق الصناعية بدلًا من ١٠ ميكروجرام/م٣ في جميع المناطق سواء صناعية أو سكنية.

وشكل (٨-١) يبين المتوسط السنوي لتركيزات الرصاص خلال الأعوام الخمسة الماضية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ . كما يلاحظ انخفاض المتوسط العام لتركيزات الرصاص بالقاهرة الكبرى من ١٠٢ ميكروجرام/م٣ خلال عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٧٤٠ ميكروجرام/م٣ خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة خفض بلغت ٣٨٪ وهو مؤشر جيد على نجاح البرنامج القومي لخفض انبعاثات الرصاص بالهواء.



شكل (٨-١) يبين المتوسط السنوي لتركيز الرصاص بجميع مواقع الرصد خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

لكن وبالرغم من هذا النجاح نلاحظ أن التركيزات المرصودة في عام ٢٠٠٨ كانت أعلى بنسبة ملحوظة من التركيزات المرصودة خلال عام ٢٠٠٧ في معظم المحطات ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى عودة أنشطة سبك الرصاص غير المرخصة

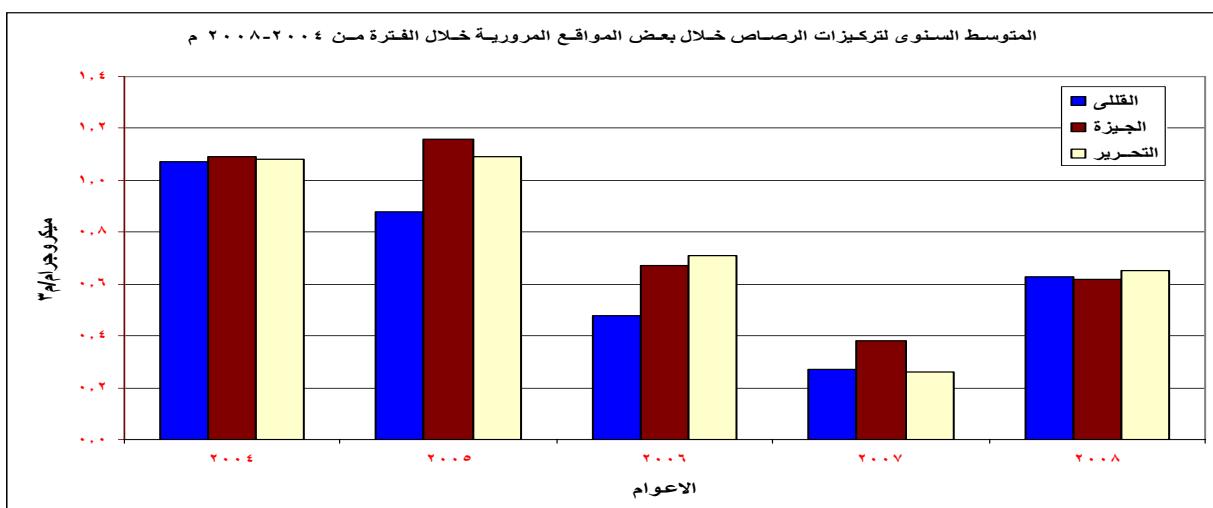


للعمل مرة أخرى بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك الملحوظة لبنيzin ٨٠ خلال الفترة السابقة نتيجة ارتفاع أسعار أنواع البنزين الأخرى وتوجه العديد من أصحاب المركبات الخاصة لاستخدام هذا النوع من البنزين لانخفاض سعره عن الأنواع الأخرى ، كما شهدت منطقة أبو زعبل أعلى تركيزات للرصاص في عام ٢٠٠٨ ويعزى هذا الأمر إلى نقل مسابك الرصاص إلى منطقة الصفا بأبوزعبل كما هو موضح بالجدول (٥-١).

جدول (٥-١) : المتوسط السنوي لتركيز الرصاص (ميكروجرام/م³) في بعض مواقع الرصد بالقاهرة الكبرى خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

المنطقة	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القليل	٠,٢٧	٠,٦٣
كوبري القبة	٠,٤١	٠,٧٠
المعادى	٠,٣٥	٠,٤٦
الجيزة	٠,٣٨	٠,٦٢
السادس من أكتوبر	٠,٢٧	٠,٤٧
المقطم	٠,٣٣	٠,٥٧
شبرا الخيمة	٠,٣٣	٠,٨٧
الساحل	١,٠٤	١,١٤
المطرية	٠,٢٦	٠,٥٤
الويلي	٠,٢٨	٠,٦٨
امبابة	٠,٢٣	٠,٥٠
قها	٠,٣٩	٠,٤٩
البساتين	٠,٢٧	٠,٥١
التحرير	٠,٢٦	٠,٦٥
الزمالك	٠,٢٦	٠,٨٠
حلوان	٠,٣٥	٠,٥٢
المعصرة	٠,٢٧	٠,٦٥
مصر الجديدة	٠,٢٥	٠,٧٣
أبوزعبل	١,٢٠	٢,٤٩

وبمقارنة متوسط تركيزات الرصاص المرصودة في عام ٢٠٠٨ نجد أنها بلغت حوالي ٥٠ ميكروجرام/م٣ في المناطق السكنية و ١٠ ميكروجرام/م٣ في المناطق الصناعية و ٦٠ ميكروجرام/م٣ في المناطق ذات الكثافة المرورية العالية. وبين الشكل (٩-١) المتوسط السنوي لتركيزات الرصاص خلال الخمسة أعوام السابقة حيث يلاحظ وجود انخفاض في المتوسط العام لتركيزات الرصاص بمعظم مناطق القاهرة الكبرى فعلى سبيل المثال كان المتوسط السنوي لتركيزات التي تم رصدها خلال عام ٢٠٠٨ بمناطق القللى والجيزة والتحرير حوالي ٦٢٠٠٦٥ و ٦٥٠٠٦٢ ميكروجرام/م٣ بينما كانت التركيزات خلال عام ٢٠٠٤ هي ١٠٧١٠٨١٠٩١٠٧١٠٦١٠٥١٠٤ ميكروجرام/م٣ على التوالى وهذا يعد مؤشر جيد على نجاح البرنامج القومى لخفض انبعاثات الرصاص بالهواء.



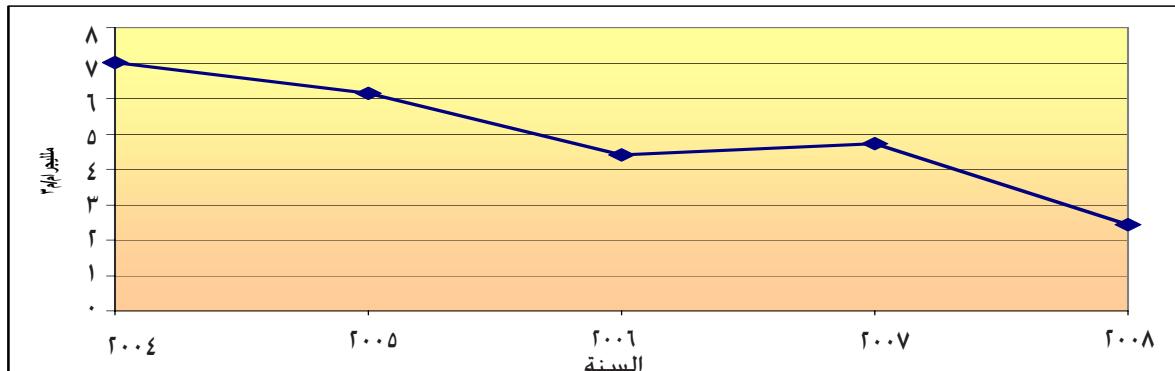
شكل (٩-١) المتوسط السنوي لتركيزات الرصاص ببعض المناطق المرورية خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ م

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

٤-٥ أول أكسيد الكربون

يوضح شكل (١٠-١) المتوسط السنوي لبعض تركيزات غاز أول أكسيد الكربون خلال أعوام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨ في محطات الرصد بجمهورية مصر العربية والتي تقوم بقياس الغاز ويتبين منها وجود تحسن واضح لتركيزات أول أكسيد الكربون خلال عام ٢٠٠٨ عن الأعوام السابقة وجدير بالذكر بأنه بالرغم من تعدد تركيزات أول أكسيد الكربون لمدة تعرض ٨ ساعات الحدود المسموح بها في بعض الأحيان ولكنها لم تتعدى مدة التعرض لكل ساعة في أي وقت خلال عام ٢٠٠٨. ويرجع ذلك إلى الجهد الذى يبذلها جهاز شئون البيئة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية بالبيئة لتطبيق العديد من المشروعات الصديقة للبيئة وعلى رأسها مشروع استبدال واحلال التاكسيات القديمة التي تبنيها وزارة الدولة لشئون البيئة. كما يرجع هذا التحسن إلى تحسين كفاءة الوقود المستخدم بمحطات توليد الطاقة والقطاع الصناعي والحد من استخدام المازوت كوقود بهذه القطاعات والقيام بحملات فحص عادم السيارات على

الطرق وجدير بالذكر بأن جهاز شئون البيئة يقوم الآن بزيادة أعداد المحطات التي تقيس أول أكسيد الكربون وذلك للحكم الدقيق على تركيزاته وأثارها.



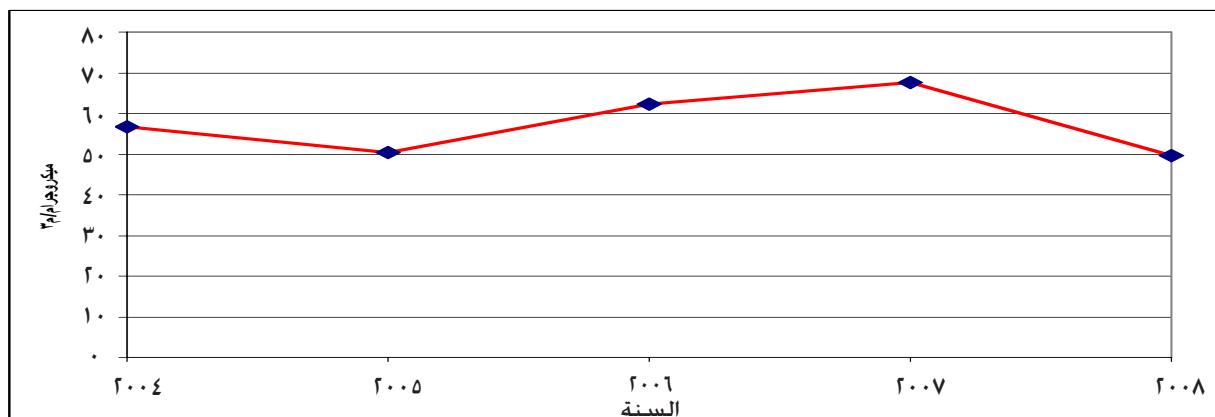
شكل (١٠-١) المتوسط السنوي لتركيزات غاز أول أكسيد الكربون كمتوسط سنوي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٤)

بجمهورية مصر العربية

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

١٦-٤-١ الأوزون

شكل (١١-١) يوضح المتوسط السنوي لتركيزات الأوزون خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨ حيث يلاحظ وجود انخفاض في تركيز الأوزون السطحي المرصود خلال عام ٢٠٠٨ كمتوسط عام مقارنة بالتركيزات المرصودة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حيث كانت التركيزات خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ٥٠ ميكروجرام / م³ بينما كانت قيمة التركيز كمتوسط عام خلال ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حوالي ٦٢ و ٦٨ ميكروجرام / م³ على التوالي.



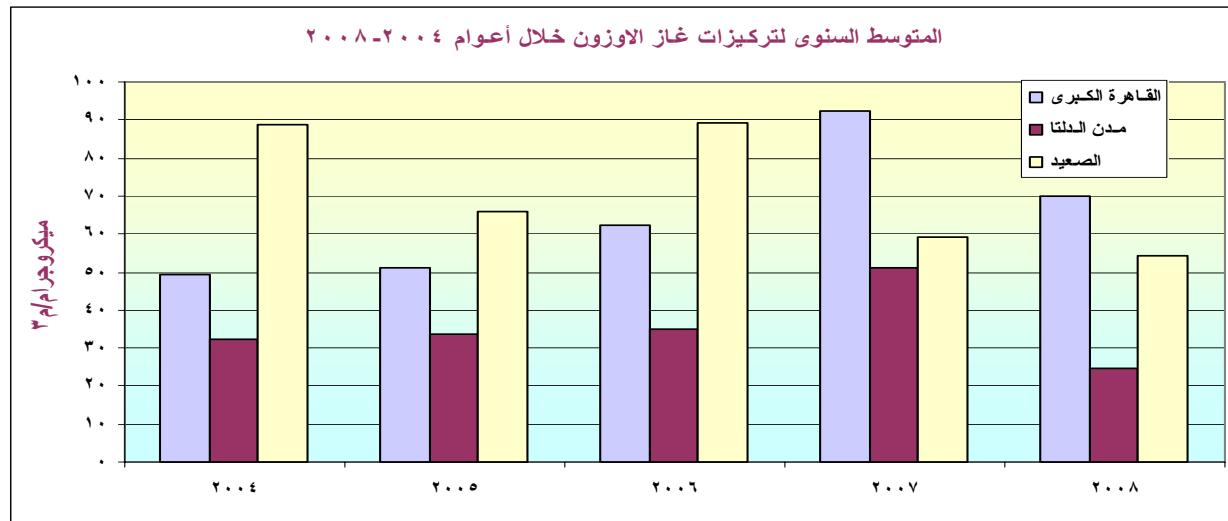
شكل (١١-١) : المتوسط السنوي العام لتركيزات غاز الأوزون خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٤) م) بجمهورية مصر العربية

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة



نوعية الهواء

ويوضح الشكل (١٢-١) المتوسط السنوي لبعض تركيزات غاز الأوزون خلال الخمسة أعوام في بعض محطات الرصد بجمهورية مصر العربية والتي تقوم بقياس الغاز ويتبين منها وجود تحسن نسبي لتركيزات الغاز في بعض المناطق وجدير بالذكر بأن جهاز شئون البيئة يقوم الآن بزيادة أعداد المحطات التي تتيس غاز الأوزون وذلك للحكم الدقيق على تركيزاته وأثارها



شكل (١٢-١) : المتوسط السنوى العام لتركيزات غاز الأوزون خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) بمحطات الرصد

المصدر: الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء - جهاز شئون البيئة

١-٥ نوبات تلوث الهواء الحاد

تعتبر السحابة السوداء ظاهرة من أهم الظواهر البيئية التي كادت أن تكون مزمنة منذ عام ١٩٩٩ خاصة في سماء القاهرة. وتزداد حدة هذه الظاهرة أثناء فترات الليل بعد غروب الشمس وفي الصباح الباكر وتنقاوت شدة السحابة من عام إلى آخر وبعد الدراسة والتحليل من قبل المتخصصين والخبراء بجهاز شئون البيئة وهيئات البحث المختلفة وجد أن السحابة السوداء تحدث نتيجة وجود عدة عوامل أساسية هي :

- ارتفاع كميات الملوثات في هواء القاهرة.
- حدوث ظروف جوية معينة تعرف باسم ظاهرة «الانعكاس الحراري».
- طبوغرافية القاهرة.
- كما يوجد العديد من المصادر المختلفة التي تساعده على حدوث التلوث في هواء القاهرة الكبرى مثل التلوث الناتج عن الصناعة والتلوث الناتج عن وسائل النقل المختلفة والحرق المكشوف للمخلفات الصلبة.

وبدراسة وتحليل مؤشرات نوعية الهواء من قبل المتخصصين والخبراء بجهاز شئون البيئة وهيئات البحث المختلفة لأهم نتائج الرصد خلال فترة نوبات التلوث الحاد (من ١٥ سبتمبر إلى ١٥ نوفمبر) خلال عام ٢٠٠٨ فقد تبين الآتي:-

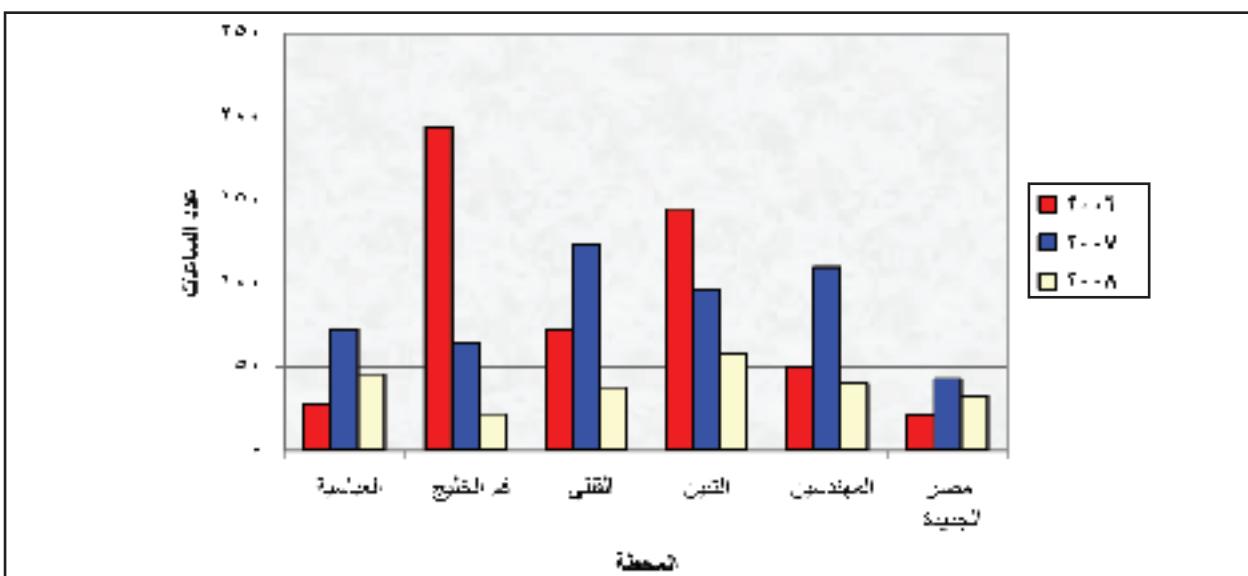


١. بصفة عامة متوسط التركيزات المرصودة بالقاهرة الكبرى خلال النصف الثاني من سبتمبر عام ٢٠٠٨ كانت أقل من متوسط التركيزات المرصودة خلال نفس الفترة من العامين الماضيين باستثناء يومي ٢٢ و ٢٥ حيث زادت التركيزات خلال هذين اليومين بسبب العوامل الجوية السيئة
٢. التركيزات العالية يوم ٢٢ سبتمبر كانت بسبب تعرض البلاد لحالة من الاستقرار الجوى استمرت لمدة ٨ ساعات. بينما التركيزات العالية يوم ٢٥ سبتمبر كانت بسبب الرياح النشطة المثيرة للأتربة التي هبت على القاهرة الكبرى مساء هذا اليوم.
٣. تميز النصف الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ بانخفاض متوسط التركيزات المرصودة للأتربة الصدرية خلال جميع ساعات الرصد مقارنة بالتركيزات المرصودة خلال نفس الفترة في العامين السابقين
٤. تعرضت القاهرة الكبرى لارتفاع في تركيزات الملوثات خلال يومي ١٣ و ١٥ أكتوبر نتيجة وقوع البلاد تحت تأثير منخفض جوى في المنطقة الغربية أدى إلى زيادة ساعات الاستقرار الجوى وسكون الرياح لفترة طويلة خلال هذين اليومين
٥. بصفة عامة تعتبر التركيزات المرصودة للثانيات الهواء خلال النصف الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ أقل من التركيزات المرصودة خلال نفس الفترة في العامين السابقين
٦. كما تميز النصف الثاني من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ بانخفاض متوسط التركيزات المرصودة للأتربة الصدرية خلال جميع ساعات الرصد مقارنة بالتركيزات المرصودة لتلك الفترة في العامين السابقين باستثناء يومي ١٨ و ٢١ أكتوبر
٧. زادت التركيزات خلال يومي ١٨ و ٢١ أكتوبر من هذا العام نتيجة زيادة معدلات الحرق المكشوف لقش الأرز خلال هذين اليومين والتي عكستها تقارير المتابعة الميدانية بمحافظات الدلتا وصور الأقمار الصناعية
٨. بالرغم من ذلك فبصفة عامة تعتبر التركيزات المرصودة للثانيات الهواء خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ أقل من التركيزات المرصودة في العامين السابقين
٩. تميز النصف الأول من شهر نوفمبر ٢٠٠٨ بانخفاض متوسط التركيزات المرصودة للأتربة الصدرية خلال جميع ساعات الرصد مقارنة بالتركيزات المرصودة في العامين السابقين باستثناء يوم ١ نوفمبر والذي ارتفعت التركيزات المرصودة خلاله لمدة ساعتين فقط وقاربت من التركيزات المرصودة في عام ٢٠٠٦
١٠. لم تتجاوز التركيزات المتوسطة لجميع محطات الرصد بالقاهرة الكبرى حدود الإنذار طوال فترة الرصد في عام ٢٠٠٨ باستثناء ساعتين فقط يوم ١ نوفمبر بينما كانت ٣٦ ساعة خلال ٢٠٠٧ و ٢١ ساعة في ٢٠٠٦
١١. يوجد تحسن ملحوظ جداً في المتوسط اليومي لتركيزات ثاني أكسيد الكبريت بالقاهرة الكبرى مقارنة بالأعوام الماضية
١٢. كما يلاحظ أن التركيزات اليومية لثاني أكسيد الكبريت طوال الفترة كانت تتراوح بين ٤٠-٢٠ ميكروجرام/م³ وهي أقل بكثير جداً من الحدود المسموح بها كمتوسط يومي بقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (١٥٠ ميكروجرام/م³)
١٣. يوجد ارتفاع نسبي في قيم المتوسط اليومي لتركيزات ثاني أكسيد النيتروجين بالقاهرة الكبرى مقارنة بالأعوام الماضية



نوعية الهواء

١٤. كما يلاحظ أن التركيزات اليومية لثاني أكسيد النيتروجين طوال الفترة كانت تتراوح بين ٦٠-٩٠ ميكروجرام /م٢ وهي أقل من الحدود المسموح بها كمتوسط يومي باللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (١٥٠ ميكروجرام /م٢)
١٥. الزيادة في تركيزات ثاني أكسيد النيتروجين هذا العام خلال فترة السحابة مقارنة بالعام الماضي ناتجة عن زيادة معدلات استهلاك الغاز الطبيعي والذي ينبع عن تركيزات أعلى من اكسيد النيتروجين بالإضافة إلى زيادة معدلات الانبعاثات من المصادر الصناعية، حيث كان متوسط التركيز لغاز ثاني أكسيد النيتروجين بجمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ٦٠ ميكروجرام /م٢ بينما كان خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٤٦،١ ميكروجرام /م٢ وذلك بزيادة مقدارها ٣٠٪ تقريبا.
١٦. يوجد تحسن نسبي في قيم المتوسط اليومي لتركيزات الأتربة الصدرية العالقة بالقاهرة الكبرى مقارنة بالأعوام الماضية خلال الفترة من ١٥-٢٠٠٨ و١٦-٢٠٠٨.
١٧. كما يلاحظ أن التركيزات اليومية للأتربة الصدرية تخطت الحد المسموح به في قانون البيئة خلال الفترة من ١٦-٢٠٠٨ و١٥-٢٠٠٨.
١٨. التركيزات القصوى خلال ٢٠٠٨ كانت أقل من تلك المرصودة في عام ٢٠٠٧ والذي شهد تركيزات عالية استمرت لفترات طويلة.
١٩. انخفض عدد الساعات التي تجاوزت فيها تركيزات الأتربة العالقة حدود الإنذار في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعامين السابقين كما هو موضح بالشكل (١٣-١).



شكل (١٣-١) إجمالي عدد الساعات التي تجاوزت فيها التركيزات حدود الإنذار (أكبر من ٣٠٠ ميكروجرام /م٢) خلال الفترة من ١٥/٩ حتى ١٥/١١ لـأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨

المصدر: جهاز شئون البيئة

نوعية الهواء

٢٠. شهدت محطة فم الخليج أكبر نسبة انخفاض في عدد الساعات من ٦٥ ساعة في ٢٠٠٧ إلى ٢٢ ساعة فقط في ٢٠٠٨
٢١. كما انخفض عدد الساعات بمنطقة القلالي من ١٢٣ ساعة في ٢٠٠٧ إلى ٣٨ ساعة فقط في ٢٠٠٨
٢٢. كما انخفض عدد الساعات بمنطقة مصر الجديدة من ٤٢ ساعة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣ ساعة في عام ٢٠٠٨.

جدول (٦-١) أهم نتائج الرصد خلال الفترة من ٩/١٥ حتى ١١/١٥ عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

٢٠٠٨	٢٠٠٧	المؤشر
العوامل الجوية		
٧-١ م/ث	٦-١ م/ث	سرعة الرياح
٣,٤٢ م/ث	٣,٤١ م/ث	السرعة المتوسطة للرياح خلال الفترة
١٣٩ ساعة	١٦٠ ساعة	عدد ساعات الاستقرار
متذبذب بين شمالي شرقي وشمالي غربي	ثابتة تقريرياً من الاتجاه الشمالي والشمالي الشرقي	اتجاه الرياح
٧١٢ م	٧٦٦ م	متوسط سمك طبقة الانقلاب الحراري
٣٦ ساعة	٦١ ساعة	عدد الساعات الانقلاب أقل من ١٠٠ م
مؤشرات نوعية الهواء		
١٨٠-٣٥ ميكروجرام/م³	٢٠٠-١٠٠ ميكروجرام/م³	المتوسط العام لتركيزات الأتربة الصدرية
٤٦ ساعة	٧٣ ساعة	عدد الساعات < ٣٠٠ ميكرو جرام/م³ العباسية
٣٨ ساعة	١٢٣ ساعة	القلالي
٢٢ ساعة	٦٥ ساعة	فم الخليج
٥٨ ساعة	٩٧ ساعة	التبين
٣٣ ساعة	٤٣ ساعة	مصر الجديدة
٤٠ ساعة	١١٠ ساعة	المهندسين
٥٨	١٢٣	أقصى عدد الساعات > ٣٠٠ ميكرو جرام/م³
٤٠	٨٥	متوسط عدد الساعات < ٣٠٠ ميكرو جرام/م³

المصدر: جهاز شئون البيئة

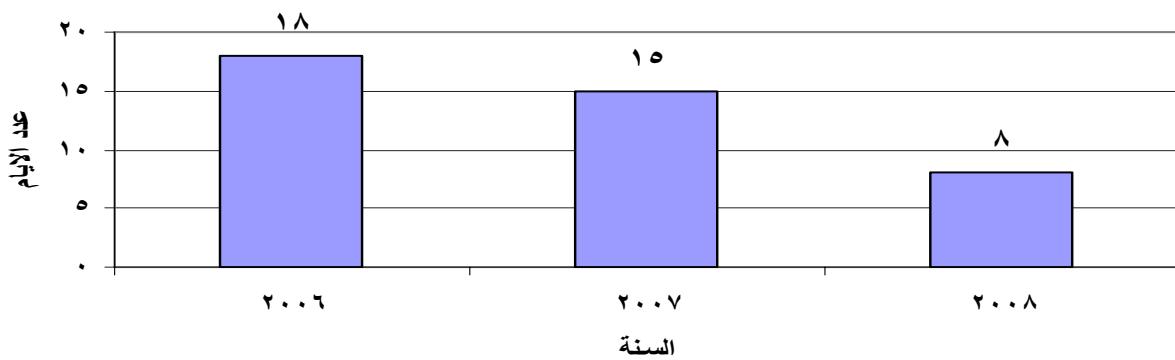


نوعية الهواء

٢٢. كما يلاحظ أن تركيزات الملوثات في الهواء لم تشهد أي ارتفاعات غير طبيعية بجميع محطات الرصد خلال الفترة من ١٥/٩/٢٠٠٨ حتى ١٥/١١/٢٠٠٨ باستثناء ٥ أيام هي ٢٢ و ٢٥ سبتمبر و ١٣ و ١٥ أكتوبر و ١ نوفمبر.
٢٤. التركيزات العالية في ٢٥ سبتمبر كانت نتيجة هبوب عاصفة ترابية على القاهرة الكبرى استمرت لعدة ساعات وعادت بعدها التركيزات لطبيعتها.
٢٥. عدد الساعات التي زادت فيها التركيزات عن ٣٠٠ ميكروجرام/م^٣ انخفض من ٨٥ ساعة خلال ٢٠٠٧ إلى ٤٠ ساعة خلال ٢٠٠٨.
٢٦. كما انخفض عدد الأيام التي زادت فيها التركيزات عن ٣٠٠ ميكروجرام/م^٣ من ١٥ يوم في عام ٢٠٠٧ إلى ٨ أيام في عام ٢٠٠٨ كما هو مبين بالشكل (١٤-١).

مما سبق يتضح أن جهود وزارة الدولة لشئون البيئة بالتعاون مع كافة الجهات والوزارات المعنية لمواجهة العوامل التي تؤدي إلى ظهور نوبات التلوث الحاد (السحابة السوداء) من غير العوامل الطبيعية تسير في الاتجاه السليم ويمكن أن تؤدي بتعاون الجماهير إلى مزيد من التخفيف من حدة الظاهرة. حيث يستوجب ذلك المزيد من الوعي الجماهيري بأثار الظاهرة ودور الأفراد في الحد منها.

عدد الأيام التي زادت فيها المتوسط العام للتركيزات عن ٣٠٠ ميكروجرام/م^٣



شكل (١٤-١) عدد الأيام التي زادت المتوسط العام لتركيزات الأتربة الصدرية (PM₁₀) عن ٣٠٠ ميكروجرام/م^٣

المصدر: جهاز شئون البيئة

كما يلاحظ من تحليل التوزيع النسبي لتركيزات الأتربة الصدرية العالقة خلال الأعوام الثلاث الماضية انخفاض نسبة الساعات التي تجاوزت فيها التركيزات المرصودة ٣٠٠ ميكروجرام/م^٣ من ٤٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٪ فقط خلال عام ٢٠٠٨.



٦-١ أهم نتائج رصد مؤشرات نوعية الهواء المحيط لعام ٢٠٠٨

- يوجد تحسن ملحوظ خلال هذا العام في التركيزات المرصودة لثاني أكسيد الكبريت مقارنة بنفس الفترة من الأعوام السابقة حيث تراوح المتوسط اليومي للتركيزات بين ٤٠-٢٠ ميكروجرام/م³ وهو أقل بكثير جداً من الحدود المسموح بها باللائحة التنفيذية لقانون البيئة ١٩٩٤/٤ (١٥٠ ميكروجرام/م³)
- هذا التحسن ناتج عن تحسين كفاءة استخدام الوقود بمحطات توليد الطاقة والقطاع الصناعي والحد من استخدام المازوت كوقود في هذه القطاعات والتوجه في استخدام الغاز الطبيعي.
- كما يلاحظ وجود زيادة في تركيزات ثاني أكسيد النيتروجين خلال هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة وان كانت التركيزات ما زالت اقل من الحدود المسموح بها باللائحة التنفيذية لقانون البيئة ١٩٩٤/٤ حيث تراوحت بين ٩٠-٦٠ ميكروجرام/م³ كمتوسط يومي بينما الحد المسموح به هو ١٥٠ ميكروجرام/م³.
- هذه الزيادة ناتجة عن زيادة أعداد السيارات خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي حيث أصبحت ٤,٣ مليون مركبة في عام ٢٠٠٨ مقارنة ب ١,٤ مليون مركبة خلال عام ٢٠٠٧ مما أدى لزيادة حجم الانبعاثات المروية بالإضافة إلى زيادة حجم الأنشطة الصناعية وبالتالي الانبعاثات الصناعية
- يوجد تحسن في تركيزات الأتربة الصدرية العالقة بالقاهرة الكبرى مقارنة بالأعوام الماضية خاصة في النصف الأول من شهر نوفمبر والذي شهد تحسناً ملحوظاً هذا العام مقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث انخفض المتوسط العام للأتربة الصدرية المرصودة خلال هذه الفترة من ١٨٣ ميكروجرام/م³ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٢ ميكروجرام/م³ في عام ٢٠٠٨ بنسبة خفض قدرها٪٢٨
- يلاحظ انخفاض المدة التي تجاوزت فيها تركيزات المرصودة للأتربة الصدرية عن ٣٠٠ ميكروجرام/م³ من ٤٪ خلال عام ٢٠٠٧ إلى ٢٪ فقط خلال عام ٢٠٠٨
- عدد الساعات التي زادت فيها تركيزات الأتربة الصدرية عن ٣٠٠ ميكروجرام/م³ انخفض من ٨٥ ساعة خلال ٢٠٠٧ إلى ٤٠ ساعة خلال ٢٠٠٨ بنسبة خفض قدرها٪٥٣
- كما انخفض عدد الأيام التي زادت فيها تركيزات الأتربة الصدرية عن ٣٠٠ ميكروجرام/م³ من ١٥ يوم في عام ٢٠٠٧ إلى ٨ أيام في عام ٢٠٠٨ بنسبة خفض قدرها٪٥٥
- كما يتبيّن من خلال القياسات أن المتوسط السنوي العام لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت بمناطق الرصد المختلفة بجمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠٠٨ قد تحسّن بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بالأعوام السابقة. كما أن المتوسط العام لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت بجميع المناطق لم تتعد الحد المسموح به في قانون حماية البيئة كمتوسط سنوي خلال عام ٢٠٠٨.
- أما بالنسبة لتركيزات أكاسيد النيتروجين تبيّن وجود زيادة ملحوظة في التركيزات خلال عام ٢٠٠٨ عن الأعوام السابقة حيث سجل متوسط التركيز السنوي لعام ٢٠٠٨ حوالي ٦٠،١ ميكروجرام/م³ بينما كان خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٤٦،١ ميكروجرام/م³ وذلك بزيادة مقدارها٪٢٠ تقريباً. ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة والمستمرة في



نوعية الهواء

أعداد المركبات خلال الأعوام الماضية والتى أدت بدورها إلى حدوث ارتفاع ملحوظ فى متosteats التركيزات السنوية لثاني أكسيد النيتروجين. كما أن التوسع فى استخدام الغاز الطبيعي كوقود سواء فى قطاع الصناعة أو انتاج الكهرباء أو كوقود للسيارات يساهم فى زيادة تركيزات غاز ثاني أكسيد النيتروجين.

١- الإنبعاثات المرتبطة بصناعة الأسمنت :

نظرًا لطبيعة وحجم تلك النوعية من الصناعات الكبرى وتعدد مصادر الانبعاث بها وكثافة ما يصدر عنها من إنبعاثات فقد إستحدثت وزارة الدولة لشئون البيئة منظومة لرصد الإنبعاثات الصناعية لمراقبة المصدر الرئيسي (المداخن) للتلوث من صناعة الأسمنت وذلك تطبيقاً وتفعيلاً للمادة رقم ٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة والتي تنص على إشراف جهاز شئون البيئة على إنشاء وتشغيل شبكات للرصد البيئي المستمر.

إنشاء الشبكة القومية لرصد إنبعاثات شركات الأسمنت أتاح الرقابة المستمرة والفعالة لحالة الموقف البيئي للإنبعاثات على مدار ٢٤ ساعة وقد أتاحت تلك الآلية تحقيق السيطرة على تلك المداخن وبالتالي إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حالة المخالفة وذلك بالمقارنة بقصر عمليات المراجعة والمتابعة الدورية لها على مرور اللجان مرة واحدة على الأقل سنويًا طبقاً لما نصت عليه المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة.

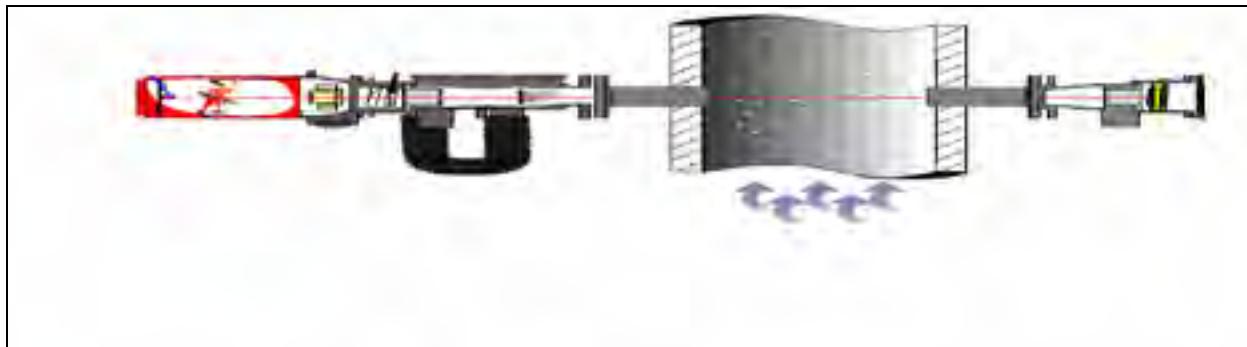
يبلغ عدد مواقع الرصد التي تم متابعتها من خلال الشبكة خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ٧٢ موقع للرصد الذاتي وإنبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية من المداخن وذلك في عدد ١٦ شركة لإنتاج الأسمنت تقع في جمهورية مصر العربية.

جدول (٧-١) مواقع رصد إنبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية من مداخن شركات الأسمنت

م	الشركة	م	عدد مواقع الرصد الذاتي	الشركة	عدد مواقع الرصد الذاتي	الشركة
١	الشركة القومية للأسمنت	١١	٩	شركة الإسكندرية للأسمنت	٩	٢
٢	شركة طره للأسمنت	١٢	١٠	شركة المنيا للأسمنت الأبيض	١٠	٢
٣	شركة حلوان للأسمنت	١٠	١١	شركة مصر قنا للأسمنت	١١	٢
٤	شركة القطامية للأسمنت	٣	١٢	شركة مصرية للأسمنت	١٢	٤
٥	شركة السويس للأسمنت	٤	١٢	شركة سيناء للأسمنت الرمادي	١٢	٢
٦	شركة بنى سويف للأسمنت	٣	١٤	شركة سيناء للأسمنت الأبيض	١٤	١
٧	شركة مصر بنى سويف	٣	١٥	شركة العامرية للأسمنت	١٥	٤
٨	شركة أسيوط للأسمنت	٦	١٦	الشركة العربية للأسمنت	١٦	٣

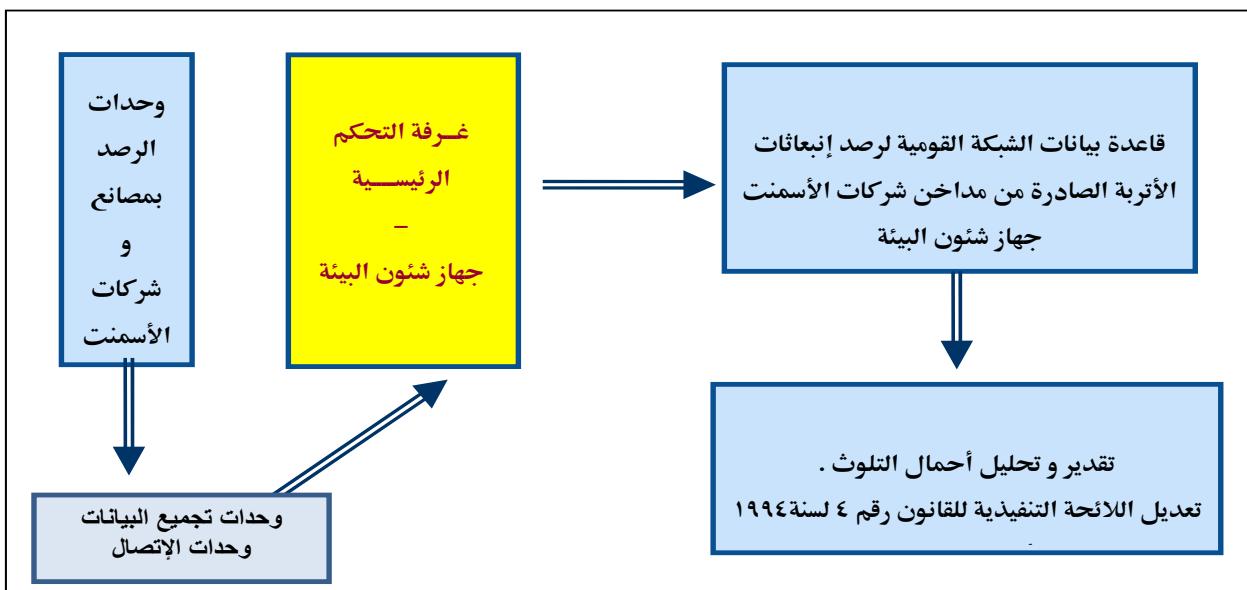


تعتمد عمليات الرصد لإنبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية الصادرة من المداخن على استخدام أجهزة متخصصة لإنبعاثات العمليات الصناعية و ذلك لتقدير العتامة في الإنبعاثات الصادرة و من ثم حساب قيم تركيز إنبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية.



شكل (١٥-١) جهاز الرصد المستخدم في عمليات الرصد الذاتي بمداخن شركات الأسمنت و طريقة عمله.

تم خلال عام ٢٠٠٨ تطوير وتحديث تلك المنظومة مما أتاح التحديد الدقيق لقيم الحبيود ومدته على مدار الأربعة وعشرون ساعة حيث تم إنشاء قاعدة بيانات لإنبعاثات الصادرة تحت التحليل الإحصائي الدقيق لمصادر التلوث وتقدير الأحمال البيئية وقد أثمر ذلك عن البدء في تفعيل البند الرابع من المادة رقم ١٨ من اللائحة التنفيذية والخاصة بالطالبة بالتعويضات البيئية.



شكل رقم (١٦-١) منظومة العمل بالشبكة بعد تطويرها

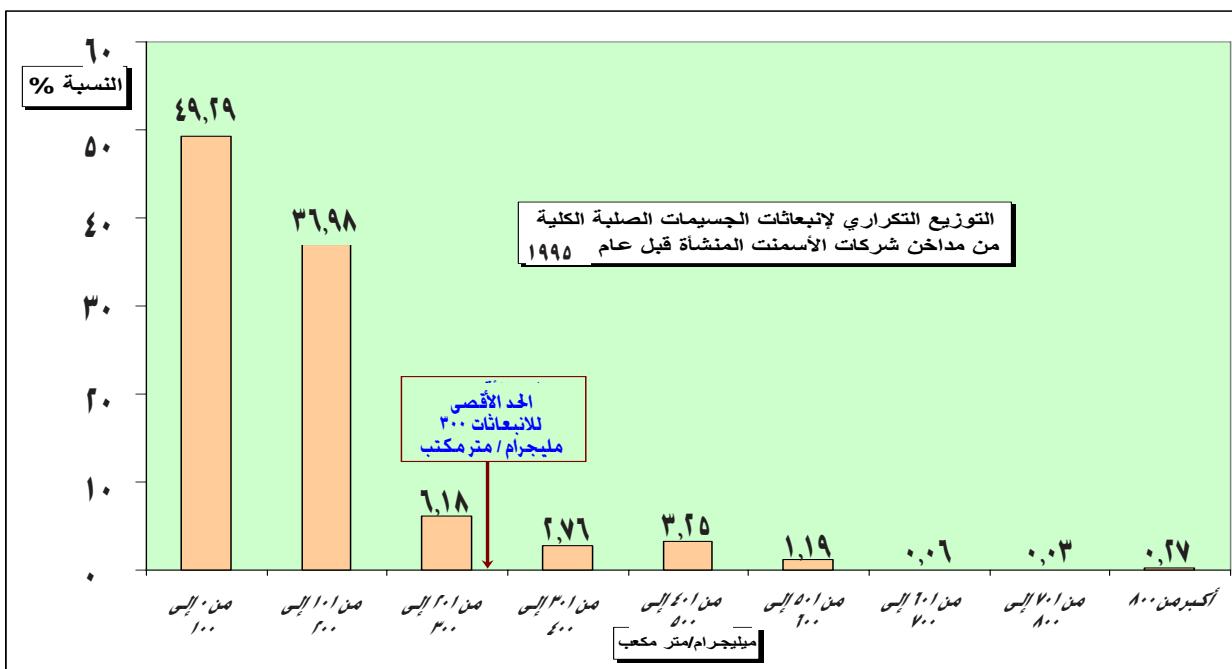


مؤشرات نتائج الرصد لمصانع الأسمنت خلال عام ٢٠٠٨

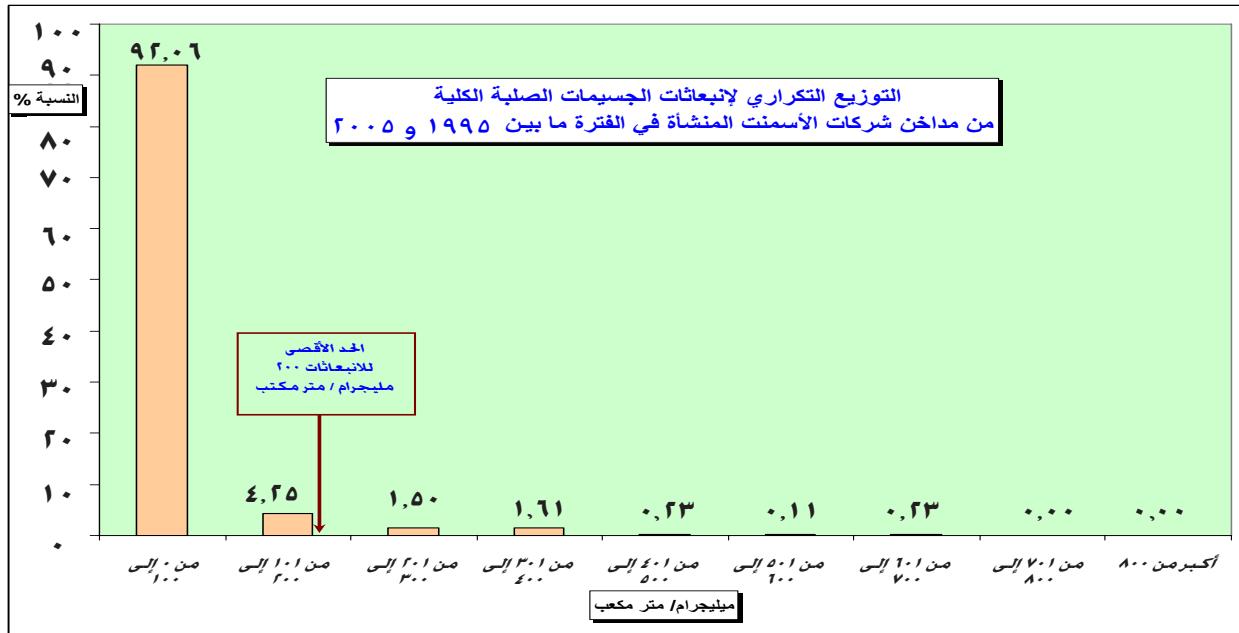
بناء على عمليات الرصد المستمر على مدار ٢٤ ساعة يومياً ، للتأكد من مدى مطابقة الإنبعاثات للحدود القصوى المقررة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ و عمليات التطوير التي تمت بالشبكة فقد أسفرت تلك المتابعات عن المؤشرات التالية :

أوضح نتائج الرصد البيئي للإنبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية الصادرة من إجمالي مداخن شركات الأسمنت على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠٨ الآتى :

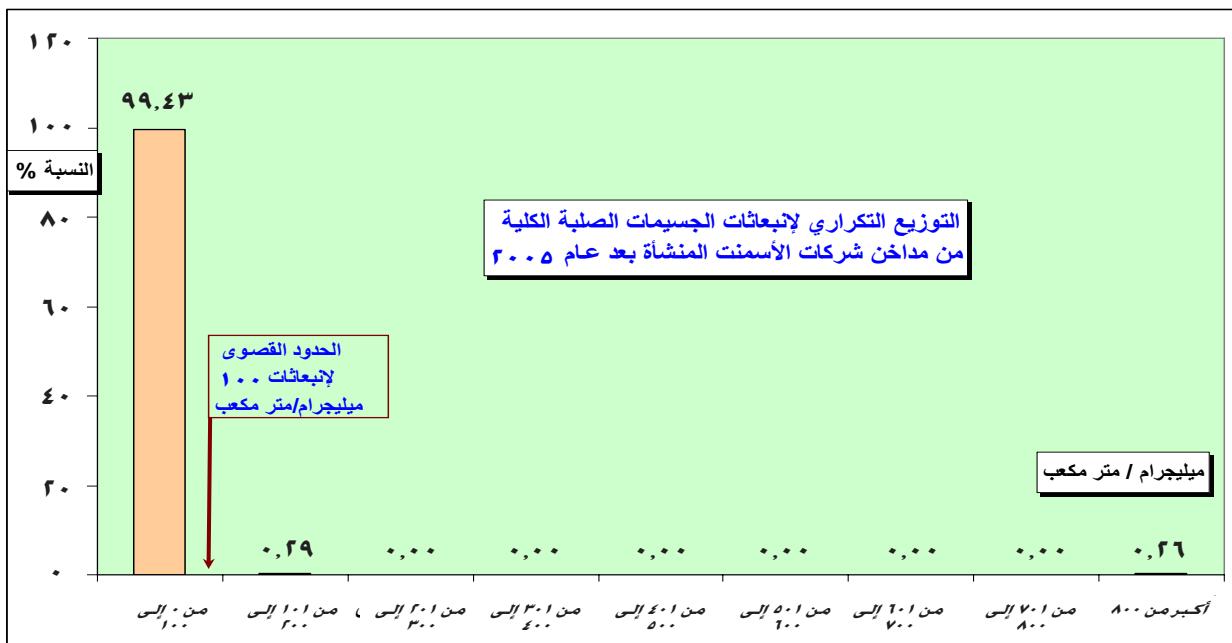
- ٩٢٪ من الإنبعاثات الصادرة من مداخن المصنع القديمة (القائمة قبل صدور اللائحة التنفيذية للقانون - قبل ١٩٩٥) لم تتجاوز حاجز الثلاثمائة مليجرام / م٣ (الحد الأقصى المسموح به لتلك المصنع) .
- ٩٦,٣٪ من الإنبعاثات الصادرة من مداخن المصنع الجديدة (القائمة بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون - بعد ١٩٩٥) لم تتجاوز حاجز المائة مليجرام / م٣ (الحد الأقصى المسموح به لتلك المصنع) .
- ٩٨,٤٪ من الإنبعاثات الصادرة من مداخن المصنع الحديثة (القائمة بعد تعديل اللائحة التنفيذية للقانون - بعد ٢٠٠٥) لم تتجاوز حاجز المائة مليجرام / م٣ (الحد الأقصى المسموح به لتلك المصنع) .



شكل رقم (١٧-١) التوزيع التكراري للإنبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية من مداخن شركات الأسمنت المنشأة قبل عام ١٩٩٥ . (المصنع القديمة)



شكل رقم (١٨-١) التوزيع التكراري لإبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية من مداخن شركات الأسمنت المنشأة في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥ . (المصانع الجديدة)

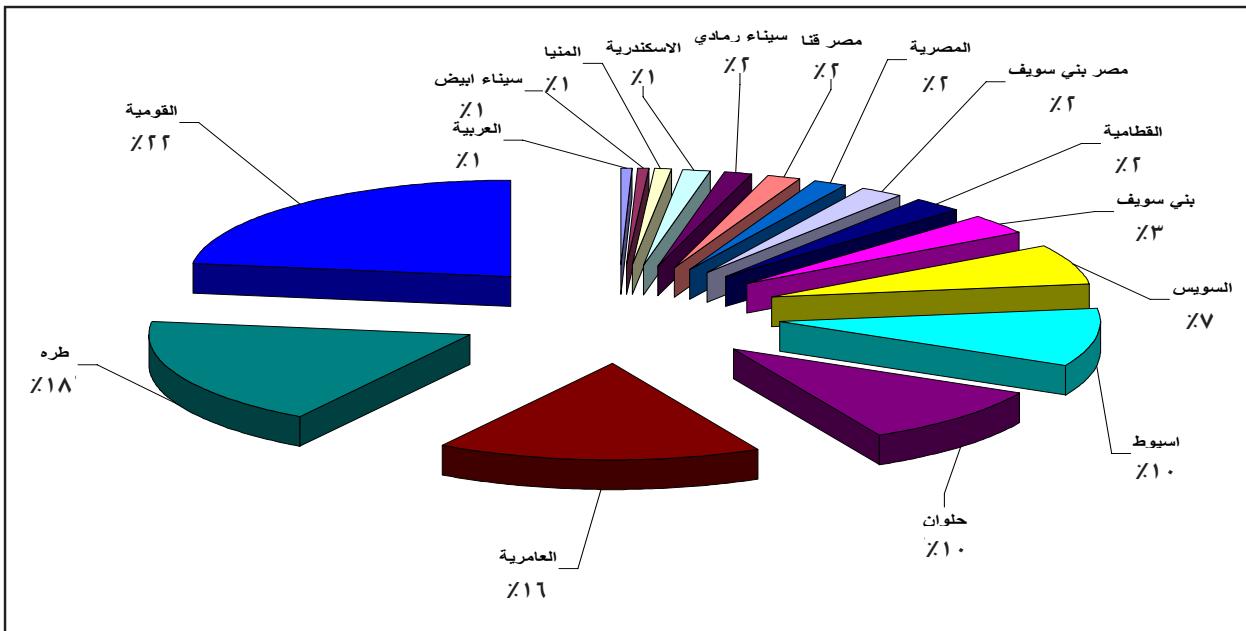


شكل رقم (١٩-١) التوزيع التكراري لإبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية من مداخن شركات الأسمنت المنشأة بعد عام ٢٠٠٥ . (المصانع الجديدة)



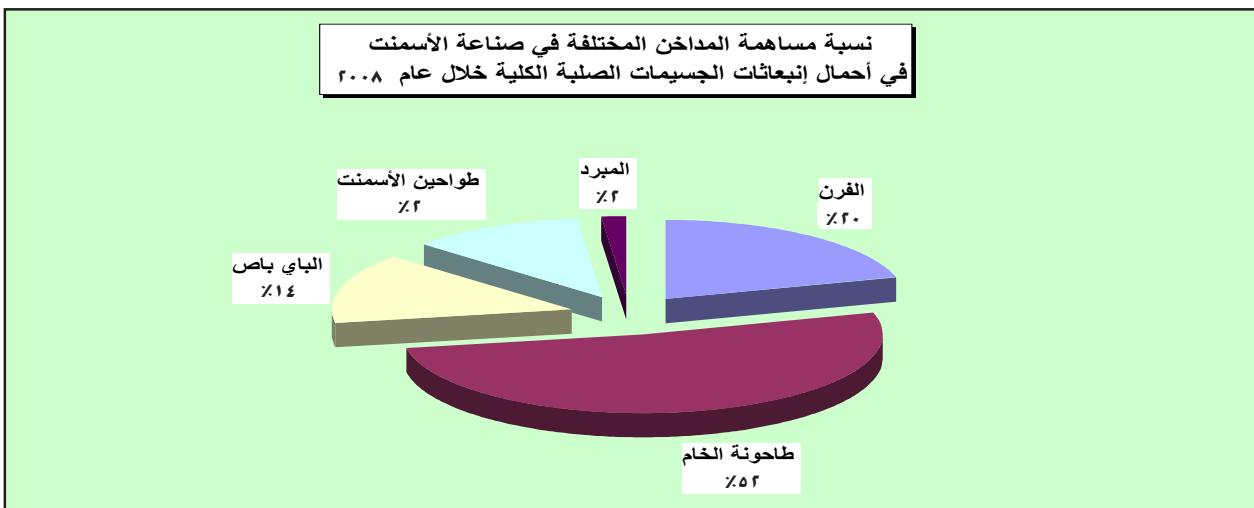
نوعية الهواء

- اوضحت عمليات التحليل الإحصائي لإبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية الصادرة عن مسؤولية عدد من الشركات الكبرى (القومية للأسمنت و طره وأسيوط والعامريه و حلوان) عن كمية الإبعاثات الصادرة.



شكل رقم (٢٠-١) النسبة المئوية لمساهمة الشركات في أحمال إبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية من المداخن خلال عام ٢٠٠٨.

- كما اوضحت عمليات التحليل الإحصائي لإبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية الصادرة عن مسؤولية مداخن طواحين الخام عن ٥.٢٪ من كمية الإبعاثات الصادرة.



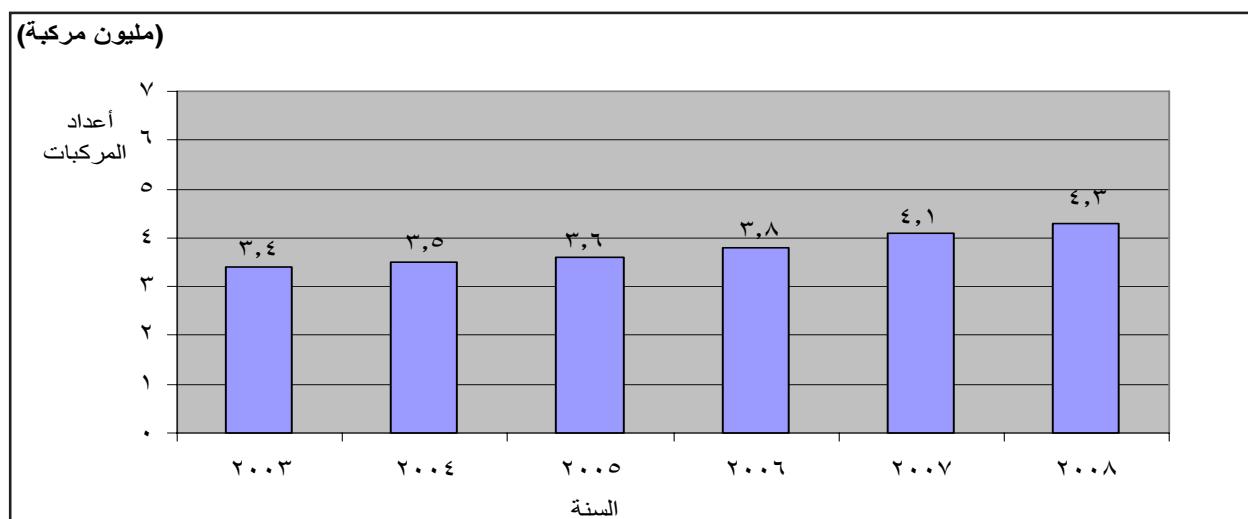
شكل رقم (٢١-١) التوزيع النسبي لإبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية من المداخن خلال عام ٢٠٠٨ طبقاً للمصدر.



أشارت نتائج الرصد لإنبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية من مداخن شركات الأسمنت عن إرتفاع نسب التوافق مع الحدود القصوى للمعايير التى تم تضمينها فى اللائحة التنفيذية وذلك نتيجة جهود المتابعة مع تلك الشركات ومراعاة وضعها التقنى نظراً لقدتها لذا كان التدرج فى وضع المعايير الخاصة بها للوصول لنتائج التوافق على عدة مراحل وذلك على مدى مرحلتين حتى تاريخه (اللائحة ١٩٩٥ - تعديل اللائحة فى ٢٠٠٥) وتلك النتائج تؤهل للإعداد لمرحلة أخرى من إجراءات التعديل لتلك المعايير خلال المرحلة القادمة للوصول للمعايير الدولية (٥٠ ميلigram / م³) مع التركيز فى المرحلة القادمة على تحسين كفاءة طواحين الخام وأجهزة التحكم بها من خلال مشاريع التوافق البيئي.

٨-١ الإنبعاثات الخاصة بعوادم المركبات

- تمثل عوادم السيارات أحد المصادر الرئيسية المسئولة للتلوث الهواء بالمدن الكبرى ذات الكثافة المرورية العالية وخاصة بإقليم القاهرة الكبرى الذى يعاني من مشاكل وإختناقات مرورية نتيجة زيادة أعداد المركبات حيث أشارت دراسة أعدتها المعهد القومى للنقل أن متوسط سرعة السيارة داخل القاهرة الكبرى يصل إلى ١١ كم / ساعة .
- أشارت الدراسات التى قامت بها وزارة الدولة لشئون البيئة أن عوادم السيارات تساهم بنسبة تصل إلى ٢٦٪ من إجمالي أحmal التلوث بالأتربة الصدرية العالقة بالقاهرة الكبرى وأكثر من ٩٠٪ من إجمالي أحمال التلوث بغاز أول أكسيد الكربون و٩٠٪ من إجمالي أحمال التلوث بالهيدروكربونات و٥٠٪ من إجمالي أحمال التلوث بأكسيد النيتروجين، وهذه الغازات لها تأثيرات ضارة سواء على البيئة أو الصحة العامة.
- تضاعف عدد السيارات المرخصة في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٨ ، حيث بلغ عدد المركبات المرخصة حوالي ٤،٣ مليون مركبة عام ٢٠٠٨ مقارنة بحوالي ١،٤ مليون مركبة عام ٢٠٠٧ ومقابل حوالي ٢،١ مليون مركبة عام ١٩٩٣ كما هو موضح بالشكل (٢٢-١) .



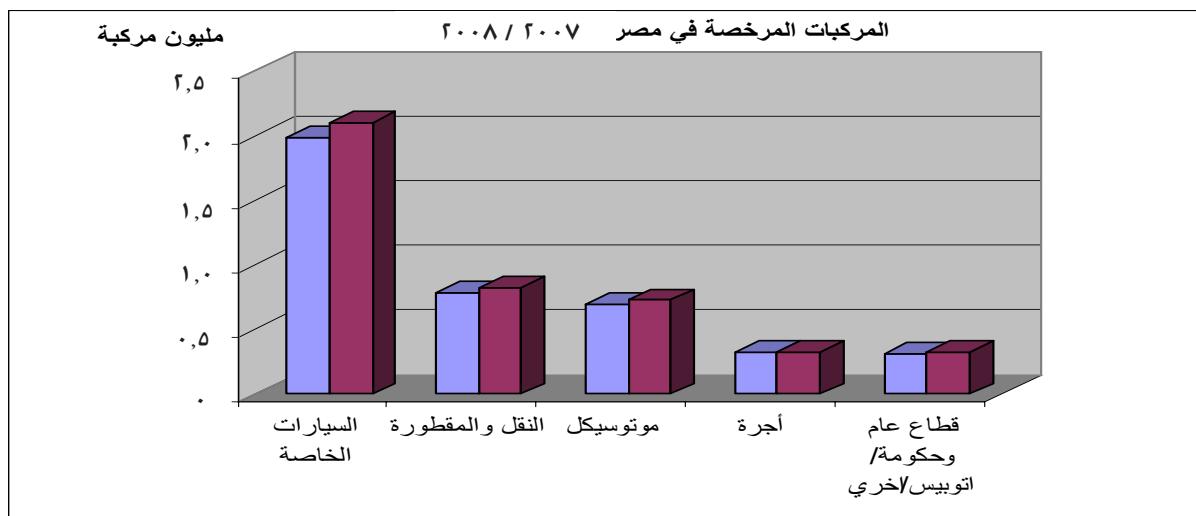
شكل (٢٢-١) تطور العدد الكلى للمركبات المرخصة على مستوى الجمهورية

المصدر : الإدارية العامة للمرور - وزارة الداخلية



نوعية الهواء

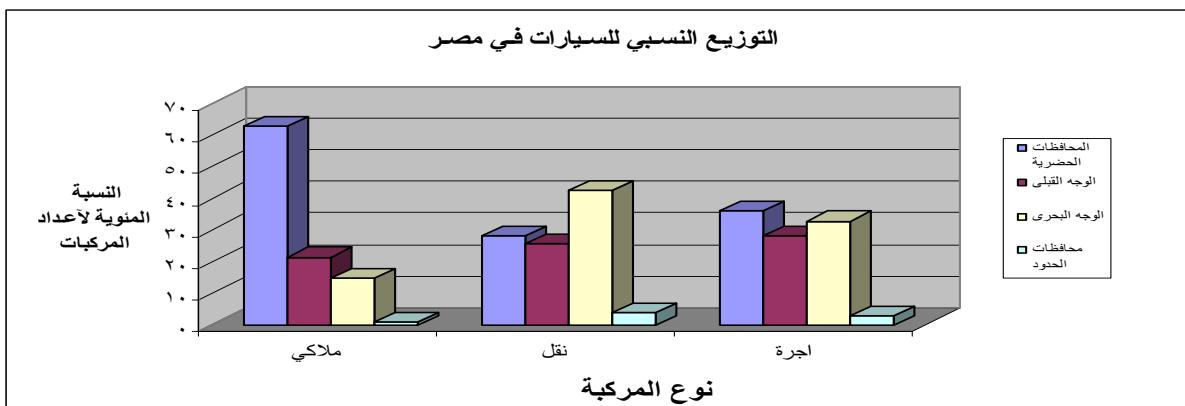
بلغ عدد السيارات الخاصة (الملاكي) ٢ مليون سيارة عام ٢٠٠٨ ، (حوالى ٤٨٪ من إجمالي المركبات ، تليها سيارات النقل والمقطورة بنسبة ١٩٪ (٨٢٠ مليون مركبة) ثم الموتسيكلات بنسبة ١٧٪ (٧٢٠ مليون) ، بينما شكلت السيارات الأجرة حوالى ٨٪ (٢٢٠ مليون مركبة) من إجمالي المركبات المرخصة بمصر عام ٢٠٠٨ كما هو موضح بالشكل (٢٢-١) .



شكل (٢٢-١) المركبات المرخصة وفقاً لنوع الترخيص عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧

المصدر : الادارة العامة للمرور- وزارة الداخلية

تركزت حوالى ٦٣٪ من إجمالي السيارات الخاصة فى المحافظات الحضرية ، تليها محافظات الوجه القبلى بنسبة ٢١٪ من إجمالي السيارات الخاصة ، بينما لم تتعذر النسبة للمحافظات الحدودية الى ١٪ وذلك خلال عام ٢٠٠٨ كما هو موضح بالشكل (٢٤-١) .

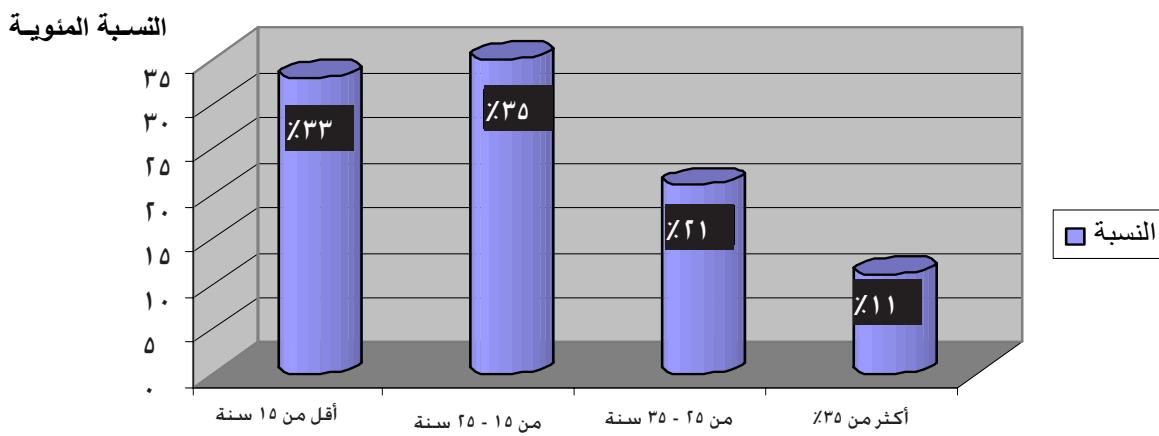


شكل (٢٤-١) التوزيع النسبي للسيارات في مصر ٢٠٠٨

المصدر : الادارة العامة للمرور- وزارة الداخلية

بلغت نسبة السيارات التي يزيد عمرها عن ٣٥ سنة ١١٪ من إجمالي السيارات المرخصة بمصر بينما نسبة السيارات التي تتراوح أعمارها بين ٢٥ سنة و٣٥ سنة ٢١٪ ، وهذه السيارات من طرازات قديمة تفتقر إلى التكنولوجيات الحديثة المطبقة في السيارات الجديدة والتي تعمل على رفع كفاءة استهلاك الوقود وتحفيض نسبة العادم الصادر منها، بالإضافة إلى الانخفاض في كفاءة محركات هذه السيارات القديمة نتيجة تشغيلها لسنوات طويلة تتجاوز العمر الافتراضي لها واستهلاك بعض أجزاء المحرك بمرور الزمن، كما هو موضح بالشكل (٢٥-١).

توزيع المركبات على مستوى الجمهورية طبقاً لأعمرها



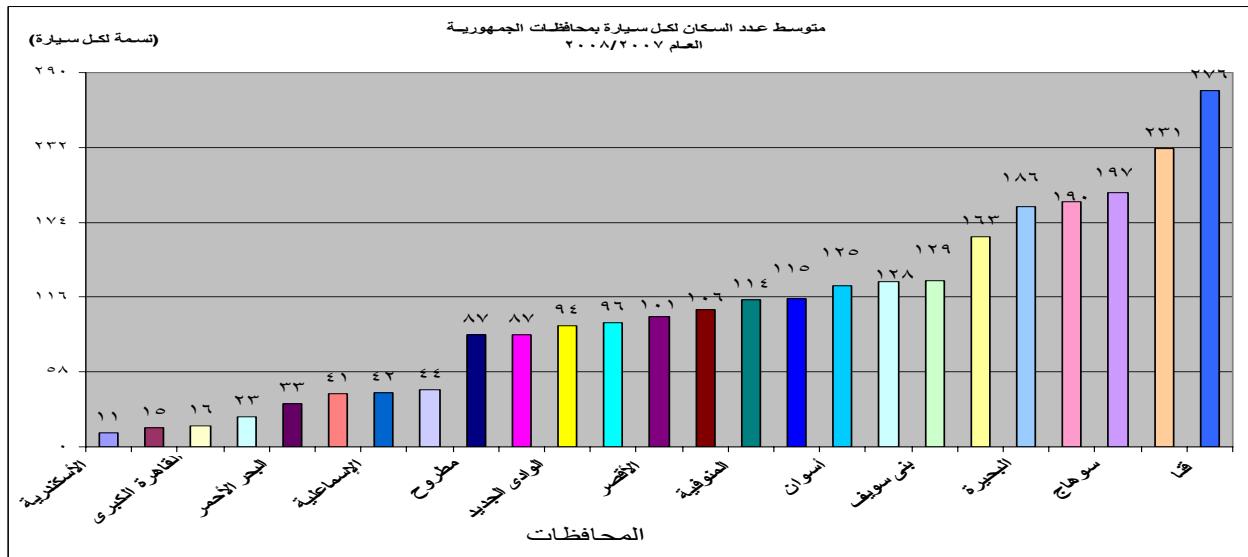
شكل (٢٥-١) التوزيع النسبي للسيارات طبقاً لأعمرها

المصدر: الإدارة العامة للمرور- وزارة الداخلية

جاءت الأسكندرية في مقدمة مؤشر عدد السكان لكل سيارة والذي بلغ ١١ نسمة لكل سيارة عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ، تليها محافظة بورسعيد (١٥ نسمة لكل سيارة) ، ثم القاهرة الكبرى (١٦ نسمة لكل سيارة) ، في حين نجد المؤشر فيمحافظات قنا والمنيا وسوهاج بلغ حوالي ٢٧٦ نسمة لكل سيارة ، ٢٢١ نسمة لكل سيارة ، ١٩٧ نسمة لكل سيارة على التوالي كما هو موضح بالشكل (٢٦-١) .

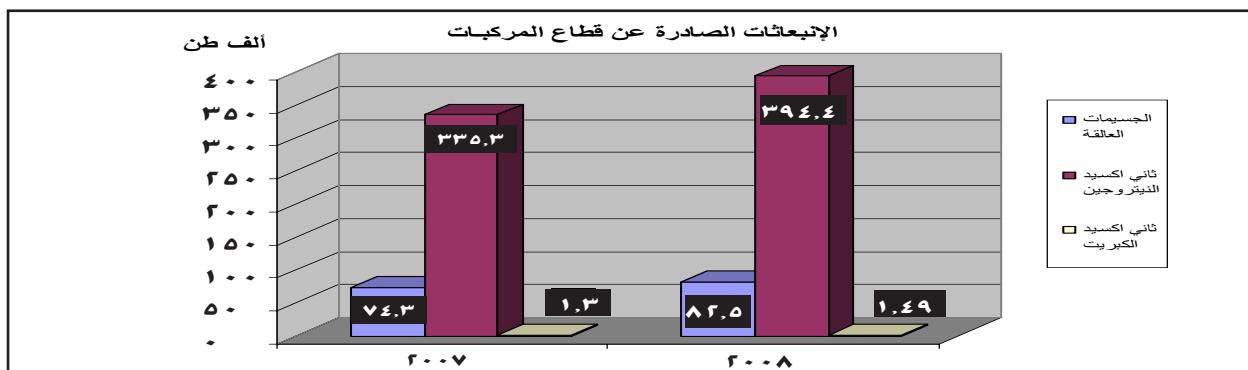


نوعية الهواء



شكل (٢٦-١) متوسط عدد السكان لكل سيارة بالمحافظات

تشير نتائج الدراسة التي قام بتنفيذها جهاز شئون البيئة بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) في محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) ومنطقة الدلتا بمحافظات (الدقهلية - الشرقية - المنوفية - الغربية) على الطرق السريعة ، بأن قطاع المركبات عام ٢٠٠٧ صدر عنه ٧٤ ألف طن/عام من الجسيمات العالقة ، ٢٣٥ ألف طن/عام من ثاني أكسيد النيتروجين ، ١,٢ الف طن/عام من أكاسيد الكبريت ، وفي عام ٢٠٠٨ ارتفعت نسبة الملوثات الصادرة عن قطاع المركبات إلى ٨٢ الف طن/عام بزيادة بلغت ٨,٠ ألف طن من الجسيمات العالقة ، بينما ارتفعت إmissions من ثاني أكسيد النيتروجين إلى ٣٩٤ ألف طن/عام ، وأكاسيد الكبريت ١,٤ الف طن/عام ، ويمكن تأويل هذه الزيادة نتيجة زيادة أعداد المركبات المرخصة في مصر عام ٢٠٠٨ كما هو موضح بالشكل (٢٧-١) .



شكل (٢٧-١) الانبعاثات الصادرة عن قطاع المركبات

المصدر ، جهاز شئون البيئة



٩-١ الجهود المبذولة لتحسين نوعية الهواء :

جدير بالذكر أنه بالرغم من التعاون مع كافة الجهات والوزارات المعنية، توجد بعض المؤشرات السلبية لنوعية الهواء في مصر خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ وإن تنفيذ المشروعات التي تتبناها وزارة الدولة لشئون البيئة ويجري تنفيذها حالياً سوف يؤدي إلى مزيد من التحسن في نوعية الهواء بمصر وهذه المشروعات هي:

١-٩-١ مشروعات الحد من التلوث الصناعي

والتي يجري تنفيذها الآن بمناطق حلوان وشبرا الخيمة والاسكندرية بتكلفة تزيد عن ١٢٠٠ مليون جنيه تستهدف تنفيذ إجراءات للحد من تلوث الهواء بالصناعات الكبرى بتلك المناطق.

٢-٩-١ مشروع استخدام الغاز الطبيعي في صناعة الطوب بمنطقة عرب أبو ساعد جنوب التبين (٢٥٨ مصنع)

١. تم توصيل الغاز الطبيعي لعدد ٥٠ مصنع من خلال مشروع مبادرة التغيرات الممول من قبل الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا) كمرحلة أولى بالتعاون مع جهاز شئون البيئة بتكلفة ٢٧,٢٨٤ , ١٠٠ جنيهًا

٢. جارى توصيل الغاز الطبيعي لعدد ١٨١ مصنع طوب طفلي بمنطقة عرب أبو ساعد كمرحلة ثانية بتكلفة قدرها ١٤ مليون جنيهًا مصرىا من خلال مشروع التحكم فى التلوث الصناعي بتمويل ٨٠٪ قرض و ٢٠٪ منحة بالتعاون مع شركة تاون جاز والبنك الأهلي المصرى وتم الإتفاق على الآتى :-

- تحمیل أصحاب المصانع تکلفة التوصیل لکل مصنع بدء من محطة تخیض الضغط وحتی الولاعات شاملًا التشغیل.
- يقدم جهاز شئون البيئة مساهمة قدرها ٢٠٪ من التکلفة الكلية الخاصة بكل مصنع من خلال مشروع التحكم في التلوث الصناعي (مرحلة ثانية) كمنحة لا ترد وذلك بعد التشغیل بالغاز.
- التکلفة المقدمة من شركة تاون جاز مقدمة على ألا يقل عدد المصنع التي يتم توصیل الغاز لها عن ٢٠٠ مصنع .
- بناءا على المقاييس المبدئية التي تمت لعدد ٢٠٠ مصنع طوب تبين أن التکلفة للمصنع الواحد تقدر بحوالی ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى
- مخطط توصیل الغاز الطبيعي لمنطقة الصف بعد توصیل منطقة عرب أبو ساعد.

٣-٩-١ مشروع مشاركة القطاع الخاص في منظومة ادارة المخلفات الزراعية وخاصة قش الارز.

حيث قامت الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص بتنفيذ العديد من البرامج للاستفادة الاقتصادية من المخلفات الزراعية (قش الارز) وهي:-

- مصانع السماد العضوى (حيث تم إنشاء عدد ٤ مصانع بمحافظتى الشرقية والدقهلية)
- مصانع انتاج السماد والاعلاف الغير تقليدية (برنامج يتم تنفيذه سنويًا) .
- مصانع تحويل قش الارز الى بديل للتربيه الزراعية .
- وحدات تحويل قش الارز الى غاز حراري.



نوعية الهواء

- مشروع الوقود الحيوي الصلب (حيث تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع جمهورية التشيك بطاقة مقدارها ٥٠ ألف طن بمحافظة الشرقية).

٤-٩-٤ برنامج تحويل المركبات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعي

فى إطار قناعة وزارة الدولة لشئون البيئة بما تمثله عوادم المركبات من مصدر رئيسي للتلوث فى المدن الكبرى و خاصة بإقليم القاهرة الكبرى فقد قامت بتنفيذ برنامج طموح لتحويل عدد ٥٠٠٠ مركبة حكومية للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من وقود البنزين وقد أثمرت أعمال البرنامج حتى عام ٢٠٠٨ عن الآتى :

- تحويل عدد ٢٢٧٤ مركبة حكومية للعمل بوقود الغاز الطبيعي.
- تم حصر عدد ٢٦٨٤ مركبة حكومية تمهدأ لفحصها فنياً طبقاً للشروط والمواصفات ليبيان إمكانية تحويلها للعمل بالغاز الطبيعي من عدمه و من المتوقع إجراء عمليات التحويل للمركبات التي يثبت صلاحيتها فنياً خلال عام ٢٠٠٩.

٥-٩-١ مشروع استبدال التاكسيات القديمة

- يهدف المشروع إلى تحسين وضع مركبات التاكسي بمنطقة القاهرة الكبرى في الإطار البيئي الذي يضمن الحد الآمن من الإنبعاثات الصادرة من هذه المركبات وتقليل النفقات .
- قامت وزارة الدولة لشئون البيئة خلال عام ٢٠٠٧ بتنفيذ مشروع تجاري لاستبدال ١٠٠ من التاكسيات القديمة بالقاهرة الكبرى التي يزيد عمرها عن ٣٥ سنة باخرى حديثة تعمل بالغاز الطبيعي، من خلال إتاحة قرض لأصحاب هذه السيارات لتفعيل ثمن السيارة الجديدة مدته ٦ سنوات بفائدة قدرها ٦٪ سنوياً بينك ناصر الاجتماعي ، وقد قامت الوزارة بتحمل قيمة الفائدة البنكية المستحقة على القرض لتحفيز أصحاب هذه التاكسيات على تحرير سياراتهم القديمة واستبدالها بسيارات الجديدة، وكذلك تكاليف تحويل السيارات الجديدة للعمل بالغاز الطبيعي.



صورة (١-١) التاكسيات الجديدة المستبدلة



- وفي ضوء النجاح الذى تحقق فى تنفيذ هذا المشروع التجربى والإقبال الكبير من أصحاب التاكسيات القديمة على المشاركة فى هذا المشروع فقد تم خلال عام ٢٠٠٨ الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع لاستبدال ١٠٠٠ تاكسي قديم من موديل ١٩٦٠-١٩٧٩ بالتعاون بين وزارة الدولة لشئون البيئة ووزارة المالية من خلال تقديم حواجز مالية لأصحاب هذه التاكسيات لاستبدال سياراتهم القديمة بلغت ١٠ ألف جنيه لكل سيارة ، وقد تم توقيع بروتوكول تعاون مع البنك الأهلي المصري لإتاحة التمويل لهذه المرحلة من المشروع وتقديم قروض ميسرة لأصحاب هذه التاكسيات.
- ونظراً لأهمية هذا المشروع القومى فقد قامت وزارة الدولة لشئون البيئة بإعداد دراسة لتقدير الفوائد البيئية والاقتصادية التى يمكن تحقيقها من التوسع فى تطبيق هذا المشروع على جميع التاكسيات التى مر على صنعها ٢٨ سنة (الموديلات حتى ١٩٧٩) القديمة بالقاهرة الكبرى (٤٠ ألف تاكسي) بالتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الشأن.
- وجديرأً بالذكر أنه بالإضافة إلى الفوائد البيئية والاقتصادية والإجتماعية الناتجة عن تنفيذ هذا المشروع فإنه من المتوقع أن يؤدي أيضاً إلى رواج في سوق السيارات وزيادة حركة البيع خاصة السيارات الجديدة.
- إنطلقت تبعية المشروع القومى لاستبدال السيارات القديمة إلى وزارة المالية ، حيث تم إنشاء صندوق يتبع وزير المالية تكون له الإعتبارية المستقلة وموازنة خاصة يختص بتقديم القروض لتمويل شراء مركبات النقل البديلة للمقطورة والسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التي مضت على صنعها عشرون سنة وتقديم حواجز مالية يصدر بتنظيم منها قرار من مجلس الوزراء.

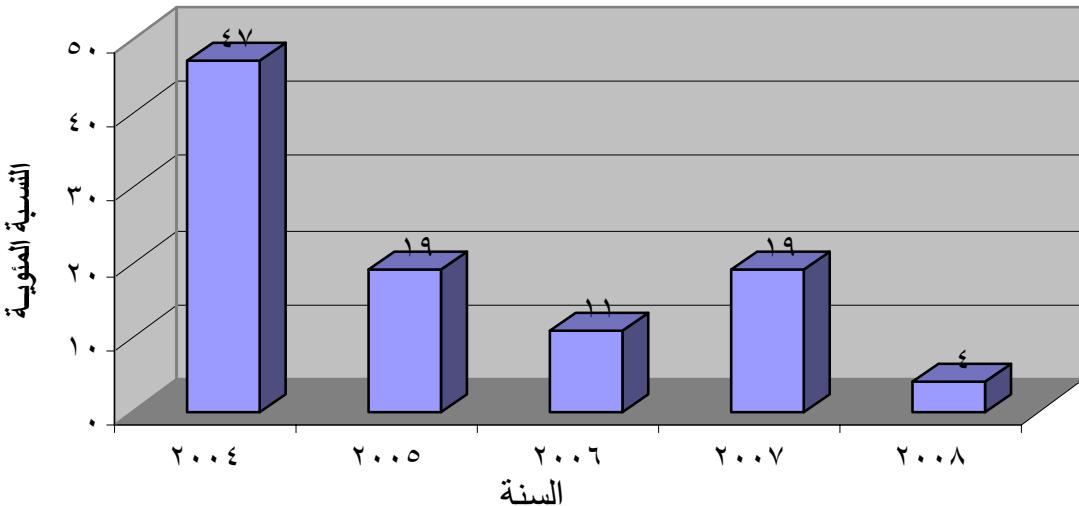
٦-٩-١ فحص عادم المركبات ضمن إجراءات ترخيص المركبة.

- إستكمالاً لخطط وزارة الدولة لشئون البيئة لربط ترخيص المركبة بفحص وقياس نسبة العادم الصادر منها فقد تم في عام ٢٠٠٨ البدء في تنفيذ المرحلة الخامسة والأخيرة من برنامج فحص عادم المركبات بوحدات المرور، كما هو موضح بالشكل رقم (٢٨-١) .
- المحافظات التي لم يتم تطبيق البرنامج بها حتى الأن هي (المنوفية - بورسعيد - أسوان - الإسماعيلية) والتي تمثل المركبات بها ٤٪ من إجمالي المركبات المرخصة بمصر وجارى حالياً استصدار موافقة المجالس المحلية بهذه المحافظات على بدء تطبيق البرنامج بها.
- كما تم بالتنسيق مع وزارة الداخلية خلال عام ٢٠٠٨ حصر احتياجات محافظات المرحلة الأخيرة وهى (المنوفية - أسوان - الإسماعيلية - بورسعيد) من أجهزة الفحص حتى يمكن تدبيرها من خلال مناقصة وتمويل مشترك بين وزارتي الداخلية والبيئة شرط صدور قرارات الموافقة من المجالس المحلية وقدرت بحوالى ٥٦ جهاز لفحص عادم البنزين وعدد ٥٦ جهاز لفحص عادم дизيل بتكلفة تقريرية ٤,٢٥٦,٠٠٠ جنيه مصرى ، وبناءً على الاتفاق السابق فإن مساهمة وزارة الدولة لشئون البيئة بنسبة ٥٪ تقدر بحوالى ٢,١٢٨,٠٠٠ جنيه مصرى .



نوعية الهواء

برنامج فحص عادم المركبات بوحدات المرور

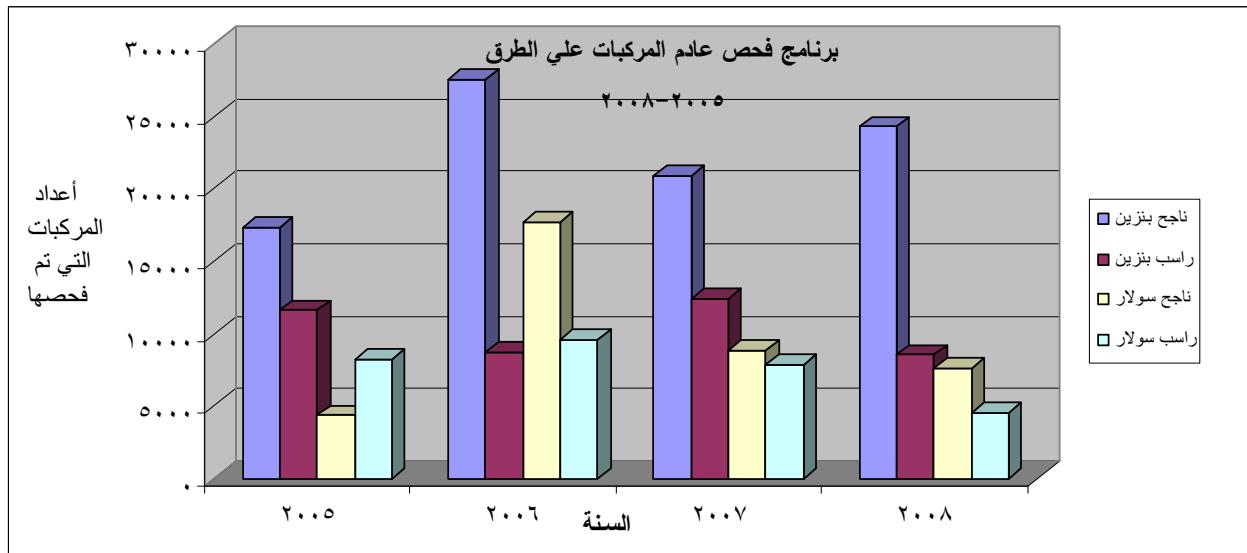


شكل (٢٨-١) النسب المئوية لبرنامـج الفحـص خـلال الـفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٤

المصدر : جهاز شئون البيئة

٧-٩-١ فحـص عـادم المـركـبات عـلـى الطـرـيق:

- تم خلال عام ٢٠٠٨ في بعض مناطق القاهرة الكبرى إجراء وتنفيذ أعمال الفحص الفني لعادم المركبات على الطريق وذلك لعدد ٤٥٠١٢ مركبة ديزل وبنزين ، مقارنة بعدد ٥٠٠٤٤ مركبة (بنزين وديزل) تم فحصها خلال عام ٢٠٠٧ من خلال حملات مشتركة بين إدارات المرور بالمحافظات وجهاز شئون البيئة وقد أظهرت النتائج نجاح ٧٠,٨٪ من المركبات في هذا الاختبار . كما هو موضح بالشكل رقم (٢٩-١) .
- بالنسبة للمركبات الراسية يتم تحرير محضر لقائد المركبة خلال الحملة حيث يتوجه مالك المركبة بعد إجراء عمليات الاصلاح المطلوبة إلى المركز الفني لعادم المركبات لإعادة فحص المركبة والتأكد من مطابقتها للمعايير الواردة بقانون البيئة وعمل تصالح من جهاز شئون البيئة في حالة نجاح المركبة واجتياز الفحص .



شكل (٢٩-١) نتائج برنامج فحص العادم على الطريق

٨-٩-١ برنامج فحص أتوبيسات هيئة النقل العام

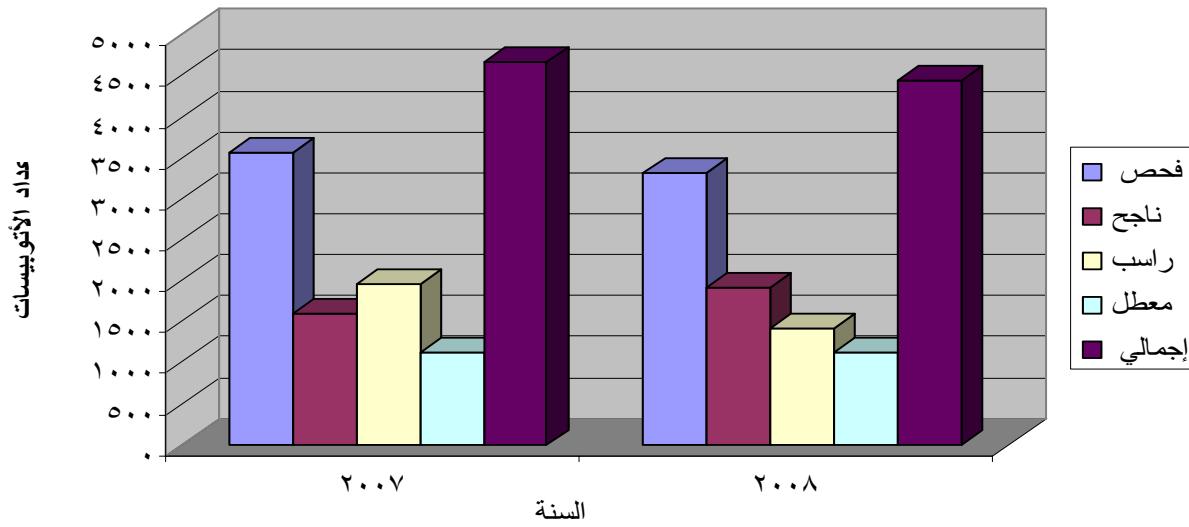
- كما تم تنفيذ برنامج لفحص أتوبيسات هيئة النقل العام بالجراجات حيث تم فحص عدد ٤٤٣٦ أتوبيس في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤٦٧٢ أتوبيس في عام ٢٠٠٧ ، وقد أوضحت النتائج نجاح حوالي ٤٣٪ من إجمالي أعداد الأتوبيسات التابعة لهيئة النقل العام وشركة أتوبيس القاهرة الكبرى (شكل ١) .
- وتشتمل نسبة ٥٧٪ للأتوبيسات الراسبة على الأتوبيسات الراسبة في الفحص (٢٢٪) والأتوبيسات المعطلة بالجراجات (٢٥٪) ، حيث تم إخطار هيئة النقل العام بنتائج الفحص وأرقام الأتوبيسات الراسبة وسيتم إعداد برنامج إعادة فحص فور موافاه الهيئة للجهاز ببيان يفيد إتمام عمليات الصيانة وإعادة التشغيل ، كما هو موضح بالجدول رقم (٨-١) نتائج فحص أتوبيسات هيئة النقل العام

جدول رقم (٨-١) نتائج فحص أتوبيسات هيئة النقل العام

فحص الأتوبيسات	٢٠٠٧	٢٠٠٨
فحص	٣٥٥٩	٣٣١٦
ناجح	١٦٠٣	١٩٠٩
راسب	١٩٥٦	١٤٠٧
معطل	١١١٣	١١٢٠
إجمالي (فحص + معطل)	٤٦٧٢	٤٤٣٦



فحص أتوبيسات هيئة النقل العام



شكل (٣٠-١) نتائج برنامج فحص العادم للأتوبيسات

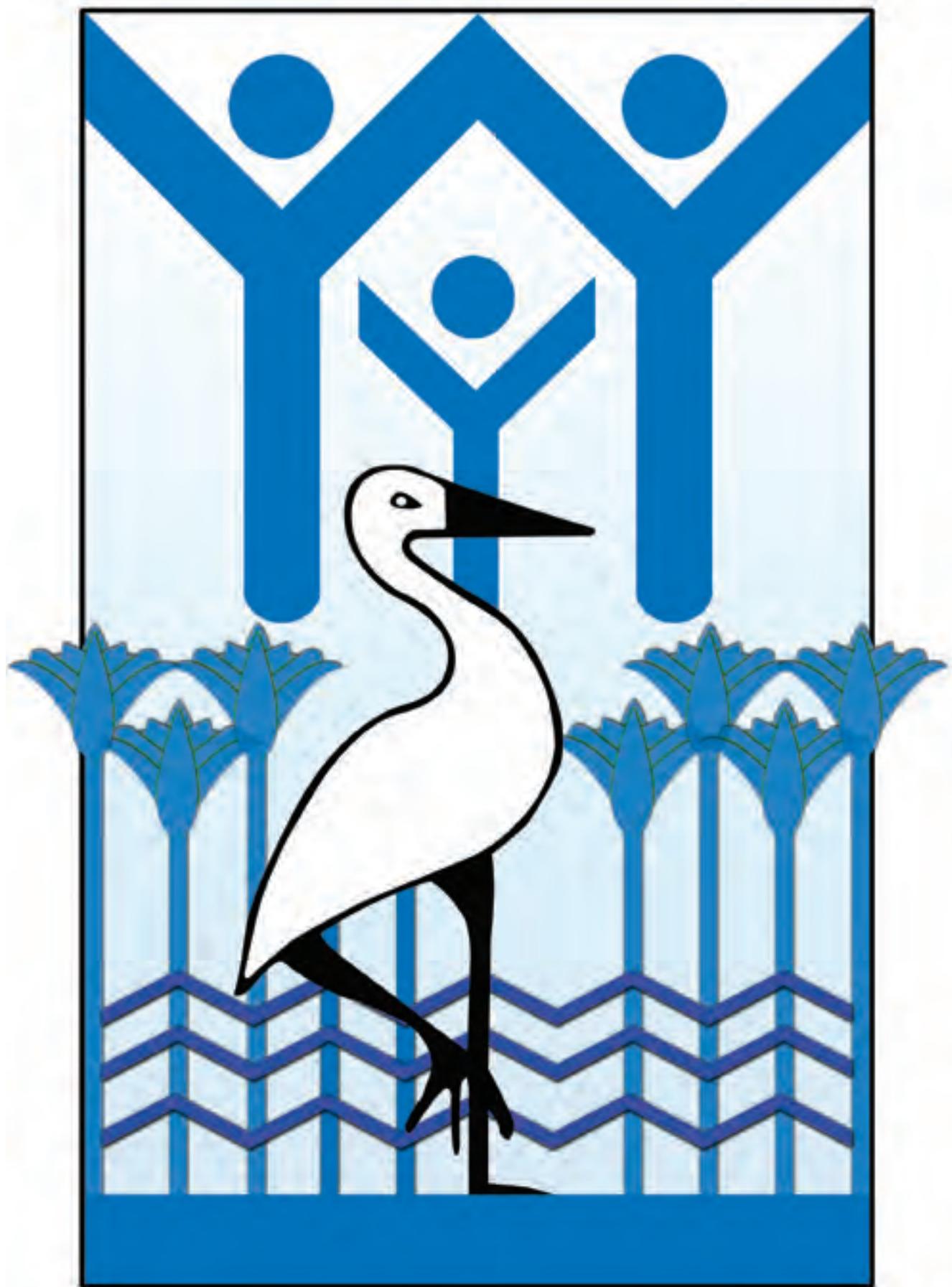
٩-٩-١ برنامج خفض التلوث الصادر عن الدراجات البخارية:

- تشير الدراسات التي تمت في عديد من دول العالم إلى أن الهيدروكربونات المنبعثة من دراجة بخارية واحدة ثنائية الأشواط تعادل الإنبعاثات من ١٥ - ١٠ سيارة تعمل بالبنزين ، يوجد بجمهورية مصر العربية حوالي ٦٠٠ , ٠٠٠ دراجة بخارية ، تمثل الدراجات البخارية ذات المحركات الثنائية الأشواط منها أكثر من ٩٥٪ ، كما يوجد بالقاهرة الكبرى وحدها حوالي ٢٠٠ , ٠٠٠ دراجة بخارية يبعث منها حوالي ١١٢ الف طن سنوياً من الملوثات التي تؤثر بشدة على نوعية الهواء.
- وفي إطار الجهد المبذولة لخفض الإنبعاثات الصادرة من الدراجات البخارية فقد تم حظر إنتاج الدراجات البخارية ذات المحركات ثنائية الأشواط بجميع أشكالها وأنواعها وأحجامها في مصر اعتباراً من ٢٠٠٤ طبقاً لقرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٤ .
- وإستكمالاً لهذه الجهود فقد تم خلال عام ٢٠٠٨ صدور القرار رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ بوقف إستيراد الدراجات البخارية ثنائية الأشواط بجميع أشكالها وأنواعها وأحجامها اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١١ .



المراجع:

١. الإدارة العامة للمرور - وزارة الداخلية
٢. برنامج فحص عادم المركبات - جهاز شئون البيئة
٣. مشروع إستبدال التاكسبيات - جهاز شئون البيئة
٤. برنامج فحص عادم المركبات على الطرق - جهاز شئون البيئة
٥. برنامج تحويل المركبات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعي
٦. التقرير السنوي لشبكة رصد الإنبعاثات الصناعية
٧. بيانات رصد محطات رصد ملوثات الهواء التابعة لوزارة الدولة لشئون البيئة
٨. قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤
٩. تقرير المؤشرات البيئية لسنة ٢٠٠٨
١٠. دراسة جرد الملوثات - هيئة التعاون الدولي الياباني (الجايكا)



الفصل الثاني الضوابط





الصوصاء

١-٢ مقدمة

الأصوات لها مزايا عديدة فهي تمدنا بالملائكة والاستمتاع من خلال سماعنا للموسيقى أو لأصوات الطيور. كما أنها وسيلة للاتصال بين كافة البشر، وتعتبر أداة لتحذير الإنسان وتنبيهه متمثلة في: أجراس الباب، أو صفارات الإنذار. كما تنبئنا بوجود خلل ما مثل: أعطال السيارات. غير أن الأصوات المنفردة أو التي لا نرغب في سماعها تعتبر مصدر إزعاج لنا وتدرج تحت اسم "الصوصاء".

الصوصاء هي أحد أنواع التلوث المحيط بنا وأكثرها إزعاجاً وأشدّها ضرراً على الصحة، ولم تعد الصوصاء مقتصرة على فترة معينة من الوقت بل أصبحت ملزمة لحياتها ليلاً ونهاراً، ويرتبط التلوث السمعي أو الصوصاء ارتباطاً وثيقاً بالتطور الذي يسعى وراءه الإنسان يوماً بعد يوم.

ولقد شهدت مصر تطوراً متزايداً في المشاريع الجديدة بالإضافة إلى النمو العشوائي للأنشطة التجارية والمنشآت الصناعية داخل المناطق السكنية وخاصة بالمدن الكبرى، حيث يتم ذلك دون تحفيظ جيد بالإضافة تلك الأنشطة هذا بالإضافة إلى الكثافة المرورية العالية وارتفاع عدد المركبات في الآونة الأخيرة مما زاد من المشكلة وأدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الصوصاء البيئية.

٢-٢ أهم المصادر الرئيسية للصوصاء والتأثيرات الصحية الناجمة عنها :

تتمثل أهم مصادر الصوصاء في :

١. وسائل المواصلات والطرق داخل المدن: وتشمل المركبات ، السكك الحديدية والطائرات.
٢. الأنشطة التجارية والبشرية.
٣. مكبرات الصوت والاحتفالات ومواكب الأفراح.
٤. ورش الخدمات والمنشآت الصناعية.

والصوصاء هي واحدة من أخطر أمراض العصر وتؤثر على قدرة الطلاب على استيعاب الدروس ، كما تؤدي إلى فقد السمع وإرتفاع ضغط الدم وقرحة المعدة وكذلك عدم التركيز الذي يؤدي إلى زيادة عدد الحوادث. يتعرض المواطنون للصوصاء والتي تؤثر على الصحة النفسية والعصبية للإنسان وتسبب له الضيق والقلق مما يعتبر انتهاكاً لراحة الإنسان وحقه في التمتع بالهدوء وتؤثر على فترات النوم ، ولعل تزايد حدة التوتر بين السائقين ومستخدمي الطرق في المدن بمختلف انتماءاتهم خير دليل على ذلك.

٣-٢ شبكة رصد مستويات الصوصاء :

قام جهاز شئون البيئة بإعداد خطة قومية لمكافحة الصوصاء بالاشتراك مع الوزارات المعنية ، وفي إطار هذه الخطة يتم رصد الصوصاء بمحافظات القاهرة الكبرى ، وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى لتنفيذ الشبكة القومية لرصد الصوصاء في محافظة القاهرة وتشغيلها اعتباراً من مارس ٢٠٠٧ ، حيث تم إجراء رصد الصوصاء بمباني



الرئيسية لمحافظة القاهرة بالإضافة إلى المواقع المختلفة بأحياء جنوب القاهرة والتي أصبح جزء منها تابع لمحافظة حلوان طبقاً للتقسيم الإداري الحديث لمحافظات القاهرة الكبرى.

وفي عام ٢٠٠٨ تم إعادة توزيع محطات الشبكة وعددتها ٣٠ محطة لتشمل كافة أحياء محافظة القاهرة ، وذلك لإعداد قاعدة بيانات وخرائط للضوابط البيئية لأحياء المحافظة تكون القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اقتراح الحلول الفنية والخطط العلمية المناسبة للحد من الضوابط البيئية في المحافظة .
ويعتبر عام ٢٠٠٨ هو سنة الأساس بالنسبة لمؤشرات نتائج رصد مستويات الضوابط بالمناطق الشرقية والشمالية والغربية لمحافظة القاهرة .

وقد تم اختيار موقع رصد الضوابط في المناطق التي تعاني من مشكلة الضوابط لتحديد مستوى الضوابط بها وتحديد مصادرها وإيجاد الحلول لخفض الضوابط بها ، ولا يعني ذلك أن جميع مناطق القاهرة تعاني من نفس هذه المستويات .

موقع محطات رصد الضوابط - محافظة القاهرة



خريطة (١-٢) موقع محطات الرصد بالمناطق الشرقية - الشمالية - الغربية لمحافظة القاهرة



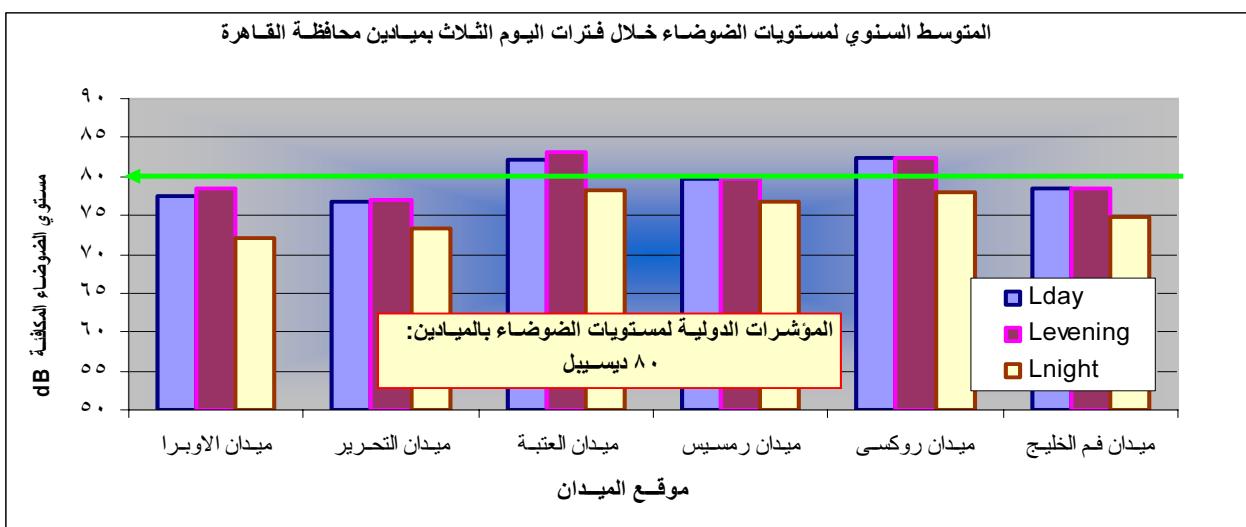
الضوضاء

وقد تم التنفيذ كما يلي :

١. تركيب ٦ محطات لرصد الضوضاء في ستة ميادين رئيسية بمحافظة القاهرة.
٢. رصد مستويات الضوضاء بأحياء المعادي وحلوان والتبين و١٥ مايو وذلك في عام ٢٠٠٧ ، وتم نقل المحطات من مواقعها وتوزيعها تباعاً على كافة أحياء محافظة القاهرة لتشمل جميع المناطق (الغربية - الشمالية - الشرقية) طبقاً للتقسيم الإداري الحديث للمحافظة لعام ٢٠٠٨ ، كما هو موضح بالخرائط (١-٢).

٤-٤ مؤشرات الضوضاء في محافظة القاهرة لعام ٢٠٠٨

٤-٤-٢ مستوى الضوضاء في الميادين الرئيسية



شكل (١-٢) مستويات الضوضاء المكافئة لفترات اليوم الثلاث بـالميادين الرئيسية بمحافظة القاهرة



صورة (١-٢) لموقع محطة الرصد الكائنة بميدان رمسيس

تشير المؤشرات الدولية إلى أن حدود الضوضاء الصادرة عن الطرق والمركبات تتراوح بين ٨٠-٧٠ ديسيل (٣)، حيث أن الطرق والميادين مناطق يمر بها المواطنين ولا تعتبر مناطق إقامة ، وتوضح اللائحة التنفيذية لقانون البيئة معايير الضوضاء للمناطق ذات الأنشطة المختلفة حسب نشاط تلك المناطق، وتتعدد الإجراءات المناسبة لحماية المناطق المختلفة الأنشطة من تأثير الضوضاء الصادرة عن الطرق والمركبات مثل إقامة حواجز للصوت أو ترك مسافة عازلة بين الطرق وهذه المناطق أو زراعة أشجار ذات كثافة عالية تمنع وصول الضوضاء لتلك المناطق.

الضوابط



يوضح شكل (١-٢) مستويات الضوضاء المقاسة لثلاث فترات يومياً (نهار - مساء - ليل) في ستة ميادين رئيسية بالقاهرة ، ويتبين من الشكل ارتفاع مستوى الضوضاء في ميدان العتبة وروكسي لفترتي النهار والمساء عن ٨٠ ديسibel، بينما كانت مستويات الضوضاء في ميادين الأوبرا ورمسيس وفم الخليج والتحرير أقل من ٨٠ ديسibel، ويسجل ميدان العتبة أعلى معدلات ضوضاء لفترات اليوم الثلاثة على مدار فترة الرصد ، بينما يسجل ميدان التحرير أقل مستويات ضوضاء وذلك بسبب التصميم الجيد للميدان من حيث الإتساع الذي يساعد على امتصاص الهواء لwaves الصوت والحد من الانعكاسات وكذلك لسهولة حركة المرور نسبياً.

٢-٤-٢ مستوى الضوضاء في المناطق الصناعية



يوضح الشكل (٢-٢) مستويات الضوضاء المقاسة لفترات اليوم الثلاث بمناطق صناعيتين ، ويتبين ارتفاع مستويات الضوضاء في المناطق الصناعية بشمال القاهرة عن المعايير الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة ، حيث وصلت مستويات الضوضاء بمواقع المحطات الكائنة بكل من شركة النيل للأدوية والمخازن الرئيسية لشركة التعاون للبترول إلى حوالي ٧٤ ديسibel نهاراً ومساءً وحوالي ٧١ ديسibel ليلاً وذلك بسبب الحركة المرورية بالطرق الواقعة عليها المحطات ، وليست المنشآت الصناعية هي المصدر الرئيسي للضوضاء.

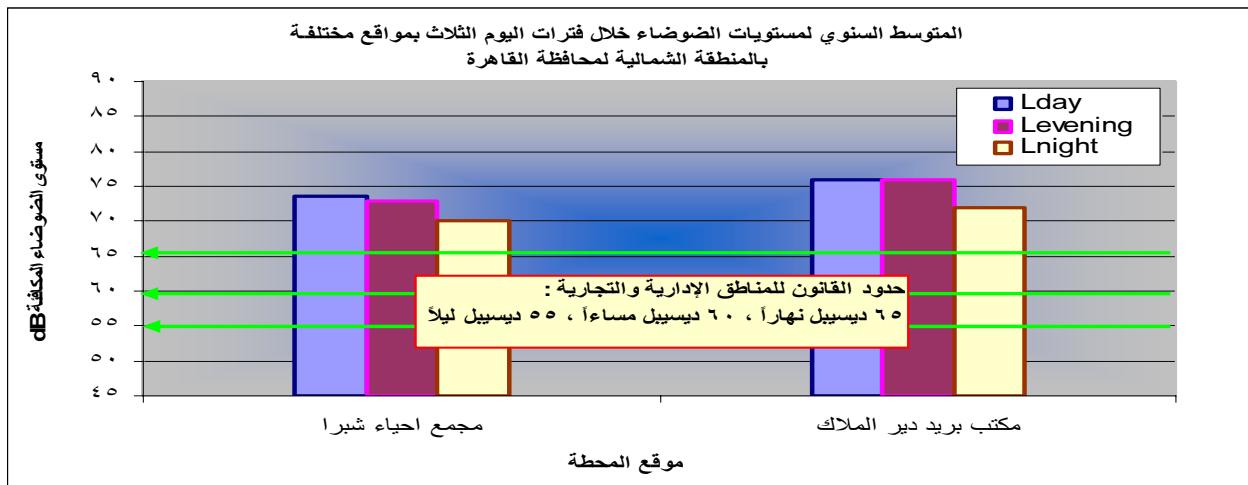
٣-٤-٢ مستوى الضوضاء في المناطق التجارية والإدارية

ارتفعت مستويات الضوضاء بجميع المواقع التجارية والإدارية في المناطق الشمالية والشرقية والغربية عن الحدود المعايير الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة ، وذلك كما يلي :



الصوّاصاء

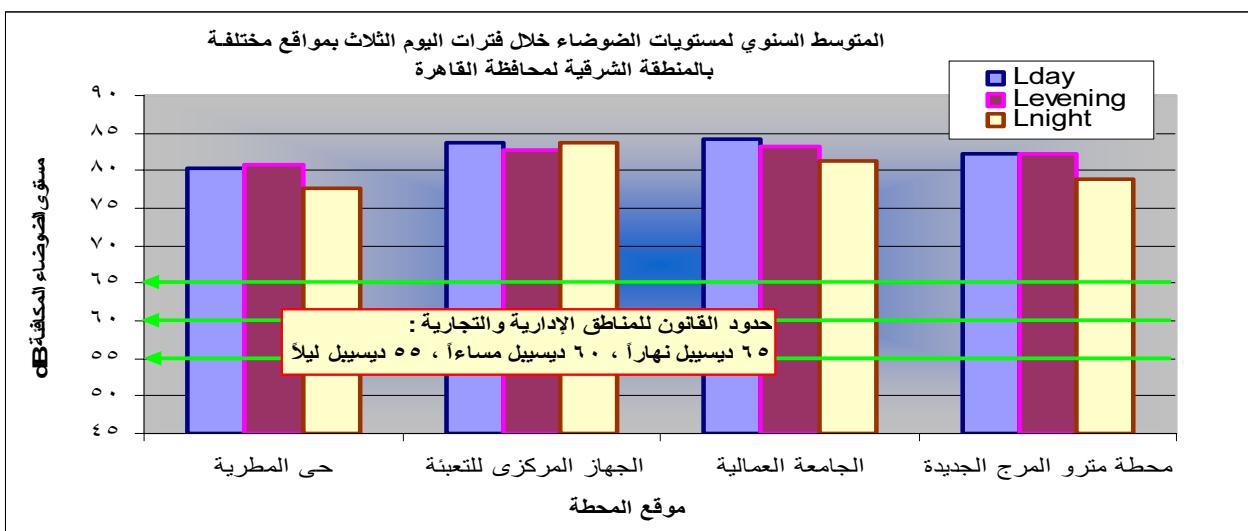
أولاً : المنطقة الشماليّة :



شكل (٢-٢) مستويات الصوّاصاء المكافأة لفترات اليوم الثلاث بموقع التجاري والإداري بالمنطقة الشمالية لمحافظة القاهرة

يتضح من الشكل رقم (٢-٢) أن مستويات الصوّاصاء بموقع المحطات الكائنة في كلاً من مجمع أحياء شبرا ومكتب بريد دير الملاك تسجل ارتفاعاً عن المعايير الواردة باللائحة التنفيذية للقانون حيث وصلت المستويات إلى قيم تترواح بين (٧٢-٧٦) ديسيل نهاراً ومساءً و حوالي ٧١ ديسيل ليلاً.

ثانياً : المنطقة الشرقيّة :

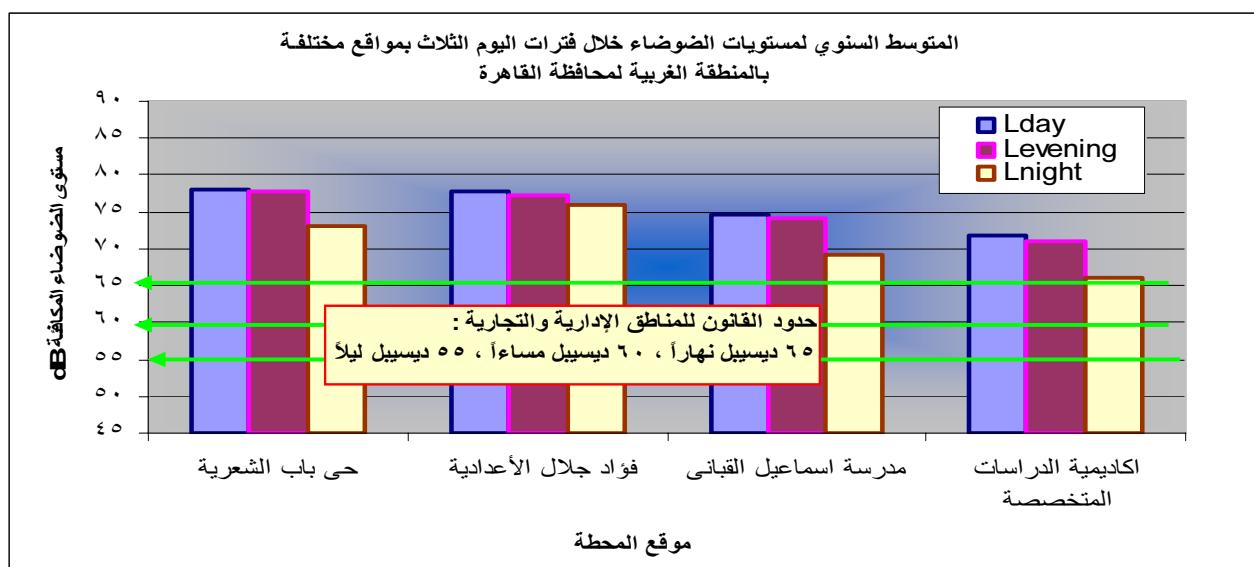


شكل (٤-٢) مستويات الصوّاصاء المكافأة لفترات اليوم الثلاث بموقع التجاري والإداري بالمنطقة الشرقية لمحافظة القاهرة



يتضح من الشكل رقم (٤-٢) إن المناطق الواقعة على طريق النصر، وصلاح سالم ، وشارع الكابلات ومنطقة المرج الجديدة تتعرض لمستويات ضوضاء أعلى من المعايير الواردة باللائحة التنفيذية للقانون حيث وصلت المستويات إلى قيم تتراوح بين (٨٠-٨٤) ديسibel نهاراً ومساءً و(٧٧-٨٤) ديسibel ليلاً ... نظراً لوجود العديد من الهيئات الإدارية مع كثافة الحركة المرورية والنشاط التجاري بهذه المواقع وعدم الالتزام بسرعة المركبات داخل المدن كأهم مصدر لارتفاع الضوضاء.

ثالثاً : المنطقة الغربية



شكل (٥-٢) مستويات الضوضاء المكافئة لفترات اليوم الثلاث بموقع التجارية والإدارية بالمدينة الغربية لمحافظة القاهرة

يتضح من الشكل رقم (٥-٢) أن مواقع المحطات الواقعة بمبني حي باب الشعرية بشارع بور سعيد ، ومدرسة إسماعيل القباني بالعباسية ، وأكاديمية الدراسات المتخصصة بالدراسة تسجل مستويات ضوضاء أعلى من الحدود الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة حيث تتراوح بين (٧١-٧٨) ديسibel نهاراً ومساءً وبين (٦٦-٦٩) ديسibel ليلاً.

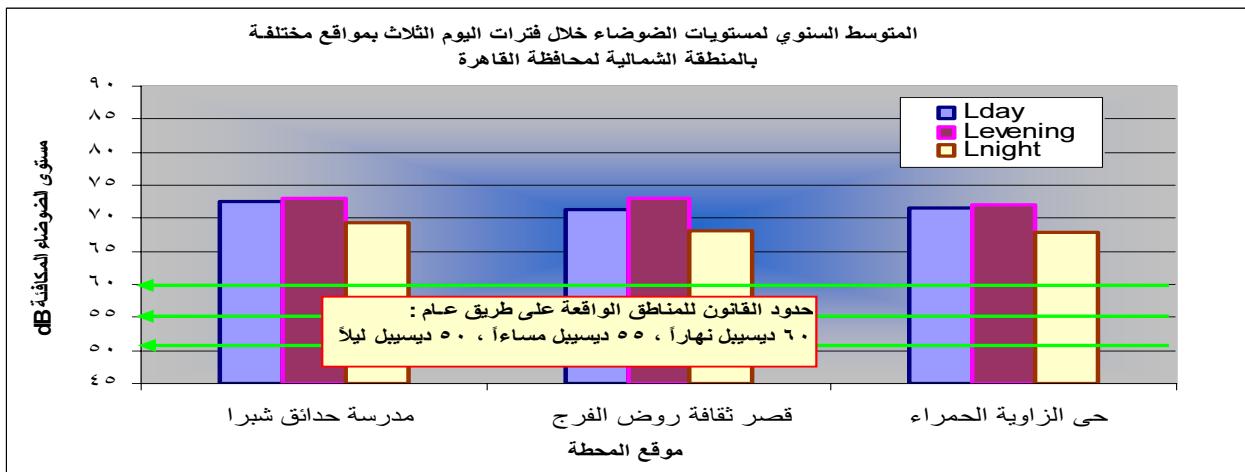
٤-٤-٢ مستوى الضوضاء في المناطق الواقعة على طريق عام

ارتفعت مستويات الضوضاء بجميع المواقع التي تم الرصد بها على طريق عام في كل من المناطق الشمالية والشرقية والغربية لمحافظة القاهرة عن الحدود والمعايير الواردة بقانون البيئة ، وذلك كما يلي :



الضوابط

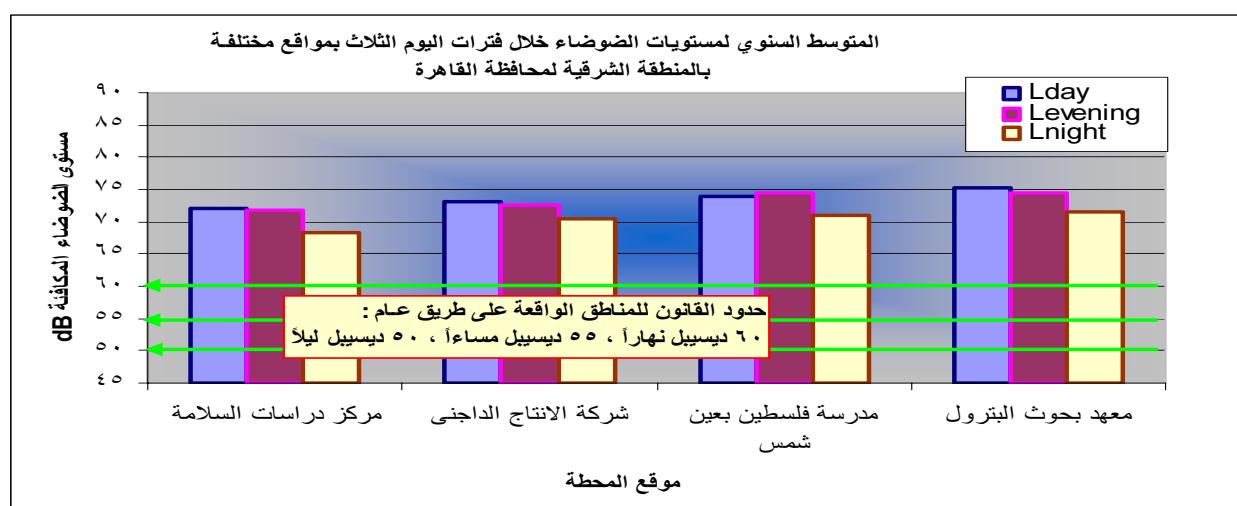
أولاً : المنطقة الشمالية :



شكل (٦-٢) مستويات الضوضاء المكافحة لفترات اليوم الثلاث بالمواقع التي بها أنشطة تجارية أو ورش أو واقعة على طريق عام
بالمنطقة الشمالية لمحافظة القاهرة

يبين الشكل (٦-٢) إن معظم الموقع التي تم الرصد بها من خلال المحطات الكائنة في كل من مدرسة حدائق شبرا و قصر ثقافة روض الفرج ومبني حي الزاوية الحمراء تتعرض لمستويات ضوضاء أعلى من الحدود الواردة باللائحة التنفيذية للقانون حيث وصلت المستويات إلى قيم تتراوح بين (٧٣ - ٧١) ديسobel نهاراً ومساءً وحوالي ٦٩ ديسobel ليلاً ... ويرجع ذلك إلى الكثافة المرورية بهذه المواقع بالإضافة إلى عمل الأنشطة التجارية إلى ساعات متأخرة من الليل.

ثانياً : المنطقة الشرقية :



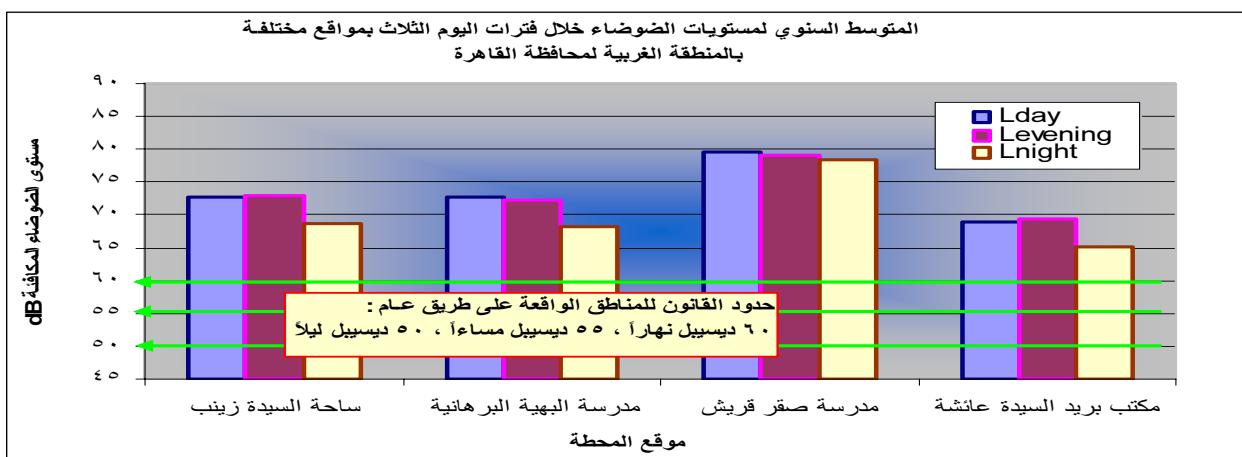
شكل (٧-٢) مستويات الضوضاء المكافحة لفترات اليوم الثلاث بالمواقع التي بها أنشطة تجارية أو ورش أو واقعة على طريق عام
بالمنطقة الشرقية لمحافظة القاهرة



صورة (٢-٢) محطة الرصد الكائنة بالمركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية بشارع الحجاز - مصر الجديدة

يبين الشكل (٧-٢) إن معظم المواقع التي تم الرصد بها من خلال المحطات الكائنة في كل من مدرسة فلسطين بشارع عين شمس ومركز بحوث البترول وشركة الانتاج الداجني بالسلام والمركز القومي للسلامة والصحة المهنية بشارع الحجاز كانت أيضاً أعلى من الحدود الواردة باللائحة التنفيذية للقانون حيث كانت المستويات بين (٧٤-٧١) ديسibel نهاراً ومساءً وبين (٧١-٦٨) ديسibel ليلاً ويرجع ذلك للحركة المرورية بالطرق الواقع بها المحطات ، كما يرجع ارتفاع مستوى الضوضاء بموقع المحطة الكائن بمدرسة فلسطين بعين شمس لتدخل العشوائيات فلا يوجد تخطيط لحركة المركبات مع وجود العديد من الورش.

ثالثاً : المنطقة الغربية :



شكل (٨-٢) مستويات الضوضاء المكافأة لفترات اليوم الثلاث بالمواقع التي بها آنشطة تجارية أو ورش أو واقعة على طريق عام بالمنطقة الغربية لمحافظة القاهرة

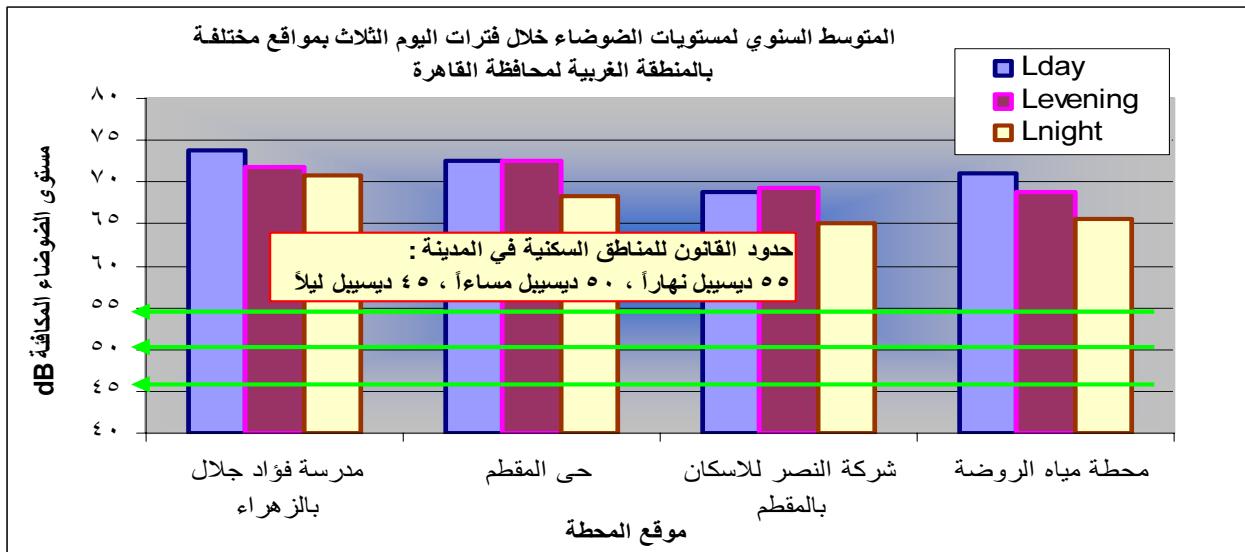
يبين الشكل (٨-٢) أن مستويات الضوضاء التي تم رصدها بمواقع المحطات الكائنة بكل من مدرسة صقر قريش الواقعة بشارع الأتوستراد ، مدرسة البهية البرهانية بشارع بورسعيد ، مكتب بريد السيدة عائشة ، ساحة انتظار السيدة زينب تزيد عن الحدود المسموح بها ، حيث وصلت إلى قيم تتراوح بين (٨٠-٦٨) ديسibel نهاراً ومساءً وبين (٧٨-٦٥) ديسibel ليلاً ، كما يلاحظ أن محطة الرصد الكائنة بمدرسة صقر قريش سجلت أعلى مستوى ضوضاء وذلك بقيمة ٨٠ ديسibel نهاراً ، ٧٩ ديسibel مساءً ، ٧٨ ديسibel ليلاً وذلك نظراً للكثافة العالية للمركبات على طريق



الضوضاء

الاوتوكساد مع مرور مركبات النقل الثقيل وقرب المحطة من الطريق الدائري وعدم تنفيذ أي احتياطات أو حلول لخفض الضوضاء للمناطق القريبة من الطرق والمعرضة للضوضاء الصادرة عنها وأهمها مدرسة صقر قريش.

٤-٥ مستوى الضوضاء في المناطق السكنية



شكل (٩-٢) مستويات الضوضاء المكافأة لفترات اليوم الثلاث بموقع السكنية لمحافظة القاهرة

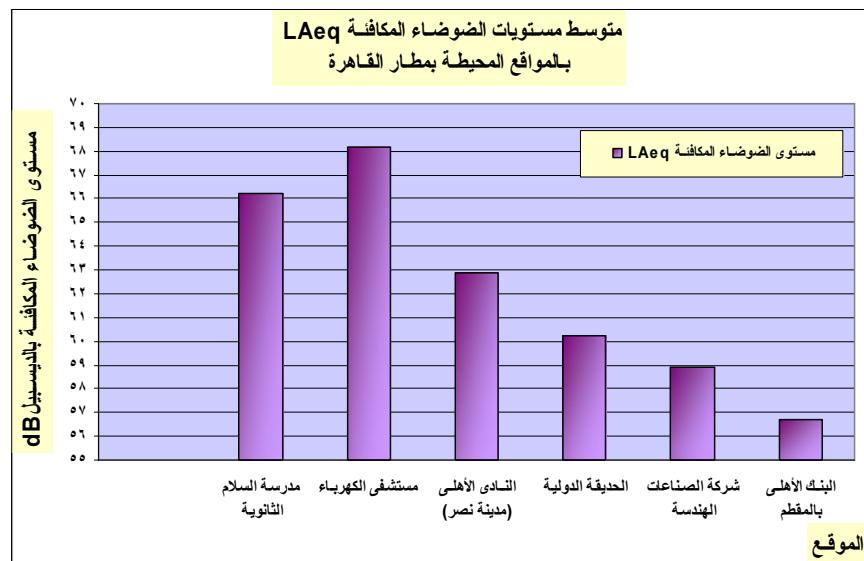


صورة (٤-٢) توضح محطة الرصد الكائنة
برئاسة حي المقطم

بالنسبة للموقع التي تم الرصد بها بالمناطق السكنية بالمنطقة الغربية لمحافظة القاهرة في المحطات الكائنة بمبني حي المقطم وشركة النصر للإسكان والتعمير بالمقطم ومدرسة فؤاد جلال الابتدائية بالزهراء بمصر القديمة ومحطة مياه منيل الروضة ... يبين الشكل (٩-٢) أن مستويات الضوضاء أعلى من حدود القانون لجميع الموقع التي تم الرصد بها حيث وصلت المستويات إلى قيم تتراوح بين (٦٩-٧٣) ديسibel نهاراً ومساءً وبين (٦٥-٧١) ديسibel ليلاً.

٦-٤ مستويات الضوضاء في مناطق الهبوط والإقلاع والمناطق السكنية المحيطة بمطار القاهرة في الفترة من يوليو حتى ديسمبر ٢٠٠٨

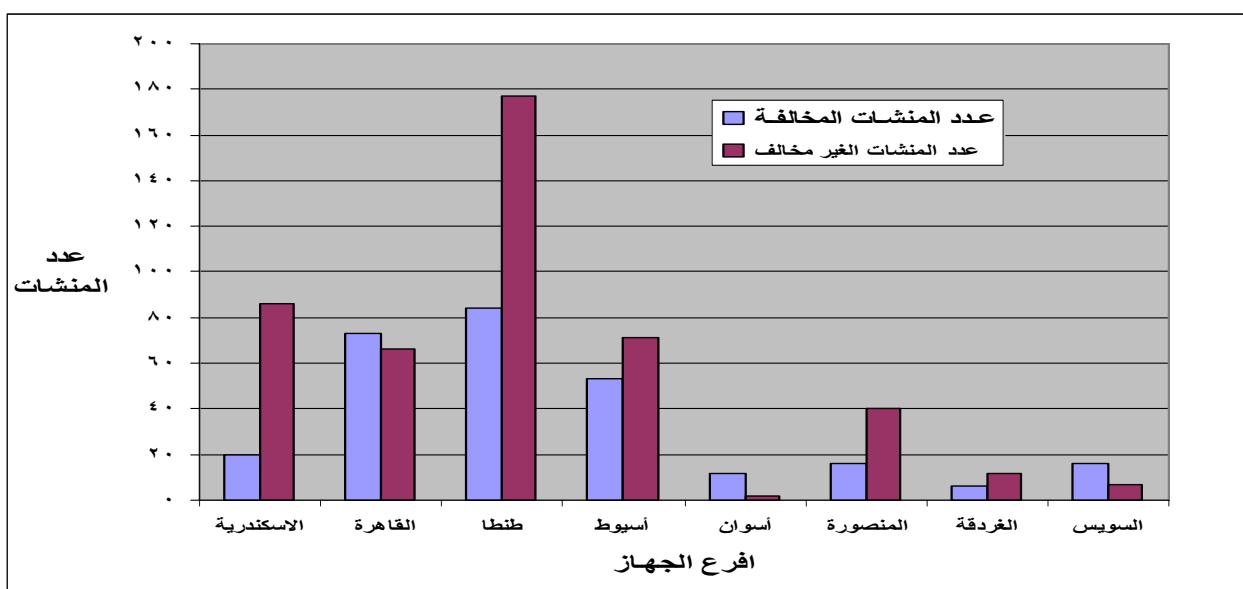
يبين الشكل (١٠-٢) متوسط مستويات الضوضاء المكافأة بموقع السكنية المحيطة بمطار القاهرة والصادرة عن هبوط وإقلاع الطائرات حيث تتراوح بين (٥٧ - ٦٨) ديسibel ، ويلاحظ أقصى ارتفاع لمستويات الضوضاء في موقع مستشفى الكهرباء ويرجع ذلك إلى أنها تمثل موقع مباشر أسفل ممر هبوط الطائرات.



شكل (١٠-٢) متوسط مستويات الضوضاء المكافحة بالموقع المحيطة بمطار القاهرة

مصدر المعلومات : وزارة الطيران المدني

٧-٤-٢ مستويات الضوضاء لأنشطة المختلفة داخل بيئة العمل (صناعية-تجارية-سياحية) في محافظات الجمهورية:

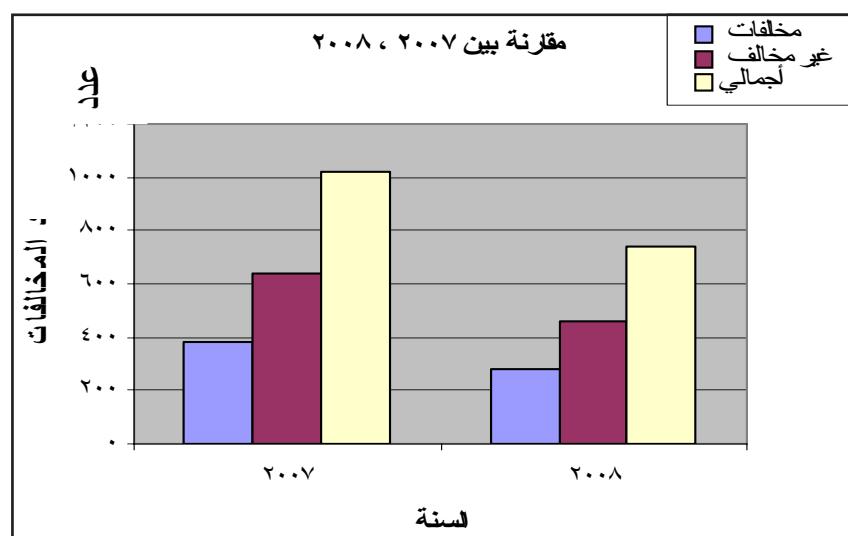


شكل (١١-٢) عدد المنشآت المختلفة التي تم التفتيش عليها خلال عام ٢٠٠٨ على مستوى (إدارات-فروع) جهاز شئون البيئة



الضوابط

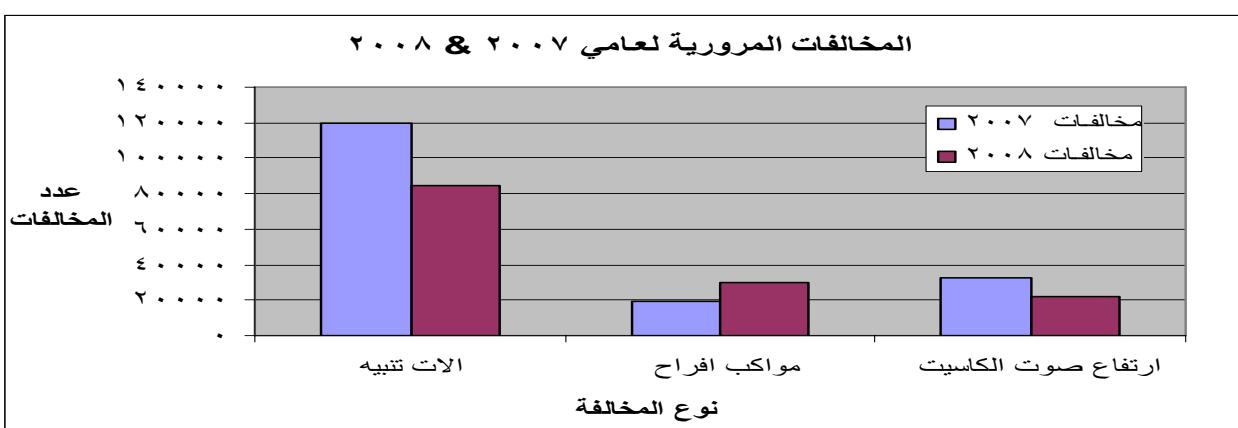
تشير النتائج السابقة إلى أن اجمالي عدد المنشآت التي تم التفتيش عليها (بشأن الضوابط الصادرة عنها) بأفرع الجهاز بالمحافظات المختلفة خلال عام ٢٠٠٨ هو ٧٤١ منشأة موزعة كما هو مبين بالشكل (١١-٢) ، وكانت نسبة المنشآت غير المخالفة ٦٢٪ ، ونسبة المنشآت المخالفة التي سجلت مستويات ضوابط أعلى من الحدود المسموح بها في اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ هي ٣٨٪ ، وتم تحريض محاضر للمخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية وتحويل المخالفين للنيابة ، وهذه النسب أقل من النسب التي سجلت لعام ٢٠٠٧ (شكل ١٢-٢) لعدد المنشآت المخالفة.



شكل (١٢-٢) مقارنة بين نتائج قياس مستوى الضوابط داخل المنشآت لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

مصدر المعلومات: جهاز شئون البيئة (الفرع الاقليمي) - الادارة العامة لشرطة البيئة والسطحات المائية

٤-٤-٢ الضوابط الصادرة عن المركبات



شكل (١٢-٢) المخالفات المرورية الخاصة بالضوابط في عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨

مصدر المعلومات: وزارة الداخلية (الادارة العامة لشرطة المرور)

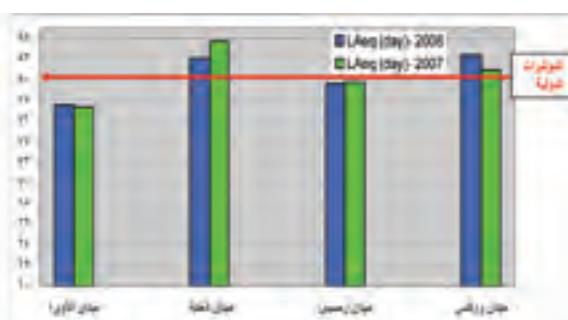


يتضح من الشكل (١٢-٢) إنخفاض المخالفات المرورية الصادرة عن آلات التنبيه ومخالفات ارتفاع صوت الكاسيت عام ٢٠٠٨ عن مثيلاتها لعام ٢٠٠٧ ، وذلك بسبب التشديد في تطبيق قانون المرور بالنسبة لهذه النوعية من المخالفات ، وقد يرجع أيضاً إلى رفع الوعي لدى المواطنين في الحد من آلات التنبيه، بينما ارتفعت المخالفات المرورية الخاصة بمواكب الأفراح لعام ٢٠٠٨ عن مثيلاتها لعام ٢٠٠٧.

٥-٢ أهم نتائج مؤشرات الضوضاء لعام ٢٠٠٨

تشير النتائج إلى أن المصدر الرئيسي للضوضاء الصادرة عن حركة المركبات على الطرق وتعرض المنشآت الواقعة على الطرق أو القريبة منها إلى مستويات ضوضاء مرتفعة، كما أن مستويات الضوضاء في معظم المناطق المختلفة متقاربة نظراً لتدخل الأنشطة.

وتوضح الأشكال (١٤-٢ ، ١٥-٢ ، ١٦-٢) مقارنة بين نتائج رصد الضوضاء التي سجلت بـالميادين الرئيسية بمحافظة القاهرة خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، وتبين منهم ما يلي:

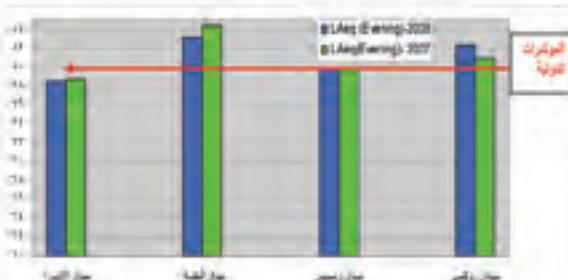


شكل (١٤-٢) مقارنة بين المتوسط السنوي لمستوى الضوضاء المكافأة لفترة النهار في الميادين الرئيسية لمحافظة القاهرة

١. لم يحدث تغير ملحوظ في عام ٢٠٠٨ عن العام السابق له في مستوى الضوضاء المكافأة في جميع فترات اليوم الثلاث في ميداني رمسيس والأوبرا .

٢. انخفضت مستويات الضوضاء المكافأة لفترتي النهار والمساء لعام ٢٠٠٨ عن العام السابق في ميدان العتبة وذلك بمقدار ١,٦٥ ديسibel نهاراً و ١,٢٥ ديسibel مساءً ، وذلك نتيجة قرار السيد المحافظ بمنع مرور سيارات النقل في وسط المدينة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساءً ... مما خفض الحركة المرورية التجارية بميدان العتبة أثناء فترة النهار والمساء.

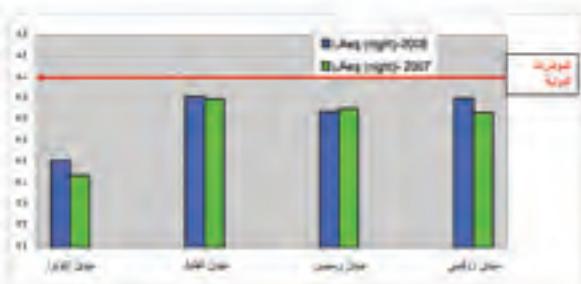
٣. ارتفعت مستويات الضوضاء لفترتي النهار والمساء في عام ٢٠٠٨ عن العام السابق في ميدان روکسي وذلك بمقدار ١,٤ ديسibel نهاراً و ١,٥ ديسibel مساءً ، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد المركبات والحركة التجارية بـالميدان، حيث تشير بيانات الإدارة العامة للمرور إلى زيادة عدد المركبات التي يتم ترخيصها بمصر بنسبة



شكل (١٥-٢) مقارنة بين المتوسط السنوي لمستوى الضوضاء المكافأة لفترة المساء في الميادين الرئيسية لمحافظة القاهرة



الضوضاء



شكل (١٦-٢) مقارنة بين المتوسط السنوي لمستوى الضوضاء المكافحة لفترة الليل في الميادين الرئيسية لمحافظة القاهرة

حوالي ١٥٪ سنوياً ، وتتركز معظم هذه الزيادة في أحياء مصر الجديدة ومدينة نصر.

٤. كما ارتفعت مستويات الضوضاء في فترة الليل بميدان الأوبرا وروكسي وذلك بمقدار ١،٤ ديسibel تقريباً، ويرجع ذلك إلى زيادة حركة المرور والمركبات أثناء الليل ، ولم يحدث تغيير ملحوظ في باقي الميادين .

٦-٢ التوصيات الخاصة بخفض مستويات الضوضاء بمحافظة القاهرة

تم إصدار التقرير السنوي الأول للنتائج شبكة الرصد بمحافظة القاهرة لعام ٢٠٠٧ وتم إرساله إلى السيد محافظ القاهرة ، حيث شكل سيادته لجنة من المختصين لتنفيذ التوصيات الواردة بالتقرير لخفض مستويات الضوضاء بالمحافظة في إطار الخطة القومية لمكافحة الضوضاء ، وقد شملت التوصيات ما يلي :

١. تشديد تطبيق البنود الخاصة بالضوضاء في قانون المرور ووضع لافتات إرشادية تحدد الأماكن ذات الحساسية للضوضاء (المستشفيات - المدارس).
٢. السيطرة على الباعة الجائلين والتوعي في إيجاد أماكن مناسبة لهم لأداء أعمالهم ، وعدم السماح أو الترخيص لهم باستخدام الميكروفونات ومكبرات الصوت.
٣. تفعيل دراسات تقييم الآثار البيئي الخاصة بالطرق ومتابعة تنفيذها وإعادة تخطيط المرور بالمناطق التي تعاني من اختناق مروري.
٤. إنشاء حاجز للصوت في الطرق الرئيسية والتي تمر بمناطق مأهولة بالسكان ومناطق مدارس ومستشفيات ، وترك مسافة عازلة (حرم الطريق) عند التخطيط للطرق الرئيسية والسريعة الجديدة ، الاهتمام بتشجير جانبي الطرق والجزيرة الوسطى لخفض مستويات الضوضاء.
٥. إلزام المحلات التجارية والمطاعم الموجودة بالمناطق السكنية بمواعيد عمل تنتهي في الساعة العاشرة مساءاً " على أقصى تقدير نظراً لارتفاع مستويات الضوضاء في الفترة الليلية بمعدلات غير مقبوله علي المستوى المحلي والعالي لسكان القاهرة .
٦. تحديد أماكن واضحة للمشاهد (خطوط مشاه) .



٧-٢ الخطة المستقبلية

تتضمن الخطة المستقبلية لخفض مستويات الضوضاء الإجراءات التالية :

١. تطوير شبكة رصد الضوضاء البيئية وتحديثها وزيادة عدد محطات الرصد المتنقلة لتغطية محافظتي الجيزة والقليوبية كمرحلة ثانية وثالثة ، وإعداد الخطة الفنية للحد من الضوضاء بناء على نتائج الرصد وتقديمها إلى متخذى القرار.
٢. امتداد الرصد إلى المحافظات الأخرى على مستوى الجمهورية.
٣. متابعة تنفيذ الخطة القومية لمكافحة الضوضاء المعتمدة من ممثلي الوزارات المعنية لتفعيل البنود والإجراءات الخاصة لخفض الضوضاء والحد من مصادرها، والتزام كل وزارة بدورها في الخطة.
٤. التنسيق مع المحافظات بشأن تشجير جوانب الطرق والجزر الوسطي بها ووضع حاجز للصوت على الطرق السريعة والتي تمر بمناطق مأهولة بالسكان ومناطق ذات حساسية مثل المستشفيات والمدارس والحدائق والمكتبات العامة لخفض الضوضاء الصادرة عن هذه الطرق.
٥. تحديث واستمرار خطة التعاون مع شرطة المرور، وشرطة البيئة والمسطحات المائية، وتكثيف حملات التفتيش على المنشآت المسماة للضوضاء واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.
٦. مراجعة الحدود الخاصة بالضوضاء في اللائحة التنفيذية في ضوء تعديل قانون البيئة لسنة ٢٠٠٩ ، وإعداد اللوائح والتنظيمات الخاصة بضوضاء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والتحطيط العمراني للحد من إنبعاث الضوضاء من مصادرها.

٨-٢ المصطلحات والتعريفات

الضوضاء....هي الأصوات غير المرغوب في سمعها.

الضوضاء البيئية..... هي الأصوات الضارة وغير المرغوب في سمعها الصادرة من جميع الأنشطة البشرية وتشمل الضوضاء الصادرة من وسائل النقل والمواصلات والمطارات والأنشطة الصناعية والباعة الجائلين وأي أنشطة أخرى في البيئة المحيطة.

L_{Aeq} متوسط مستوى الضوضاء المكافأة خلال فترة زمنية عند مستوى القياس A.

L_{day} متوسط مستوى الضوضاء المكافأة خلال فترة النهار.

$L_{evening}$ متوسط مستوى الضوضاء المكافأة خلال فترة المساء.

L_{night} متوسط مستوى الضوضاء المكافأة خلال فترة الليل.

dB هو وحدة قياس مستوى الصوت.

منحنى A-weighted يمثل أسلوب سمع الإنسان للصوت.



الصواباء

المراجع:

- ١- منظمة الصحة العالمية www.who/noiseguidlines.
- ٢- Environmental Noise . Brüel & Kjaer (www.b&ksv.com)
- ٣- Berglund B.& Lindvall.T.Schewela.D.(2000)
- ٤- “ Guidelines for community noise ” WHO

مصدر البيانات:

- ٥- شبكة رصد الضوضاء (جهاز شئون البيئة)
- ٦- الأفرع الأقليمية لجهاز شئون البيئة
- ٧- وزارة الطيران المدني
- ٨- وزارة الداخلية (الإدارة العامة للمرور)

الفصل الثالث

التغيرات المناخية





التغيرات المناخية

١-٣ مقدمة

التغير المناخي يقصد به اختلال التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار المميزة لكل منطقة على سطح الكره الأرضية مما ينعكس، في المدى الطويل، على الأنظمة الحيوية السائدة. وقد سجلت درجات الحرارة لسطح الأرض زيادة مطردة خلال المائة عام الماضية تتراوح بين ٠,٥ - ٠,٧ درجة مئوية. ومما لا شك فيه أن تهديدات ومخاطر ظاهرة التغيرات المناخية باتت حقيقة لا لبس فيها، حيث أدت النشاطات البشرية المتمثلة في الثورة الصناعية والتكنولوجية إلى زيادة معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة تركيزاتها بالغلاف الجوي. وتولد عن ذلك قدرة أكبر لطبقات الغلاف الجوي السفلية على امتصاص الإشعاعات ذات الطول الموجي الطويل مما أدى إلى حدوث ظاهرة الاحترار العالمي مما تسبب في بدء حدوث تغير مناخ العالم. ومن المعلوم أن ظاهرة التغيرات المناخية ظاهرة عالمية إلا أن تأثيراتها تختلف من مكان إلى مكان على سطح الكره الأرضية.

٢-٣ مصادر التلوث

غازات الاحتباس الحراري الستة الرئيسية هي

١. ثاني أكسيد الكربون CO_2
٢. الميثان CH_4
٣. أكسيد النيتروز N_2O
٤. مركبات البيروفلوروكربون PFCs
٥. مركبات الهيدروفلوروكربون HFCs
٦. سادس فلوريد الكبريت SF_6



شكل رقم (١-٣) : محرّكات تغيير المناخ بشرية المنشأ وأثاره والاستجابات له

شكل (١-٢) يمثل إطاراً يوضح مسببات تغيير المناخ بشرية المنشأ، وأثار هذا التغيير والاستجابات له والروابط بينها جمِيعاً، وعندما صدر تقرير التقييم الثالث في ٢٠٠١ كانت المعلومات المتاحة بشكل أساسي لوصف هذه الروابط وصفاً يسير في اتجاه عقارب الساعة، أي استنتاج التغيرات المناخية وأثارها من الانبعاثات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية. ومع تحسن فهم هذه الروابط من الممكن الآن تقييمها على عكس اتجاه عقارب الساعة أيضاً، أي تقييم المسارات المحتملة للتنمية وقيود الانبعاثات العالمية التي قد تقلل من المخاطر المستقبلية لهذه الانبعاثات التي يرغب المجتمع تجنبها*. .

* مصدر البيانات: التقرير التجمعي الرابع للهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ ٢٠٠٧

٣-٣ التأثيرات الضارة للتغير المناخ على مصر

تتمثل تحديات مردودات تغير المناخ على مصر في ارتفاع مستوى سطح البحر ونقص موارد المياه ونقص الإنتاج الزراعي وصعوبة زراعة بعض أنواع المحاصيل وتآثر المقاصد السياحية وكذا الصحة والبنية التحتية؛ وبالتالي تأثر قطاعات الطاقة والصناعة والأمن والاقتصاد القومي.

١-٣-٣ التأثير على الموارد المائية

- تسبّب الزيادة السكانية وزيادة معدل الاستهلاك خاصّة في قطاع الزراعة والصناعة زيادة في الضغط على



التغيرات المناخية

مصادر المياه.

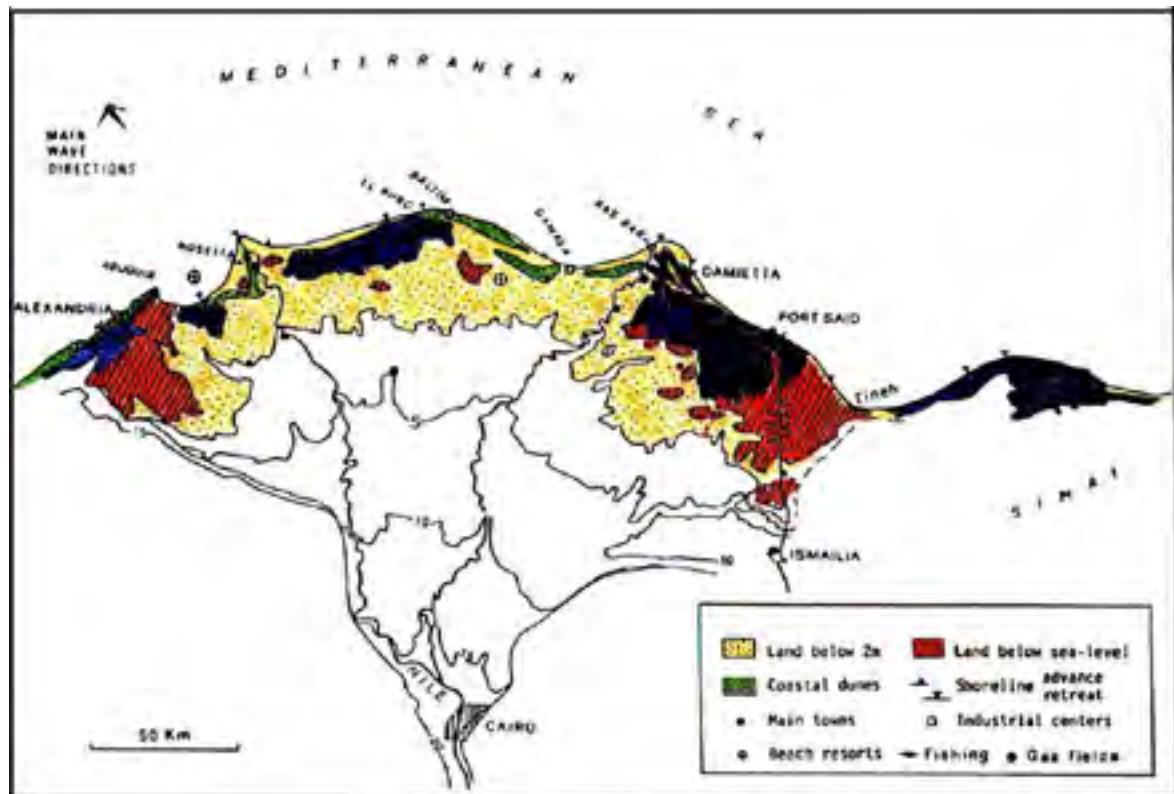
- حدوث تغير في كميات وأماكن سقوط الأمطار ومواسمها وتشير بعض الدراسات إلى حدوث تباعد في فترات سقوط الأمطار مع زيادة معدل الهطول مما يؤدي إلى زيادة احتمالات أكبر لفيضانات وفترات الجفاف.
- تشير بعض الدراسات إلى احتمالية نقص تدفق المياه إلى نهر النيل بمعدل قد يصل إلى حوالي ٦٠٪.
- تملح الخزانات الجوفية الساحلية نتيجة لزيادة تداخل مياه البحر.

٢-٣-٢ التأثير على الزراعة والثروة الحيوانية ومصادر الغذاء

- نقص في إنتاجية المحاصيل الزراعية.
- تغير خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية.
- تأثيرات سلبية على الزراعات الهامشية وزيادة معدلات التصحر.
- زيادة الاحتياج إلى الماء نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع معدلات البحار.
- تأثيرات سلبية على الزراعة نتيجة تغير معدلات وأوقات موجات الحرارة (مثل فترة التزهير في الموائل).
- تأثيرات اجتماعية واقتصادية مصاحبة.
- زيادة الحرارة تزيد من معدلات تآكل التربة، وتقلل من إمكانية زراعة المناطق الهامشية.

٢-٣-٣ التأثير على المناطق الساحلية

- غرق بعض المناطق المنخفضة في شمال الدلتا وبعض المناطق الساحلية الأخرى.
- زيادة معدلات نهر الشواطئ وتغلغل المياه المالحة في التربة وتداخل مياه البحر مع المياه الجوفية ونقص الإنتاجية الزراعية.
- تأثير الإنتاج السمكي نتيجة تغير الأنظمة الإيكولوجية في المناطق الساحلية وارتفاع حرارة مياه البحار.
- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة على كل من الظواهر السابقة.



شكل (٢-٢) : طبغرافية الدلتا المصرية حيث تظهر خطوط الكونتور لمختلف مناطق ارتفاع وانخفاض الدلتا وتبين المناطق الحمراء مناطق الدلتا المتواجدة تحت سطح البحر حيث تمنع مياه البحر من الوصول اليها سواترمن الكثبان الرملية او اسوار مقامة لمنع وصول مياه البحر

٤-٣-٣ التأثير على السياحة



- سرعة تدهور الآثار عند الحرارة العالية والظروف الجوية المتغيرة.
- زيادة الضغط على مناطق الاستثمار في سواحل البحرين الأحمر والمتوسط.
- نقص الشواطئ الصالحة للارتياد سوف يؤثر سلبا على الخدمات السياحية مما يؤدي إلى سرعة تدهورها وبالتالي انخفاض معدلات السياحة وزيادة معدلات البطالة.

صورة (١-٣) : ابيضاض الشعب المرجانية

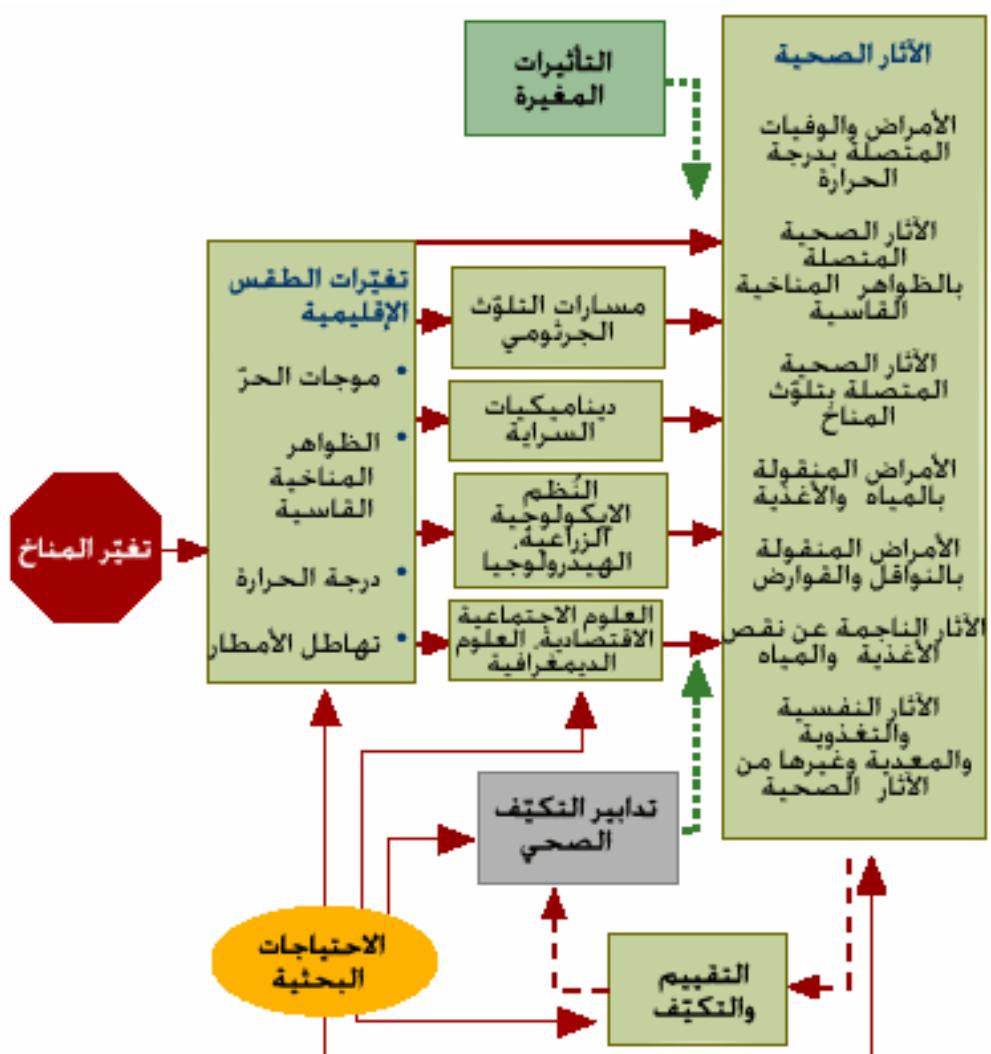


التغيرات المناخية

- ارتفاع درجات الحرارة سوف يؤدي إلى ابيضاض الشعب المرجانية والتي تعتبر ثروة طبيعية يتواجد عليها السياح.

٥-٣-٣ التأثير على الصحة

- انتشار أمراض مثل الملاريا وحمى الضنك؛ وغير ذلك من الأمراض الفتاك، مثل سوء التغذية والإسهال.
- التأثيرات الصحية الناتجة عن نقص المياه وارتفاع الحرارة والرطوبة وإرتفاع حدة الموجات الحارة والباردة.
- زيادة درجات الحرارة يرفع معدلات الوفيات لدى الأطفال والشيخ.



شكل (٢-٢) : العلاقة بين تغير المناخ وصحة الإنسان (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨)

التغيرات المناخية



٤-٣ المؤشرات البيئية

جدول رقم (١-٣) : كمية الانبعاثات في مصر بال مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون***

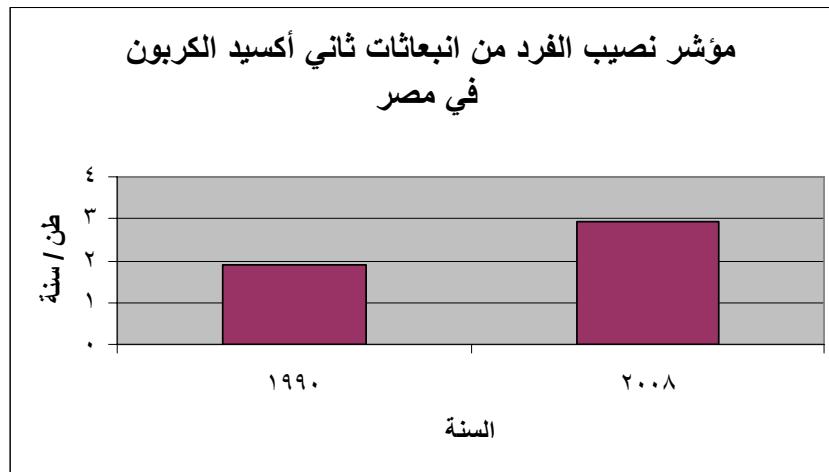
كمية الانبعاثات بالنسبة للعالم (%)	كمية الانبعاثات في مصر (بالمليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)	السنة
٠,٣٥	* ١١٦,٦٠٨	١٩٩٠
٠,٩٦	** ٢٢٥,٦٢٨	٢٠٠٨

جدول رقم (٢-٣) : كمية الانبعاثات من غازات ثاني أكسيد الكربون CO_2 فقط***

القيمة (مليون طن ثاني أكسيد الكربون) CO_2 (Mt)	السنة
* ٨٤,٤٦	١٩٩٠
** ١٥٨,٤٧	٢٠٠٨

جدول رقم (٣-٣) : نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المكافئ في مصر***

٢٠٠٨	١٩٩٠	السنة
** ٢,٩٣	* ١,٩	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن/ سنة)



شكل رقم (٤-٤) : مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في مصر***

* تقرير الإبلاغ الوطني الأول الصادر في ١٩٩٩

** مستخرجة حسابياً ولم يتم تدقيقها بعد (تقرير الإبلاغ الوطني الثاني - جاري إعداده)

*** مصدر البيانات: جهاز شئون البيئة - وحدة تغير المناخ



٥-٣ الجهود المصرية المبذولة لتقليل الآثار السلبية

آلية التنمية النظيفة

تعتبر آلية التنمية النظيفة إحدى آليات بروتوكول كيوتو الثلاثة، بالإضافة إلى آلية التنفيذ المشترك، وآلية تجارة الانبعاثات، والهدف من آلية التنمية النظيفة هو تنفيذ مشروعات تهدف للحد من غازات الاحتباس الحراري من مختلف القطاعات كالصناعة وتدوير المخلفات والنقل وكذلك مشروعات التشجير التي تعمل على امتصاص غازات الاحتباس الحراري. كما يساهم هذا النوع من المشروعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وتحقيق عائد مادي إضافي نتيجة بيع شهادات خفض الكربون الناتجة عن تنفيذ هذا النوع من المشروعات.

قامت اللجنة الوطنية بعقد ٤ اجتماعات (اجتماعان للمكتب المصري للآلية، واجتماعان للمجلس المصري للآلية) خلال عام ٢٠٠٨، وقد تمت الموافقة المبدئية على عدد (١٢) مشروع جديد في مجال آلية التنمية النظيفة، وصدرت لها خطابات عدم ممانعة (LoN) وهي المرحلة الأولى من إجراءات الموافقة على المشروعات، وتشمل تلك المشروعات:

١. الاستبدال الجزئي للوقود من المازوت والغاز الطبيعي بوقود بديل بمصنع شركة السويس للأسمدة
 ٢. تركيب وحدة توليد مشترك بطاقة ١٥ ميجاوات تعمل باسترجاع الطاقة المهدمة من مصنع شركة أبو زعلب للأسمدة والكيماويات
 ٣. تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي بمصنع الشركة العامة لصناعة الورق - راكتا
 ٤. تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي بمصنع شركة الشرق الأوسط لتصنيع الورق - سيمو
 ٥. استرجاع الطاقة المهدمة بمصنع شركة الدلتا للصلب
 ٦. تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي بمصنع الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز (مصنع طره)
 ٧. خفض انبعاثات الكربون من خلال استبدال المببات الكهربائية بالمنازل بأخرى موفرة للطاقة
 ٨. استخدام كوك الأفران لتوليد الطاقة بشركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات
 ٩. استرجاع الطاقة المهدمة لتوليد الكهرباء باستخدام مولدات الغاز بالشركة المصرية لأسالة الغاز
 ١٠. تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي بالشركة المصرية للسكر والصناعات التكميلية
 ١١. خفض انبعاثات الغازات الهاربة أثناء الحفر بالشركة المصرية لأسالة الغاز
 ١٢. جمع وحرق غاز الميثان المتولد بيولوجياً من مدفن بلبيس بالشرقية - سيمك
 ١٣. منع انبعاثات غاز الميثان من خلال عمل مكحولة للمخلفات بالخطاطبة
- كذلك وافقت اللجنة موافقة نهائية على (٢) مشروعات في مجال آلية التنمية النظيفة، وصدرت لها خطابات الموافقة النهائية (LoA) وهي المرحلة الثانية والأخيرة من إجراءات الموافقة على المشروعات، ليصل عدد المشروعات التي تمت الموافقة النهائية عليها منذ بدء عمل اللجنة في ٢٠٠٥

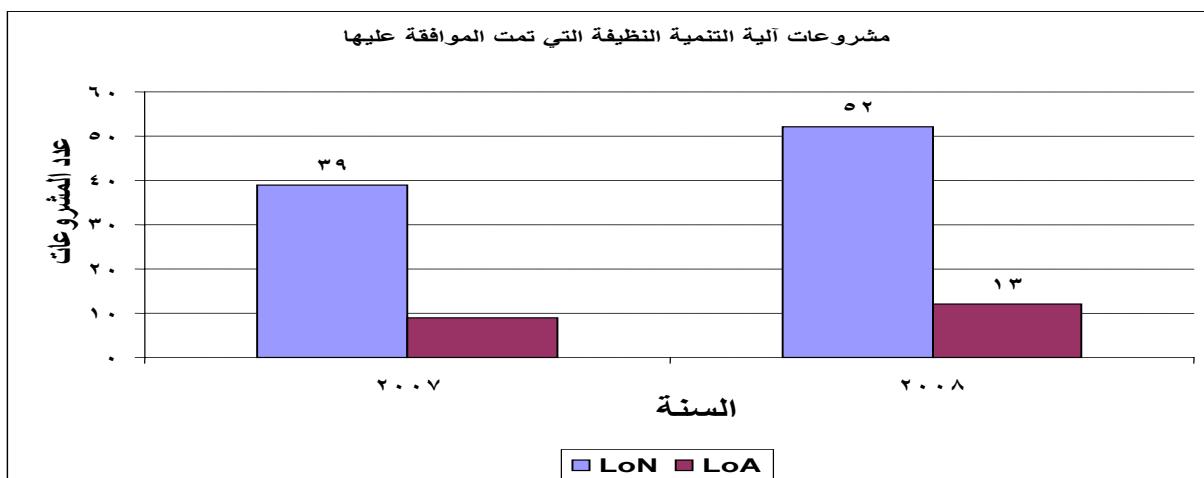
التغيرات المناخية



إلى عدد (١٢) مشروع، وتشمل:

١. الاستبدال الجزئي للمازوت بالكتلة الحيوية بمصنع شركة أسيوط للأسمدة
٢. تركيب وحدة توليد مشترك بطاقة ١٥ ميجاوات تعمل باسترجاع الطاقة المهدمة من مصنع شركة أبو زعبل للأسمدة والكيماويات
٣. إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح قدرة ٨٠ ميجاوات بالزعفرانة - الألماني

المشروعات التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠٠٨ تصل تكلفتها الاستثمارية إلى نحو ٦٦ مليون دولار، وتحتاج خفضاً في غازات الاحتباس الحراري يصل إلى نحو ٩٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتشمل قطاعات تحويل الوقود، وتدوير المخلفات، وتحسين كفاءة الطاقة.



شكل بياني رقم (٥-٢): مقارنة بين عدد مشروعات آلية التنمية النظيفة التي تمت الموافقة عليها (مبذئياً ونهائياً) من اللجنة الوطنية للآلية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

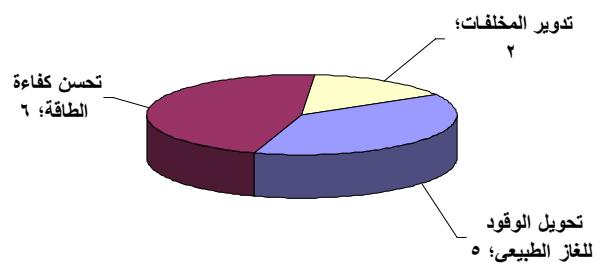
وفيما يتصل بالموقف الدولي لمشروعات الآلية في مصر، فقد وافق المجلس العالمي لآلية التنمية النظيفة على تسجيل عدد (١) مشروع لمصر في مجال الآلية خلال عام ٢٠٠٨ ليصل عدد المشروعات المسجلة دولياً لمصر إلى (٤) مشروعات، والمشروع المسجل هو ”تركيب وحدة توليد مشترك تعمل بالغاز المسترجع من العمليات الصناعية بشركة أسود الكربون بالإسكندرية“، كما وافق المجلس كذلك على إدراج عدد (٤) مشروعات مصرية في مجال الآلية لمرحلة التدقيق (وهي المرحلة التي تسبق مرحلة التسجيل الدولي) ليصل عدد المشروعات تحت التدقيق دولياً لمصر إلى (٨) مشروعات، والمشروعات الأربع المضافة هي:

١. تحويل وقود مصنع أسمنت أسيوط للوقود الحيوي
٢. إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح قدرة ٨٠ ميجاوات بالزعفرانة
٣. تجميع وحرق غاز الميثان المتولد بيولوجياً من مدافن أبو زعبل بالقليوبية
٤. إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح قدرة ٨٥ ميجاوات بالزعفرانة



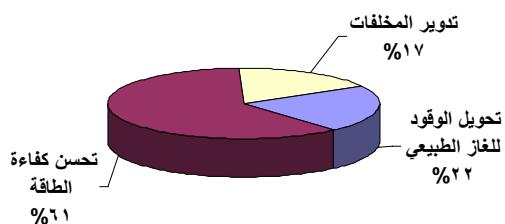
التغيرات المناخية

مجالات تنفيذ المشروعات



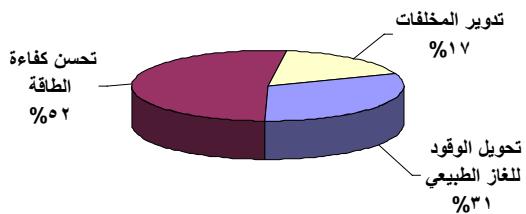
شكل (٦-٣) : توزيع المشروعات الحاصلة على موافقة مبدئية خلال ٢٠٠٨ (عدد ١٣ مشروعًا)

التكلفة الاستثمارية للمشروعات (مليون دولار أمريكي)



شكل (٧-٣) : توزيع تكلفة المشروعات حوالي ٦٦ مليون دولار خلال ٢٠٠٨

شهادات خفض الكربون الناجمة عن تنفيذ المشروعات
(طن مكافى CO₂)



شكل (٨-٣) : توزيع الخفض في غازات الاحتباس الحراري حوالي ٩٠ مليون طن CO₂ مكافى

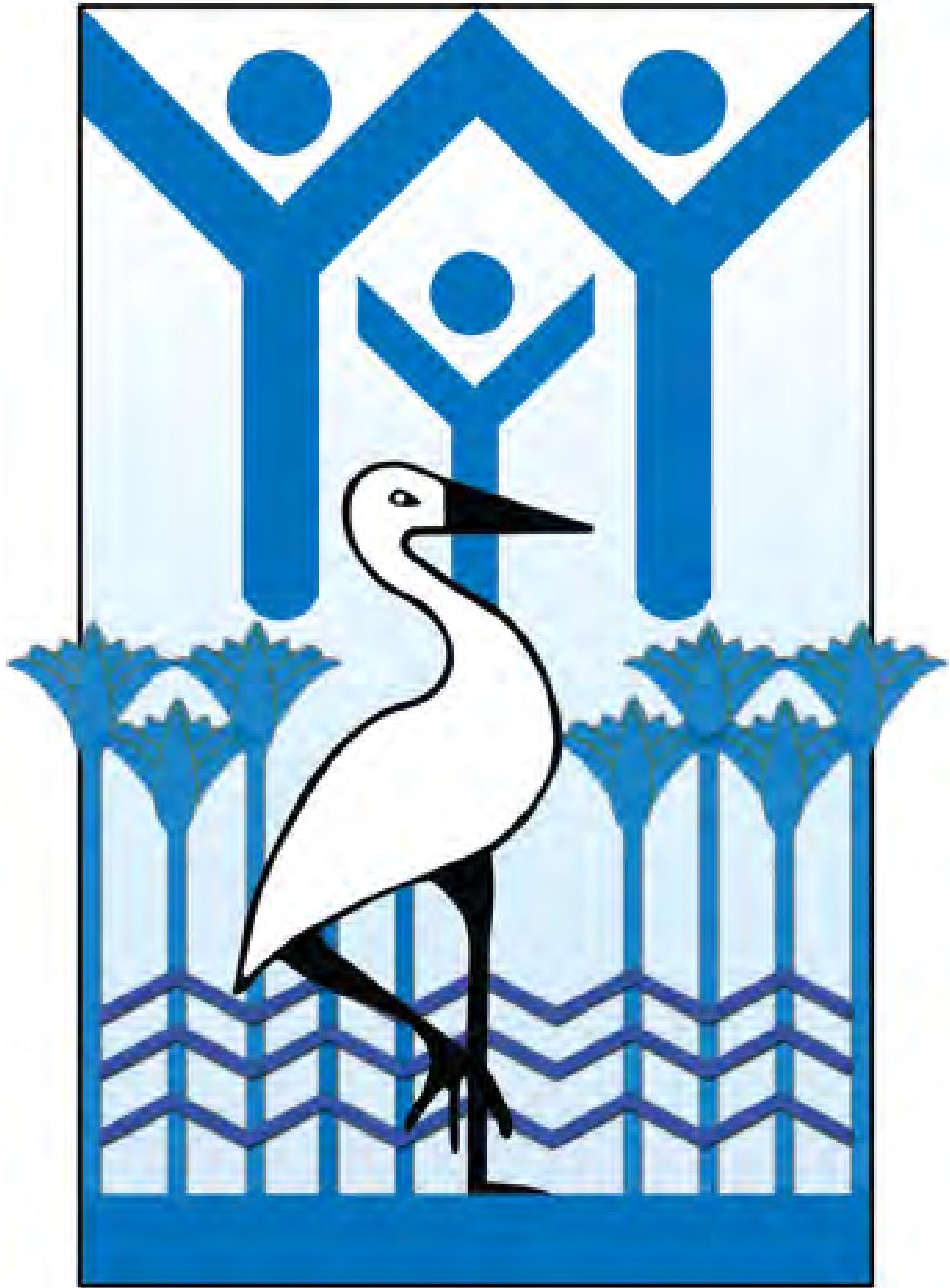


التغيرات المناخية

وفيما يخص بناء القدرات فقد تم تحقيق عدد من الانجازات في هذا المجال تمثل في عقد تنظيم منتدى وطني على هامش احتفالات وزارة البيئة بيوم البيئة العالمي، وذلك يوم ٦ يونيو ٢٠٠٨، حيث تم إلقاء بعض المحاضرات عن التغيرات المناخية وآلية التنمية النظيفة، كما تمت المشاركة في اجتماعات الدول العربية المصدرة للبترول بالقاهرة بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات اللجان الفرعية لاتفاقية التغيرات المناخية بألمانيا، وكذلك المشاركة في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية ببولندا، وعلى مستوى الترويج لمشروعات الآلية فقد تمت المشاركة في معرض ومنتدى الكربون الدولي بمدينة كولون الألمانية.

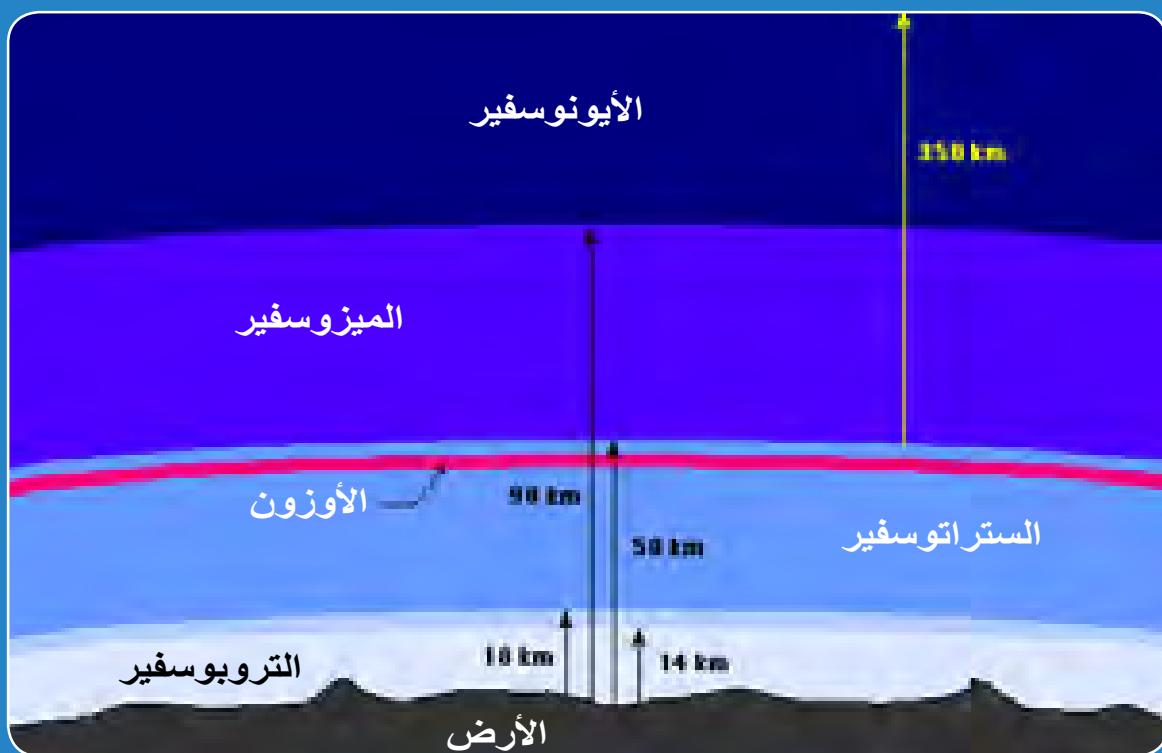
٦-٣ الرؤية المستقبلية

- وضع إستراتيجية وطنية لمواجهة تحديات تغير المناخ والمتمثلة في التهديدات المحتملة على قطاعات الموارد المائية والري والزراعة والسياحة والصحة العامة.
- بحسب ما ذكر بالتقرير التجمعي الرابع الصادر عام ٢٠٠٧ "يستطيع التكيف أن يقلل من قابلية التأثر على الأدميين القصير والطويل الأجل"؛ تعطي مصر الأولوية إلى إجراءات التكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية؛ حيث تسعى إلى إعداد مقتراحات لمشروعات التكيف في مجالات الموارد المائية والمناطق الساحلية والزراعة والسياحة لتمويلها من صندوق التكيف.
- كما تسعى في إنشاء مركز قومي افتراضي لبحوث تغير المناخ يهدف إلى تنسيق الجهود بين المعاهد البحثية المختلفة بالدولة مع تجميع كافة نتائج الدراسات والبحوث على المستوى المركزي وتقييمها من أجل إتخاذ القرارات المناسبة ووضع الخطط والسياسات القومية.
- زيادة وعي الجماهير في الفئات المختلفة بالمجتمع المصري حول المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية، وكذلك الحاجة إلى التكامل بين الهيئات المختلفة للتصدي للمشاكل الناجمة عن التغيرات المناخية ومحاولة التكيف معها.



الفصل الرابع

حماية طبقة الأوزون





حماية طبقة الأوزون

١-٤ مقدمة

الأوزون مركب غازي (O_3) يتكون بعملية تحدث طبيعياً تسمى التحليل الضوئي، حيث تؤثر أشعة الشمس على جزيئات الأكسجين، ويكون الأوزون على مدار السنة فوق الحزام الاستوائي، وينتقل نحو المناطق القطبية بواسطة حركات الهواء في طبقة الإستراتوسفير التي تقع على ارتفاعات تمتد من ٢٠ - ٣٥ كيلومتر، ويتراوح سمك طبقة الأوزون من ٢ - ٨ كم.

تقوم طبقة الأوزون بدور المرشح الطبيعي والدرع الواقي الذي يحيط بالأرض ليحمي جميع المخلوقات من الجزء الضار من الأشعة فوق البنفسجية (B - Ultra Violet) التي تهدد صحة الإنسان وسلامته.

ويأتي مصدر التهديد لهذه الطبقة نتيجة أعمال وتكنولوجيا التي ابتدعها الإنسان مع تطور الحياة المدنية واستحداث مواد كيميائية جديدة ، مما نتج عنه زيادة إmissions الغازات من المواد المسماة لتأكل طبقة الأوزون. يعتبر الأوزون الموجود في الغلاف الجوي في حالة اتزان ديناميكي طبيعي حيث يتعرض لعمليات بناء وتفكيك بصورة مستمرة ومتوازنة ومتقاربة بشكل يسمح باستقرار الحياة على سطح الكره الأرضية. ومع تطور الصناعة ظهرت مجموعة من الكيماويات التي تغير بشكل واضح من هذا الازان الطبيعي وتدى الى تقلص طبقة الأوزون بشكل ملحوظ. وبين الجدول (١-٤) أهم تلك الكيماويات كما تحددها الإتفاقيات الدولية (مونتريال - فيينا) وغيرها.

٢-٤ الكيماويات التي تدمر طبقة الأوزون

جدول (١-٤) : استخدامات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ومعامل الاستنفاد ودالة الإحترار

المادة	الاستخدامات	دالة استنفاد الأوزون	دالة الإحترار العالمي
المركبات الكلوروفلوروكربيونية CFC's	سوائل التبريد، مذيبات التنظيف، الدفع في الأيروسولات وعوامل إرغاء في صناعة الرغاوي اللدائنية.	١ - ٠,٦	٤٦٧٠ - ١٠٧٢٠
الهالون CF ₂ BrCl الهالون CF ₃ Br	طفايات الحريق، أنظمة إخماد الحرائق، الوقاية من الانفجارات.	١٠-٣	١٦٢٠ - ٧٠٣٠
كلوروفورم الميثيل C ₂ H ₃ Cl ₃	إنتاج مركبات الكربون الكلورية الفلورية (مادة وسيطة) مذيبات، مثبتات، طفايات الحريق.	١,١	١٣٨٠
رابع كلوريد الكربون CCl ₄	مذيب صناعي للتنظيف، الأحبار، وسوائل إزالة الأخطاء.	٠,١	١٤٤
بروميد الميثيل CH ₃ Br	مادة مبخرة تستخدم في مكافحة آفات التربة وأمراض المحاصيل قبل الاستنباتات وفي السلع مثل الحبوب المخزونة؛ والماء المبخر عبارة عن مواد تطلق أبخرة وهي تستخدم عادة كمطهر أو قاتل للأذلة.	٠,٦	٥
المادة الهيدروكلوروفلوروكربيونية HCFC's	بدائل انتقالية لمركبات الكربون الكلورية هلامية وهي تستخد كسوائل تبريد، ومذيبات وعوامل إرغاء في صناعة الرغاوي اللدائنية وفي طفايات الحريق وتنفذ هذه المركبات الأوزون الإستراتوسفيري ولكن بدرجة أقل كثيراً من مركبات الكربون الكلورية الفلورية، بيد أنها من ضمن غازات الاحتباس الحراري.	٠,١ - ٠,٥	٧٦ - ٢٢٧٠



حماية طبقة الأوزون

دالة استنفاد الأوزون (ODP)

هي النسبة بين تأثير المادة على الأوزون مقارنة بتأثير نفس الكمية من CFC-11 دالة استنفاد الأوزون لمادة CFC-11 تساوى 1 (واحد صحيح)

دالة الإحترار العالمي (GWP)

هي النسبة بين الإحترار الذي تسببه المادة مقارنة بالإحترار الناجم عن نفس الكمية من ثاني أكسيد الكربون وتبلغ دالة الإحترار العالمي لثاني أكسيد الكربون 1 (واحد صحيح)

٤-٣-الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن تأكل طبقة الأوزون:

الأشعة فوق البنفسجية (Ultra Violet-B) التي تأتي من الشمس إلى سطح الأرض لها تأثيرات ضارة منها على سبيل المثال -إصابة الإنسان بسرطان الجلد وكتاراكت العين ونقص المناعة، كما إنها تؤثر في عملية التمثيل الضوئي (Photosynthesis) للنباتات الخضراء مما تقلل من نمو النبات وإنتاج المحاصيل الزراعية، وتؤثر على نظم البيئة المائية. وهذا يؤدي إلى خلل في توازن النظام العام للطبيعة والحياة على الأرض وارتباط ذلك بتأثيرات على تغير المناخ العالمي . الأمر الذي يهدّد صحة الإنسان وسلامة البيئة.

٤-٤ المؤشرات البيئية

تمثل المؤشرات البيئية الخاصة بوحدة الأوزون في الالتزام بأحكام ومقررات بروتوكول مونتريال بشأن الخفض التدريجي لاستهلاك المواد المستندة لطبقة الأوزون وصولاً إلى التخلص التام وفقاً للجدول الزمني المحدد بالبروتوكول والتعديلات المختلفة التي أدخلت عليه.

أ. قطاع الهالون:

تم إعداد إستراتيجية وطنية لقطاع الهالونات تهدف إلى التخلص من استخدام هذه المواد المستندة لطبقة الأوزون في عمليات إطفاء الحريق وإستخدام بدائل الهالونات، ولقد قام صندوق الأوزون متعدد الأطراف بالتمويل لإنشاء بنك للهالون في مصر حيث يهدف إلى تدوير وإعادة استخدام الهالونات في الاحتياجات الضرورية لاستخدامها في مختلف القطاعات الحيوية بالدولة ، وتم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الدولة لشئون البيئة ووزارة الإنتاج الحربي في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦ وتم اختيار شركة حلوان للصناعات الهندسية (مصنع ٩٩ الحربي سابقاً) لتولي مسئولية إدارة مشروع بنك الهالون على أن يكون تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الدولة لشئون البيئة ، وتم الإنتهاء الكامل من تركيب وتشغيل المعدات وتدريب العاملين علي كيفية تدوير وإعادة استخدام الهالونات وتم إفتتاح بنك الهالون أثناء الإحتفال باليوم العالمي للأوزون عام ٢٠٠٨ شكل (١-٤).



حماية طبقة الأوزون

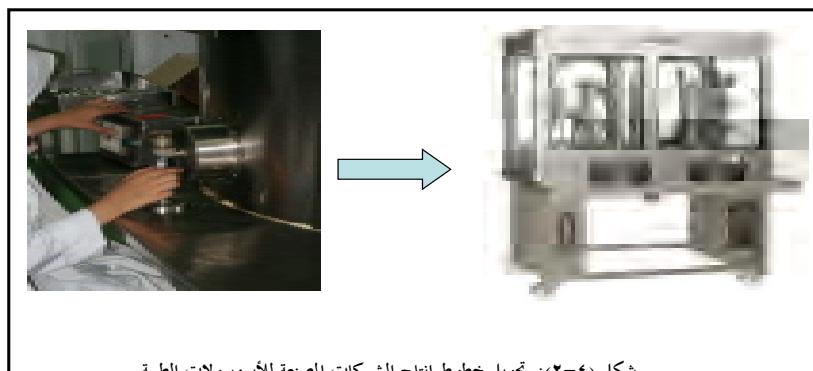


شكل (٤-٤): بنك الهالون المصري

ويقوم جهاز شئون البيئة بجمعية الهالونات من الجهات التي لديها مخزون راكم نتيجة إتمام التحول إلى بدائل أخرى في أنظمة مكافحة الحريق، ويتم تسليم الكميات المجمعة إلى بنك الهالون ، حيث يسمح باستخدام الهالونات في بعض أنظمة الإطفاء الخاصة بتأمين المعدات الحرجة باهظة الثمن وللحفاظ على الصلاحية الفنية للطائرات والسفن والدبابات وأنظمة الاتصالات والحواسيب الآلية المركزية وغيرها من المعدات الإلكترونية المتقدمة والبالغة الأهمية من الناحية الإستراتيجية وذلك لحين إتمام التحول لاستخدام بدائل غير مستندة لطبقة الأوزون خلال السنوات المقبلة.

ب. قطاع الأليروسولات الطبية

تم الانتهاء من إعداد الإستراتيجية المصرية لقطاع الأدوية والتي تهدف إلى تحويل خطوط إنتاج الشركات المصنعة للأليروسولات الطبية التي تستخدم المواد المستندة لطبقة الأوزون (CFCs) كمواد دافعة لعبوات بخاخات علاج أمراض الربو والحساسية الصدرية شكل (٤-٢) . كما تمت موافقة صندوق الأوزون على تمويل تنفيذ هذه الإستراتيجية بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان لخفض استهلاك هذه المواد ، علماً بأن هذا القطاع يستهلك ١٦٣ طن من المواد المستندة لطبقة الأوزون ، ومن المنتظر الانتهاء الكامل من تحويل خطوط إنتاج شركات الأدوية بنهائية عام ٢٠١٠.



شكل (٤-٢): تحويل خطوط إنتاج الشركات المصنعة للأليروسولات الطبية



حماية طبقة الأوزون

ج. قطاع الصيانة والإصلاح لأجهزة التبريد والتكييف

تهدف الاستراتيجية المصرية إلى التخلص النهائي من استخدام ٨٢٢ طن من استهلاك المواد الكلوروفلوروكرbone (CFCs)، المستخدمة في أجهزة التبريد والتكييف وذلك وفقاً للجدول (٤-٢)، وقد تم الإنتهاء من تنفيذ المراحلتين الأولى والثانية لهذه الإستراتيجية وتحقيق جميع الأهداف المخطط لها دون التأثير على الاقتصاد الوطني.

(١) أهم إنجازات المرحلة الأولى في المدة من عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦:

- اختيار أفضل معدات الإسترداد وإعادة التدوير شكل (٤-٣) وتوزيعها مجاناً على مراكز الخدمة لأجهزة التبريد والتكييف السيارات.
- تنظيم برنامج تدريسي وطني لتدريب وتأهيل عدد ١٢٤٠ متدرب على التكنولوجيات الحديثة لصيانة وإصلاح الأجهزة بقطاع التبريد والتكييف.
- نشر التوعية والإعلام لقطاع خدمات التبريد لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لإصلاح وصيانة أجهزة التبريد والتكييف (إستخدام البديل - الإسترداد وإعادة التدوير - تعديل معدات التبريد القديمة لإمكانية استخدام بدائل صديقة للبيئة).

(٢) أهم إنجازات المرحلة الثانية في المدة من عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨:

- تم تنفيذ مشروع تجريبي لتعديل الأنظمة الميكانيكية لدوائر التبريد (كباس - مكثف - مبخر - أداة انتشار) بعدد (١٥) عربة سكة حديد وسيتم استكمال تعديل عدد (١٠٠) عربة سكة حديد أخرى خلال المرحلة الثالثة.
- تم تنفيذ مشروع تجريبي لعدد (٢) أتوبيس نقل عام مكيف بإحلال نظام دائرة التبريد بالكامل وإنشاء نظام للتبريد داخل الكابينة بنفس التأثير التبريدى وسيتم استكمال تعديل عدد (٢٢) أتوبيس آخر خلال المرحلة الثالثة.
- هذا ومن المنتظر الإنتهاء الكامل من تنفيذ باقي مراحل هذه الإستراتيجية للتخلص النهائي من استهلاك مواد CFCs المستنفدة لطبقة الأوزون المستخدمة في أجهزة التبريد والتكييف بنهائية عام ٢٠٠٩.



شكل (٤-٣): جهاز الإسترداد والتدوير لأجهزة تكييف السيارات



حماية طبقة الأوزون

جدول (٢-٤) : الخفض التدريجي لاستخدام المواد الكلوروفلوروكربونية المستنفدة لطبقة الأوزون (CFCs)

العام	م	القيمة المسموح باستهلاكها (طن)	الخفض المستهدف (طن)
٢٠٠٥	١	٨٢٢	٢٢٧
٢٠٠٦	٢	٥٩٥	٣٥٥
٢٠٠٧	٣	٢٤٠	١٢٧
٢٠٠٨	٤	١١٣	٦٤
٢٠٠٩	٥	٤٩	٤٩
٢٠١٠	٦	--	--

د. قطاع بروميد الميثايل :

بدأ تنفيذ الإستراتيجية المصرية في عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع وزارة الزراعة بهدف تطبيق الخفض التدريجي من استخدامات مادة بروميد الميثايل في معاملة التربة وتخمير الحبوب وتخزين المحاصالت الزراعية وذلك على مرحلتين، حيث بدأ تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع في عام ٢٠٠٦ وتنتهي في يونيو ٢٠٠٩، لتبدأ بعدها المرحلة الثانية ومن المنتظر الإنتهاء الكامل من تنفيذ هذه الإستراتيجية للتخلص النهائي من استهلاك مادة بروميد الميثايل المستنفدة لطبقة الأوزون (٣١٧ طن/ سنوياً) بحلول عام ٢٠١٣ والتحول لإستخدام البدائل الصديقة والمناسبة للبيئة المصرية.

تم خلال المرحلة الأولى من المشروع تطبيق استخدام البدائل الكيماوية والحيوية وجميعها مسجلة في مصر (على محاصيل الفراولة، الخيار، الفلفل، الطماطم الشيري، الأعشاب، الكانتالوب والخس) في مساحة ٤٤٢ فدان منها ١٥٤ فدان عام ٢٠٠٨ وذلك لدى كبار مستخدمي مادة بروميد الميثايل وشركات تصدر المنتجات الزراعية.

وسعياً إلى الاستفادة من الخبرات العالمية تم خلال عام ٢٠٠٨ إنشاء ثلاث صوب حديثة لتطعيم الخضر على أصول مقاومة لأحد بسائل بروميد الميثايل المستخدمة عالمياً وتبلغ طاقة كل صوبة ٥ مليون شتلة مطعمة سنوياً (من الطماطم الشيري والفلفل والخيار والبطيخ والكتنالوب) وذلك بتقنية إسبانية بالتعاون مع جامعة أميريا الأسبانية حيث تعتبر إسبانيا إحدى الدول الرائدة في هذا المجال.

كما أستحدث المشروع تقديم بديل محلى لبروميد الميثايل هو الزراعة على قش الأرز حيث تم زراعة أحد المحاصيل التصديرية الهامة وهو محصول الفراولة بأصناف مخصصة للتصدير لدى كبار مصドري هذا المحصول ولقد كانت النتائج ممتازة تؤكد على أهمية الاستمرار في التوسيع في هذا المجال خلال المرحلة الثانية للمشروع مما يساعد في حل أحد المشاكل البيئية وهي حرق قش الأرز (شكل رقم ٤-٤).



شكل (٤-٤) : زراعة الفراولة على بالات قش الأرز

هـ. الإستراتيجية المصرية لوقف استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربيونية HCFCs:

تهدف الإستراتيجية المصرية إلى وقف استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربيونية المستنفدة لطبقة الأوزون في مختلف القطاعات وإحلال بدائل صديقة للبيئة والتخفيف من تضرر الاقتصاد والصناعة المصرية من وقف استخدام تلك المواد وتشتمل الإستراتيجية في مراحلها الأولى على مراجعة القرارات واللوائح الوزارية ودراسة تحديث البيانات الخاصة بالجهات والكميات التي يتم استهلاكها في كل قطاع.

وتعتبر المادة الهيدروكلوروفلوروكربيونية من أهم المواد المستخدمة في العديد من القطاعات وأهمها قطاع صناعة الفوم والعزل الحراري – قطاع صناعة الثلاجات والتبريد والتكييف – قطاع المذيبات ، وبالرغم من أنها ذات قدرات منخفضة على استنفاد طبقة الأوزون (ODP) فإن لها قدرات مرتفعة تساعده على ظاهرة الاحتباس الحراري (GWP).

ويوضح الجدول رقم (٢-٤) البرنامج الزمني لوقف استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربيونية HCFCs المستنفدة لطبقة الأوزون للدول العاملة باتفاقية蒙特利尔 (منها مصر) لبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون .



حماية طبقة الأوزون

جدول (٤-٣) : البرنامج الزمني لوقف استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المستنفدة لطبقة الأوزون HCFC's

ال المادة	مستوى الأساس	معايير الرقابة على الإنتاج والاستهلاك
المجموعة الأولى المادة الهيدروكلوروفلوروكربونية HCFC's	متوسط استهلاك سنوات ٢٠١٠ - ٢٠٠٩	تجميد مستويات الإنتاج والاستهلاك (١ يناير ٢٠١٣)
		خفض بنسبة ١٠٪ (١ يناير ٢٠١٥)
		خفض بنسبة ٣٥٪ (١ يناير ٢٠٢٠)
		خفض بنسبة ٦٧,٥٪ (١ يناير ٢٠٢٥)
		خفض بنسبة ١٠٠٪ (١ يناير ٢٠٣٠) مع إمكانية منح إعفاءات للاستخدامات الضرورية.

٤-٥ الرؤية المستقبلية :

تسعى السياسة البيئية المصرية إلى تسهيل الإمتثال لأحكام بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون وذلك دون المساس بالبرامج التنموية أو التأثير على الأولويات التي تضعها الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولقد وفت مصر بالتزاماتها نحو نجاح الخفض المستهدف من استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بموجب جداول البروتوكول حيث تم التخلص من استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بدرجة كبيرة وإحلالها بالبدائل الصديقة في العديد من القطاعات الصناعية، ولكن هذه الإنجازات لا تعني أن مسيرة العمل قد بلغت منهاها، وأن جميع الإلتزامات بأحكام بروتوكول مونتريال قد تم تفيذها، فما زالت الجهود تبذل للتخلص الكامل من استخدام المواد المستنفدة للأوزون في جميع القطاعات وتعتمد الوزارة في المرحلة المقبلة على الآتي:

- التقدم التدريجي في استخدام بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتوفيرها بأسعار تناضية بما يضمن استقرار المنتج في الأسواق المصرية.
- الاستمرار في تنفيذ برامج الاسترجاع والتدوير للمواد المستنفدة للأوزون مع توفير الأجهزة لورش الصيانة ومركز الخدمة بالمجان وتدريب الفنيين على هذه الأجهزة.
- تكثيف حملات التوعية بالبدائل الصديقة للبيئة وتوجيهها لكافة شرائح المجتمع.
- التعاون مع جميع الأجهزة الرقابية بالدولة وإمدادها بأجهزة تحليل غازات التبريد وعقد البرامج التدريبية على استخدام تلك الأجهزة وذلك بهدف معالجة الممارسات غير المشروعة في تجارة غازات التبريد وأحكام الرقابة على الأسواق.
- إعداد إستراتيجية وطنية تهدف إلى وقف استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية HCFC's المستنفدة لطبقة الأوزون في مختلف القطاعات وإحلال بدائل صديقة للبيئة والتخفيض من تضرر الاقتصاد والصناعة المصرية من وقف استخدام تلك المواد وتشتمل الإستراتيجية في مراحلها الأولى على مراجعة القرارات واللوائح الوزارية ودراسة تحديث البيانات الخاصة بالجهات والكميات التي يتم استهلاكها في كل قطاع.
- وتعتبر المواد الهيدروكربونية من أهم المواد المستخدمة في العديد من القطاعات وأهمها قطاع صناعة الفوم والعزل الحراري – قطاع صناعة الثلاجات والتبريد والتكييف – قطاع المذيبات، وبالرغم من أنها ذات قدرات منخفضة على استنفاد طبقة الأوزون (ODP) فإن لها قدرات مرتفعة تساعد على تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري (GWP).



الباب الثاني
المياه

الفصل الخامس

المياه العذبة





المياه العذبة

١-٥ مقدمة

تشكل مصر الركن الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية ، وتمتد إلى جزء من آسيا. ويحدها ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالي بطول نحو ٩٩٥ كيلومترا وساحل البحر الأحمر من الشرق بطول نحو ١٩٤١ كيلومتر . وتبعد إجمالي مساحة مصر حوالي مليون كيلو متر مربع ، يمثل الجزء المأهول منها نحو ٤٪ فقط. ويعيش حوالي ٩٩٪ من إجمالي عدد السكان في الشريط الضيق لواي النيل والدلتا. وتقع مصر داخل حزام المنطقة المدارية الجافة باستثناء الأجزاء الشمالية التي تقع في نطاق المنطقة المعتدلة الدافئة فيما يشبه مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط والذي يتميز بصيف حار جاف ، وشتاء معتدل مع القليل من الأمطار التي تشتت شتاء بطول الساحل الشمالي. ونظراً لارتفاع معدل الزيادة السكانية، مع ثبات الموارد المائية (٥٥ مليار متر مكعب)، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد حالياً من المياه إلى أقل من ١٠٠٠ م٣ / السنة وهو حد الفقر المائي المعترف عليه دولياً. وبالإضافة إلى محدودية الموارد المائية المطلوبة لمشروعات التنمية ، فإن تدهور نوعية المياه يعتبر من أكبر القضايا التي توليها الحكومة اهتماماً كبيراً في الوقت الحالي.

تعتبر المياه أحد العناصر الهامة والضرورية التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي أحد الثروات الطبيعية التي يجب الحفاظ عليها وترشيد استهلاكها وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة عند استخدامها. ومما لا شك فيه أن هناك مخاطر واضحة على برامج التنمية المختلفة والمزدادة في مصر نتيجة محدودية مصادر المياه ، والزيادة المطردة في عدد السكان مما يقودنا إلى ضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية وبذل الجهد في وضع الإستراتيجيات اللازمة لتنفيذ البرامج الخاصة بالإدارة المتكاملة للمياه.

❖ السياسة المائية للحكومة المصرية

قامت الحكومة المصرية بوضع الخطة القومية للموارد المائية والتي تعتمد على مبادئ الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة. ولتحقيق مبدأ العدالة في التوزيع مع عدم الإضرار بالموارد الأخرى أو البيئة يتم إشراك جميع الجهات والهيئات المعنية في عملية اتخاذ القرار وذلك على المستوى المركزي الحكومي من خلال اللجنة الوزارية العليا للمياه ووحدات الموارد المائية بالوزارات المشتركة في وضع الخطة ، وكذلك على المستوى اللامركزي من خلال إشراك المحافظات وروابط مستخدمي المياه.

ومن أهم المبادئ التي أخذتها الحكومة المصرية في الإعتبار لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بما يتناسب مع السياسة التنموية والإقتصادية والاجتماعية مع التأكيد على أهمية الحفاظ على البيئة والصحة العامة للمواطنين ما يلى :-

- المياه العذبة (السطحية والجوفية) مورداً محدوداً قابلاً للنفاد، لذا وجب التعامل معه بطريقة متكاملة من حيث الكم والنوع.



- التأكيد على مبدأ المشاركة بين جميع المستخدمين والمخططين وواعضي السياسات ومتخذي القرار على جميع المستويات.
- المياه مصدر ذو قيمة اقتصادية هامة لجميع الاستخدامات.
- أهمية تعزيز دور المرأة في إدارة المياه.

والهدف الرئيسي من الخطة القومية للموارد المائية هو توفير الخطوط الإستراتيجية والسياسات العامة لكل من الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بالموارد المائية في مصر بما يحقق أقصى درجة من الإستفادة من الموارد المائية ويؤدي إلى التعاون والمشاركة بين جميع المعنيين بالموارد المائية ويسهم بشكل ملموس في نجاح عملية الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وتتركز السياسة المائية المقترحة بالخطة القومية على إستراتيجية يطلق عليها " مواجهة التحديات " وتحتوي تلك الإستراتيجية على العديد من الإجراءات والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

١. المحور الأول: تتميم الموارد المائية
٢. المحور الثاني: تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية الحالية
٣. المحور الثالث: حماية الصحة العامة والبيئة

وسيتم تنفيذ الإستراتيجية المقترحة " مواجهة التحديات " حتى عام ٢٠١٧ عن طريق ترجمتها إلى خطوات عمل ، يتم وضعها للتنفيذ بالخطط الخمسية السنوية للجهات والوزارات المعنية بالموارد المائية مع تحديد دور كل جهة وكذلك مصادر التمويل الازمة لتنفيذ الخطة.

وتحتاج التكلفة الاستثمارية لتنفيذ الخطة القومية حوالي ١٤٥ مليار جنيه مصرى (حسب أسعار عام ٢٠٠١) حيث تختص وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بحوالي ٦٣٪ من هذه الإستثمارات ، بينما تختص وزارة الموارد المائية والري بحوالي ٢٢٪ ، ومن المتوقع أن يقوم القطاع الخاص بتنفيذ حوالي ٧٪ من هذه الإستثمارات ، وتختص باقي الجهات بتنفيذ حوالي ٣٪ .

ومن النتائج المتوقعة من تنفيذ الخطة القومية للموارد المائية:

- رفع كفاءة النظام المائي في مصر.
- زيادة مساحة الرقعة الزراعية بنسبة ٢٥٪ كنتيجة للتوسيع الأفقي ، مع زيادة التوسيع العمراني في الصحراء ليغطي أكثر من ٢٠٪ من عدد السكان.
- تدعيم النمو الاقتصادي والإجتماعي .
- إمداد جميع المواطنين بمياه شرب صحية .
- زيادة نسبة نقطية السكان بصرف صحي آمن ليصل إلى ٦٠٪ في عام ٢٠١٧ .
- تأمين الموارد المائية المطلوبة لبرامج التنمية المختلفة حتى عام ٢٠١٧ .

وقد ركزت سياسات إدارة المياه التي وضعتها وزارة الموارد المائية والري على تطوير الموارد المائية وتنميتها للوفاء



المياه العذبة

بجميع الاحتياجات المائية للقطاعات المختلفة وإعداد وتطوير البنية الأساسية لشبكات الري والصرف لضمان توصيل المياه إلى مستخدميها بأقل كمية فاقد ممكنة.

وفيما يلي بعضًا من أهم ملامح الإستراتيجيات الموضوعة من قبل وزارة الموارد المائية والري لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة:-

- ١- تقليل الفاقد بشبكات توزيع المياه.
- ٢- التوسيع في تطبيق مشروعات تطوير الري بالأراضي القديمة.
- ٣- تطبيق سياسات استعاضة التكاليف.
- ٤- تطوير التركيب المحصولي.
- ٥- زيادة الاعتماد على المياه الجوفية بالصحراء الغربية وسيناء.
- ٦- التوسيع في استخدام مياه الصرف الزراعي.
- ٧- التوسيع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

وبالإضافة إلى السياسات الخاصة بتنمية الموارد المائية المتاحة ، وتعظيم الاستفادة منها فإن وزارة الموارد المائية والري تعمل جاهدة على استحداث موارد مائية إضافية جديدة يمكن الاستفادة منها في سد العجز المتوقع في الموارد المتاحة مستقبلاً وذلك على النحو التالي:

- ١- زيادة حصة مصر في مياه النيل.
- ٢- تحلية المياه المالحة (Brackish Water).
- ٣- حصاد مياه الأمطار والسيول.

وفي نفس السياق فقد تم وضع السياسة المائية لوزارة الدولة لشئون البيئة بمشاركة وزارة الموارد المائية والري وبالتعاون مع العديد من الجهات المعنية بموارد المائية ، وتركز السياسة المائية لوزارة الدولة لشئون البيئة على الخطط والاستراتيجيات التي يمكن من حسن إدارة الموارد المائية وحماية مصادر المياه من التلوث. مع تنفيذ خطط التوسيع الزراعي ، وتلبية الطلب المتزايد على المياه ، وترتكز تلك السياسة على محورين رئисيين هما :

- المحور الأول: حماية مصادر المياه من التلوث.
- المحور الثاني: ترشيد استهلاك المياه.

وتشتمل استراتيجيات تحقيق السياسة المائية لوزارة علي وضع وتنفيذ الخطط التي تراعي ربط الموارد المائية المتاحة بالبرنامج الحكومي للتنمية الاقتصادية عند تنفيذ المشروعات المختلفة ، معأخذ الجوانب البيئية والإجتماعية المترتبة عليه في الاعتبار .

المحور الأول: حماية مصادر المياه من التلوث

لتحقيق هذا الهدف تم تنفيذ البرامج الآتية:



١. برنامج مياه الصرف الصحي:

أ- العمل على وقف الصرف العشوائي لمياه الصرف الصحي على كافة المجاري المائية (ترع ومصارف) وذلك بالتوسيع في إنشاء محطات المعالجة لخدمة المدن والقرى بمحافظات مصر مع تحديد نوعية المعالجة طبقاً لاستخدامات المياه المعالجة في الزراعة كما يلي :-

▪ في حالة المناطق التي لها ظهير صحراوي، يكتفي بالمعالجة الابتدائية واستخدام مياه السيب النهائي لإستزاع الغابات الخشبية بالطرق الحديثة التي لا تؤدي لتلوث المياه الجوفية ، أو بالمناطق التي بها مياه جوفية ملوحتها عالية ولا تصلح كمصدر لمياه الشرب .

▪ في حالة المناطق التي ليس لها ظهير صحراوي (بعض محافظات الدلتا)، تستخدم المعالجة الثانية ويتم صرف المياه المعالجة في المصارف الزراعية طبقاً لحدود المعايير الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجرى المائي من التلوث.

ب- العمل على تعميم تطبيق الكود المصري لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج في الزراعة طبقاً لنوعية المياه المنتجة بعد عملية المعالجة.

٢. برنامج الصرف الصناعي:

أ- إلزام المنشآت الصناعية بضرورة فصل الصرف الصناعي عن الصرف الصحي وخاصة السيب النهائي للصناعات الكيميائية والمعدنية ودباغة الجلد والزامهم بتركيب محطات معالجة حتى تتطابق نوعية المياه مع المعايير الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في حالة الصرف على المجاري المائية أما في حالة صرف المخلفات الصناعية السائلة على شبكة الصرف الصحي العمومية فيجب أن تتطابق نوعية المياه مع المعايير الواردة باللائحة التنفيذية للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٠ وذلك لحماية شبكة الصرف الصحي والعاملين بها ، والحفاظ على كفاءة عملية المعالجة بمحطات الصرف الصحي للحصول على مياه يمكن استخدامها في الأغراض الزراعية دون الإضرار بالبيئة وصحة المواطنين (طبقاً للكود المصري لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج).

ب- العمل على تقليل مياه الصرف الصناعي بقدر الإمكان وذلك بعمل دوائر مغلقة لمياه التبريد وإعادة استخدام المياه المعالجة داخل المصنع في عمليات التصنيع أو لاستزراع مسطحات خضراء داخل المصنع وخارجها.

ج- العمل على تطبيق التكنولوجيا النظيفة بالمصنع.

٣. برنامج مياه الشرب:

أ- العمل على وقف صرف الروبة الناتجة من عملية الترويق بمحطات معالجة مياه الشرب إلى المجاري المائية والتي تؤدي إلى زيادة الإطماء في أماكن الصرف وكذلك زيادة تركيز عنصر الألومنيوم في المجاري



المياه العذبة

المائية، حيث الإتجاه إلى تجميع وتجفيف الروبة للتخلص الآمن منها بنقلها إلى المدافن الصحية الآمنة أو الاستفادة منها في صناعة الطوب وأعمال رصف الطرق.

ب- التوسيع في استخدام الموسير المصنعة من مواد لا تتآكل أو تتفاعل مع المياه أو التربة وذات الجودة العالية مثل الموسير المصنعة من أنواع البولي إثيلين عالية الكثافة (HDPE) للأسباب الآتية:

- طول عمرها الافتراضي الذي يتجاوز الخمسين عاماً.
- تحمل الزلازل والانزلاقات الأرضية.
- عدم حاجتها لأعمال صيانة مستمرة وخاصة الحماية الكاثودية والأنودية وكذا أعمال العزل.

المحور الثاني: سياسات ترشيد استهلاك المياه:

أ- تربية الوعي البيئي لدى المستخدمين (صناعة - زراعة - مواطنين) من خلال حملات توعية مرئية وسموعية بالإضافة إلى نشر الوعي البيئي والمائي وتشجيع الاقتراحات البناءة لتطبيقها في المجالات المختلفة بالمشاركة مع كافة الوزارات المعنية.

ب- دراسة توصيل وتشغيل خطوط مياه عكرة لكافة المدن والمناطق العمرانية الجديدة والقرى السياحية لاستخدامها في ري المسطحات الخضراء، وأيضا دراسة إمكانية مد خطوط مياه عكرة للحدائق القديمة، وذلك لعدم إهدار المياه المنقاة في أعمال الري.

ج- تعليم نظام عدادات المياه لحساب قيمة الاستهلاك على أساس الاستهلاك الفعلي، والعمل على إيجاد شرائح للاستهلاك تبدأ بحد أدنى وتدرج في الارتفاع، ويمكن دعم الشريحة الدنيا.

د- دراسة إعداد معايير ومواصفات مصرية (كود مصرى) لصناعة الأدوات الصحية (مثل صنبور وخلافات المياه - صندوق الطرد - الموسير - وصلات التركيب) ، وذلك لضمان حد أدنى من الجودة لتحقيق وضمان تشغيل آمن دون تسرب المياه الشرب أو مياه الصرف.

هـ- العمل على بناء القدرات للعاملين في مجال السباكة ومد موسير المياه والصرف، حيث ينبغي أن يكون العامل مؤهل، وتكون ممارسته للعمل من خلال دورات تدريبية تأهيلية وتشريعية ، ولا يسمح بالعمل في هذا المجال إلا للحاصلين على شهادة لاجتياز هذه الدورات ، وبعد حصولهم على تصريح لمزاولة المهنة وبمستويات مختلفة (مثل سباك عادي- سباك مد موسير) .

و- تطوير نظم إستخدام المياه في الصناعة لترشيد الاستهلاك وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

❖ الإطار المؤسسي للإدارة المتكاملة للمياه

هناك العديد من الوزارات والهيئات المعنية بالمياه والتي تشارك في الأنشطة المختلفة لإدارة المياه إدارة متكاملة ذكر منها ما يلي:



- وزارة الموارد المائية والري: وهي المحور الأساسي والتي يتم من خلالها وضع وتنفيذ السياسات المائية وهي المسئولة عن توزيع المياه بما يتناسب مع الاحتياجات القومية المختلفة، كما أنها المسئولة عن وضع وتنفيذ القوانين المنظمة لمصادر المياه العذبة والمحافظة عليها من التلوث بالمشاركة مع الوزارات والهيئات المعنية الأخرى.
- وزارة التخطيط : وهي المسئولة عن الخطة السنوية والخمسية وتحديد أولويات الاستثمار وتخصيص التمويل للوزارات والهيئات المختلفة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: وتساهم في ترشيد استهلاك المياه باستخدام الطرق المتقدمة في الري (التنقيط - الرش -) وتساهم أيضاً في الحفاظ على المياه من التلوث بترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات وعدم استخدام غير المصرح به منها.
- وزارة الصناعة: وتساهم في المحافظة على المياه من التلوث بمعالجة الصرف السائل للمنشآت الصناعية قبل الصرف على المجاري المائية أو على شبكات الصرف الصحي، كما أنها تساهم في تطبيق نظام التكنولوجيات النظيفة في الصناعات المختلفة.
- وزارة الدولة لشؤون البيئة: ومن ضمن مهامها الحفاظ على البيئة من التلوث بوجه عام والمائية بوجه خاص ووضع وتنفيذ القوانين المنظمة لذلك (القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩) . كما تقوم بتنفيذ المشاريع الريادية لحماية المياه من التلوث وترشيد الاستهلاك، وتقوم بالتنسيق بين الوزارات المختلفة.
- وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة: وهي المسئولة عن إمداد السكان بمياه الشرب النقية وبالكميات الكافية، وتميم شبكات ومراافق الصرف الصحي بالمدن والقرى.
- وزارة التنمية المحلية: وهي مسئولة عن استدامة التنمية في القرى والمدن الصغيرة.
- وزارة الصحة: وهي المسئولة عن وضع معايير مياه الشرب وشروط مأخذ محطات مياه الشرب وتنفيذ القوانين المعنية ب المياه طبقاً للبنود المحددة لها.
- وزارة النقل: وهي مسئولة عن النقل النهري ومراعاة القوانين المنظمة لذلك.
- وزارة الداخلية: وهي مسئولة عن تنفيذ القوانين واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المنشآت المخالفة. كما تشارك العديد من الوزارات الأخرى والهيئات بطريق مباشر أو غير مباشر في تنفيذ السياسات المائية (وزارات السياحة والكهرباء).

❖ الإطار القانوني والتشريعي:

هناك العديد من القوانين والقرارات الوزارية والتشريعات المنظمة للحفاظ على المياه من التلوث للإدارة المتكاملة للمياه ذكر منها ما يلي:

١. القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ في شأن الحفاظ على المجاري المائية من التلوث.
٢. القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ في شأن الحفاظ على البيئة.
٣. القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ للري والصرف



المياه العذبة

٢-٥ الموارد المائية في مصر

١-٢ نهر النيل

يعد نهر النيل ثالث أطول أنهار العالم حيث يبلغ طوله ٦٨٢٥ كليومتر ومساحة حوضه ٢٠ مليون متر مربع ويمتد داخل الحدود المصرية لمسافة تقدر بحوالي ١٥٢٠ كيلومتر مربع، ويعتبر المصدر الرئيسي للمياه العذبة في مصر ويتم الاعتماد عليه بنسبة ٩٥٪ وتبلغ حصة مصر الثابتة من مياه نهر النيل ٥٥ مليار متر مكعب سنويًا بينما تصل حصة السودان إلى حوالي ١٨,٥ مليار متر مكعب طبقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان والتي أطلق عليها «اتفاقية الاستغلال الكامل لمياه النيل»، ويشترك في حوض نهر النيل عشرة دول وهي مصر - السودان - إثيوبيا - كينيا - أوغندا - ترانيا - بوروندي - جمهورية الكونغو الديمقراطية.

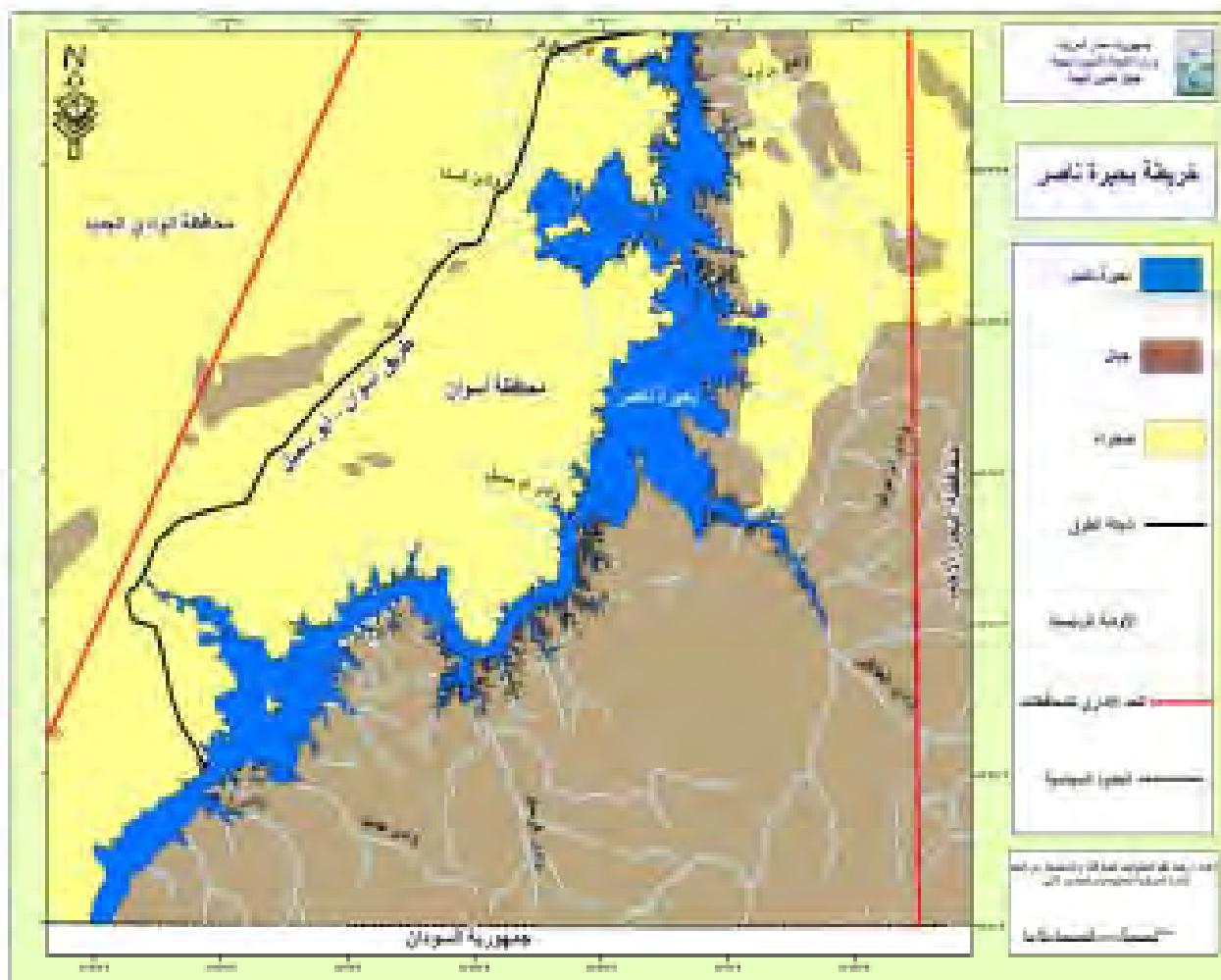


خرائط رقم (١-٥) دول حوض نهر النيل



٢-٢-٥ بحيرة السد العالي (ناصر)

تعتبر ثالثي أكبر بحيرة صناعية على مستوى العالم، تبلغ المساحة الكلية لبحيرة السد العالي (ناصر) ٥٢٣٧ كيلو متر مربع وتمتد لمسافة ٢٥٠ كيلومتر داخل الحدود المصرية و ١٥٠ كيلومتر داخل الحدود السودانية ، وتعتبر بحيرة ناصر الخزان الاستراتيجي للمياه بمصر حيث تتضمن إيراد نهر النيل أمام السد العالي بطاقة تخزين تبلغ ١٦٢ مليار متر مكعب بين منسوبين (١٨٢,٠٠ م) ، (١٨٣,٠٠ م) ، وتعتبر البحيرة والأسلوب الأمثل لإدارتها عنصراً جوهرياً وأساسياً لضمان امن وسلامة وكفاءة هذا المرفق الحيوي خاصة فيما يتصل بالحفاظ على الازان البيئي لمياهها وثبات جوانبها وضمان إتاحة متطلبات ومعايير إدارتها طبقاً لقواعد التشغيل والتخزين بها والصرف منها لذا يجب المحافظة على نوعية مياه البحيرة من التلوث.



خرائط رقم (٢-٥) حدود بحيرة ناصر



المياه العذبة

وذلك بـمراقبة الضوابط والمعايير عند إقامة أي مشاريع تنموية في المناطق المحيطة بالبحيرة والتي قد يكون لها تأثيراً سلبياً على مياه البحيرة. وقد قامت الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي بتحديد مصادر التلوث المتوقعة حول البحيرة كما يلي:-

١. ميناء السد العالي ، وهو ميناء للصيد والسياحة ويوجد بجانبه مصنع شركة مصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك.
٢. المشاريع السياحية بمنطقة خور رمله.
٣. الزراعات الشاطئية البسيطة بمنطقة خور جلال.

٥-٣ المياه الجوفية

تمثل المياه الجوفية أحد المصادر الهامة للمياه في مصر ، وتعتبر الأمطار رغم أن نسبة سقوطها ضعيفة جداً ، مصدراً من المصادر التي تغذي المياه الجوفية، وتقدر كمية المياه الجوفية التي تنتجه مصر حالياً بحوالي ٦,١ مليار متر مكعب سنوياً في الوادي والدلتا. أما بالنسبة لكمية المياه المتوفرة في مصر والتي يمكن استغلالها بالخزانات الجوفية على وجه العموم فتقدر بحوالي ١١,٥٦٥ مليار متر مكعب لكل عام.

ويمكن تقسيم الخزانات الجوفية في مصر كما يلي:

١. خزانات حوض نهر النيل والدلتا.
تعتبر من الخزانات الجوفية المتعددة لأنها تستمد مياهها من خلال تسلسلاً من خواص الترسب والشبكة الترع ومياه الري إليها، لذا يستخدم هذا المصدر لتزويد المدن والقرى بمياه الشرب بعد تطهيرها وذلك لقلة تكلفة معالجتها.
٢. خزانات الصحراء الغربية (خزانات الحجر الرملي النوبى).
تقدير المياه بالخزان الجوفي بالصحراء الغربية بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ مليار متر مكعب ، لكن ما يمكن أن يستغل منه هو نسبة قليلة جداً نتيجة لوجود مياهه على أعماق كبيرة مما يجعل التكلفة الاقتصادية لاستخراجها مرتفعة جداً وهي من الخزانات الجوفية غير المتعددة ، ويعتبر خزان الحجر الرملي النوبى من أكبر خزانات المياه الجوفية في العالم وتشترك كلاً من مصر والسودان ولبيبا وجزء من تشاد في هذا الخزان العملاق.
٣. خزانات الصحراء الشرقية وساحل البحر الأحمر.
يعتبر من الخزانات الجوفية غير المتعددة لاعتماده على مياه الأمطار الشتوية، كما أن إمكانيات استخراج المياه منه ضعيفة لوجود المياه على أعماق بعيدة جداً مما يتطلب تكاليف باهظة لاستخراجها.
٤. خزانات شبه جزيرة سيناء.
يوجد بشبه جزيرة سيناء ثلاثة خزانات جوفية وهي:
 - الخزان الجوفي الضحل ويوجد بمنطقة شمال سيناء
 - الخزان الجوفي المتوسط العمق ، ويوجد بمنطقة الوديان بوسط سيناء
 - الخزان الجوفي العميق



وتعتبر أيضاً من الخزانات الجوفية غير المتتجدة ، وتبعد جملة المياه التي يمكن إستغلالها من تلك الخزانات حوالي ١٥٠ مليون م٢ / عام . أما الخزانات الجوفية بمنطقة الوديان فيمكن اعتبارها خزانات متتجدة حيث يتم تغذيتها عن طريق مياه الأمطار التي تسقط على شبة جزيرة سيناء وتتجمع بالوديان .

وتعرض المياه بالخزانات الجوفية بالمناطق الساحلية بسيناء إلى خطر تداخل مياه البحر عليها مما يؤدي إلى زيادة درجة تركيز الأملاح بها وذلك نتيجة ارتفاع معدلات السحب من الآبار الموجودة . كما تتعرض بعض مناطق الآبار الجوفية الضحلة إلى مخاطر التلوث نتيجة قربها من سطح الأرض وتأثيرها بالأنشطة المختلفة . بينما لا تتأثر الخزانات الجوفية الأعمق نتيجة وجودها تحت طبقة من الطمي غير المنفذ التي تعمل على حمايتها من مصادر التلوث السطحي . لذلك فإنه يجب الاهتمام بدراسة الآثار البيئية للأنشطة السطحية على خزانات المياه الجوفية الضحلة ، فيما يلي جدول رقم (١-٥) يوضح كمية المياه الجوفية المنتجة في جمهورية مصر العربية خلال عام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) .

جدول رقم (١-٥) كمية المياه الجوفية في جمهورية مصر العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)

الكمية (بالمليار م٣ / عام)	مصادر المياه الجوفية في جمهورية مصر العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)
٥,٦٩	المياه الجوفية المتتجدة
٣,٧٨٥	المياه الجوفية غير المتتجدة
٢,٠٩	المياه الجوفية بالوادي والدلتا (المتجدة + غير المتتجدة)

٤-٢-٤ تحلية مياه البحر

تمتاز مصر بموقعها الجغرافي بين دول العالم فيجدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر، وبسبب محدودية حصة مصر من المياه والتنمية المتزايدة، أصبح من الضروري البحث عن وسائل بديلة لتنمية الموارد المائية كتحلية مياه البحر . غير أن هذا المصدر لم يأخذ الاهتمام الكافي إلا في السنوات الأخيرة نظراً لارتفاع تكلفة تحلية المتر المكعب من مياه البحر والذي يتراوح بين ثلث وسبع جنيهات، لذا فإن استخدام تنقية تحلية مياه البحر يتركز في المناطق السياحية الساحلية والتي لا يتوفر لديها أي مصدر مائي آخر . ويوجد حوالي ٢١ محطة تحلية لمياه البحر تعمل بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي ٦٠,٢٨٠ م٣ / يوم بما يساهم بنسبة ٦٠٪ من جملة الموارد المائية في مصر .

٤-٢-٥ الأمطار

تتميز جمهورية مصر العربية بمناخ شديد الجفاف إلى شبه جاف وندرة في سقوط الأمطار، ويبلغ متوسط سقوط الأمطار ١٥٨ مم في العام، وتسقط مياه الأمطار بكميات ضئيلة على معظم المناطق باستثناء الساحل الشمالي الغربي حيث تصل متوسط كمية الأمطار المتساقطة عليه إلى ٢٠٠ مم / سنة عند الإسكندرية شرقاً . بينما تصل النسبة عند مدينة بورسعيد إلى ٧٥ مم / سنة . وتتناقص كمية الأمطار كلما اتجهنا جنوباً من الساحل إلى القاهرة لتصل إلى ٢٥ مم / سنة . وتتعرض منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء لبعض نوبات المطر الشديدة التي ينتج عنها السيول في



المياه العذبة

بعض الأحيان مما قد يؤدي إلى بعض الخسائر الاقتصادية والاجتماعية. وقد بذلت المحاولات للاستفادة من مياه السيول بحصادرها وتجميعها في خزانات صناعية أو في خزانات طبيعية بعد إعادة تأهيلها للاستخدام المباشر أو إعادة شحن الخزان الجوفي بها، وتقدر كمية مياه السيول التي يمكن الاستفادة منها بحوالي مليار متر مكعب سنوياً. ورغم أن كمية الأمطار التي تسقط على مصر صغيرة إلا أنها تسهم في جملة الموارد المائية في مصر بنسبة تقدر بحوالي ١,٢ مليار م٣ / سنة.

٦-٢-٥ استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي

أولاً: مياه الصرف الزراعي

تمثل كمية المياه التي تعود إلى المصادر نتيجة ري الأراضي الزراعية نسبة كبيرة تصل إلى حوالي ٣٠٪ من إجمالي مياه الري ، لذا فإنها تمثل أحد المصادر الهامة التي يمكن استخدامها لتوفير جزء من الاحتياجات المائية. وتقدر كمية المياه التي يعاد صرفها إلى النيل من الوجه القبلي بحوالي ٤,٠٧ مليار م٣ سنوياً. أما بالنسبة للمصادر الزراعية بالدلالة فأنها تصب في البحيرات الشمالية ومنها إلى البحر، وتقدر كمية مياه الصرف التي تم ضخها إلى البحر في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بحوالي ١٥,٦٥١ مليار م٣ . ولقد تناقصت هذه الكمية خلال السنين الماضيتين نتيجة التوسيع في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي .

ثانياً: مياه الصرف الصحي

تبلغ كمية مياه الصرف الصحي التي يتم معالجتها حالياً حوالي ٨,١٢٢ مليون متر مكعب / يوم. ونظراً للزيادة السكانية المطردة والتتطور السريع في التنمية الصناعية فمن المتوقع زيادة حجم مياه الصرف الصحي والصناعي المعالج في السنوات القادمة. لذلك تمأخذ هذا المصدر في الاعتبار عند تخطيط السياسات المائية لتوفير جزء من الاحتياجات المائية خاصة في القطاع الزراعي، غير أنه يجب الحرص الشديد في استخدام هذا المصدر ووضع وتطوير القوانين التي تكفل سلامته استخدامه وتحد من الأخطار البيئية التي قد تنتج عن سوء استخدام. ويتم حالياً استخدام المياه المعالجة بالمحافظات التي لها ظهير صحراوي في زراعة الغابات الشجرية ومحاصيل الطاقة، وتبلغ مساحة الأرض المتأحة حالياً للزراعة بمياه الصرف الصحي المعالج حوالي ٥١٥ ألف فدان موزعة على مستوى الجمهورية.

كما يوجد حالياً حوالي ١١٩٥ فدان من الغابات الشجرية يتم ريها بإستخدام مياه الصرف الصحي المعالج بكمية مياه معالجة تقدر بحوالي ٤٨٥,٨٠٠ م٣ / يوم وهي موزعة على معظم محافظات الجمهورية ، كما تم إنشاء شبكة مياه لري مساحة قدرها ٥٠٠ فدان من الغابات الشجرية بمرسى مطروح ، وتم عمل شبكة ري بالتنقيط لري مساحة ١٢٠ فدان بالغابة الشجرية بالعلاقى بمحافظة أسوان لاستهلاك مياه الصرف الصحي المعالجة الناتجة من محطة العلاقى ، وجارى استكمال أعمال الشبكة لباقي المساحة وقدرها ١٠٠٠ فدان ، ويتم عمل شبكة ري لمساحة ٣٠٠ فدان بالغابة الشجرية ببلانة بمحافظة أسوان، فيما يلى خريطة رقم (٢-٥) توضح توزيع الغابات الشجرية فى جمهورية مصر العربية.



٣-٥) توزيع الغابات الشجرية في جمهورية مصر العربية

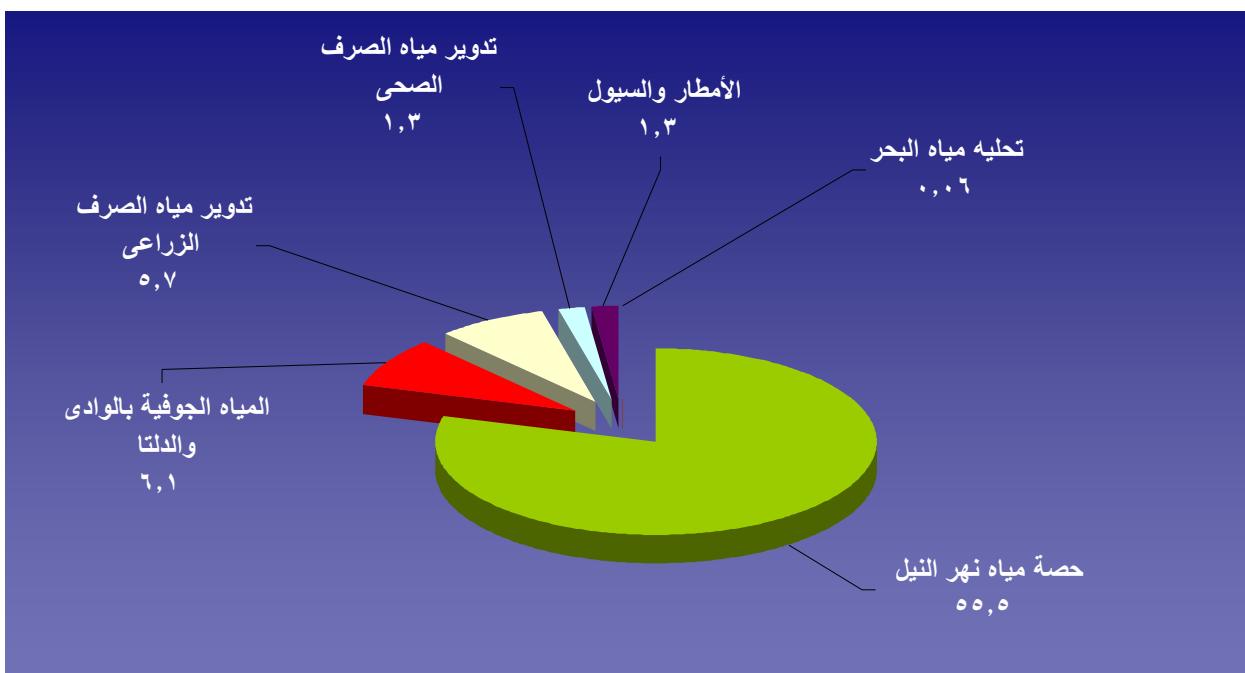


المياه العذبة

ويوضح الجدول رقم (٢-٥) والشكل رقم (١-٥) توزيع الموارد المائية بمصر خلال الأعوام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧.

جدول رقم (٢-٥) توزيع كميات الموارد المائية في مصر خلال الأعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

الموارد المائية بمصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ (الكمية بـمليار م٣ / سنة)					
					السنة
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	المورد
٥٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٥	حصة مياه نهر النيل
٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	المياه الجوفية بالوادي والدلتا
٥,٧	٥,٤	٥,١	٤,٨	٤,٤	تدوير مياه الصرف الزراعي
١,٣	١,٢	١,١	١,٠	٠,٩	تدوير مياه الصرف الصحي
١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	الأمطار والسيول
٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	تحلية مياه البحر
٦٩,٩٦	٦٩,٥٦	٦٩,١٦	٦٨,٧٦	٦٨,٢٦	الإجمالي



شكل رقم (١-٥) توزيع المصادر المائية المختلفة في مصر خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦



صورة (١-٥) الاراضي الزراعية في مصر

٣-٥ مجالات استخدام المياه في مصر

١-٣-٥ الزراعة

تعتبر مصر من الدول الزراعية فهي تعتمد على الزراعة كأهم الأنشطة الاقتصادية بها ، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر تقريباً ٨,٣٨٤,٧٦٨ فدان (أراضي قديمة ٦,٦٤٨,٣٢٠ فدان ، أراضي جديدة ١,٧٣٦,٤٢٨ فدان) . وتمثل الاستخدامات المائية للزراعة الجزء الأكبر من الاحتياجات المائية في مصر وتقدر بحوالي ٨٦,١ % من جملة الإستخدامات المائية. وانخفض هذا المعدل خلال العام الحالي إلى ٨٥,٦ %. ويرجع هذا إلى الجهد المبذول من الوزارات المعنية لتوسيع المزارعين بأهمية إستخدام طرق بديلة للري مثل الري بالتنقيط والري بالرش.



صورة (٢-٥) استخدام المياه في الصناعة

٢-٣-٥ الصناعة

مع بداية الثورة الصناعية بمصر في أوائل السبعينيات، ومع مرور السنوات تعددت الأنشطة الصناعية في مصر ب مختلف المجالات وأصبحت الاحتياجات المائية للصناعة تشكل جزءاً مؤثراً لا يُستهان به، حيث يقدر المستهلك فعلياً من الموارد المائية في الصناعة نحو ١٥,١ مليار متر مكعب تدخل في عمليات التصنيع.



صورة (٢-٥) مياه الشرب النقية

٣-٣-٥ مياه الشرب

أدت الزيادة السكانية المستمرة وارتفاع مستوى المعيشة إلى زيادة كمية المياه المستخدمة للشرب والأغراض المنزلية والصحية إلى نحو ٦,٥ مليار متر مكعب / عام بنسبة تشكل ٩,٤ % من جملة الإستخدامات المائية والتي تخدم حوالي ٧٥ مليون نسمة. ولقد وصل عدد محطات مياه الشرب على مستوى الجمهورية إلى ٩١٤ محطة، هذا بالإضافة إلى المحطات الارتوازية ومحطات التحلية، وتقدر الطاقة الإنتاجية حالياً بحوالي ٢١٢,٢٥٠,٧٣ م³ / يوم بنسبة تغطية بلغت ١٠٠ % لجميع المدن والمناطق ونسبة ٩٨ % للقرى خلال عام ٢٠٠٨.



صورة (٤-٥) السياحة والنقل النهري

٤-٣-٥ السياحة والنقل

تعتبر الملاحة النهرية من عوامل تشجيع وإزدهار السياحة في مصر لذلك فإن وزارة الموارد المائية والري تقوم بصرف كمية مياه إضافية تقدر بحوالي ١,١٦ مليار متر مكعب خلال فترة أقل الاحتياجات المائية (السدة الشتوية) للوصول إلى المناسب الازمة للملاحة والنقل النهري (ركاب - بضائع).



المياه العذبة



صورة (٥-٥) استخدام المياه
في توليد الكهرباء

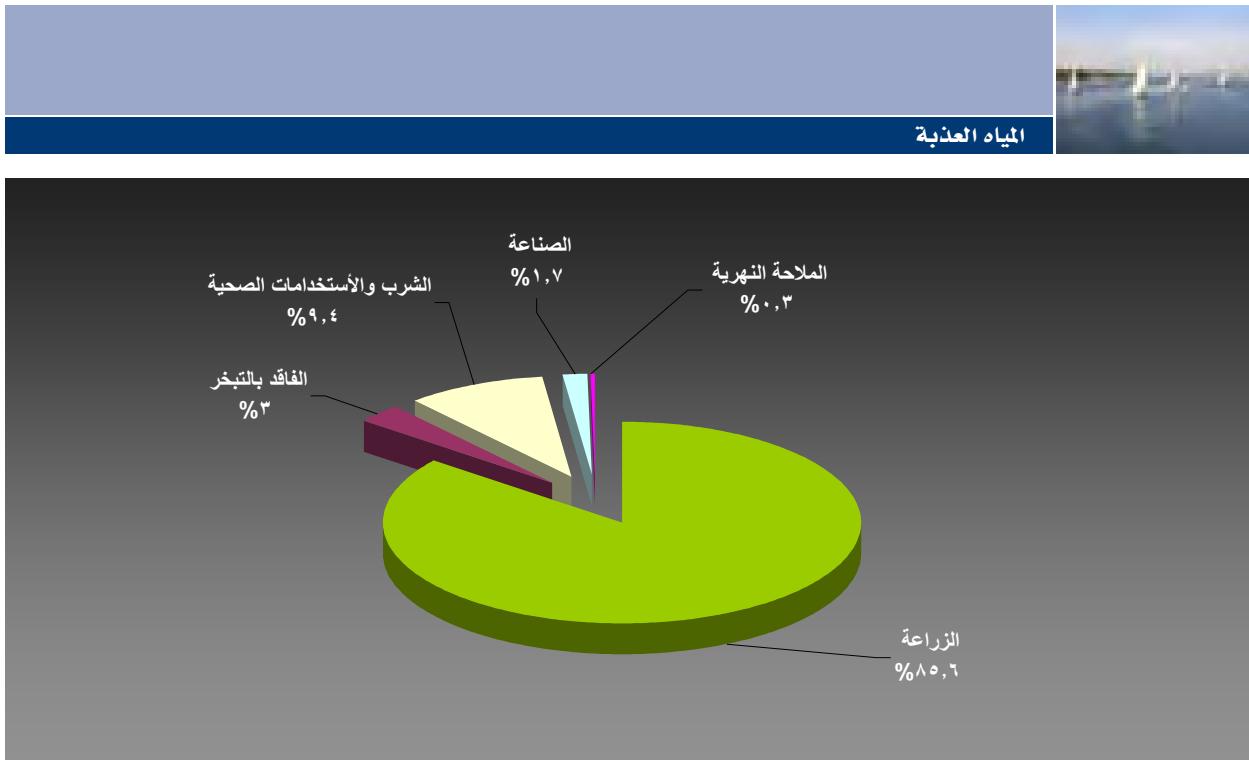
٣-٥ توليد الطاقة الكهربائية

تستخدم المياه في توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي وخزان أسوان ونظراً للأهمية البالغة للطاقة المولدة منها والاعتماد الكلي عليها، فإن وزارة الموارد المائية والري تقوم بصرف كمية مياه تقدر بنحو ٨٠ مليون متر مكعب / يوم خلال فترة أقل الإحتياجات المائية (السدة الشتوية) من خزان أسوان لضمان عدم توقف تريبيات توليد الكهرباء بالسد العالي.

ويوضح جدول رقم (٣-٥) والشكل البياني رقم (٢-٥) توزيع الاستخدامات المائية (مليار متر مكعب) لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠٠٢ / ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣-٥) توزيع الاستخدامات المائية في مصر

السنوات											
/ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧		/ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦		/ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥		/ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤		/ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣		البيان	
%	الكمية	%	البيان								
٨٥,٦	٥٩,٣	٨٦,١	٥٩	٨٦,٣	٥٨,٥	٨٦,٦	٥٨,١	٨٦,٨	٥٧,٨	٥٧,٨	الزراعة
٣,٠	٢,١	٣,٠	٢,١	٣,١	٢,١	٣,١	٢,١	٣,١	٢,١	٢,١	الفاقد بالتبخر من النيل والترع
٩,٤	٦,٥	٨,٩	٦,١	٨,٦	٥,٨	٨,٤	٥,٦	٨,١	٥,٤	٥,٤	الشرب والاستخدامات الصحية
١,٧	١,١٥	١,٧	١,١٥	١,٧	١,١٥	١,٦	١,١	١,٧	١,١	١,١	الصناعة
٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	الملاحة النهرية
١٠٠	٦٩,٢٥	١٠٠	٦٨,٥٥	١٠٠	٦٧,٧٥	١٠٠	٦٧,١	١٠٠	٦٦,٦	٦٦,٦	الإجمالي



شكل رقم (٢-٥) إجمالي الاستخدامات المائية لجمهورية مصر العربية.

٤-٤ مصادر تلوث المياه العذبة.

تتمثل مصادر التلوث التي تؤثر في نوعية المياه العذبة فيما يلي:

٤-٤-١ الصرف الصحي



صورة (٤-٥) الصرف الصحي

تقدير الطاقة الإنتاجية لمياه الصرف الصحي بحوالي ١٢ مليون م^٣/ يوم يصرف جزء كبير منها على شبكات الصرف الصحي ويصل جزء منها إلى المصارف الزراعية ومنها إلى نهر النيل أو الترع أو البحيرات أو البحار ، وقد بلغ عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي على مستوى الجمهورية ٢٢٩ محطة ، تنتج حوالي ١٢٢ مليون متر مكعب في اليوم من المياه المعالجة بطرق مختلفة (ابتدائية - ثانوية - بيولوجية - حمأة منشطة - نباتية - برك أكسدة هوائية ولا هوائية) . وتبعد عدد الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي التي تقوم بتشغيل محطات المعالجة حوالي ٢٢ شركة

تخدم ٧٥ مليون مواطن تقريباً في ٢٢ محافظة بالإضافة إلى مدینتي الأقصر وشبرا الخيمة ، ووصل عدد المشتركين في خدمة الصرف الصحي ٤ مليون مشترك على مستوى الجمهورية حتى الآن.

وتعتبر مياه الصرف الصحي من أهم مصادر تلوث المجاري المائية لما تحتويه من ملوثات بيولوجية وكيمائية . فمياه الصرف الصحي المجمعة من حوالي ٥٠٠٠ حوض تجميع بالقرى النائية تصب مباشرة دون معالجة في شبكة المصارف الزراعية. هذا بالإضافة إلى مياه الصرف الصحي المعالجة ثانوية أو غير المعالجة من شبكات صرف المدن



المياه العذبة

الكبرى. ونظراً للزيادة المستمرة في تعداد السكان ، وما يستتبع ذلك من زيادة في كميات مياه الصرف الصحي ، فقد تم وضع خطة لزيادة التغطية بمشروعات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي ويوضح الجدول رقم (٤-٥) بيان بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي بمحافظات الجمهورية .

جدول رقم (٤-٥) بيان بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي في مصر

#	المحافظة	عدد المحطات	الطاقة التصميمية (ألف ٣/يوم)	الطاقة الفعلية (ألف ٢/يوم)	عدد السكان المخدومين (بالآلاف)
١	القاهرة	٧	٤٦٨٠	٤٦٣٠	١٥٩٢٠
٢	الإسكندرية	٨	١١٩١	٩٤٧	٣٨٨٨,٣
٣	كفر الشيخ	٤	٧٣,٥	٣١	٢٧٥,٦
٤	الشرقية	١٢	٢١٠,٨	١٤٣,٩	١١٢٠
٥	دمياط	٢٣	١٦٧,٢	١٥٤	
٦	الدقهلية	٢٥	٢٨٨,٥	٢٣١,٥	٩٩٥,١
٧	البحيرة	٢٥	٣٦١	٢٤٦,٢	١٦٤٨,٣
٨	الغربية	١٨	٤٤١	٢٨٩,٣	٢١٨٣,٥
٩	المنوفية	١٨	٣٥١	٢١٨	
١٠	القليوبية	٩	٢١٨,٥	٢١٥,٣	
١١	إجمالي محافظات الوجه البحري	١٤٩	٨١٤٩,٧	٧١٠٦,٢	٢٦٠٣٠,٨
١١	المنيا	٥	٩٤	٧٤,٦	٥٨٣,٤
١٢	بني سويف	٤	٧٠,١	٤٦,٧	٢٩٨,٨
١٣	أسوان	٧	٩٧,٤	٩٣,٦	٣٨٢,٨
١٤	الفيوم	٢٢	٣٠١,٧	١٣٨,٨	٣٢٠
١٤	الأقصر	٥	٥١,٥	٤٤,٥	
١٥	قنا	٨	٣٦٩	٤٠	
١٦	سوهاج	١٢	٣٣٥	٦٦	٩٤٦
١٧	أسيوط	٥	١٨٥	٤٣	١١٦٦,٧
١٨	إجمالي محافظات الوجه القبلي	٦٨	١٥٠٣,٧	٥٤٧,٢	٣٦٩٧,٧
١٨	الإسماعيلية	٧	١٦٥	١٦٥	
١٩	بورسعيد	٥	٢٣٤	١٦٧,٥	٤٧٥
٢٠	السويس	٣	١٤٤	١٤٤	
٢١	المدن الجديدة	١٠	٣٠٩,٦	١٤٠	
٢٢	البحر الأحمر	١	١٨	١٠	٩٥٠
	إجمالي محافظات الجمهورية	١٠٥٢٤	٨٢٧٩,٩	٣١١٥٣,٥	

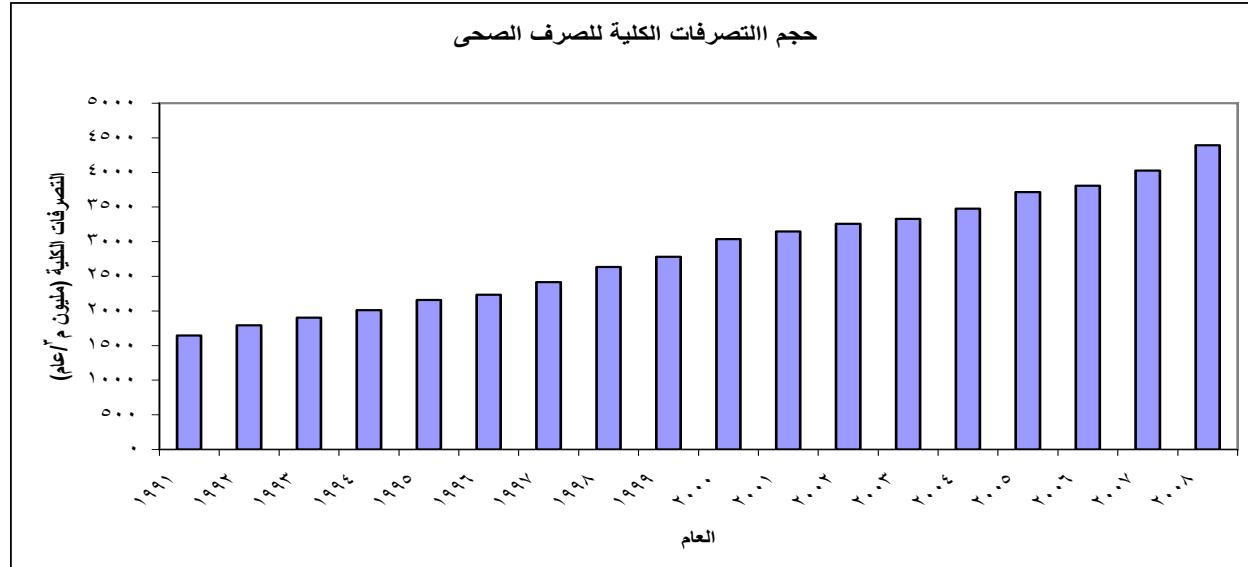


علماً بأن عدد ٢١ محطة من هذه المحطات مازال تحت الإنشاء في محافظات سوهاج ، أسيوط ، قنا ، المنوفية والبحيرة و جاري تسليم محطتان بمحافظة الفيوم. ويوضح الجدول رقم (٥-٥) حجم التصرفات الكلية للصرف الصحي ومعدل تصريف الفرد من مياه الصرف الصحي في مصر والإستثمارات المنفذة من عام ١٩٨٢ حتى الآن، كما يوضح الشكل البياني رقم (٣-٥) التصرفات الكلية بالметр المكعب خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٥-٥) حجم التصرفات الكلية للصرف الصحي ومعدل تصريف الفرد من مياه الصرف الصحي في مصر والإستثمارات المنفذة من عام ١٩٨٢ حتى الآن

معدل تصريف الفرد	الصرف الكلية	إنتاج الصرف الصحي المعالج	الاستثمارات المنفذة في الفترة من (١٩٨٢ حتى الآن)	١٦٠ لتر / يوم
				١٢ مليون م٣ / يوم
				٨,١٢٣ مليون م٣ / يوم
				٤٨ مليار جنيه

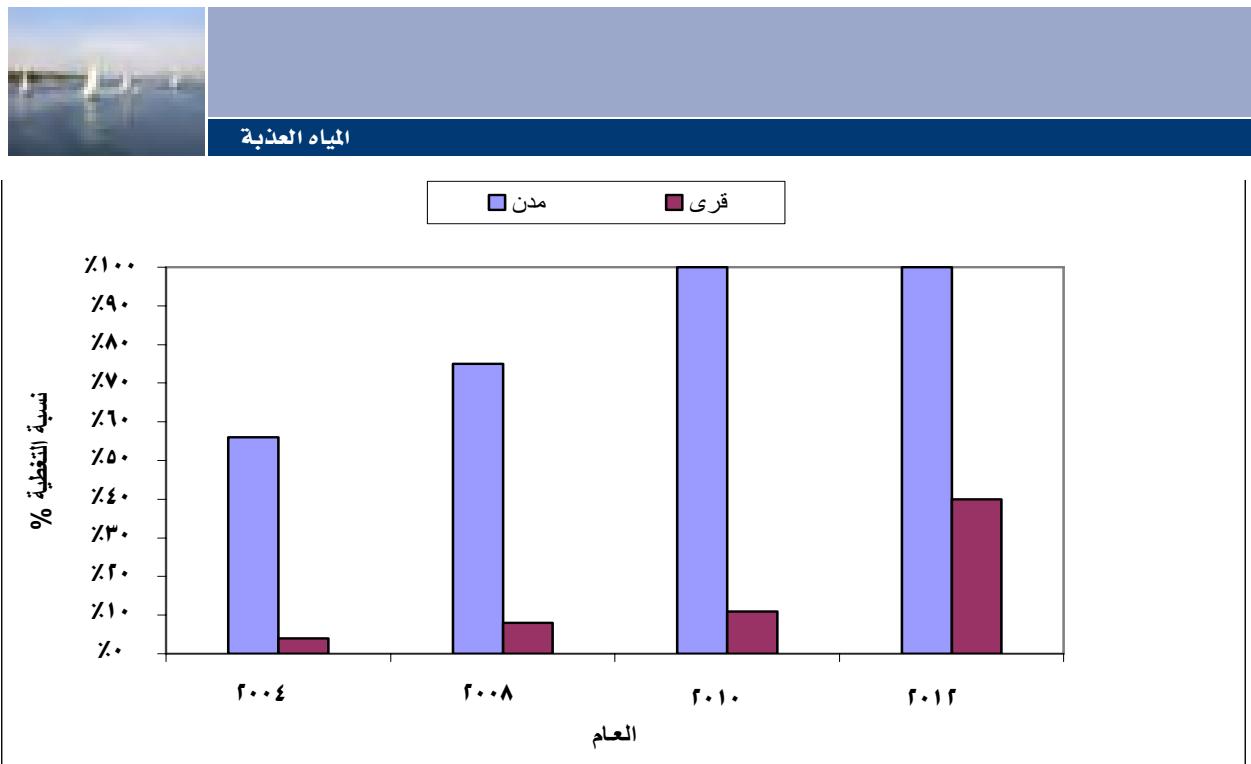
حجم التصرفات الكلية للصرف الصحي



شكل رقم (٣-٥) التصرفات الكلية بالметр المكعب خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٨.

• نسبة تغطية الصرف الصحي على مستوى الجمهورية

تعاني مصر من وجود فجوة في التغطية بشبكات الصرف الصحي بين المدن والقرى ، فقد بلغت نسبة التغطية بخدمة الصرف الصحي على مستوى المدن بعد نهاية المشروعات الجاري تنفيذها ١٠٠٪ ، وعلى مستوى القرى بنسبة ١١٪ وذلك بنهاية عام ٢٠١٠ . ومن المتوقع أن تصل نسبة التغطية إلى ٤٠٪ بالقرى بحلول عام ٢٠١٢ . وفيما يلي شكل بياني رقم (٤-٥) يوضح نسب تغطية الصرف الصحي خلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢ .



شكل رقم (٤-٥) نسب تغطية الصرف الصحي خلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢ .

• الإستراتيجية القومية للصرف الصحي للقرى

في إطار حرص الدولة على توصيل خدمة الصرف الصحي لأكبر عدد من القرى المحرومة من هذه الخدمة، ولما تضمنه البرنامج الانتخابي للسيد / رئيس الجمهورية من ضرورة توفير مبلغ ٢٠ مليار جنيه توجه مباشرة للمشروع القومي للصرف الصحي بالقرى المصرية وذلك خلال الخطة الخمسية الحالية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)، فقد اهتمت الدولة بوضع إستراتيجية قومية تهدف إلى التخلص الآمن من مياه الصرف الصحي والوصول بنسبة التغطية بمرافق الصرف الصحي إلى ١٠٠ % على مستوى الجمهورية.

وقد تم إعداد بيان موحد لعدد ١١٦٥ قرية محرومة من خدمة الصرف الصحي وتحديد أولويات التنفيذ على حسب درجات التلوث التي تم الاتفاق عليها من جانب الوزارات المعنية بذلك وهي : وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، وزارة الموارد المائية والري ، وزارة الدولة لشئون البيئة بالإضافة إلى وزارة الصحة. وتقوم هذه الإستراتيجية على مجموعة من الأهداف منها :-

١. القضاء على ظاهرة صرف المخلفات السائلة غير المعالجة في المجاري المائية.
٢. الارقاء بمستوى الصحة العامة للمواطنين وتحفيض الأعباء المالية المطلوبة لمكافحة الأمراض المتعلقة بتلوث المياه.
٣. توفير مرافق الصرف الصحي في القرى.
٤. تحسين الأداء البيئي لنظم الصرف الصحي.



٤-٥ الصرف الصناعي:



صورة (٧-٥) الصرف الصناعي

يمثل الصرف الصناعي أحد المصادر الرئيسية لتلوث مياه نهر النيل والترع والمصارف والذي قد يصل إلى المياه الجوفية في حاله صرفها على التربة أو حقنها في باطن الأرض بالمخالفة للقانون ، وتحتوي مياه الصرف الصناعي على العديد من المركبات العضوية وغير العضوية والمعادن الثقيلة التي تضر بالصحة العامة وتتفق حائلًا دون الاستخدام الأمثل لبعض المصادر المائية. ويعتبر صرف المخلفات السائلة من صناعات المواد الغذائية من أهم مصادر زيادة محتوى المركبات العضوية والتي يؤدي تحليلاً إلى إستهلاك الأكسجين الذائب في المياه . أما قطاع الصناعات الكيماوية فيساهم بالتلوث بالعناصر المعدنية الثقيلة وغيرها من المركبات الكيميائية العضوية وغير العضوية.

ولقد وصل إجمالي عدد المنشآت التي تقع على نهر النيل أو المجاري المائية إلى ١٢٩ منشأة وبيانها كالتالي:

■ ١٠٢ منشأة تصرف مخلفاتها (حوالي ٤٠٤٧ مليون م٣ / عام) على نهر النيل بشكل مباشر أو غير مباشر ، منها ما أوقف الصرف منه، ومنها ما يصرف صرف مطابق للحدود المسموح بها في القانون رقم ٤٨ لسنة ٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية ، والقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة من التلوث ، والمنشآت المخالفة لها خطة لتوفيق الأوضاع ، ويتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المنشآت الأخرى المخالفة. ويوضح ذلك من خلال البيان التالي:-

١. تم إيقاف الصرف الصناعي الملوث لنهر النيل لعدد (٦٥) منشأة بإجمالي كمية صرف ٤٤٧,٤٤ مليون م٣ / عام بنسبة مؤدية ٧٪.
٢. تقدر كمية مياه الصرف المطابقة للمعايير الواردة بالقانون والمنصرفه من عدد (٧) منشأة بحوالي ١,٨ مليون م٣ / عام بنسبة ٤٪.
٣. يتم حالياً إيقاف الصرف المخالف لعدد (٢٠) منشأة لديها خطة لتوفيق أوضاعها البيئية بإجمالي كمية صرف ٢١,٨١ مليون م٣ / عام بنسبة ٥٪.
٤. عدد (١٠) منشآت تقوم بالصرف المخالف على نهر النيل وليس لديها خطة لتوفيق أوضاعها البيئية بإجمالي كمية صرف ٦,٣٤ مليون م٣ / عام بنسبة مؤدية ٤,١٪. وقد تم إنذار هذه الشركات لتقديم خطة لتوفيق أوضاعها البيئية خلال ٦٠ يوم من تاريخ الإنذار قبل إحالتها للنيابة العامة طبقاً لنص المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ في شأن حماية البيئة من التلوث.

■ بالإضافة إلى عدد (١٤) منشأة صناعية وعدد (١٢) محطة كهرباء تصرف مياه تبريد تقدر بحوالي ٦,٨ مليون م٣ / عام مطابقة للحدود المسموح بها في القانون رقم ٤٨ لسنة ٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية والقانون رقم



المياه العذبة

(٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة من التلوث. ويوضح الجدول رقم (٦-٥) بيان بإجمالي عدد المنشآت الصناعية الخاضعة لرقابة فروع جهاز شئون البيئة وموقف كل منها خلال عام ٢٠٠٨ طبقاً للمحافظات التابعة لكل فرع.

جدول رقم (٦-٥) بإجمالي عدد المنشآت الصناعية الخاضعة لرقابة فروع جهاز شئون البيئة

الفرع	المنشآت المطابقة	غير مطابقة	أوقفت الصرف	الإجمالي
الإسكندرية	---	--	١٥	١٥
شرق الدلتا	---	--	٢	٢
وسط الدلتا	٤	١٣	٩	٢٦
القاهرة الكبرى	١	٧	٢٧	٣٥
وسط الصعيد	٢	٣	٨	١٣
جنوب الصعيد	---	٧	٤	١١
الإجمالي	٧	٣٠	٦٥	١٠٢

كما يوضح الجدول رقم (٧-٥) بيان بإجمالي كمية الصرف على نهر النيل خلال عام ٢٠٠٨ من المنشآت الصناعية الخاضعة لرقابة فروع جهاز شئون البيئة (م / سنة).

جدول رقم (٧-٥) إجمالي كمية الصرف على نهر النيل خلال عام ٢٠٠٨ من المنشآت الصناعية الخاضعة لرقابة فروع جهاز شئون البيئة (م / سنة).

الفرع	كمية الصرف المطابقة	كمية الصرف غير المطابقة	كمية الصرف التي تم إيقافه	الإجمالي
الإسكندرية	١,٤٤٠ مليون	٢,١٦٤ مليار	--	٢,١٦٥ مليار
شرق الدلتا	---	١,٥٩ مليار	--	١,٦٠ مليار
وسط الدلتا	١,٦٤٧ مليون	--	٤,٣٤٧ مليون	١٢,٦١ مليون
القاهرة الكبرى	٠,٢٣١ مليون	١٣,١٤ مليون	٩,٨٦٥ مليون	١,٤٨ مليار
وسط الصعيد	١,٢٤ مليون	٣٦,٨ مليون	١,٠٨٠ مليون	٠,٣٨١ مليار
جنوب الصعيد	٦,٨٤ مليون	---	١٩,٩٨٩ مليون	٢٦,٨٩ مليون
الإجمالي	٢٢,٥٢٤ مليون	٤,٢٥٧ مليار	١٧,٨٢٥ مليون	٤,٣٢١ مليار



٤-٣ الفنادق العائمة النهرية



صورة (٨-٥) العائمات النهرية

تتوارد الفنادق النهرية علي طول نهر النيل من القاهرة حتى أسوان، وهناك عدد محدود منها يعمل بالقاهرة ، إما يتواجد في أماكن ثابتة أو يتحرك ما بين الجيزة وحلوان في رحلتي غذاء وعشاء يومياً ، وهذه الفنادق لها مرسي ثابت تقوم من خلاله بصرف مخلفاتها السائلة علي شبكة الصرف الصحي العمومية ، وجميعها مجهزة بخزان للمخلفات السائلة يكفي لأكثر من ست ساعات ، وهي وقت الرحلة التي تقوم بها من الجيزة إلى حلوان والعكس. ويوجد حوالي ٣٠٠ فندق عائم تعمل ما بين الأقصر وأسوان ، وهي طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية في شأن

حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث ، لديها وحدات لمعالجة المخلفات السائلة ، إلا أن معظم وحدات المعالجة بتلك الفنادق العائمة لا تعمل بالكافأة المطلوبة نظراً لعدم ملائمة تكنولوجيا المعالجة لطبيعة ونوعية الصرف بها، مما يؤدي إلى عدم مطابقة المياه المعالجة للحدود المسموح بها الواردة في اللائحة التنفيذية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ والذي ينظم الصرف على نهر النيل . وكذلك عدم كفاية سعة خزانات الصرف الصحي ، بالإضافة إلى أن المراسي النهرية المعدة لاستقبال المخلفات السائلة من العائمات النهرية لا تفي باحتياجات العائمات الموجودة.

ومن ثم تم إعداد خطط قصيرة الأمد لتحسين كفاءة وحدات المعالجة وذلك بالتنسيق مع ملاك العائمات وغرفة الفنادق العائمة، وأخرى طويلة الأجل للعمل على التوسيع في إنشاء المراسي النهرية المجهزة لاستقبال المخلفات السائلة من العائمات النهرية حيث تم الانتهاء من إنشاء وتشغيل ٤ مراحي بكل من منطقة أثر النبي بالقاهرة والمنيا وأسيوط وسوهاج، وأخيراً تم افتتاح مرسى بمنطقة الأعقاب شرق مدينة أسوان بتكلفة تقدر بحوالي ٥ مليون جنيه وذلك بهدف جمع المخلفات السائلة للعائمات النهرية ومعالجتها بدلاً من صرفها دون معالجة في نهر النيل بطاقة ٦٩٠ م٢/يوم وخط طرد بطول ٥، ٤ كم ينتهي بمحطة معالجة المخلفات السائلة لاستزراع غابة خشبية بمساحة ٩٠٠ م٢ يوم. كما يتم حالياً إنشاء مرسى للعائمات شمال مدينة أسوان تحت إشراف كل من وزارة السياحة ومحافظة أسوان لخفض كثافة التراكم ، وتقديم خدمات التشغيل من صرف صحي وخلافه . وهناك دراسة حالية لإنشاء مرسى جديد بالأقصر بطول ٢، ٥ كيلومتر يهدف إلى توفير مرسى سياحي للعائمات. وذلك بالإضافة إلى إنشاء (٢٢) مرسى على كورنيش أسوان القديم وجميعها مزودة بخدمة الصرف الصحي ومرتبطة على الشبكة العمومية للمدينة ، وجاري إنشاء مرسى بمدينة ادفو بطول ١٢٩٢ متر.

ويتم متابعة المراسي الجاري إنشاؤها، حيث يتم حالياً إنشاء عدد (٦٠) مرسى مجتمعة بطول ٨، ٤ كم على كورنيش أسوان الجديد وذلك بالتنسيق مع وزارة السياحة ومحافظة أسوان لخفض كثافة التراكي على ضفة نهر النيل وتقديم خدمات التشغيل للعائمات.



المياه العذبة

هذا بالإضافة إلى خطط التفتيش الدوري على المنشآت الثابتة والمحركة بنهر النيل واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالف منها ، وقد أسفرت حملات التفتيش خلال عام ٢٠٠٨ عن ضبط عدد ١٤٥١ مخالفة تلوث نهر النيل والمجاري المائية منها ٣٩ مخالفة للعائمات السياحية.



صورة (٩-٥) الصرف الزراعي

٤-٤ الصرف الزراعي:

تتعرض شبكة المصارف الزراعية للتلوث نتيجة الصرف المباشر للصرف الصناعي غير المتواافق مع معايير القوانين البيئية المعمول بها أو نتيجة لصرف مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة معاً معاجلة ابتدائية أو كليهما مما يؤدي إلى تدهور في نوعية مياه المصارف، وذلك بالإضافة إلى الاستخدام غير المقنن لمياه المصارف في ري الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في مياه المصارف الزراعية حيث وصلت في بعض المصارف إلى أكثر من ٢٧٥٠ ملجم / لتر. ويعتبر استخدام المبيدات

الخشبية والأسمدة في الزراعة بدون ترشيد من أهم مصادر تلوث مياه المصارف الزراعية بالإضافة إلى الأملاح الناتجة عن غسيل التربة. وتتأثر بعض المصارف من ظاهرة انتشار الحشائش المائية مما يعوق سريان المياه ويزيد من الفاقد المائي نتيجة عمليات التفتح.

وتعمل الدولة جاهدة على الحد من تقليل استخدام المبيدات، واستخدام تلك المتقن عليها ذات فترة نصف العمر القصير، وترشيد استخدام الأسمدة الزراعية إلى أقل قدر ممكن. كما تشجع الدولة استخدام المقاومة الحيوية للحشرات في الزراعة واستخدام تقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والرش وغيرها. ومما هو جدير بالذكر أن عدد المصارف الزراعية التي تصب في المجرى الرئيسي بين أسوان وقناطر الدلتا ٦٦ مصراً ، بالإضافة إلى ٩ مصارف تصرف على فرعى دمياط ورشيد. وطبقاً لتقرير حالة نوعية المياه (٢٠٠٧) الصادر من وزارة الموارد المائية والري فإن مصادر التلوث الزراعي الرئيسية من أسوان إلى قناطر الدلتا هي مصرف خور السيل بأسوان ومصرف البربا ومصرف الريمون وكوم امبو.

٥-٥ رصد نوعية المياه

نظرًا للتزايد الأنشطة التنموية التي تتم في مصر لمواجهة الزيادة السكانية والعمل على توفير فرص العمل الحقيقية عن طريق التوسع في تنفيذ المشروعات الصناعية بمختلف أنواعها وتزايد مصادر التلوث وتعددتها ، فإنه كان من الضروري متابعة التغيرات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية في نوعية المياه السطحية والجوفية لتتبع مصادر التلوث التي ينتج عنها الملوثات المختلفة وحتى يمكن إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصادر المياه من التلوث . ويتم حالياً رصد نوعية المياه السطحية والجوفية من خلال شبكات للرصد على مستوى الجمهورية ، تتبع عدد من الوزارات

المعنى بنوعية المياه وهى:-

١. شبكة وزارة الموارد المائية والري وتشمل ٢٣٢ موقع رصد على نهر النيل والترع والمصارف بالإضافة إلى ٢٠٣ نقطة مراقبة لرصد نوعية المياه الجوفية.
٢. شبكة وزارة الصحة وتشمل ١٥٤ موقع لرصد مياه نهر النيل وفرعيه وبعض الترع الرئيسية مثل "ال محمودية - الإسماعيلية - الإبراهيمية" وكذلك بعض الترع الكبيرة التي تخرج من نهر النيل مباشرة عند القناطر الخيرية ويفد إليها الرياح التوفيقية والرياح المنوفى مثل (بحر مويس - الباجرية - والقادس - بحر شبين) وكذلك بعض النقاط التي توجد على بحر يوسف بمحافظة بنى سويف إلى جانب ٢٠ نقطة في محافظة الفيوم تقع جميعها على ترعة بحر يوسف ، ويقوم بالرصد مركز الرصد البيئي ودراسات بيئية العمل التابع لوزارة الصحة والسكان بصفة دورية كل شهر.
٣. شبكة وزارة الدولة لشئون البيئة وتشمل ٦٩ موقع رصد على نهر النيل حيث يقوم بالرصد معامل فروع جهاز شئون البيئة بالمحافظات المختلفة والخريطة رقم (٤-٥) توضح تلك المواقع.



المياه العذبة



خرائط رقم (٤-٥) موقع رصد نوعية مياه نهر النيل



٦-٥ القصور في برامج الرصد الحالية

رغم تعدد برامج الرصد التابعة للوزارات المختلفة والجهات المعنية بالمياه فهناك بعض النقاط السلبية يمكن إيجازها فيما يلي:

١. اعتماد معظم برامج الرصد الدورية على القياسات التقليدية للمياه وعدم توفر البيانات الخاصة بالمبيدات والمعادن الثقيلة والهيدروكربونات والكائنات الممرضة في معظم نقاط الرصد.
٢. افتقار معظم برامج الرصد الدورية الموجودة لقياسات الملوثات بالرسوبيات والأسماك والكائنات النباتية والحيوانية الدقيقة الموجودة بالمياه. علماً بأنها المرأة الحقيقة للملوثات العضوية والمعادن الثقيلة.
٣. عدم وجود نظام موحد لأنظمة الرصد وطرق التحاليل بجميع الجهات حتى يمكن إجراء المقارنات بين نتائج الجهات المختلفة في المكان الواحد والتأكد من دقة النتائج وجودتها.
٤. عدم وجود نظام لمناقشة وتحليل النتائج ووضعها برامج في الصورة الملائمة أمام متلذذى القرار والمستفيددين.
٥. عدم وجود نظام متكامل ومتافق عليه لتبادل بيانات الرصد بين الجهات المختلفة بالصورة المناسبة وفي الوقت المناسب للاستفادة القصوى منها.

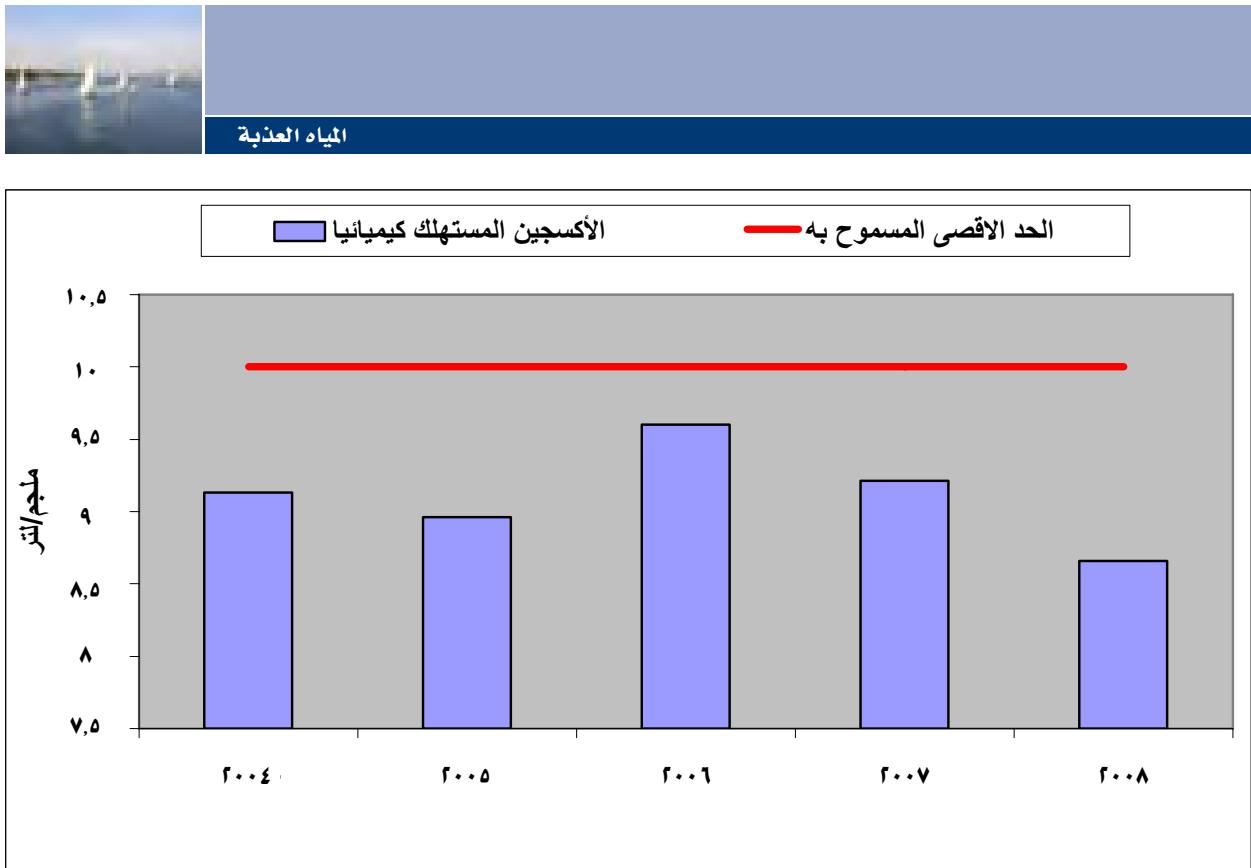
٧-٥ مؤشرات نوعية المياه في بحيرة ناصر ونهر النيل وفرعيه

١-٧-٥ نوعية المياه ببحيرة ناصر

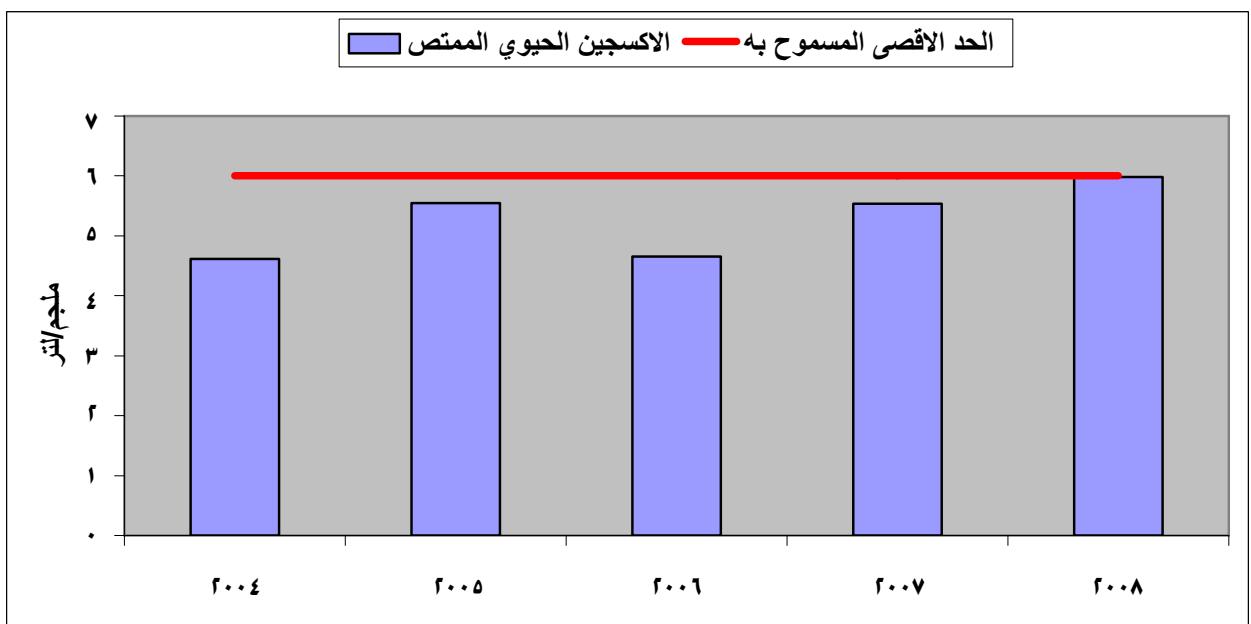
من خلال نتائج رصد مركز الرصد البيئي التابع لهيئة تنمية بحيرة ناصر والتي تم على النقاط المتأثرة بالتنمية الموجودة حول البحيرة، وكذلك نتائج رصد مركز الرصد البيئي ودراسات بيئة العمل التابع لوزارة الصحة والتي تم دوريا كل شهر يمكن التعرف على نوعية المياه بالبحيرة كما يلي:-

تعتبر نوعية المياه بالبحيرة جيدة وقد أشارت نتائج التحاليل الصادرة عن وزارة الصحة إلى أن البحيرة لم تتأثر سلباً بالتنمية الموجودة حالياً، حيث أشارت النتائج إلى أن متوسط قيم المواد العضوية متمثلة في الأكسجين الحيوي المتتص والأكسجين الكيميائي المستهلك (٦ ملجم / لتر ، ٦٢٨ ملجم / لتر على التوالي) لم تتعذر الحدود القصوى لمعايير نوعية مياه نهر النيل. وقد كانت أقل قيمة للأكسجين الحيوي المتتص ٨,٠٨ ملجم / لتر وذلك خلال شهري مارس وإبريل، وكانت أعلى قيمة ٢,٦٠ ملجم / لتر خلال شهر أغسطس. وأظهرت النتائج تراوح قيم الأكسجين الكيميائي المستهلك بين ٨ ملجم / لتر و ٩,٥ ملجم / لتر والتي تعتبر في حدود المعايير المسموح بها لنوعية مياه نهر النيل (١٠ ملجم / لتر).

ويوضح شكل رقم (٥-٥) وشكل رقم (٦-٥) مقارنة بين قيم متوسطات تركيز كل من الأكسجين الكيميائي المستهلك والأكسجين الحيوي المتتص بالبحيرة خلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨.



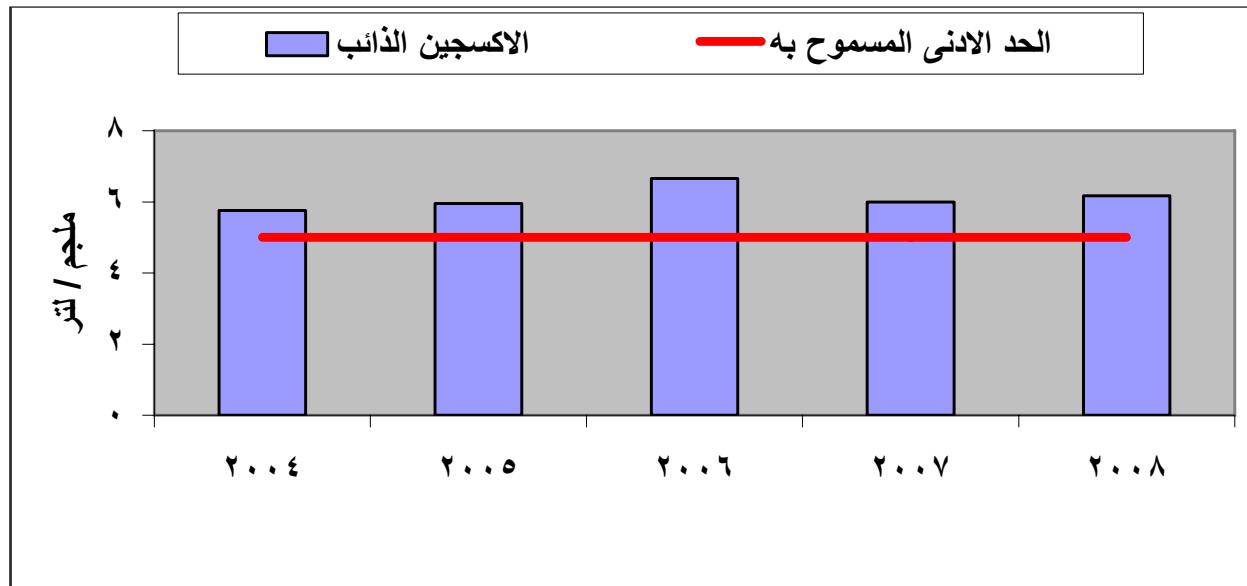
شكل (٥-٥) مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين المستهلك كيميائيا خلال الخمس سنوات السابقة



شكل (٦-٥) مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين الحيوي المتصدص خلال الخمس سنوات السابقة

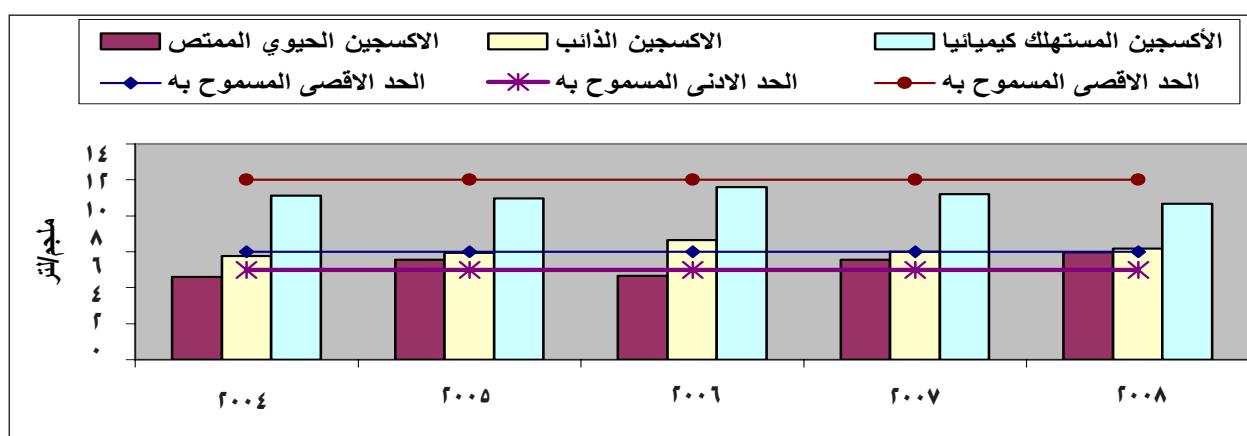


كما يوضح الشكل رقم (٧-٥) مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين الذائب (DO) خلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨.



شكل (٧-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين الذائب خلال الخمس سنوات السابقة

ويوضح الشكل رقم (٨-٥) مقارنة بين متوسط تركيزات الأكسجين الكيميائي المستهلك والأكسجين الحيوي الممتص والأكسجين الذائب خلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ حيث يبين العلاقة بين الملوثات العضوية والأكسجين الذائب، فكلما زاد تركيز الأكسجين الذائب دل ذلك على جودة المياه ونقص تركيز المواد العضوية.



شكل (٨-٥) : مقارنة بين متوسط تركيزات الأكسجين الكيميائي المستهلك ، الاكسجين الحيوي الممتص و الاكسجين الذائب خلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨



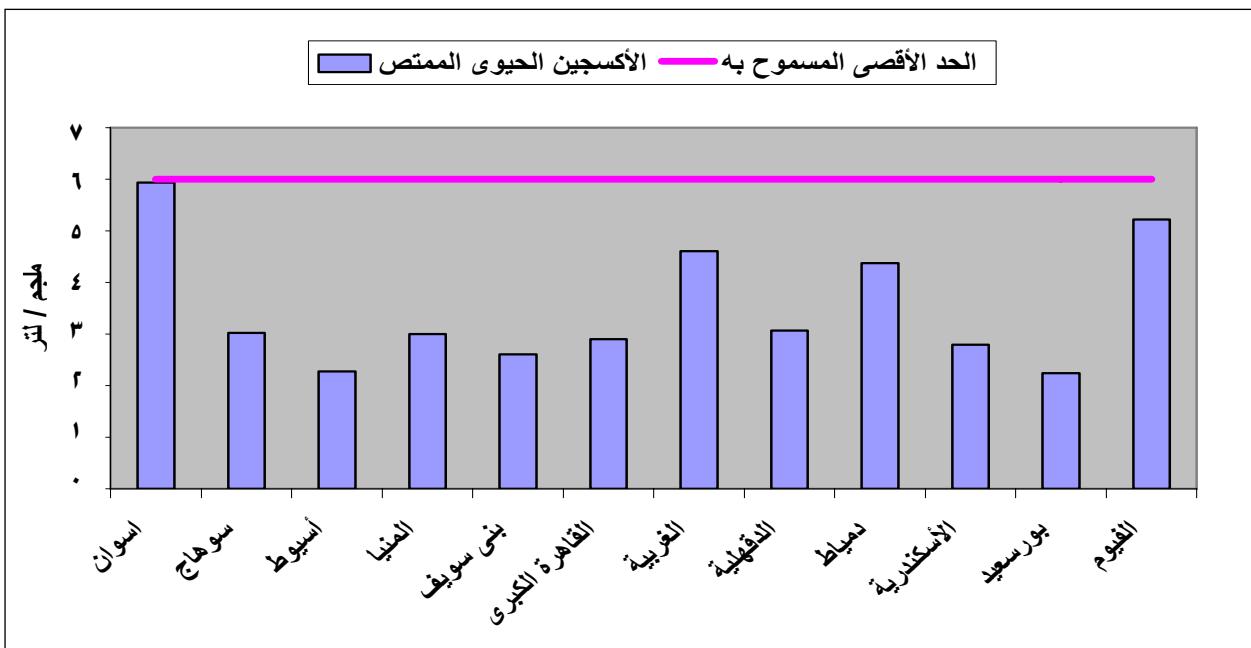
المياه العذبة

كما أشارت النتائج إلى أن درجة تركيز الأملاح الذائبة تراوحت بين ١٦٢ ملجم/لتر في شهر أغسطس كأقل قيمة و ١٧٧ ملجم/لتر في شهر يناير كأعلى قيمة وبمتوسط قدره ١٦٦,٣ ملجم/لتر. وكانت جميع قيم تحاليل الأمونيا والنيترات والنترات والفوسفات والحديد والمنجنيز أقل من قراءة الأجهزة المستخدمة في التحليل.

٤-٧-٥ نوعية المياه بنهر النيل

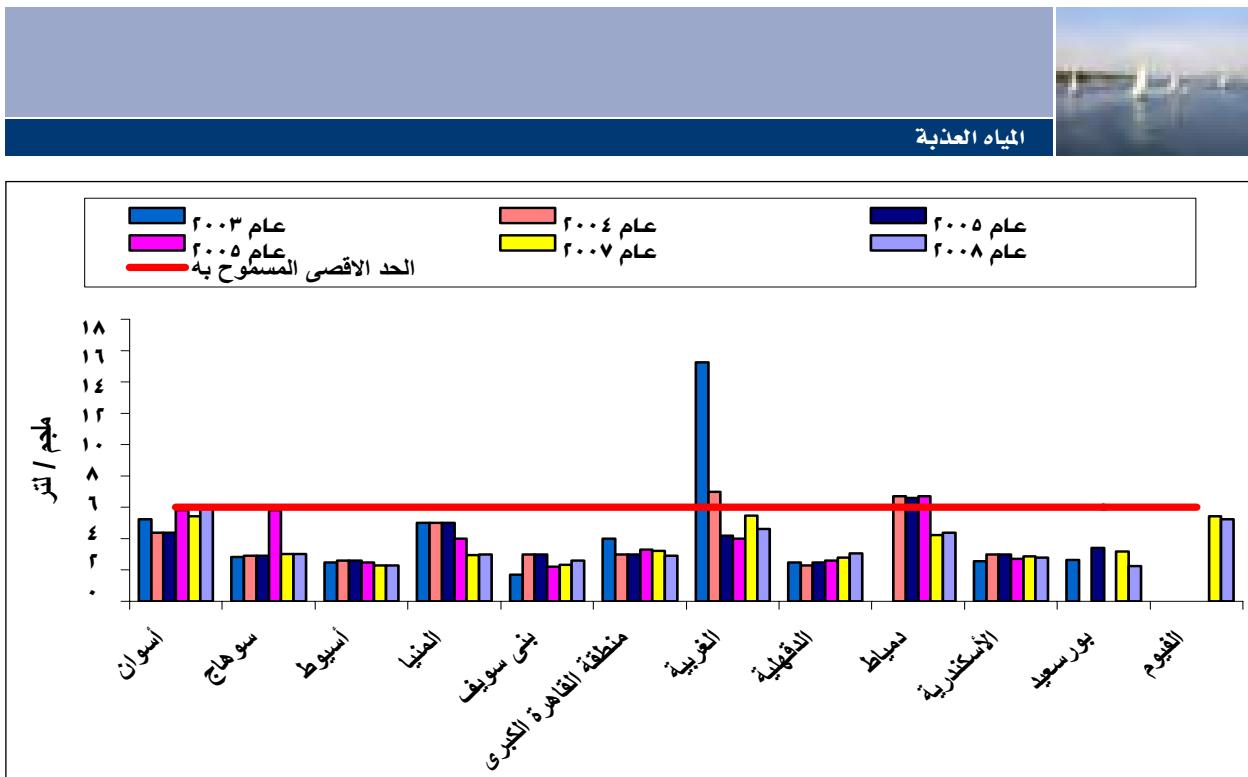
أوضح نتائج رصد نوعية المياه في نهر النيل في عام ٢٠٠٨، طبقاً لنتائج تحاليل مركز الرصد البيئي التابع لوزارة الصحة ومعامل جهاز شئون البيئة بالمحافظات المختلفة ما يلي:

١. أن متوسط تركيز المواد العضوية ممثلاً بالأكسجين الحيوي الممتص (BOD_5) كان أقل من الحد المسموح به (٦ ملجم/لتر) في جميع المحافظات كما هو موضح بالشكل رقم (٩-٥)، ويعود ذلك للجهود المبذولة للحد من صرف مياه الصرف الصحي على نهر النيل واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في زراعة الغابات الشجرية.



شكل (٩-٥) : مقارنة متوسطات الأكسجين الحيوي الممتص بين محافظات جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٨

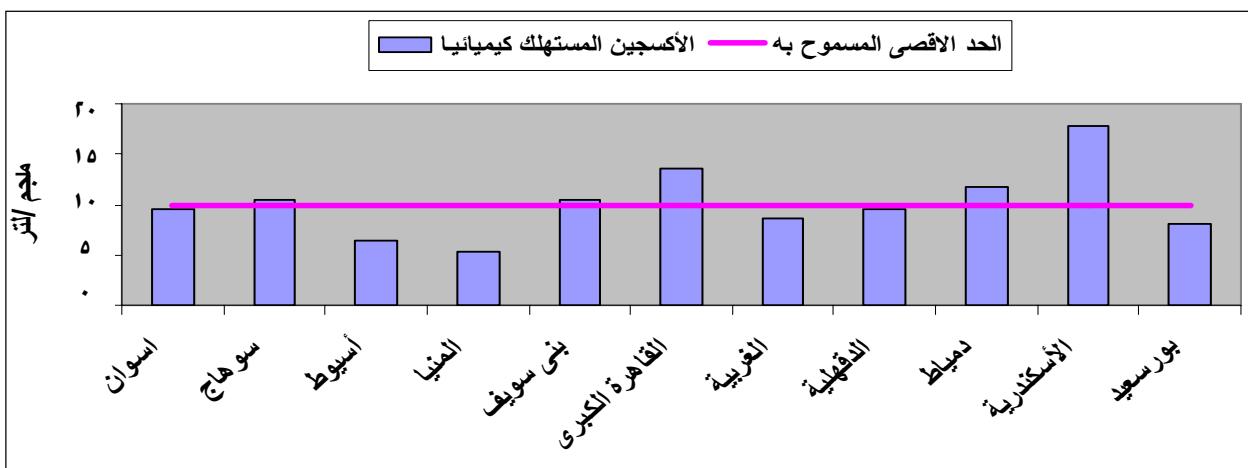
وبمقارنة متوسط تركيز الأكسجين الحيوي الممتص عام ٢٠٠٨ عند محافظات جمهورية مصر العربية المطلة على النيل خلال الخمس سنوات السابقة أتضح أن هناك تحسن ملحوظ في تركيز الأكسجين الحيوي الممتص في معظم تلك المحافظات حيث ظهر ذلك في محافظات بور سعيد ، الغربية ، الفيوم والقاهرة الكبرى كما هو موضح بالشكل رقم (١٠-٥).



شكل (١٠-٥) : مقارنة متوسطات نتائج الحمل العضوي معبراً عنه بالأكسجين الحيوي المتتص في محافظات جمهورية مصر العربية في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨

ورغم أنه كان هناك زيادة طفيفة في متوسط تركيز الأكسجين الحيوي المتتص في محافظة أسوان والدقهلية هذا العام عن العام السابق ، إلا أنه ما زال أقل من الحد المسموح به طبقاً لمعايير نوعية مياه نهر النيل الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .

٢. ويوضح الشكل رقم (١١-٥) مقارنة بين متوسط قيم تركيزات الأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) في المحافظات المختلفة في عام ٢٠٠٨ .



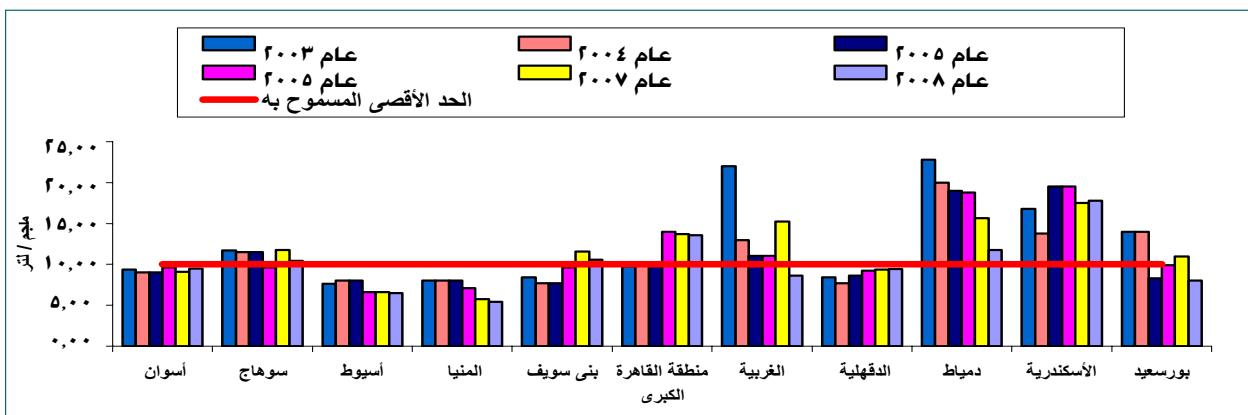
شكل (١١-٥) : مقارنة متوسطات الأكسجين المستهلك كيميائياً بين محافظات جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٨



المياه العذبة

ورغم أن هناك زيادة طفيفة في التركيز عن الحد المسموح به في كل من منطقة القاهرة لكبري، محافظات دمياط، بنى سويف وسوهاج إلا أن التركيز انخفض عن نظيره في العام الماضي، وكذلك كان هناك زيادة في تركيزه بمحافظة أسوان عن العام السابق إلا أنه ما زال أقل من الحد المسموح به، بينما أشارت النتائج إلى أن هناك ارتفاع ملحوظ في التركيز بمحافظة الإسكندرية وتعدت الحد المسموح به.

ويوضح الشكل رقم (١٢-٥) مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين المستهلك كميائياً خلال عام ٢٠٠٨ والخمس سنوات السابقة في المحافظات المختلفة.



شكل (١٢-٥) : مقارنة متوسطات نتائج الحمل العضوي معبراً عنه بالأكسجين المستهلك كميائياً بين محافظات جمهورية مصر العربية في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨

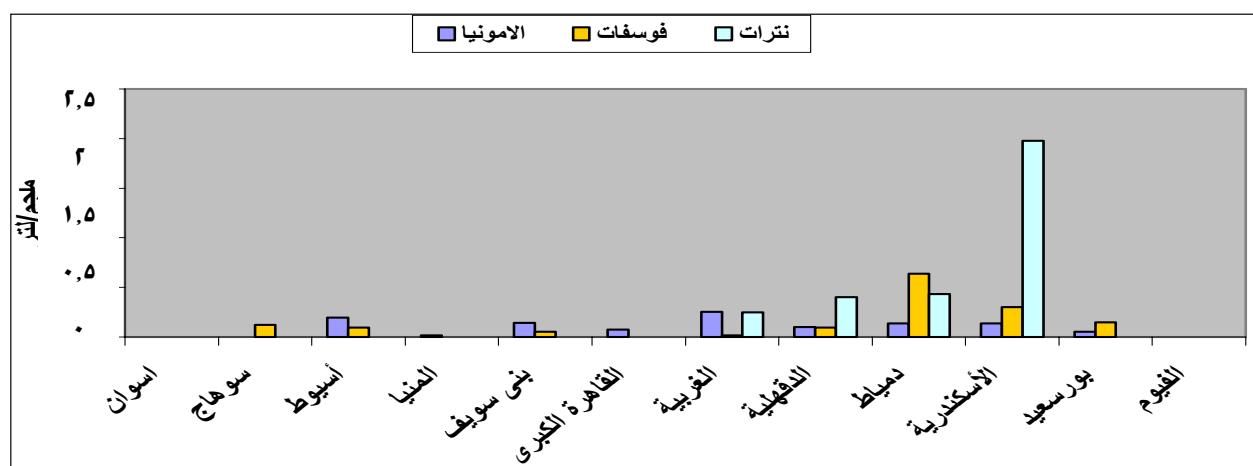
٢. أوضحت نتائج الرصد أن تركيز الأكسجين الذائب (DO) في جميع المحافظات لا يزال أعلى من الحد الأدنى المسموح به لنوعية المياه (٥ ملجم / لتر) كما هو موضح بالشكل رقم (١٢-٥) وزيادة تركيز الأكسجين الذائب يعد دليلاً على جودة المياه.



شكل (١٢-٥) : مقارنة متوسطات الأكسجين الذائب بين محافظات جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٨



٤. تركيزات المغذيات (الأمونيا والنترات والفوسفات) كان في الحدود المسموح بها في معظم نقاط الرصد حيث كانت تركيزات الأمونيا أقل من الحد المسموح به (٥٠ ملجم/لتر)، إلا أنها تعدت هذا الحد في نقطتين في الإسكندرية حيث وصل التركيز إلى (٧٦٠ ملجم/لتر) غير أن هذا القيمة أقل من العام الماضي (٨٤٠ ملجم/لتر)، أما تركيز النترات فتراوح بين (١٠٢٤٩٠ ملجم/لتر)، في حين أن الحد المسموح به هو ٤٥ ملجم/لتر، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن تركيز الفوسفات تراوح بين (٠٠٣٠٠١٥٠ ملجم/لتر)، كما يوضح الشكل رقم (١٤-٥) متوسط تركيزات المغذيات بين محافظات الجمهورية المختلفة لعام ٢٠٠٨.



شكل (١٤-٥) : متوسط تركيزات المغذيات بين محافظات جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٨

٥. أظهرت النتائج أن متوسط تركيز كل من الفلوريدات والكبريتات جاءت في الحدود المسموح بها في كل نقاط الرصد حيث تراوح متوسط تركيز الفلوريدات بين (١١٠ و ٤٧٠ ملجم/لتر)، ومتوسط تركيز الكبريتات من (١٠ ملجم/لتر إلى ٨٠ ملجم/لتر). في حين أن الحدود المسموح بها لكلاً من الفلوريدات وال الكبريتات هي (٥٠، ٢٠٠ ملجم/لتر) على التوالي.

٦. تراوح متوسط تركيز مجموع المواد الصلبة الذائبة بين (١١٦ ملجم/لتر و ٣٧٨ ملجم/لتر). وهذه التركيزات أقل من العام السابق علماً بأن الحد المسموح به هو ٥٠٠ ملجم/لتر.

٧. لم يستدل على وجود أي تركيزات للعناصر الثقيلة (الرصاص- الكروم- الكادميوم) حيث كانت قراءاتأجهزة القياس أقل من الحد الأدنى للقراءة على الجهاز، وذلك في معظم نقاط الرصد. وتراوح متوسط تركيز الحديد بين (٠٠١٠٠٧١ ملجم/لتر) وهذه القيم ما زالت أقل من الحد المسموح به (١ ملجم/لتر). أما بالنسبة للمنجنيز فكان أقصى تركيز له ١٠ ملجم/لتر وهو أقل من الحد المسموح به (٥٠ ملجم/لتر) مع العلم بأنه في معظم نقاط الرصد بالمحافظات لم يستدل على وجود أي تركيز للمنجنيز.

وبصفة عامة يمكن القول أن نوعية المياه من أسوان إلى القاهرة جيدة باستثناء بعض المناطق ويرجع ذلك إلى درجة التخفيض العالية وسرعة المياه واتساع المجرى مما يؤدي إلى المحافظة على قدرة النهر الذاتية للتخلص من الملوثات.

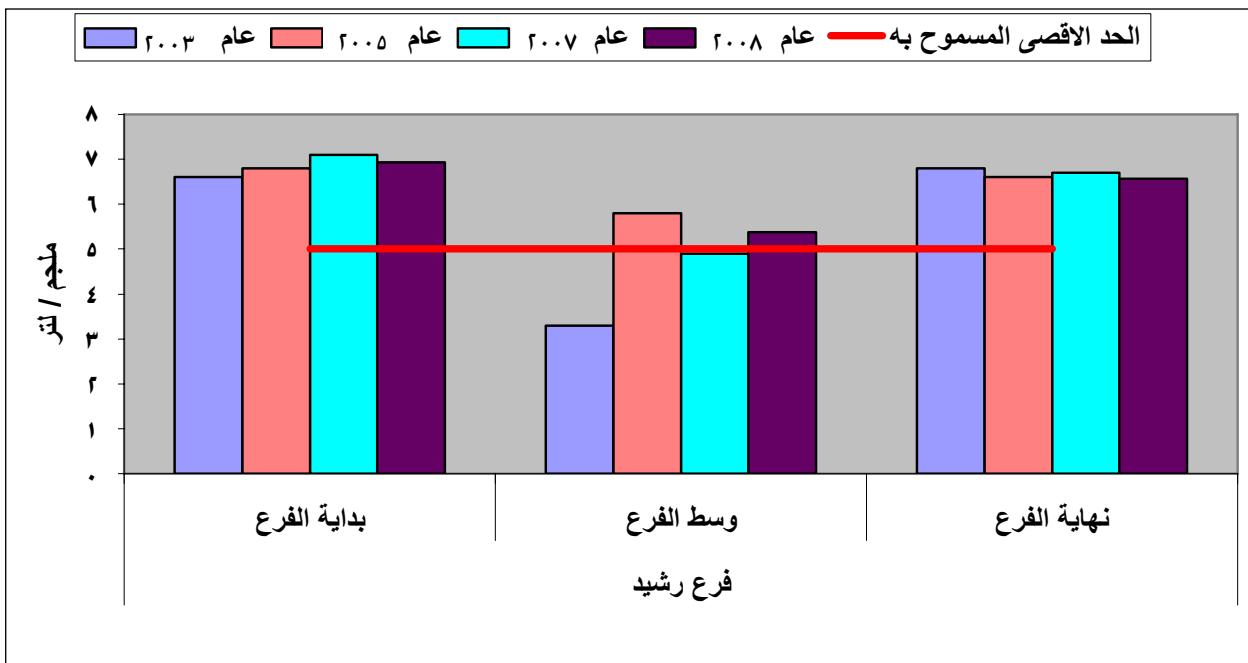


المياه العذبة

٣-٧-٥ نوعية المياه بفرع رشيد

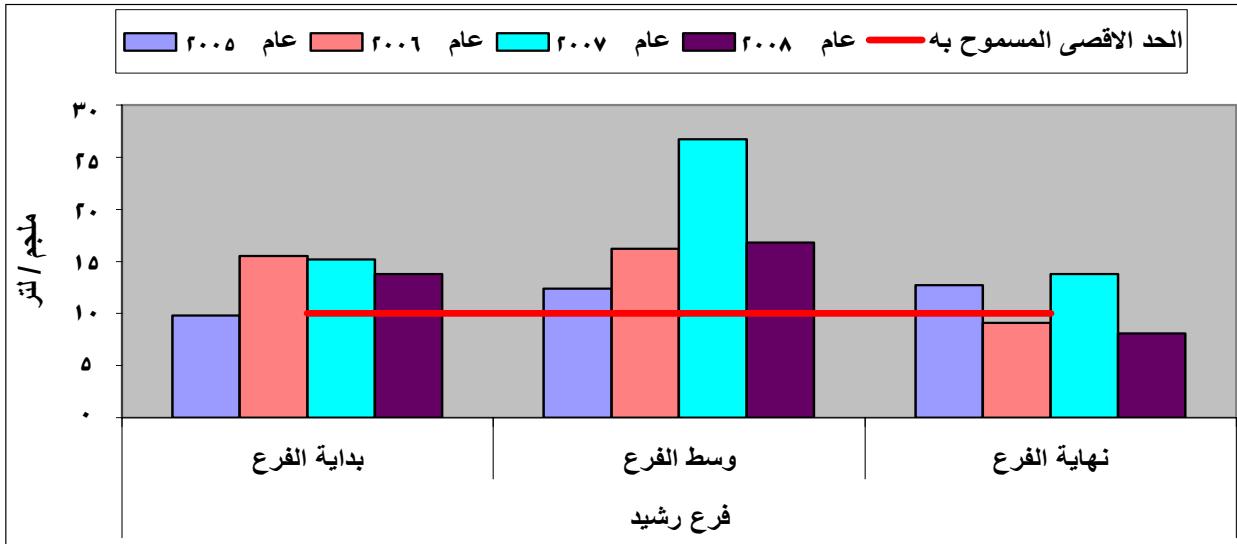
أوضحت نتائج رصد نوعية المياه في فرع رشيد طبقاً لنتائج تحاليل مركز الرصد البيئي التابع لوزارة الصحة ومعامل جهاز شئون البيئة بالمحافظات المختلفة ما يلي:

- أن تركيز الأكسجين الذائب (DO) على طول فرع رشيد كان أعلى من الحد الأدنى المسموح به لنوعية المياه (٥ ملجم / لتر) وهذا يعد دليلاً على جودة المياه وحيويتها، وقد تحسن تركيز الأكسجين الذائب في وسط الفرع هذا العام عن العام السابق وكانت هناك زيادة واضحة عن عام ٢٠٠٢ مقارنة بالحد الأدنى المسموح به كما هو موضح بالشكل رقم (١٥-٥).



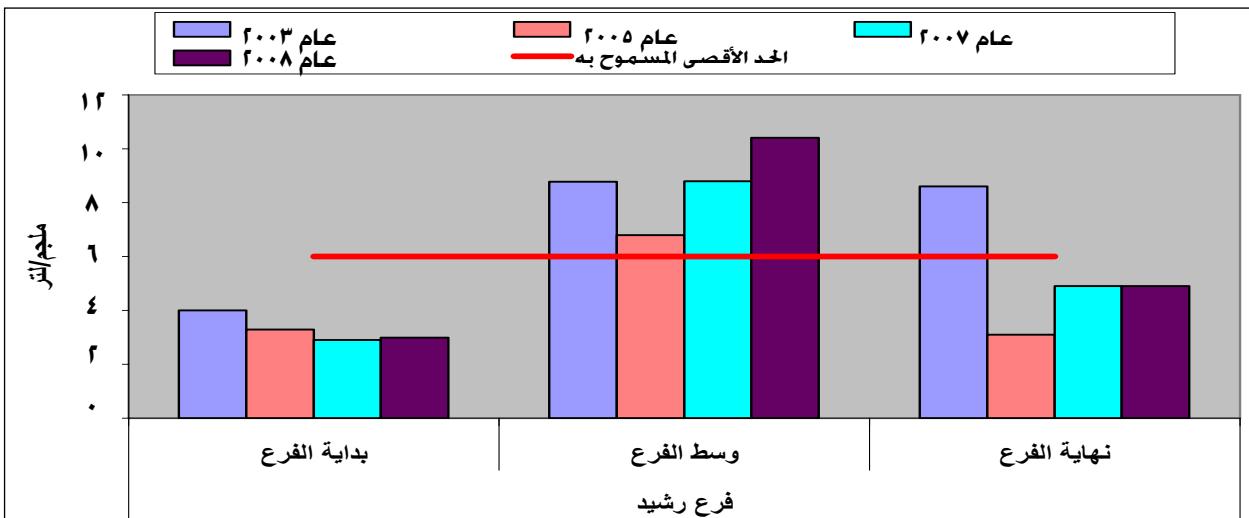
شكل (١٥-٥): مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين الذائب في فرع رشيد خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨

- أما بالنسبة لتركيز الأكسجين المستهلك كيميائياً (COD) فقد أوضحت المقارنة بين متوسطات تركيزه على طول فرع رشيد عند بدايته ووسطه ونهايته أنها كانت أقل من الحد المسموح به (١٠ مجم / لتر) في نهاية الفرع فقط، ومما هو جدير بالذكر أن معظم القيم خلال عام ٢٠٠٨ كانت أقل بكثير منها عن الأعوام السابقة. وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١٦-٥).



شكل (١٦-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين المستهلك كيميائياً في فرع رشيد خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨

.٢. متوسط تركيز المواد العضوية ممثلاً بالأكسجين الحيوي المتتص (BOD₅) كان أقل من الحد المسموح به في بداية ونهاية الفرع ، بينما كانت هناك زيادة عن الحد المسموح به (٦ ملجم / لتر) في وسط فرع رشيد هذا العام وفي الأعوام السابقة وقد يعزى ذلك إلى صرف المصارف الزراعية وصرف المصنع التي تصرف في منطقة الوسط (مجموعة المصنع الموجودة بكفر الزيات) وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١٧-٥) ، وهناك جهود لوزارة الدولة لشؤون البيئة لتوفيق أوضاع المصنع بتلك المنطقة وكذلك يتم التنسيق مع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية لتعيم خدمة الصرف الصحي بالقرى المحيطة بفرع رشيد.

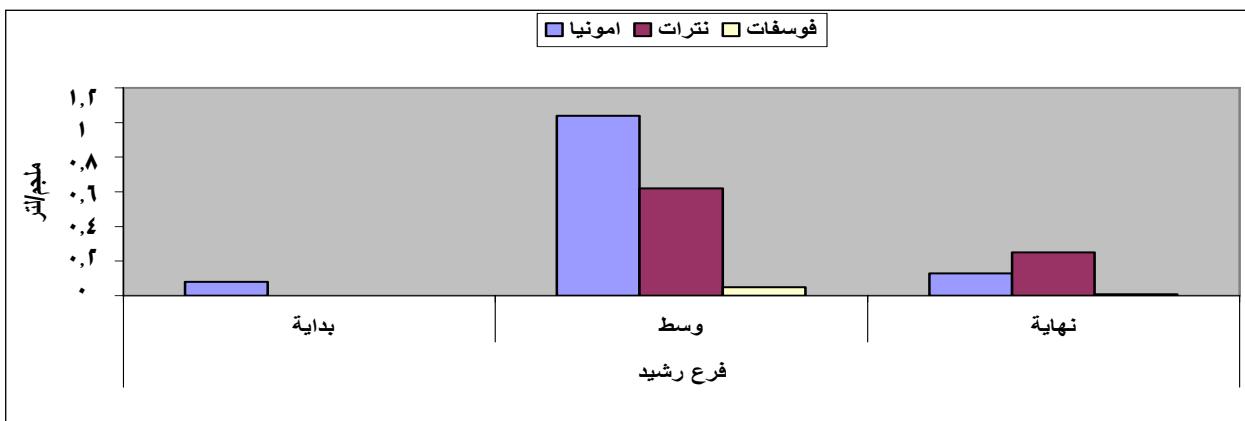


شكل (١٧-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين الحيوي المتتص خلال الفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨



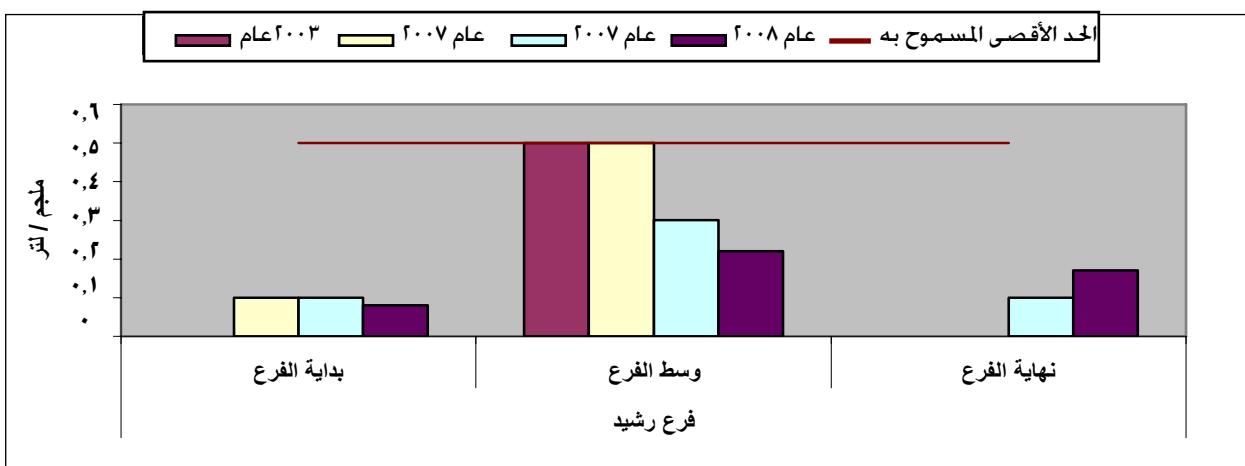
المياه العذبة

٤. متوسطات درجة تركيز المغذيات (الأمونيا والنترات والفوسفات) كان في الحدود المسموح بها في معظم نقاط الرصد خلال عام ٢٠٠٨ كما هو موضح بالشكل رقم (١٨-٥).



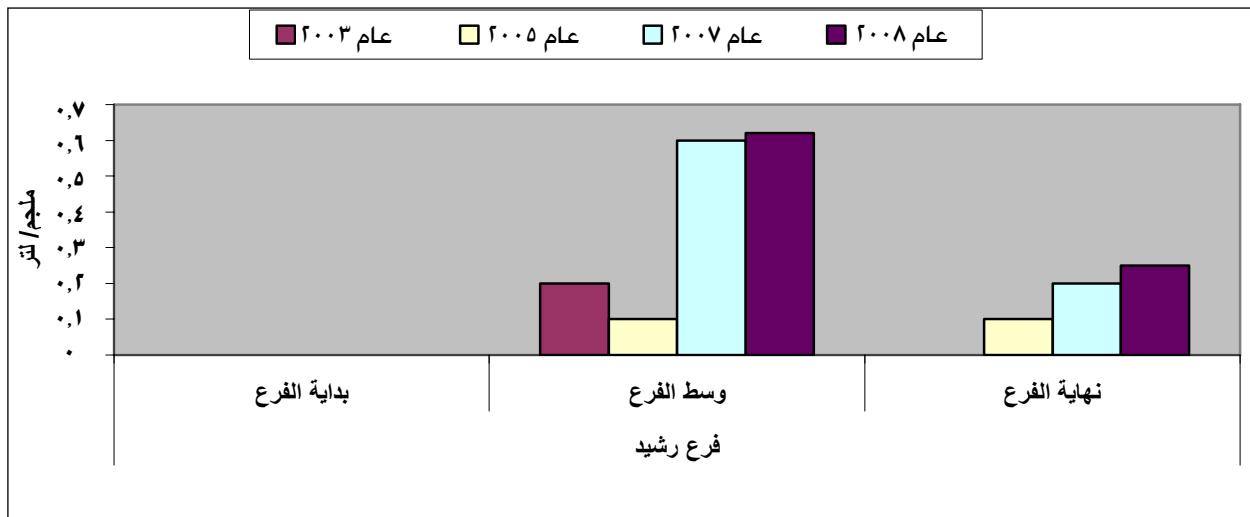
شكل رقم (١٨-٥) : نتائج تركيزات الامونيا والنترات والفوسفات فى فرع رشيد خلال عام ٢٠٠٨

٥. وجد أن متوسطات درجة تركيز الأمونيا أقل من الحد المسموح به لنوعية مياه نهر النيل (٠,٥ ملجم/لتر) في جميع الواقع ، إلا أنها تعدت هذا الحد في نقطة واحدة في فرع رشيد بمتوسط تراوح بين (٤٨٨، ٠٤ ملجم/لتر) خلال هذا العام. إلا أن متوسط التركيز كان أقل من العام الماضي الذي تعدى الحد المسموح به في ثلاثة نقاط في فرع رشيد حيث تراوح متوسط التركيز فيها بين (٠٠٥٦، ٠٠٨٢ ملجم/لتر) كما يوضح الشكل رقم (١٩-٥) مقارنة بين متوسطات تركيز الأمونيا خلال الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨.



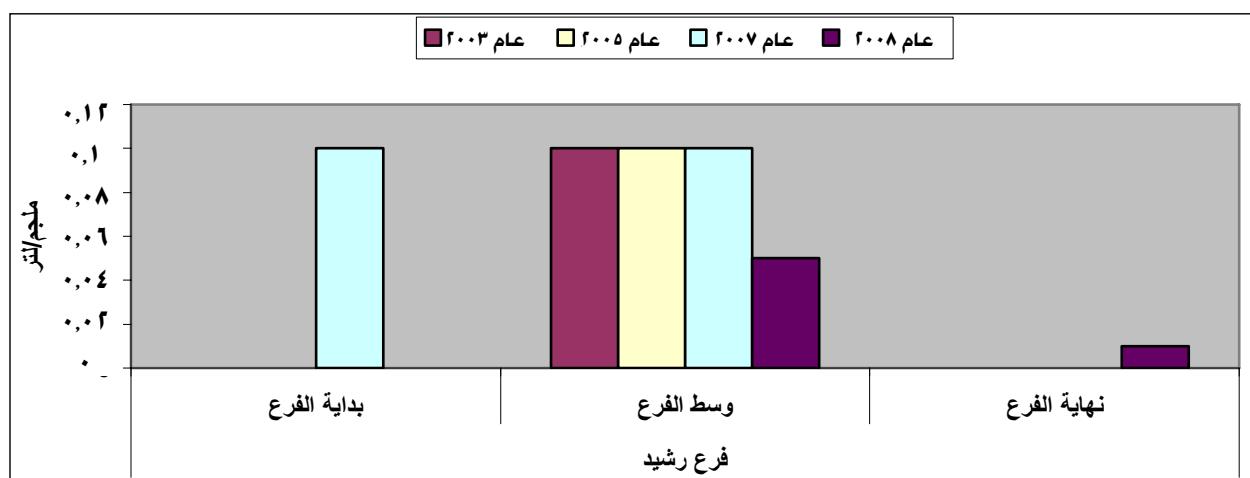
شكل (١٩-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز الامونيا فى فرع رشيد خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٨

٦. أما متوسط تركيز النترات فتراوح بين (١٥،٩،٠ ملجم/لتر) في حين أن الحد المسموح به هو ٤٥ ملجم/لتر كما هو موضح بالشكل (٢٠-٥).



شكل (٢٠-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز النترات في فرع رشيد خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨

٧. أشارت النتائج أيضاً إلى أن متوسط تركيز الفوسفات تراوح بين (٠٧١،٠،٠٢١ ملجم/لتر)، في حين أن الحد المسموح به هو ١ ملجم/لتر وذلك كما هو موضح بالشكل (٢١-٥).



شكل (٢١-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز الفوسفات في فرع رشيد خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨

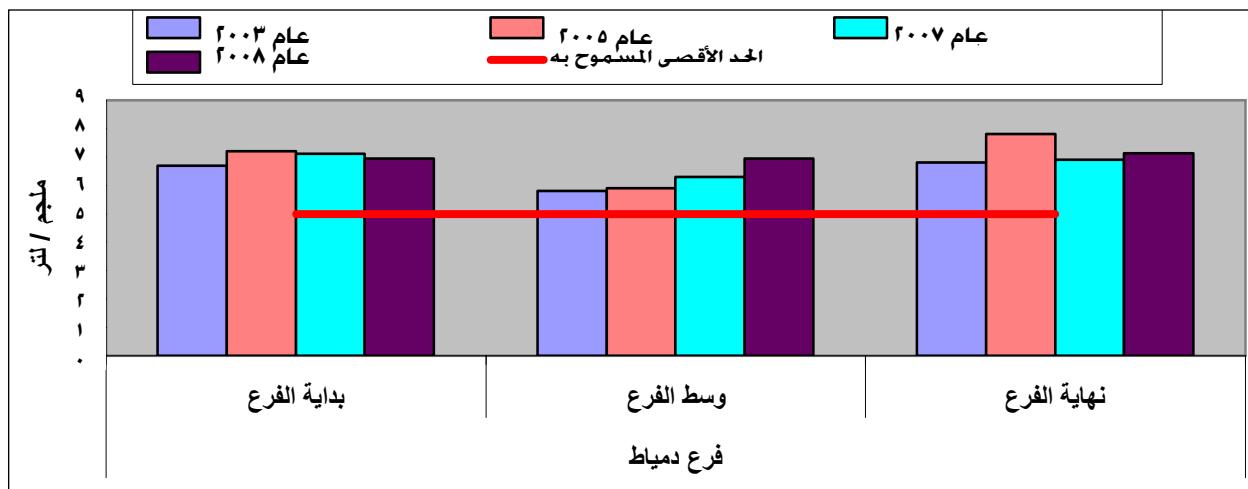
٨. أما متوسط تركيز مجموع المواد الصلبة الذائبة فتراوح ما بين (٣١٤ ملجم/لتر إلى ٥٠٢ ملجم/لتر) في حين أن الحد المسموح به هو (٥٠٠ ملجم/لتر).



المياه العذبة

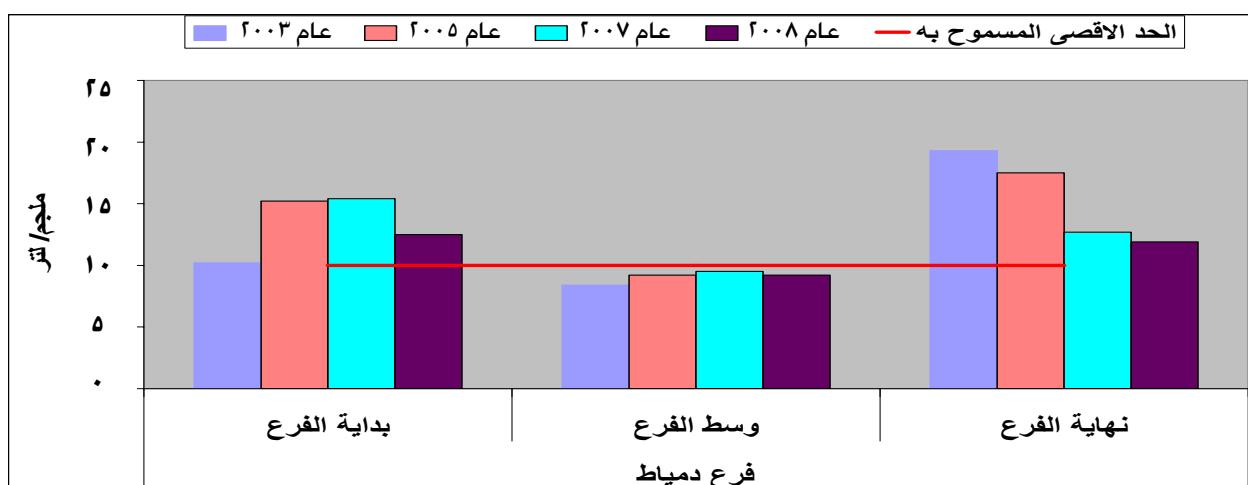
٤-٧-٤ نوعية المياه بفرع دمياط

١. أوضحت نتائج الرصد خلال السنوات الماضية على طول فرع دمياط كما هو موضح بالشكل رقم (٢٢-٥) أن تركيز الأكسجين الذائب (DO) كان أعلى من الحد الأدنى المسموح به لنوعية المياه بنهر النيل (٥ ملجم / لتر) والذي يعد دليلاً على جودة المياه وقلة الملوثات العضوية.



شكل (٢٢-٥): مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين الذائب في فرع دمياط خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨

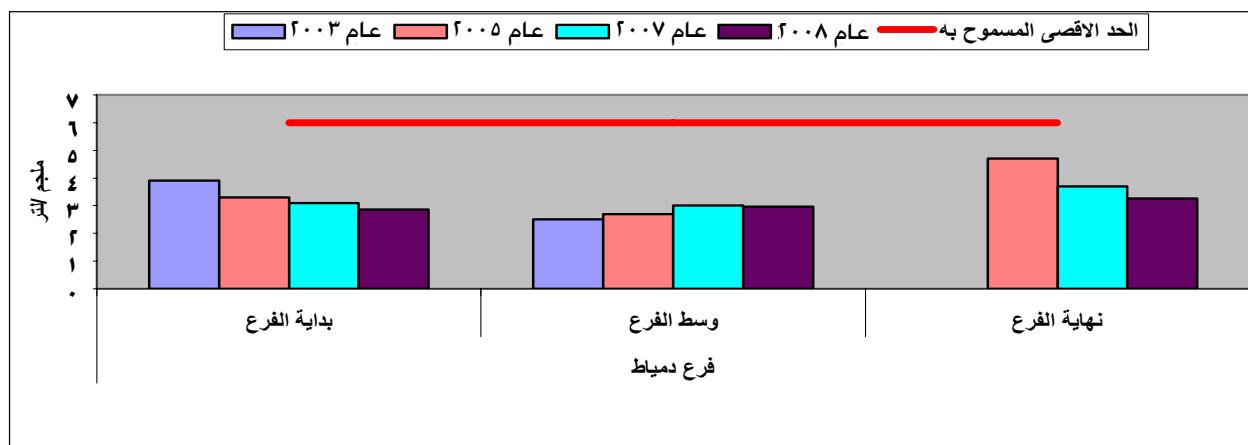
٢. تناقصت قيم متوسطات تركيز الأكسجين المستهلك كيميائياً (COD) بوجه عام خلال عام ٢٠٠٨ على طول فرع دمياط عن الأعوام السابقة، وكان هذا الترکیز في وسط الفرع أقل من الحد المسموح به لنوعية مياه نهر النيل (١٠ مجم / لتر)، ولكنها ما زالت أعلى من المعدل بزيادة طفيفة عند بداية ونهاية الفرع، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٢٢-٥).



شكل (٢٢-٥): مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين المستهلك كيميائياً في فرع دمياط خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨

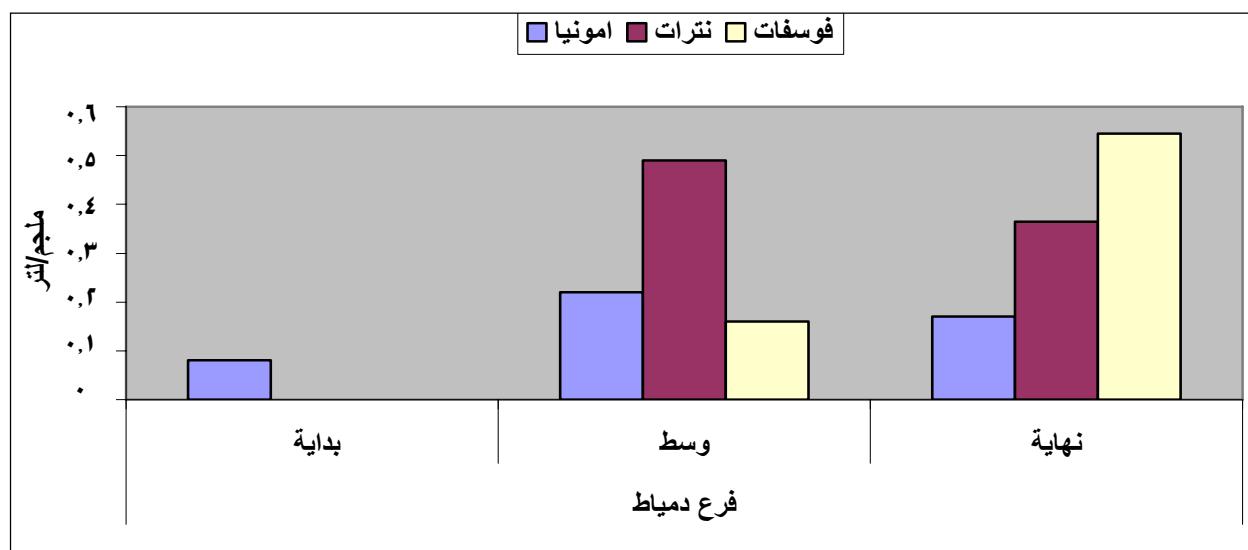


٢. متوسطات تركيز المواد العضوية ممثلاً بالأكسجين الحيوي المتتص (BOD₅) خلال عام ٢٠٠٨ أقل من الحد المسموح به لنوعية مياه نهر النيل (٦ ملجم / لتر) على طول فرع دمياط ، كما كانت هذه المتوسطات أقل من مثيلاتها في الأعوام الماضية مما يدل على أن هناك تحسن في نوعية المياه بفرع دمياط وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٢٤-٥)



شكل (٢٤-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز الأكسجين الحيوي المتتص فى فرع دمياط خلال الفترة من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٨

٤. كانت المتوسطات لتركيز المغذيات (الأمونيا والنترات والفوسفات) أقل من الحدود المسموح بها في معظم نقاط الرصد كما هو موضح بالشكل رقم (٢٥-٥) وذلك خلال عام ٢٠٠٨.

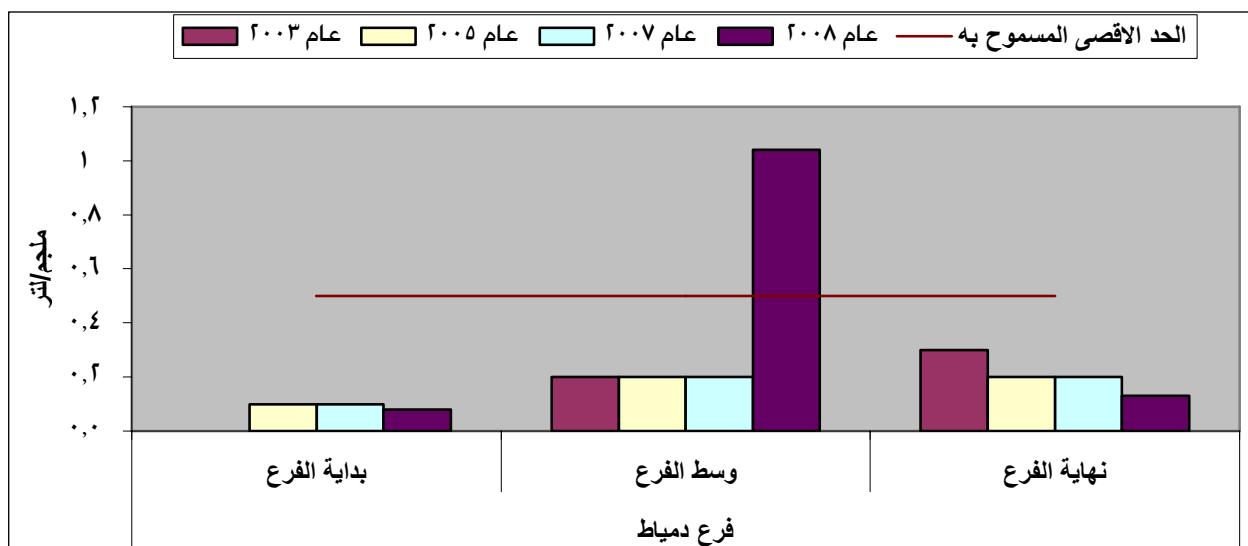


شكل (٢٥-٥) : نتائج متوسطات تركيز المغذيات (الأمونيا ، النترات والفوسفات) خلال عام ٢٠٠٨



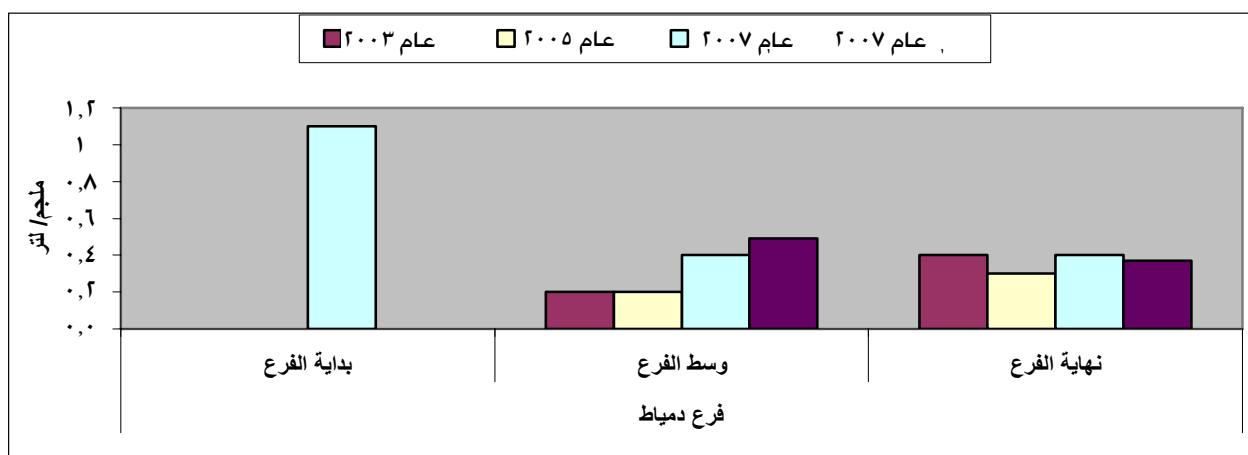
المياه العذبة

٥. كانت متوسطات تركيزات الأمونيا أقل من الحد المسموح به (٠,٥ ملجم/لتر) على طول فرع دمياط حيث تراوحت ما بين (٠,١، ٠,٥، ٠,٧ ملجم/لتر) خلال هذا العام كما هو موضح بالشكل رقم (٢٦-٥)، كما أشارت النتائج إلى وجود خمسة نقاط تعدد الحد المسموح به حيث تراوح التركيز ما بين (٠,٩، ١,١، ١,٥، ١,٨ ملجم/لتر) ولكنها جميعاً ما زالت أقل من مثيلاتها في العام الماضي.



شكل (٢٦-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز الامونيا في فرع دمياط خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨

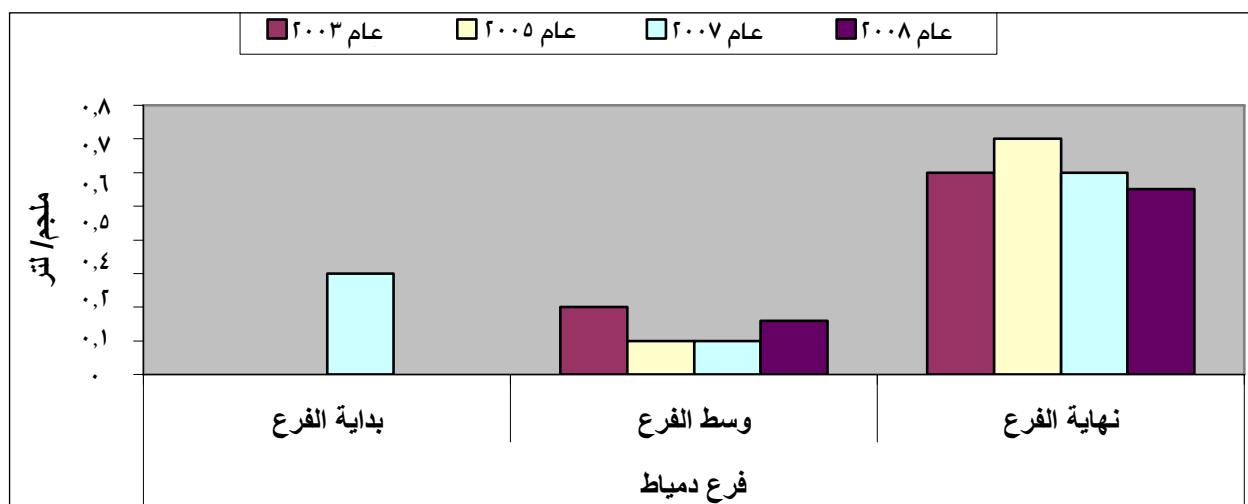
٦. تراوحت متوسطات تركيز النترات ما بين (٠,٢، ٠,٧٣ ملجم/لتر) في حين أن الحد المسموح به هو (٠,٤٥ ملجم/لتر) وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٢٧-٥).



شكل (٢٧-٥) : مقارنة بين متوسطات تركيز النترات في فرع دمياط خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨



٧. تراوحت متوسطات تركيز الفوسفات بين (٠٤ ، ٠٨ ، ٠٠٠٤ ملجم/لتر) والذي كان أقل من الحد المسموح به لنوعية مياه نهر النيل (١ملجم/لتر) كما هو موضح بالشكل رقم (٢٨-٥).



شكل (٢٨-٥): مقارنة بين متوسطات تركيز الفوسفات في فرع دمياط خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨

٨. تراوحت متوسطات تركيز المواد الذائبة ما بين (٢٢٢ ، ٢٨٢ ملجم/لتر) وهو أقل من الحد المسموح (٥٠٠ ملجم/لتر) لنوعية المياه بنهر النيل.

٥-٧-٥ نوعية المياه بالترع والمصارف

يقوم المركز القومي لبحوث المياه التابع لوزارة الموارد المائية والري من خلال معهد بحوث الصرف (١٦٣ موقع رصد) وببحوث النيل (٦٩ موقع رصد) برصد نوعية المياه الترع والمصارف على مستوى الجمهورية بصفة دورية مرتان في العام (فبراير وأغسطس)، فيما عدا منطقة الفيوم فيتم الرصد فيها بصفة دورية كل شهر وذلك نظراً للكثافة شبكة الترع والمصارف بها.

وقد ضمن آخر التقارير الذي صدر عن المركز في ديسمبر ٢٠٠٨ نتائج الرصد للمياه السطحية والجوفية عن عام ٢٠٠٧ على مستوى جميع شبكات الرصد. حيث يتم رصد مجموعة من مؤشرات نوعية المياه الموجودة في هذه القنوات ومقارنة نتائج الرصد بمعايير القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية الموارد المائية من التلوث.

❖ نتائج الرصد لترع ورياحات الوجه القبلي

أشارت نتائج الرصد إلى ما يلى:

١. لم تتجاوز المواد العضوية ممثلة في الأكسجين الحيوي المتصل (BOD₅) الحد المسموح به لنوعية المياه باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ (٦ ملجم/لتر) في جميع الترع والرياحات بالوجه القبلي والדלתا.



المياه العذبة

٢. لم تتجاوز المواد العضوية ممثلة في الأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) الحد المسموح به لنوعية المياه (١٠ ملجم/لتر) في معظم الترع والرياحات خلال شهر فبراير وأغسطس، ولكن كان هناك زيادة بسيطة في التركيز خلال شهر أغسطس وزيادة ملحوظة في شهر فبراير في كل من ترعة الكلابية وغرب نجع حمادي وترعة أصفون، وأيضاً كان هناك زيادة ملحوظة في التركيز في الرياح التوفيقية خلال فبراير.
٣. كان تركيز الأكسجين الذائب (DO) أعلى من الحد الأدنى المسموح به لنوعية المياه (٥ ملجم/لتر) مما يعد دلالة على حيوية المياه، بينما قلل التركيز بنسبة حوالي ١٨٪ و٣٠٪ و٦٠٪ عن الحد الأدنى المسموح به في بحر يوسف عند لاهون، وترعة أصفون وترعة الكلابية على التوالي. وقد يعزى ذلك إلى الزيادة في تركيز المواد العضوية التي تستهلك الأكسجين الذائب عند تأكسدها.
٤. كان تركيز الأملاح الذائبة في جميع الترع والرياحات في حدود الحد المسموح به لنوعية المياه (٥٠٠ ملجم/لتر) خلال شهري فبراير وأغسطس، حيث تراوح التركيز ما بين (١٩١، ٢٣٠، ٢٦٢، ١٧٨) ملجم/لتر) خلال فبراير و (٥٠٠ ملجم/لتر) خلال أغسطس.
٥. كانت قيم العد للبكتيريا القولونية أقل بكثير من الحد المتفق عليه في بعض المعايير العالمية لأخذ مياه الشرب (٢٠٠٠ خلية في ١٠٠ مللي) وذلك في معظم الترع والرياحات خلال شهر فبراير وأغسطس إلا أنها تعدد تلك الحدود في الرياح المنوف وبحر يوسف وترعة الإبراهيمية عند المنيا خلال شهر أغسطس وكذلك تعدد تلك الحدود في ترعة الإبراهيمية عند بنى سويف، مما يدل على وجود تلوث بالصرف الصحي.
٦. وكذلك كان هناك زيادة في تركيز الأمونيا الذي تعيي الحد المسموح به (٥ ملجم/لتر) ما بين زيادة طفيفة وزيادة ملحوظة حيث تراوح هذا التركيز بين (١٠٢، ١٠٣، ١٠٤) ملجم/لتر). وقد أثبتت نتائج عينات وزارة الصحة المأخوذة من محطات تنقية مياه الشرب الموجودة على الترع والرياحات بالدلتا والوجه القبلي كفاءة تلك المحطات في تنقية المياه طبقاً للمعايير الخاصة بمياه الشرب.
٧. كانت المعادن الثقيلة في جميع الترع والرياحات أقل من الحدود المسموح بها لنوعية المياه، ولكن كان هناك زيادة في تركيز الرصاص والكادميوم بترعة أصفون، وزيادة في تركيز الرصاص والمنجنيز والكرום في ترعة نجع حمادي غرب وأيضاً زيادة في تركيز المنجنيز في ترعة الكلابية.

❖ نتائج الرصد لترع ورياحات منطقة الدلتا

أشارت نتائج الرصد إلى ما يلي:

١. هناك زيادة تدريجية في تركيز الأملاح الذائبة كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال في منطقة الدلتا بمتوسطات حوالي ٤٢٥ ملجم/لتر و ٢٥٤ ملجم/لتر و ٢٥١ ملجم/لتر في شمال ووسط وغرب الدلتا على التوالي، وقد تعيي التركيز الحد المسموح به (٥٠٠ ملجم/لتر) في ترعتين في شرق الدلتا وترعة واحدة فقط في كل من الوسط والغرب. ويعزى ذلك إلى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد خلطها بمياه الري.



٢. تجاوز تركيز المواد العضوية متمثلة في الأكسجين الحيوي المتص (BOD₅) والأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) الحد المسموح به لنوعيه المياه لهما (٦ ملجم/لتر و ١٠ ملجم/لتر) علي التوالي، حيث تراوح متوسط التركيز لهما (١٠,٢ ملجم/لتر و ١٢,٥ ملجم/لتر) علي التوالي، وهذا مؤشر علي تأثر تدنى نوعية المياه بقنوات الري بمنطقة الدلتا مما يقودنا إلى تخفي الحذر عند خلطها بمياه المصارف الزراعية التي قد تكون محملة بمياه الصرف الصحي والصناعي.
٣. كان تركيز الأكسجين الذائب (DO) أعلى من الحد الأدنى المسموح به لنوعية المياه (٥ ملجم/لتر) في معظم القنوات إلا أنه تجاوز هذا الحد في حوالي ٦ ، ٤ ، ٥ قنوات بشرق ووسط وغرب الدلتا علي التوالي، مما يؤكّد تأثير المياه باللوثات العضوية.
٤. كانت هناك قيمة كبيرة للعد الاحتمالي للبكتيريا القولونية بجميع نقاط الرصد تراوحت بين (١٠ X ١,٢٥ ، ١٠ X ١,١٠) حيث كانت الزيادة واضحة في عدد محدود من نقاط الرصد وذلك مؤشر واضح للتلوث بمياه الصرف الصحي.
٥. كان هناك زيادة في تركيز الأمونيا الذي تعدى الحد المسموح به (٥ ، ٥ ملجم/لتر)، حيث كان متوسط التركيز ٨٦ ملجم/لتر في وسط الدلتا بينما وصل إلى ٩١ ، ٠ ملجم/لتر في الشرق والغرب. ولكن كان هناك تحسن واضح عن الأعوام السابقة ويعزى ذلك للجهود المبذولة للتوسيع في مد خدمة الصرف الصحي وإعادة استخدامها في ري الغابات الشجرية.
٦. تراوح متوسط تركيز النترات بين ٢,٨٩ ملجم/لتر في وسط الدلتا و ٣,١٤ ملجم/لتر و ٣,١٩ ملجم/لتر في شرق الدلتا وغربها علي التوالي، وهو أقل بكثير من الحد المسموح به (٤٥ ملجم/لتر) مما يدل على قدرة المياه علي المعالجة الذاتية.
٧. كان أعلى تركيز للمعادن الثقيلة ٠١٢ ، ٠ ملجم/لتر و ٩٩ ، ٠ ملجم/لتر في غرب الدلتا لكل من الرصاص والحديد علي التوالي و ٠٠٤٣ ، ٠ ملجم/لتر للزنك في غرب الدلتا بينما كان أعلى تركيز للنحاس ٠٠٢٢ ، ٠ ملجم/لتر في شرق ووسط الدلتا وجميعها كانت أقل من الحد المسموح به لنوعية المياه (٠٥ ، ٠ ملجم/لتر للرصاص و ١ ملجم/لتر لكل من الحديد والزنك والنحاس).

❖ نتائج الرصد لقنوات الري بمحافظة الفيوم

أشارت نتائج الرصد إلى ما يلي:

١. أن متوسط قيمة الرقم الهيدروجيني (PH) كانت ٧,٥٧ وهي متوافقة مع الحد المسموح به لنوعية المياه بالترع والقنوات (٧,٥ - ٨,٥).
٢. بلغ متوسط تركيز المواد الصلبة الذائبة ٨٥٠ ملجم/لتر وهي أعلى من الحد المسموح به (٥٠٠ ملجم / لتر) حيث جاءت أعلى قيمة عند مصب قناة بحر وهمي وهي حوالي ٨٩٠ ملجم/لتر، وأقل القيم عند مصب قناة بحر قصر البنات كانت حوالي ٤٥٠ ملجم/لتر.



المياه العذبة

٢. كان متوسط تركيز الأمونيا $1,18 \text{ ملجم/لتر}$ ، وأعلى وأقل قيمة كانت حوالي $4,0 \text{ ملجم/لتر}$ و $0,15 \text{ ملجم/لتر}$ على التوالي عند نقاط الرصد المختلفة في بحر وهبى مما يعني وجود تلوث بالصرف الصحي.
٤. كان متوسط تركيز النترات $0,6 \text{ ملجم/لتر}$ وأعلى وأقل قيمة كانت حوالي 22 ملجم/لتر و 0 ملجم/لتر على التوالي في بحر وهبى وبحر قصر البنات. وهي ما زالت أقل بكثير من الحد المسموح به (45 ملجم/لتر) ويوضح الجدول رقم (٨-٥) المتوسطات المختلفة للمغذيات بصفة عامة في قنوات الري بالفيوم.

الجدول رقم (٨-٥) المتوسطات المختلفة للمغذيات بصفة عامة في قنوات الري بالفيوم

المؤشر	المتوسط العام (مليجرام / لتر)
الأمونيا	١,١٨
النترات	٤,٠
الفوسفور الكلى	٠,١٨

٥. كان متوسط تركيز المواد العضوية متمثلة في الأكسجين الحيوي المتتص $(BOD_5) 12.6 \text{ ملجم/لتر}$ بينما تراوح التركيز في نقاط الرصد المختلفة بين 21 ملجم/لتر كأعلى قيمة في بحر وهبى و 7 ملجم/لتر كأقل قيمة في بحر قصر البنات وهي جميماً أعلى من الحد المسموح به (6 ملجم/لتر).
٦. كان متوسط تركيز الأكسجين الذائب (DO) هو (4.6 ملجم/لتر) وتراوح التركيز بوجه عام بين $(1,5, 2, 8 \text{ ملجم/لتر})$.
٧. جاءت متوسط تركيزات المعادن الثقيلة (نحاس - حديد - زنك - رصاص) لقنوات الري في حوض الري بالفيوم متغيرة خلال عام ٢٠٠٧ ولكنها جميماً في حدود المعايير المسموح بها، وذلك كما موضح بالجدول رقم (٩-٥).

جدول رقم (٩-٥) متوسط تركيزات المعادن الثقيلة لقنوات الري في حوض الري بالفيوم

المعدن (مليجرام / لتر)	قنوات الري لحوض الفيوم	حدود قانون (٤٨/١٩٨٢)
نحاس	٠,٠١٦	١,٠
حديد	٠,٨٦١	١,٠
زنك	٠,٠١٥	١,٠
رصاص	-	٠,٠٥

ويشير ارتفاع قيم تركيز كل من المواد العضوية والأمونيا إلى أن هناك تلوث بمياه الصرف الصحي وهذا يلفت النظر إلى ضرورة الاهتمام بهذا الأمر وذلك بالتنسيق بين الجهات المعنية بالمياه.



❖ نتائج الرصد للمصارف الزراعية بالوجه القبلي

- يتم تقييم نوعية مياه المصارف الزراعية بالوجه القبلي في ٢٩ مصرف زراعي من أسوان إلى القاهرة ويتم تحليل عينات المياه بالمؤشرات الكبرى لنوعية المياه حيث أشارت النتائج إلى ما يلي:
١. سجل الرقم الهيدروجيني (PH) ٨,٢٥ كأعلى قراءة وكانت في مصرف البريريا وسجل ٦,٩٤ كأقل قيمة وذلك في مصرف المسندا وهي تعتبر في حدود المعايير الخاصة بمياه المصارف (من ٧ إلى ٨,٥) خلال شهرى القياس فى فبراير وأغسطس.
 ٢. كانت قيم تركيز المواد الصلبة الذائبة متعددة الحد المسموح به (٥٠٠ ملجم / لتر) في ٥٩٪ من المصارف وذلك فلـ كلا من فبراير (فترة أقل الاحتياجات) وأغسطس.
 ٣. كانت قيم الأكسجين الذائب (DO) في أعلى معدلاتها في شهر فبراير، وكان هناك نسبة حوالي ٢٤٪ من المصارف متعددة الحد المسموح به (٥ ملجم / لتر) في قياسات شهر فبراير ونسبة ٢٨٪ من المصارف متعددة هذه الحد في قياسات شهر أغسطس، وتلاحظ أن تركيز الأكسجين الذائب ينخفض بصفة عامة في بعض المصارف المتصلة بصرف المخلفات المنزلية والمحتوية على المواد العضوية.
 ٤. كان تركيز النترات في جميع نقاط الرصد بالمصارف الزراعية المختلفة ضمن الحد المسموح به (٤٥ ملجم / لتر) في فترتي القياس وذلك فيما عدا الراديسا وخور سيل أسوان الذي تعدد فيها القيم (٤٨ ملجم / لتر ، ٢٠٥ ملجم / لتر) خلال فبراير و(٥٢ ملجم / لتر ، ٣٧٠ ملجم / لتر) في أغسطس علي التوالي.
 ٥. كانت جميع قيم الفوسفات ضمن الحد المسموح به في قانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وهي (١ ملجم / لتر) حيث تراوحت بين (٠٠٤٥ ، ٠٠٩٢١ ، ٠٠٠٤٥) ملجم / لتر) خلال فبراير وتراوحت بين (٠٠١٥ ، ٠٠٨٦١ ، ٠٠٠١٥) ملجم / لتر) خلال أغسطس.
 ٦. أن نسبة المصارف التي تعيى تركيز المواد العضوية بها متمثلة في الأكسجين المستهلك كيميائياً (COD) الحد المسموح به (١٥ ملجم / لتر) كانت حوالي ٥٢٪ خلا لفبراير وأغسطس علي التوالي، وهذا يشير إلى زيادة تركيز الملوثات العضوية خلال فترة أقل الإحتياجات المائية.
 ٧. كان تركيز المواد العضوية ممثلة في الأكسجين الحيوي المتتص (BOD₅) متواافق مع الحد المسموح به (١٠ ملجم / لتر) في ٨٦٪ من المصارف خلال فبراير وأغسطس علي التوالي، إلا أنها تعدد هذا الحد بالقيم (٥١ ، ٨٨ ، ٧٠ ، ٢٦ ملجم / لتر) خلال شهر فبراير في كل من خور السيل بأسوان والبريريا وأطسا والمساندة علي التوالي. وكذلك تعدد الحد المسموح به خلال أغسطس بالقيم (٦٥ ، ٦٥ ، ٧٠ ملجم / لتر) وذلك بخور السيل بأسوان ومصرف الريرمون ومصرف أطسا، وذلك نتيجة أن هذه المصارف تستقبل مخلفات المنازل المحتوية على حمل عالي من الملوثات العضوية.
 ٨. أن العد البكتري للمجموعة القولونية قد تعيى الحدود المسموح بها (٥٠٠٠ في ١٠٠ ملي) بنسبة ٢٨٪ و ٥٢٪ من المصارف خلال فبراير وأغسطس علي التوالي ويرجع ذلك إلى استقبال المصارف الزراعية للملوثات الصرف الصحي.
 ٩. أن قيم تركيز المعادن الثقيلة (الحديد والنحاس والمنجنيز والرصاص والزنك والكوبالت والنيكل والكادميوم



المياه العذبة

والكروم) كانت فى حدود الحد المسموح به بجميع المصادر خلال فبراير، وذلك فيما عدا تركيز الكادميوم الذى تعددى الحد المسموح به (٠١٠١ ملجم / لتر) بنسبة ضئيلة فى ٣٨٪ من المصادر، حيث تراوح التركيز فى المصادر المختلفة بين ٠٠١٠٩ ملجم / لتر (مصرف أبووناس) و ٠٠١٢٨ ملجم / لتر (مصرف الرديسي)، أما بالنسبة لنتائج الرصد الذى تم فى شهر أغسطس فقد تجاوز الحديد الحد المسموح به (١ملجم / لتر) فى ٥٩٪ من المصادر حيث تراوح التركيز فى المصادر المختلفة بين ١,١٨ ملجم/لتر(مصرف كوم أمبو) و ٥,٩١ ملجم/لتر (مصرف الغاب)، وتعدى تركيز المنجنيز الحد المسموح به (١,٥ ملجم / لتر) فى نقطة واحدة فقط بقيمه ١,٨٣ ملجم / لتر (خور سيل أسوان)، وأما الكادميوم فقد تعدى التركيز الحد المسموح به بنسبة ١٠٪ من المصادر حيث تراوح التركيز فى هذه المصادر بين ٠٠١٥ ملجم / لتر (التونسا) و ٠٠٣٥ ملجم / لتر (مصرف حماد).

❖ المصادر الزراعية (وسط - شرق - غرب) بالدلتا

بإستقراء نتائج الرصد التى تمت خلال شهر فبراير (فترة أقل الإحتياجات المائية) وشهر أغسطس (زيادة التدفق المائي بنهر النيل والترع والمصادر) فقد وجد ما يلى:

١. جاءت متوسطات قيم الرقم الهيدروجيني (PH) متوافقة مع الحد المسموح به (٨,٥-٧) بغرب الدلتا (٧,٥٦) ووسط الدلتا (٧,٦٧) وشرق الدلتا (٧,٥٩).
٢. كان هناك ارتفاع فى تركيز مجموعة الأملاح الذائبة عن الحد المسموح به (١٠٠٠ ملجم/لتر) فى مصادر الدلتا حيث تراوح بين ١٢٩٢، ١١٩٥، ١٦٢٢ ملجم/لتر بوسط الدلتا وغرب الدلتا وشرق الدلتا على التوالي ويعزى ذلك إلى تصريف مياه الري المحملة بأملاح التربة وكذلك تسرب المياه الجوفية (شمال الدلتا) ذات الملوحة العالية، كما كان هناك ارتفاع فى تركيز الأملاح فى الجزء الش资料ى من وسط الدلتا قرب منطقة بطيم وأسفل التيار بمصرف بحر البقر (غرب الدلتا) وذلك نتيجة الأنشطة الزراعية، وكذلك أسفل التيار بمصرف العموم (شرق الدلتا). وتععددت قيم تركيزات مجموعة الأملاح الكلية الذائبة ٢٠٠٠ ملجم/لتر بنقاط الرصد الواقعة على مصادر شرق الدلتا وبعض النقاط الواقعة فى الجزء الشمالي من وسط الدلتا وذلك يعزى إلى ظاهرة تداخل مياه البحر. بينما تراوحت متوسط قيم مجموعة الأملاح الذائبة فى غرب الدلتا بين ٤٠٩٠ - ٥٠٢ جزء فى المليون فى كل نقاط الرصد ماعدا النقطة الواقعة على ترعة السلام.

٣. تعددت قيم متوسطات تركيز المواد العضوية (الأكسجين الحيوي المنتص BOD_5) وهى (١٨,٤ ملجم / لتر) و (٢٢,٥ ملجم / لتر) و (٢١,١ ملجم / لتر) بغرب الدلتا ووسط وشرق الدلتا على التوالي الحد المسموح به (١٠ ملجم/لتر) مما يعد دليلا على وجود تلوث بالصرف الصحي.

٤. كانت قيم متوسطات تركيز المواد العضوية (الأكسجين المستهلك كيميائياً) (COD) (٢٣,٣١ ملجم / لتر) و (٢٨,٢ ملجم/لتر) و (٢٦,٧ ملجم / لتر) بغرب الدلتا ووسط وشرق الدلتا على التوالي والتي تعددت الحد



المسموح به (١٥ ملجم/لتر) . وقد يرجع ذلك إلى صرف الصرف الصناعي عليها ، وكذلك صرف الصرف الصحي على تلك المصارف إما بعد المعالجة أو من الصرف المباشر من الكتل السكنية التي لم يتمتد إليها خدمات الصرف الصحي .

٥. كانت قيم متوسطات تركيز الأكسجين الذائب (DO) في معظم المصارف (٥,٥ ملجم/لتر و ٢,٨٨ ملجم / لتر و ٢,٦٧ ملجم / لتر بغرب الدلتا ووسط وشرق الدلتا علي التوالي) أدنى من الحد المسموح به (٥ ملجم/لتر) مما يعد دليلاً علي تدني نوعية المياه وعدم قدرتها علي التنقية الذاتية .
٦. جاءت متوسطات قيم تركيز المغذيات المتمثلة في (النترات ، الامونيا ، الفوسفات) متغيرة على مناطق الدلتا الثلاثة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٠-٥) .

جدول رقم (١٠-٥) متوسطات قيم تركيز المغذيات على مناطق الدلتا الثلاثة

المتوسط لكل منطقة			المتوسط العام	المؤشر
شرق الدلتا	وسط الدلتا	غرب الدلتا		
٥,٠١	٤,٦٦	٤,٥٤	٤,٧١	النترات(ملجم/لتر)
١,٤٧	١,٣٨	١,٣٩	١,٤١	الامونيا (ملجم/لتر)
٠,٣٩	٠,٥٦	٠,٦٦	٠,٥١	الفوسفات (ملجم/لتر)

- أ- جاء تركيز الأمونيا أعلى من الحد المسموح به (٥,٠ ملجم/لتر) في ٩٨٪ من عينات مصارف الدلتا، حيث كان أعلى تركيز في شرق الدلتا (١,٤٧ ملجم/لتر) بينما أقل قيمة لها في وسط الدلتا (١,٣٨ ملجم/لتر).
- ب- كانت جميع قيم تركيز الفوسفات في حدود الحد المسموح به (١ ملجم/لتر)، وكانت أعلى قيمة في منطقة غرب الدلتا (٠,٦٦ ملجم/لتر).
- ج- جاءت قيمة تركيز النترات بوجه عام بجميع مناطق الدلتا في الحد المسموح به (٤٥ ملجم / لتر)، كان أعلى قيمة في وسط الدلتا (٤,٦٦ ملجم / لتر).
٧. جاء المتوسط العام للعد الاحتمالي للمجموعة القولونية $1,776,221 / 100$ مللى بمصارف مناطق الدلتا الثلاثة، حيث كان المتوسط لكل منها كما يلي:

 - أ- غرب الدلتا $1,202,318 / 100$ مللى
 - ب- وسط الدلتا $2,660,369 / 100$ مللى
 - ج- غرب الدلتا $1,521,614 / 100$ مللى

٨. جاءت جميع قيم متوسط تركيز المعادن الثقيلة في حدود الحد المسموح به في جميع مناطق الدلتا الثلاثة وذلك



المياه العذبة

كما هو موضح بالجدول رقم (١١-٥) .

جدول رقم (١١-٥) متوسط تركيز المعادن الثقيلة في مناطق الدلتا الثلاثة

حدود القانون	شرق	وسط	غرب	المعادن الثقيلة
١	٠,٠٢٢	٠,٠٣٦	٠,٠٢٣	النحاس(ملجم/لتر)
١	٠,٨٠٥	٠,٨٢٨	٠,٩	الحديد(ملجم/لتر)
١	٠,٠٣٤	٠,٠٢٥	٠,٠٧	الزنك(ملجم/لتر)
٠,٠٥	٠,٠١٠	٠,٠١١	٠,٠١١	الرصاص(ملجم/لتر)

❖ المصادر الزراعية بحوض الفيوم

تمأخذ عينات مياه قنوات الصرف الصحي من سبع نقاط خلال عام ٢٠٠٧ بصفة شهرية من يناير ٢٠٠٧ وحتى ديسمبر ٢٠٠٧ وتم استقراء النتائج لتعطي ما يلي:

١. كان متوسط قيمة الرقم الهيدروجيني (PH) في جميع المصادر (٧,٦٥) وذلك في الحدود المسموحة بها (٧ - ٨,٥) ، كانت أقل القيم في الجزء الجنوبي الغربي من حوض منخفض الفيوم (٧,٥)، بينما بلغت أعلى قيمة للرقم الهيدروجيني (٧,٩) عند مصرف وادي الريان.
٢. تدعى متوسط تركيز مجموع الأملاح الذائبة الحد المسموح به (٥٠٠ ملجم/لتر) وذلك في الواقع السبعة للرصد، حيث كانت معظم التركيزات العالية من الأملاح الذائبة في الجزء الشمالي من حوض الفيوم ومصرف وادي الريان، وصلت أعلى قيمة (٢٣٠٠ ملجم/لتر) بوادي الريان وأقل قيمة حوالي (٧٢٠٠ ملجم/لتر) الجزء الجنوبي الغربي من حوض الفيوم.
٣. كان متوسط تركيز المواد العضوية (الأكسجين الحيوي المتص (BOD₅) ١٥,٠٨ ملجم/لتر) الذي تدعى الحد المسموح به (١٠ ملجم/لتر)، بينما بلغت أقل قيمة للمتوسط حوالي (٩,٦ ملجم/لتر) بوادي الريان، وكانت أعلى قيمة له (٢٩ ملجم/لتر) في وسط مصرف البطس.
٤. كان متوسط تركيز المواد العضوية (الأكسجين المستهلك كيميائياً (COD) ١٨,٦٧ ملجم/لتر) الذي تدعى الحد المسموح به (١٥ ملجم/لتر).
٥. كان متوسط قيم تركيز الأكسجين الذائب (DO) ٥,٠٦ ملجم/لتر وهو في حدود الحد المسموح به (٥ ملجم/لتر)، وكان أعلى قيمة ٧,٢ ملجم/لتر في مصرف الغريق، وكانت أقل قيمة (٣,٥ ملجم/لتر) بموقعي للرصد بوادي الريان.
٦. يعتبر التلوث الناتج عن الصرف الصناعي والصرف الصحي من أهم مصادر المواد العضوية التي تؤثر على مؤشرات الأكسجين في مياه الصرف (الأكسجين الذائب - الأكسجين الحيوي المتص - الأكسجين الكيماوي المستهلك) .
٧. بلغ متوسط تركيزات المغذيات لقنوات صرف حوض الفيوم خلال عام ٢٠٠٧ ما يلي :-



- الأمونيا : ١٤ ملجم / لتر وهو أعلى من الحد المسموح به (٥٠ ملجم / لتر) حيث تعددت ٩٨٪ من عينات المصارف هذا الحد، وكانت أقل قيمة لمتوسط الأمونيا ٩٠ ملجم / لتر بمصرف البطس بينما كانت أعلى قيمة لهذا المتوسط ١٤٥ ملجم / لتر بمصرف وادي الريان.
- النترات: ٢٩٧ ملجم / لتر وهو أقل من الحد المسموح به (٤٥٠ ملجم / لتر) وكانت جميع العينات متواقة مع الحد المسموح به، حيث كانت أقل قيمة ٣٢٠ ملجم / لتر بمصرف البطس ، وكانت أعلى قيمة ١٥٠ ملجم / لتر بمصرف وادي الريان.
- الفوسفات الكلى: ٣٤٠ ملجم / لتر وقد تعددت الحدود (١٠ ملجم / لتر) ١٪ فقط من العينات حيث كانت أقل قيمة للمتوسط ١٠٠ ملجم / لتر واكبر قيمة له ٨٢٠ ملجم / لتر بمصرف البطس.
- وتلاحظ زيادة تركيز المغذيات فى مناطق الصيد فى ٥١٪ من العينات.
- ٧. بلغ المتوسط العام للعد الاحتمالي للمجموعة القولونية خلال عام ٢٠٠٧ لحوض الفيوم ٢٠٣٦١،٦٤٩ خلية لكل ١٠٠ ملي حيت كانت أقل قيمة حوالي ١٠٠٠٠ خلية لكل ١٠٠ ملي بمصرف البطس بينما كانت أعلى قيمة ٤٥٠٠٠ خلية لكل ١٠٠ ملي بمصرف وادي الريان.
- ٨. كانت قيم متوسطات تركيز المعادن الثقيلة التي تم إجراء القياسات عليها كما يلى:

 - كان تركيز النحاس لجميع العينات أقل من الحد المسموح به (١٠ ملجم / لتر)، حيث كان المتوسط ٠٠٢٢ ملجم / لتر ، وكانت أقل قيمة حوالي ٠٠٠٧ ملجم / لتر بمصرف البطس ، بينما كانت أعلى قيمة حوالي ٤٠٠٠ ملجم / لتر بمصرف البطس.
 - كان متوسط قيم تركيز الحديد ٧٠ ملجم / لتر وهو اقل من الحد المسموح به (١٠ ملجم / لتر).
 - كان متوسط قيم تركيز الزنك ٢٥٠ ملجم / لتر وهو اقل من الحد المسموح به (١٠ ملجم / لتر)، وأقل قيمة للمتوسط كانت حوالي ٠٠٠٨ ملجم / لتر بمصرف البطس ، بينما كانت أعلى قيمة له ٠٤٢٠ ملجم / لتر بمصرف البطس.
 - كان متوسط قيم تركيز الرصاص ١٠٠١ ملجم / لتر وهو اقل من الحد المسموح به (٠٠٥٠ ملجم / لتر)، وكانت أقل قيمة للمتوسط حوالي ٠٠٠٧ ملجم / لتر بمصرف وادي الريان بينما كانت أعلى قيمة له ٠٠١٦٠ ملجم / لتر بمصرف البطس.

٦-٧-٥ نوعية المياه الجوفية بمصر

تعتبر المياه الجوفية من المصادر الهامة للمياه فى مصر والتي يتم الاعتماد عليها كمصدر لمياه الشرب فى بعض المناطق وهي تستخدم أيضا لري بعض المناطق للزراعة المختلفة وذلك فى الأماكن التي تفتقر لوجود المياه العذبة، ولأهمية المياه الجوفية واستخداماتها فقد قامت وزارة الموارد المائية والري بإنشاء شبكة قومية لمراقبة المياه الجوفية بواقع ٢٠٣ موقع رصد موزعة على مستوى الجمهورية بيانها كالتالى:



المياه العذبة

- الخزان الجوى بדלתا النيل ٥١ موقع
- وادى النيل ٥٥ موقع
- القاهرة الكبرى ١٢ موقع
- الصحراء الغربية ٤٢ موقع
- الصحراء الشرقية وسيناء ٤٢ موقع

حيث يقوم بعمليات الرصد والتحاليل كل من معهد بحوث المياه الجوفية والمعمل المركزي وقد أشارت نتائج الرصد لعام ٢٠٠٧ ما يلى:

❖ الخزان الجوى بمنطقة الدلتا والقاهرة الكبرى

١. أن قيم تركيزات الأملاح الذائبة الكلية بالقاهرة الكبرى كانت أقل من الحد المسموح به لمياه الشرب (١٠٠٠ ملجم/لتر) وكذلك الحد المسموح به فى المياه المستخدمة فى الزراعة، بينما تعدد تلك التركيزات بمنطقة الدلتا فى حوالي ٣٣٪ من عينات الآبار الحدود المسموح بها حيث كانت أكبر من ١٢٠٠ ملجم/لتر، ووصل التركيز فى حوالي ٢٤٪ من العينات إلى أكثر من ٢٠٠٠ ملجم/لتر حيث كانت أكبر قيمة للتركيز فى الجزء الشمالي من الدلتا ويعزى ذلك لتدخل مياه البحر، وتعتبر فى هذه الحالة غير صالحة لزراعة بعض أنواع المحاصيل.
٢. جاءت قيم تركيز الكلوريدات بمنطقة القاهرة الكبرى ومنطقة الدلتا أقل من الحد المسموح به لمعايير مياه الشرب (٢٥٠ ملجم/لتر)، إلا أنها تعدد هذا الحد فى حوالي ٢٢٪ من عينات مياه الآبار بمنطقة الدلتا وذلك بالنسبة لمياه الشرب أو للاستخدام فى أغراض الزراعة، وقد تركزت الآبار المخالفة فى منطقة شمال الدلتا وقد يرجع ذلك لتدخل مياه البحر مع المياه الجوفية.
٣. جاءت قيم تركيز الكبريتات فى منطقة القاهرة الكبرى ومعظم منطقة الدلتا منخفضة، ولكن التركيز مازال عالياً فى بعض الآبار بشمال الدلتا ويمكن إرجاع زيادة تركيز الكبريتات فى المياه الجوفية إلى بعض المواد الكيميائية عالية الذوبان المستخدمة فى الزراعة وتخصيب الأراضي.
٤. جاءت قيم تركيز النترات فى منطقة القاهرة الكبرى فى الحدود المسموح بها سواء لمياه الشرب أو المياه المستخدمة فى الزراعة، أما بالنسبة لمنطقة الدلتا فأظهرت النتائج أن حوالي ٤٪ من الآبار قد تعدد تركيز النترات فيها الحدود المسموح بها لمياه الشرب وقد يرجع زيادة تركيز النترات إلى الأسمدة الزراعية التي تستخدم حديثاً فى تخصيب التربة فى منطقة الدلتا. وعموماً فإن وجود النترات بـمياه الجوفية العميقية يؤدى إلى قيام بعض أنواع البكتيريا بتحليلها واستخدامها لإنتاج غازي النيتروجين والنشادر مما يؤدى إلى ارتفاع قيمة الأُس الهيدروجيني.
٥. جاءت قيمة متوسط تركيز أيون الكالسيوم منخفضة حيث تراوحت قيم متوسط التركيز من ١٠٩ - ١٩٥ ملجم/لتر



فى المياه الجوفية بمنطقتي القاهرة الكبرى والدلتا.

٦. كانت قيم تركيز أيون الصوديوم أقل من الحد المسموح به لمياه الشرب بمنطقة القاهرة الكبرى والدلتا، إلا أنها تعددت الحد فى ٣٦٪ من الآبار بمنطقة شمال الدلتا، ويرجع زيادة تركيز الصوديوم بمنطقة شمال الدلتا إلى تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية كما يحدث تبادل لأيون البوتاسيوم مع الصوديوم.

❖ الخزان الجوفي لمنطقة وادي النيل

١. كان هناك زيادة فى قيم تركيز الأملاح الذائبة وصلت لأكثر من ١٢٠٠ ملجم/لتر والتي تعددت معايير مياه الشرب (١٠٠٠ ملجم/لتر)، وكان ذلك فى حوالي ٥٢٪ من الآبار، فى حين تعددت ٤١٪ من الآبار ٢٠٠٠ ملجم/لتر مما يجعلها غير صالحة لري بعض أنواع المحاصيل، وقد ظهرت هذه الزيادة فى شرق أطفيح، القوبابات، غرب الفشن، سمالوط، المنيا، طهطا، الأقصر وكذلك منطقة إسنا.
٢. كانت قيم تركيز المنجنيز فى حدود المعايير الخاصة بمياه الشرب (٥٠ ملجم / لتر) فى حوالي ٩٧٪ من الآبار فى حين تعدد هذا الحد فى ٣٪ فقط من الآبار فى مدينة قنا.
٣. كانت قيم تركيز الحديد فى حدود المعايير الخاصة بمياه الشرب (٣٠ ملجم / لتر) فى حوالي ٤٩٪ من الآبار فى حين تعدد هذا الحد فى ٥١٪ من الآبار فى مناطق شرق أطفيح، القوبابات، الفشن، غرب المنيا، نجع حمادي وغرب الأقصر. وغالباً ما يكون وجود الحديد طبيعياً أو نتيجة لبعض المصادر الصناعية.
٤. كانت قيم تركيز النترات فى حوالي ٢٣٪ فى حدود المعايير الخاصة بمياه الشرب (١٠ ملجم / لتر) بينما تعدد هذه القيمة فى حوالي ٦٧٪ من إجمالي الآبار، وتوزعت هذه الزيادة فى وسط وجنوب الصعيد (أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر وإسنا).
٥. كانت قيم تركيز الصوديوم فى حوالي ٤٩٪ من الآبار فى حدود المعايير الخاصة بمياه الشرب (٢٠٠ ملجم / لتر)، فى حين تعدد هذا الحد فى ٥١٪ من الآبار فى مناطق شرق أطفيح، القوبابات، غرب الفشن، غرب سمالوط، المنيا، غرب طهطا، غرب الأقصر ومدينة إسنا.

❖ الخزان الجوفي لمنطقة الصحراء الغربية

أظهرت نتائج تحاليل العينات التي أجريت على العينات التي تم سحبها من ٤١ بئر جوفى منها ١٣ بئر فى واحة سيوه و٢٨ بئر موزعة فى الصحراء الغربية ما يلى:

١. كانت قيم تركيز المواد الصلبة الذائبة جيدة على وجه العموم حيث توافقت مع الحد المسموح به لكل من مياه الشرب والزراعة فى حوالي ٨٢٪ من الآبار، فى حين تعدد التركيز هذه القيمة بأكثر من ٢٠٠٠ ملجم/لتر فى حوالي ١٨٪ من الآبار موزعة فى واحة سيوه ويعزى ذلك لطبيعة الصخور بالمنطقة.
٢. كانت قيم تركيز الكلوريدات على وجه العموم جيدة وأقل من الحد الأقصى لمعايير مياه الشرب (٥٠٠ ملجم/لتر) والخطوط الإرشادية لنوعية مياه الري ، وذلك فى حوالي ٨٢٪ من الآبار، فى حين تعدد هذه الحد لمياه الشرب



المياه العذبة

وعدم صلاحيتها لبعض المحاصيل فى حوالي ١٨٪ من الآبار معظمها فى واحة سيوه، ويعزى ذلك لطبيعة الصخور بالمنطقة حيث تذوب الأملاح الموجودة بالصخور (هاليت) وتتسرب إلى المياه الجوفية، وكذلك بسبب تحرك المياه بالخزانات الجوفية المалаحة نحو المناطق المركزية المنخفضة بالواحة.

٢. كانت قيم تركيز الكبريتات على وجه العموم جيدة وفى حدود معايير مياه الشرب (٤٠٠ ملجم/لتر) والخطوط الإرشادية لنوعية مياه الري ، وذلك فى معظم الآبار، إلا أنها تعدتها فى بعض الآبار تركزت فى واحة سيوه ويعزى ذلك لذوبان الأملاح من الصخور الطبيعية بالمنطقة (بيريت وجيبسوم) وتسربها إلى المياه الجوفية، ولكن هذه الزيادة فى تركيز الكبريتات ما زالت مناسبة للزراعة.
٤. جاءت جميع قيم النترات بآبار الصحراء الغربية فى حدود المعايير المسموح بها لمياه الشرب (٤٥ ملجم/لتر) وأيضاً فى حدود معايير الخطوط الإرشادية لنوعية المياه الخاصة بالزراعة.
٥. كانت قيم تركيز الكالسيوم جيدة فى معظم الآبار ولم تتحطى الحد المسموح به لمياه الشرب (٢٠٠ ملجم/لتر) وكذلك الخطوط الإرشادية لنوعية المياه الخاصة بالزراعة، إلا أنها تعدت هذه القيمة فى بعض الآبار بواحة سيوه ويعزى ذلك لذوبان الكربونات من صخور الحجر الجيري والدولomit والجيبيسون الموجودة طبيعياً بالمنطقة وتسربها إلى المياه الجوفية.
٦. كانت قيم تركيز الصوديوم جيدة فى الغالبية العظمى من الآبار العميقة، حيث لم تتحطى الحد المسموح به لمياه الشرب (٢٠٠ ملجم/لتر) والخطوط الإرشادية لنوعية المياه الخاصة بالزراعة، إلا أنها تعدت هذا الحد فى حوالي ١٥٪ من الآبار، ويعزى ذلك لذوبان الأملاح من صخور الهاليت والفيلدسبار الموجودة طبيعياً بالمنطقة وكذلك يرجع وجود الصوديوم إلى عمليات التبادل الكاتيوني في المياه.
٧. كان هناك زيادة فى تركيز المنجنيز فى حوالي ٧٥٪ من الآبار عن الحد المسموح به لمياه الشرب (٤٠ ملجم/لتر).
٨. كان هناك زيادة فى تركيز الحديد عن الحد المسموح به لمياه الشرب (٢٠ ملجم/لتر) بنسبة وصلت إلى ١٠٠٪ من الآبار، ويعزى ذلك للظروف اللاهوائية المهيأة لاختزال ذوبان آكاسيد الحديد والمنجنيز والهيدروكسيدات. كانت قيم تركيز المعادن الثقيلة فى غالبية العينات أقل من قراءات أجهزة القياس، ويعزى وجود التركيزات الضئيلة منها إلى ذوبان تلك المعادن من الصخور والتربة التي تمر بها المياه أثناء سريانها.
٩. كان تركيز البورون الذي يعتبر من العناصر الهامة والضرورية للنباتات فى حدود المعايير الخاصة بالزراعة فى حوالي ٩٧٪ من الآبار، بينما تعدت هذه المعايير فى ٣٪ فقط من الآبار. ويعزى وجود البورون إلى تسربه من الصخور المحتوية عليه مثل التورمالين أو قد يعزى وجوده إلى مياه الصرف الزراعي المحمل بالأسمدة والمبيدات التي تحتوي على البورون في تركيبها.



❖ الخزان الجوفي لمنطقة الصحراء الشرقية وسيناء

يستخدم الخزان الجوفي بالصحراء الشرقية أساساً في مياه الشرب، وأيضاً في الزراعة والأغراض الصناعية. لذا يتم إجراء القياسات المختلفة لنوعية المياه بالأبار ومقارنتها بكل من معايير مياه الشرب المصرية والخطوط الإرشادية لمياه الري بمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. ويتم رصد ٤٢ بئر للمياه الجوفية، وتشير نتائج الرصد لعام ٢٠٠٧ إلى ما يلي :

١. كانت قيم تركيز المواد الصلبة الذائبة (الأملاح) في أكثر من ٥٧٪ من الآبار في حدود المعايير المسموح بها لمياه الشرب (١٠٠٠ ملجم/لتر)، بينما تعدت هذا الحد في حوالي ٤٢٪ من الآبار. وزاد تركيز الأملاح عن ٢٠٠٠ ملجم/لتر في حوالي ٢٨٪ من الآبار حيث تصبح المياه غير صالحة لزراعة أنواع معينة من المحاصيل، ويرجع تركيز الأملاح الذائبة في المياه إلى ذوبان أملاح الكلوريد والصوديوم والبوتاسيوم من الصخور المحملة بالكربونات.
٢. كانت قيم تركيز الكلوريدات في معظم الآبار جيدة لمياه الشرب وللزراعة، ولكنها تعدت حدود مياه الشرب في حوالي ٤٢٪ من الآبار خاصة تلك الموجودة في الجزء الشمالي من الصحراء الشرقية.
٣. كان هناك زيادة في قيم تركيز الكبريتات في معظم الآبار، ولكنها تعدت معايير مياه الشرب (٤٠٠ ملجم/لتر) في حوالي ٣٥٪ من الآبار.
٤. جاءت معظم قيم تركيز النترات في آبار الصحراء الشرقية وسيناء في حدود المعايير المسموح بها لمياه الشرب (٤٥ ملجم/لتر) وأيضاً في حدود معايير الخطوط الإرشادية لنوعية المياه الخاصة بالزراعة. إلا أنها تعدت معايير مياه الشرب في حوالي ٧٪ فقط من الآبار.
٥. كانت قيم تركيز الكالسيوم في حوالي ٤٥٪ من الآبار لم تخطي الحد المسموح به لمياه الشرب (٢٠٠ ملجم/لتر) ولكنها تعدت هذه القيمة في باقي الآبار، ويعزى وجود أملاح الكبريتات إلى ذوبانها من الصخور الحاملة للمياه وأيضاً من تسربها من الصخور الموجودة مثل الحجر الجيري والدولomit والجيبيسوم.
٦. لم تخطي قيم تركيز الصوديوم في حوالي ٥٤٪ من الآبار الحد المسموح به لمياه الشرب (٢٠٠ ملجم/لتر)، بينما تعدت تلك القيمة في ٤٦٪ من الآبار، مما يؤثر على مدى صلاحيتها للشرب. ويعزى وجود الصوديوم لذوبانه من الصخور المحتوية عليه مثل الهايليت والفلدسبار والموجودة طبيعياً بالمنطقة وكذلك يرجع وجود الصوديوم إلى عمليات التبادل الكاتيوني في المياه.
٧. كانت قيم تركيز المنجنيز منخفضة في معظم الآبار بنسبة وصلت إلى حوالي ٨٦٪ من الآبار الكلية. بينما كانت الزيادة في التركيز في حوالي ١٤٪ فقط، ويظهر المنجنيز نتيجة ذوبان أكسيد وهيدوركسيدات المنجنيز من الرواسب القاعديه بالخزان.
٨. كانت قيم تركيز الحديد منخفضة في معظم الآبار، بينما كان هناك زيادة في التركيز عن الحد المسموح به لمياه الشرب في حوالي ١٤٪ فقط.



المياه العذبة

٩. كانت قيم تركيز الألمنيوم في حدود معايير مياه الشرب (٢٠ ملجم / لتر) والخطوط الإرشادية للزراعة، وكان أقصى تركيز له هو ٢,٥ ملجم / لتر بنسبة ٢,٦٪ من الآبار، ويرجع وجود الألمنيوم في المياه لذوبانه من الصخور الطبيعية الموجودة.

٨- البحيرات المصرية

تمثل البحيرات المصرية أهمية اقتصادية بالغة حيث تشكل مصدراً هاماً من مصادر الثروة السمكية في مصر ونظراً لما تبذله الدولة من جهود لتوفير الغذاء لمواجهة الزيادة السكانية المطردة فقد اهتمت الحكومات المتعاقبة بزيادة وتنمية الثروة السمكية في مصر، وتعتبر الأسماك مصدر بروتيني ذو قيمة غذائية عالية حيث تمثل المسطحات المائية بصفة عامة مصدراً هاماً لسد العجز في البروتين وتعتبر البحيرات بصفة خاصة الأمل في سد تلك الفجوة الغذائية.

تنوع البحيرات المصرية من البحيرات العذبة إلى المالحة، كما يمكن تقسيمها حسب موقعها إلى بحيرات داخلية (قارون - الريان - ناصر) وبحيرات ساحلية فيقع على البحر المتوسط ستة بحيرات أربعة منها في منطقة الدلتا وهما (المنزلة ، البرلس ، إدكو ومريوط) وإثنان شرق قناة السويس (ملاحة بور فؤاد والبردويل)، وفيما يلى خريطة رقم (٥-٥) توضح توزيع البحيرات الداخلية والساحلية في جمهورية مصر العربية.



خرائط رقم (٥-٥) توزيع البحيرات الداخلية والساحلية في جمهورية مصر العربية.



الملايين العذبة

٥-٨-١ البرلس بحيرة

تقع بحيرة البرلس فى محافظة كفر الشيخ أي في الجزء الشمالي لדלתا النيل حيث تقع بين فرعى النيل (رشيد ودمياط) وتبلغ مساحتها حوالى ٤١٠ كم^٢ بطول ٥٦ كم ويتراوح عرضها بين ٦-١٦ كم بمتوسط ١١ كم، وعمقها ما بين ٢٠ سم إلى ٢٠٠ سم. حيث تعتبر من البحيرات الضحلة وتبلغ مساحتها الحالية ٧٠٠٠٠ فدان، وتعد من ثانى أكبر البحيرات الطبيعية فى مصر، وتبلغ إنتاجية الثروة السمكية منها حوالى ٥٥ ألف طن سنوياً، وقد أعلنت البحيرة محمية طبيعية بقرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٩٨ ، تحصل البحيرة بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق قناة بوغاز البرلس والتي تقع فى أقصى الشمال الشرقي للبحيرة ، كما ترتبط البحيرة بالنيل (فرع رشيد) عن طريق قناة برنبال التي أنشئت عام ١٩٢٦ . يصب عدد (٨) مصارف زراعية مباشرة على البحيرة وهي «صرف ٢ - صرف كتشنر - صرف بحر تيره - صرف بحر البطالة - صرف ٧ - صرف نشرت - صرف ٩ - صرف المحيط » لذا نجد أن مياه البحيرة تكون خليط من الماء المالح والماء العذب .

٥-٨-٢ بحيرة المنزلة

تُعد بحيرة المنزلة من أهم وأكبر بحيرات مصر الشمالية لما لها من أهمية كبرى حيث تعمل ك حاجز يفصل بين البحر المتوسط والخزان الجوفي وأراضي منطقة شرق الدلتا، علاوة على إنها من أهم مصادر الثروة السمكية لاتصالها بالبحر المتوسط وقتاً السويس عن طريق بوغاز الجميل، البغدادي، القابوطي، وبنهر النيل (فرع دمياط) عن طريق قناتي الرشامة والصفارة ، لذا ينتشر بها الأسماك البحرية والنيلية، ويبلغ متوسط إنتاجية البحيرة من الثروة السمكية حوالي ٦٠ ألف طن سنويًا . وتقع البحيرة ضمن حدود أربع محافظات (بورسعيد - الدقهلية - الشرقية - دمياط) حيث تبلغ مساحتها حوالي ١٠٠ ألف فدان ومتوسط عمقها ١,١٥ متر وطول البحيرة حوالي ٦٠ كم في المتوسط (من الشرق إلى الغرب) ومتوسط عرضها ٢٥ كم إلا أن العرض يقل في القطاع المتوسط ليصبح ١٧ كم.

وتوجد بالبحيرة العديد من الجزر المنتشرة في معظم أجزائها والتي تتعدي ألف جزيرة . كما إن للبحيرة أهمية بيئية كبيرة حيث تعد مأوى هام للطيور المختلفة التي تهاجر إلى مصر بصفة مؤقتة خلال فصل الشتاء ، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية للمراكز السكانية المحيطة بها والتي يقدر عدد سكانها بحوالي ٢ مليون نسمة.

يعتبر البحر المتوسط هو المصدر الرئيسي لتغذية بحيرة المنزلة ب المياه من جهة الشمال وذلك من خلال ثلاث بواغيز (أشتون الجميل القديم ، أشتون الجميل الجديد ، بوغاز البغدادي) بالإضافة إلى قناتة الرشامة التي تستمد مياهها من نهر النيل في الجزء الواقع بين عزبة البرج ومدينة دمياط.

٣-٨-٥ بحيرة مريوط

تعتبر من أصغر البحيرات الشمالية، وهي جسم معزول من المياه يقع شمال مدينة الإسكندرية وتبتعد عن البحر المتوسط بحوالي ٢٠ متر وتمتد بطول حوالي ٢٥ كيلو متر بأقصى عرض ١٠ كيلو متر، وتنصل مساحتها إلى حوالي ١٧٠٠ فدان ويتراوح عمقها بين ٦٠٠ و٧٠٠ متر. يبلغ متوسط إنتاجها من الأسماك حوالي ٤٠٠ طن سنويًا ، وليس



المياه العذبة

هناك إتصال مباشر بين البحيرة والبحر المتوسط لذا يعتبر خليج المكس هو المصب الوحيد للبحيرة عن طريق محطة رفع طلمبات المكس التي يتم بواسطتها التحكم في مستوى مياه البحيرة ومعظم مصادر مياه البحيرة من مياه المصادر الزراعية التي تصب بها.

تتكون البحيرة من أربعة أحواض مفصولة عن بعضها بجسور (الحوض الرئيسي ٦٠٠٠ فدان ، حوض المزرعة السمكية ١٠٠٠ فدان ، الحوض الشمالي الغربي ٣٠٠٠ فدان، الحوض الجنوبي الغربي ٧٠٠٠ فدان).

٤-٨-٤ بحيرة إدكو

يبلغ إجمالي طول خط الشاطئ الخاص بالبحيرة حالياً حوالي ٤٠ كم، وتبعد عن محافظة الإسكندرية بحوالي ٢٥ كم، وتبلغ مساحة البحيرة حوالي ٤٠٠٠ فدان، ويصل عمقها إلى حوالي ١,٥ متر. ويبلغ متوسط إنتاجها من الأسماك ٩٥٠٠ طن سنوياً، تصل البحيرة بالبحر المتوسط عن طريق خليج أبو قير من خلال بوغاز المعدية.

يعتبر المصدر الرئيسي لمياه البحيرة هو المصادر التي تتصل بها حيث تستمد البحيرة رصيدها المائي الأساسي من مصريين زراعيين الأول هو مصرف إدكو الذي يصب في الجزء الشمالي الشرقي بينما يصب الثاني وهو مصرف برسق في الجزء الجنوبي بجوار مزرعة برسق، وتضم البحيرة حوالي ١٠ جزر كبرى تبلغ مساحتهم الإجمالية حوالي ٢ كم٢ (حوالي ٤,٨ % من المساحة الكلية للبحيرة) بالإضافة إلى عدد غير محدد من الجزر الصغيرة.

٤-٨-٥ بحيرة البردويل

تعتبر من أهم البحيرات الشمالية لكونها أقل البحيرات تلوثاً فتقع البحيرة في محافظة شمال سيناء علي ساحل البحر المتوسط وتمتد بطول حوالي ٨٥ كيلومتر وتبلغ مساحتها حوالي ٦٥٠ كيلومتر مربع ويتراوح عمق البحيرة ما بين ٣ و ٢٠ متر، ويفصل البحيرة عن البحر المتوسط شريط ساحلي رملي يتراوح عرضه من ١٠٠ متر إلى ١ كيلومتر، كما يبلغ متوسط إنتاج البحيرة من الثروة السمكية حوالي ٢٣٠٠ طن سنوياً.

٤-٨-٦ بحيرة ناصر

تعتبر بحيرة ناصر ثاني أكبر بحيرة صناعية على مستوى العالم حيث تقع في جنوب مدينة أسوان، تكونت نتيجة المياه المتجمعة أمام السد العالي بعد إنشاءه في السبعينات، وتبلغ المساحة الكلية لبحيرة السد العالي (ナصر) ٥٢٢٧ كيلومتر مربع وتمتد لمسافة ٣٥٠ كيلومتر داخل الحدود المصرية و ١٥٠ كيلومتر داخل الحدود السودانية (كما يطلق عليها بحيرة النوبة) ومتوسط عرض البحيرة ١٢ كيلومتر. تبلغ طاقة التخزين بالبحيرة ١٦٢ مليار متر مكعب بين منسوبين (١٨٣,٠٠ م) ، (١٨٢,٠٠ م) .

٤-٨-٧ بحيرة قارون

تعتبر بحيرة قارون من أقدم البحيرات الطبيعية في العالم، وهي من البحيرات الداخلية التي لا تتصل بالبحر وتقع في الجزء الشمالي الغربي لمحافظة الفيوم في الجزء الأعمق من منخفض الفيوم على بعد ١٠٠ كم جنوب



المياه العذبة

غرب القاهرة، وتبلغ مساحة البحيرة الحالية ٢٢٥ كم٢ . منها حوالي ٥٣ ألف فدان في منخفض الفيوم بطول ٤٠ كم ومتوسط عرضها ٧,٥ كم وتحيط الاراضي الزراعية الجهتين الجنوبية والجنوبية الشرقية من البحيرة وتحدها الصحراء من الناحية الشمالية.

ويتراوح منسوب البحيرة بين ٣,٤٤ متر و٨,٤٤ متر تحت مستوى سطح البحر، ويبلغ متوسط عمق المياه بها حوالي ٤,٢ متر، ويعتبر المصدر الرئيسي لمياه البحيرة مياه المصادر وذلك عن طريق مصرف البطس ومصرف الوادي و ١٢ مصرفًا فرعياً.

٤-٨-٨ بحيرة وادي الريان

تكونت البحيرات الصناعية في وادي الريان منذ عام ١٩٧٣ عندما تم غمر منخفض الريان الصحراوي بفائض مياه الصرف الزراعي (عن طريق نفق طوله حوالي ٧,٥ كم)، وقد أعلنت بحيرة وادي الريان محمية طبيعية بالقرار رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٨٩ وذلك لحماية الموارد البيولوجية والجيولوجية والحضارية الفريدة بالمنطقة. وتغطي المحمية مساحة ١٧٥٩ كم٢ في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة الفيوم، وتحوى تنوع في البيئات لكل منها أنواع من الحياة البرية ذات الملامح الخاصة بها. المحمية من نوع المحميات متعددة الأغراض من النوع السادس تبعاً لتقسيم الاتحاد العالمي لصون الطبيعة.

٥-٩ الرؤية المستقبلية للسياسات المائية

وضع خطة للكوارث البيئية على المستوى القومي

يقترح وضع خطة قومية للتعامل مع الكوارث التي تؤثر على نوعية المياه بنهر النيل وفروعه خاصة حوادث التسرب البترولي أو المنتجات المنقولة نهرياً على أن يشترك فيها كافة الجهات المعنية مع تحديد الأدوار لكل جهة.

إنشاء قاعدة بيانات قومية لتجمیع نتائج شبکات الرصد

- يقترح إنشاء قاعدة بيانات قومية وذلك بمشاركة كلًا من وزارات «الموارد المائية والري، الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الزراعة، الدولة لشؤون البيئة، الصحة، التنمية المحلية» يتم من خلالها تجمیع نتائج الرصد وتحليلها ووضعها في الصورة المناسبة أمام متخذي القرار حتى يمكن إتخاذ الإجراءات اللازمة واقتراح الحلول المناسبة في الوقت المناسب وإعداد حزم من المعلومات وتوزيعها على الجهات المستفيدة.
- وقف التعدي على البحيرات المصرية سواء بالردم أو التبوير أو البناء عليها والذي أدى إلى انكماس مساحة بعض البحيرات إلى ٩٠٪ من مساحتها المسجلة قبل نصف قرن، وذلك بتفعيل القوانين الخاصة بجرائم هذه التعديات والتصدي لها بشكل صارم.
- ضرورة حماية المصادر الزراعية من التلوث حتى لا تؤثر على نوعية المياه بالبحيرات.
- إجراء برامج رصد دورية لنوعية المياه بالبحيرات وإعداد قواعد بيانات لها وتأسيس موقع إلكتروني يتيح المعلومات والبيانات للدارسين، والعمل على إعادة تأهيل البحيرات الملوثة بإستخدام الأسلوب المناسب بما لا يؤثر على البيئة.



- إنشاء هيئة قومية لإدارة البحيرات المصرية تقوم بتشخيص المشاكل والاحتياجات النوعية لكل بحيرة مع توفير صندوق لتمويل المشروعات الازمة لتنميتها، وبحيث تكون الهيئة المقترحة ذات اختصارات وصلاحيات تؤهلها للتنسيق بين كافة الوزارات والهيئات المعنية بالأراضي الرطبة في مصر.
- العمل على تطهير بواغيز البحيرات لأهمية عمليات التطهير في تجديد مياه البحيرات.
- إعداد برامج رصد دورية للمبيدات والمعادن الثقيلة والهيدروكربونات والكائنات الممرضة والرسوبيات والأسماك والكائنات النباتية والحيوانية الدقيقة الموجودة ب المياه في معظم نقاط الرصد .
- ضرورة إيجاد نظام موحد لأنظمة الرصد وطرق التحاليل بجميع الجهات المعنية برصد نوعية مياه نهر النيل والموارد المائية بصفة عامة حتى يمكن إجراء المقارنات بين نتائج الجهات المختلفة في المكان الواحد والتأكد من دقة النتائج ويجب أن يكون هذا النظام مراعياً لوضع البيانات الخاصة بالرصد في الصورة الملائمة أمام متخذي القرار.

إعادة النظر في ضم الشركات المتخصصة في إنتاج مستلزمات الشبكات.

التفكير في ضم الشركات المتخصصة لإنتاج مستلزمات الشبكات الرئيسية (مثل مواسير-محاسب- بلوف) إلى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي ، حتى يمكن خفض الوقت الخاص بطرح المناقصات والعطاءات وضمان الجودة للمنتج ، بالإضافة إلى إمكانية تطوير هذه المنتجات طبقاً للكود المصري والارتقاء للمستوى العالمي، وفي هذا الشأن من المتوقع أن يكون مثل هذه الشركات مرجعية إقليمية لضمان الجودة وإمكانية التصدير .



المراجع

١. وزارة الصحة والسكان: التقرير السنوي لنتائج الشبكة القومية لرصد ملوثات مياه النيل وفروعه من لأعوام من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨.
٢. وزارة الدولة لشئون البيئة:- التقرير السنوي عن نوعية مياه نهر النيل لأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨.
٣. خطة وزارة الموارد المائية والري في مجال الحفاظ على نهر النيل وفروعه من التلوث.
٤. الخطة القومية للعمل البيئي في مصر (٢٠١٧-٢٠٠٢).
٥. تقرير حالة البيئة في مصر (٢٠٠٤-٢٠٠٥).
٦. اللائحة التنفيذية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢.
٧. توصيات منظمة الصحة العالمية في شأن الحدود المسموح بها لجودة مياه الشرب.
٨. توصيات اللجنة العليا لمياه الشرب في شأن الحدود المسموح بها لجودة مياه الشرب لعام ١٩٩٥.
٩. الكتاب الإحصائي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ٢٠٠٨.
١٠. ملخص الخطة القومية للموارد المائية (المياه والمستقبل).
١١. تقرير الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام ٢٠١٧ لوزارة الموارد المائية والري
١٢. توصيات ندوة مخاطر التلوث في البحيرات المصرية وسبل الحد منها مايو ٢٠٠٩ «أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا اللجنة القومية للسميات».
١٣. تقرير المراقبة البيئية للموارد المائية (حالة نوعية المياه السطحية والجوفية لعام ٢٠٠٧) وزارة الموارد المائية والري.
١٤. تقرير حالة نوعية المياه في مصر (NAWQAM FN - TE - 0811 - 924 - WQ) رقم (٢٠٠٧) وزارة الموارد المائية والري.

الفصل السادس
المناطق الساحلية والبحرية





المناطق الساحلية والبحرية

١-٦ مقدمة :

تمتد السواحل المصرية إلى ما يقرب من ثلاثة آلاف كيلومتر ، يبلغ طول الساحل الشمالي على البحر المتوسط حوالي ١١٥٠ كيلومتر يمتد من السلوم غرباً إلى رفح شرقاً ، ويبلغ طول سواحل البحر الأحمر المصرية ١٨٥٠ كيلومتر على الحوض الرئيسي للبحر الأحمر (حوالي ١٢٠٠ كم) وخلجي السويس والعقبة (حوالي ٦٥٠ كم).

تحتوي المناطق الساحلية على العديد من الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والبيئية مثل الشعاب المرجانية وغابات المانجروف والكثبان الرملية الساحلية - التي تعمل كمصدات طبيعية للعواصف والفيضانات وعمليات النهر - والأنظمة الساحلية مثل السبخات التي تعمل على امتصاص المواد النيتروجينية الزائدة ، و الملوثات الناتجة عن الأنشطة البشرية وتخفيف أثر الملوثات الناتجة من البر على البيئة البحرية ، لذا تعد المناطق الساحلية أنظمة هشة تحتاج إلى أن تدار وتصان بصورة مستدامة للأجيال الحالية والأجيال القادمة .

وقد كانت المناطق الساحلية المصرية من أكثر المناطق التي يتم استغلالها بصورة مكثفة ، وذلك لكثره مواردها الطبيعية ولقد أدى التضارب بين الحاجة الاقتصادية لاستهلاك أو استخدام موارد المناطق الساحلية وبين استدامة هذه الموارد على المدى البعيد إلى تدهور الثروة السمكية ونوعية المياه الساحلية . وللحفاظ على البيئة البحرية أصبح هناك ضرورة لتطبيق نظم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

٢-٦ المخاطر التي تتعرض لها المناطق الساحلية :

تعتبر البيئة البحرية والمناطق الساحلية لجمهورية مصر العربية مصدرًا دائمًا للثروات الطبيعية نظراً لتميز المناطق الساحلية بوجود العديد من الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية سواء في البيئة البحرية أو المناطق الساحلية، ونظراً لهذه الطبيعة الفريدة مع توافر الموارد البيئية والاقتصادية فان المناطق الساحلية تتعرض لمخاطر بيئية كثيرة كنتيجة لأنشطة التنمية المختلفة ، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى خمسة أقسام أساسية:-

- نحر الشواطئ
- تدهور نوعية المياه الساحلية
- الاستخدام غير المرشد للأراضي
- تدمير موارد الكائنات الحية وتدهور الموارد الطبيعية
- تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

٣- جهود وزارة الدولة لشئون البيئة

بدأت مصر منذ الثمانينيات في تبني نظم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، و بعد صدور قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ تولت وزارة الدولة لشئون البيئة مسؤولية إعداد وتنسيق المبادرات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مصر، وقد تم تحقيق العديد من الانجازات المتتالية في هذا المجال بتبني ثلاثة أهداف إستراتيجية رئيسية وهي :-



المناطق الساحلية والبحرية

- دعم السياسات وعملية اتخاذ القرار.
- تكامل التخطيط والتنمية المستدامة.
- الرصد البيئي لنوعية المياه الساحلية.

٦-٣-٦ دعم السياسات وعملية اتخاذ القرار:

لتحقيق تكامل السياسات وتحسين مستوى الأداء وتطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية قامت وزارة الدولة لشئون البيئة بإعادة هيكلة القدرة المؤسسية على ثلاثة مستويات : الوطنية والإقليمية والمحلية .

٦-١-٢-٦ على المستوى الوطني:

تم اتخاذ العديد من الخطوات لتكامل الاحتياجات البيئية والمؤسسية على المستوى الوطني من خلال رفع القدرة المؤسسية ووضع إطار قانوني لحماية الموارد الطبيعية الساحلية يكون قابلاً للتطبيق، وتتلخص المجهودات على المستوى الوطني فيما يلي :

إعادة تشكيل وتفعيل اللجنة القومية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

للتأكيد على التكامل بين جميع الجهات المعنية على المستوى الوطني ، تم تمثيل جميع الجهات المعنية بالإدارة الساحلية على مستوى متعدد القرارات بهذه اللجنة للاهتمام بالقضايا التالية:

- التنسيق والتكامل بين الوزارات والهيئات المختصة لتحقيق إدارة متكاملة فعالة للمناطق الساحلية بتطبيق الخطوط الإرشادية للأنشطة بالمنطقة الساحلية بالإضافة إلى دراسات تقييم التأثير البيئي .
- إصدار سلسلة من الخطوط الإرشادية للنشاطات والمشاريع بالمنطقة الساحلية من أجل تفعيل مبدأ التنمية المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد الساحلية والحد من التلوث وحماية وصون الموارد الطبيعية.
- وضع خطط استخدامات الأراضي ضمن برامج التنمية للمناطق الساحلية .
- تبني مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد الساحلية للموائمة بين التنمية والاستخدام المستدام للموارد الساحلية.
- المشاركة في وضع التصور العام لإعداد الإستراتيجية الوطنية للإدارة الساحلية في مصر.
- التأكد من تنفيذ مصر لالتزاماتها ومسؤولياتها في المعاهدات الدولية والإقليمية المعنية بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- متابعة القضايا البيئية العالمية مثل تغير المناخ ودراسة تأثيره على منسوب مياه البحر.

القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩

يشتمل تعديل القانون على كل من :

- في المادة (١) : إضافة كل من البند (رقم ٣٩) بشأن تعريف المنطقة الساحلية والبند (رقم ٤٠) بشأن تعريف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.



المناطق الساحلية والبحرية

- في المادة (٥) : إضافة بند بشأن قيام جهاز شئون البيئة بإعداد إستراتيجية للإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية.
- تم تعديل المادة رقم (٤٨) بإضافة البند (هـ) بشأن الإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية وكذلك تولي الوزير المختص بشئون البيئة التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتحقيق الأغراض المشار إليها في هذه المادة وكذلك أهداف الإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية.
- مما أضاف بعداً قانونياً للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

إعداد الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مصر:

تم اتخاذ الخطوات التنفيذية لإعداد الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لمصر وتم إعداد مسودة أولية للإستراتيجية ، وتم التنسيق مع خطة عمل البحر المتوسط حتى تتوافق الإستراتيجية الوطنية مع المعايير الدولية وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر المتوسط وذلك لإعداد الإستراتيجية الوطنية .

تطوير الهيكل المؤسسي

تطوير الهيكل المؤسسي للإدارة العامة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بجهاز شئون البيئة ليصبح إدارة مركبة مكونة من الإدارة العامة للسواحل والبحيرات واستحداث إدارة عامة لمراقبة التلوث البحري وشئون المواني وذلك لتحقيق التكامل في منظومة الإدارة والمراقبة وصنع القرار.

٢-١-٣-٦ على المستوى الإقليمي:

تم تعديل الهيكل المؤسسي للفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة بالمناطق الساحلية بإنشاء إدارات جديدة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وذلك لدعم مبدأ التكامل وتحسين دورة العمل وتطبيق لامركزية القرار.

٦-٣-١-٣ على المستوى المحلي:

- تم إنشاء وحدات وإدارات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بإدارات شئون البيئة بالمحافظات الساحلية .
- زيادة الوعي البيئي للمجتمعات المحلية والتعريف بأهمية الموارد الطبيعية بالمناطق الساحلية وأهمية الحفاظ على البيئة الساحلية .

و بذلك يتحقق التكامل في إدارة المناطق الساحلية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحليه من خلال تكامل الإدارة بين جهاز شئون البيئة واللجنة القومية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوى الوطني والفروع الإقليمية على المستوى الإقليمي والمحافظات الساحلية.

٦-٣-٢ تكامل التخطيط والتنمية المستدامة

تم تنفيذ سلسلة من المشاريع والأنشطة منذ بداية التسعينيات بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية



المناطق الساحلية والبحرية

المستدامة ووضع خطط إدارة متكاملة للمناطق الساحلية بالتعاون مع الجهات الدولية المانحة والوزارات والهيئات المعنية، ومن المشاريع الجاري تنفيذها:

- مشروع إدارة خط الشاطئ للمنطقة الساحلية الواقعة بين رأس الحكمة ومطروح
- مشروع الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية الواقعة بين مرسى مطروح والسلوم
- مشروع الإدارة المتكاملة لبحيرة مريوط - إسكندرية العلمين

٤- برنامج الرصد البيئي للمياه الساحلية المصرية

برنامج رصد المياه الساحلية هو من البرامج المستدامة التي حرصت وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة عليها وذلك لمراقبة حالة البيئة البحرية والمناطق الساحلية. وفي إطار هذا البرنامج يتم جمع وتحليل عينات بحرية من محطات مختارة على طول السواحل المصرية بمعدل أربع مرات في العام في أشهر مارس ومايو ويوليو وسبتمبر لتمثل التغيرات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية على مدار فصول السنة الأربعة. ويركز البرنامج - الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الجهات العلمية المتخصصة في مصر - على رصد الكثافة العددية للبكتيريا الممرضة وتركيزات الأملاح المغذية (الأمونيا والنترات والنترات والفسفور والسليلات وكلوروفيل أ) ، كما يتمأخذ القياسات التي يمكن أن تساعد في تفسير الظواهر الطبيعية المؤثرة في حالة البيئة البحرية.

و فيما يلي يعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية لبرنامج الرصد لعام ٢٠٠٨ مع مقارنتها بالنتائج المأثولة للاعوام السابقة حتى يمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بتحسن أو استقرار أو تدهور حالة البيئة البحرية خلال هذه الفترة، مع إلقاء الضوء على الأسباب المحتملة لذلك التحسن أو التدهور.

القياسات المستخدمة لتصنيف درجة تركيز الأملاح المغذية وكلوروفيل أ:

جدول (١-٦) القياسات المستخدمة لتصنيف درجة تركيز الأملاح المغذية وكلوروفيل أ

التصنيف	تصنيف درجة تركيز النترات	تصنيف درجة تركيز الأمونيا	تصنيف درجة تركيز كلوروفيل أ
قليل	عند تركيز أقل من ٥٠ ميكرومول / لتر. مول / لتر.	عند تركيز أقل من ٥٠ ميكرو جرام / لتر.	عند تركيز أعلى من ١ ميكرو جرام / لتر.
متوسط	عند تركيز أعلى من ٥٠ و أقل من ٢ ميكرو مول / لتر	عند تركيز أعلى من ٥٠ و أقل من ٢ ميكرو جرام / لتر.	عند تركيز أعلى من ١ و أقل من ٥ ميكرو جرام / لتر.
عالي	عند تركيز أعلى من ٤ ميكرومول / لتر	عند تركيز أعلى من ٢ ميكرومول / لتر	عندما يكون التركيز أعلى من ٢ و أقل من ٥ ميكرو جرام / لتر
عالي جداً			عند تركيز أعلى من ٥ ميكرو جرام / لتر



القياسات المستخدمة لتحديد جودة المياه من وجهه نظر الصحة العامة:

تم إجراء فحص بكتيري لكافة البكتيريا الدالة على التلوث البرازى الأدمى وهى :

Faecal streptococci, E. Coli, Total Coliforms
الأوربية European commission 1988 وهي نفس معايير وزارة الصحة المصرية (١٩٩٦)، والمعمول بها حالياً. والذى حدد الحد الأقصى لأعداد البكتيريا المسموح بها فى مياه البحر كالتالى:-

- لا يزيد العدد المسموح به من بكتيريا E. Coli Total Coliforms عن ٥٠٠ ميكروب لكل ١٠٠ مل مياه.
- لا يزيد العدد المسموح به من بكتيريا E. Coli عن ١٠٠ ميكروب لكل ١٠٠ مل مياه.
- لا يزيد العدد المسموح به من بكتيريا Faecal streptococci عن ١٠٠ ميكروب لكل ١٠٠ مل مياه.

٦-٤-١ نوعية المياه الساحلية في البحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٨ :

في إطار برنامج رصد المياه الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ، تم القيام بعدد ٤ رحلات حقلية دورية خلال شهور: مارس، مايو، يونيو وسبتمبر لعام ٢٠٠٨ لعدد ٣٧ محطة رصد بطول الساحل المصري من السلوم غرباً حتى رفح شرقاً (توضح الخريطة ١-٦ موقع الرصد) . وقد تم اختيار المحطات المختلفة لتفطى كافة الأنشطة المؤثرة على الساحل المصري كمناطق التجمعات السكنية، موانئ، شركات وقرى سياحية بالإضافة إلى بعض المحطات المرجعية والبعيدة عن أي مؤثرات خارجية وذلك لدراسة الخواص الفيزيائية (الأُكسجين الهيدروجيني ، درجة حرارة المياه ، الأكسجين الذائب، الملوحة ، درجة التوصيل الكهربائي ، العمق) كذلك تم فحص العد الكلى لثلاثة أنواع من البكتيريا وهي: القولون الكلية وبكتيريا القولون النموذجية وكذلك البكتيريا السببية البرازية. كما تم تحليل النترات والنيتروجين الكلى والفوسفور الكلى والسليكا وكلوروفيل-أ بالإضافة إلى المواد العالقة. أما درجة الشفافية فقد تم قياسها بقرص الشفافية. كما تم تحديد خطوط الطول والعرض لجميع الموقع باستخدام جهاز تحديد الموقع جغرافياً (GPS) عن طريق الأقمار الصناعية (جارمن II).



٦-١) مواقع رصد المياه الساحلية على السواحل المصرية لعام ٢٠٠٨ خريطة

٦-١-١ الشواهد الحقلية:

لم يتم تسجيل ظواهر حقلية غير عادية علي طول شاطئ الدراسة خلال عام ٢٠٠٨ ، فيما عدا وجود كثير من القواع اكثراها كارديم في منطقة رمانة. وبقياس درجة تركيز ايون الهيدروجين وجد ان جميع القياسات خلال عام ٢٠٠٨ تميل إلى القاعدية وتقع في حدود المياه البحرية العادمة . وبقياس درجة حرارة مياه البحر وجد ان اقل متوسط تم تسجيشه في شهر مارس بينما تم تسجيل أعلى متوسط في شهر يوليو، حيث تؤثر درجة حرارة الطقس على درجة حرارة المياه. كما كانت الملوحة منخفضة نسبيا امام المصبات وامام دلتا نهر النيل. وفي عام ٢٠٠٨ سجل تركيز



المناطق الساحلية والبحرية

الأكسجين الذائب أقل من ٣ مجم/لتر خلال الرحلة الثانية والثالثة والرابعة في منطقة الدخيلة (Me10) والميناء الشرقي (Me15 & Me16) ويعتبر الحمل العضوي هو المسؤول عن هذه الظاهرة . كما سجلت أعلى شفافية في القطاع الغربي الممتد من السلوم وحتى البيطاش والقطاع الشرقي الممتد من العريش وحتى رفح وكذلك قطاع الإسكندرية، وكانت المياه أقل شفافية في منطقة الدلتا.

٦-٤-٢ نتائج الفحوص البكتريولوجية (العد البكتريولوجي) في عام ٢٠٠٨

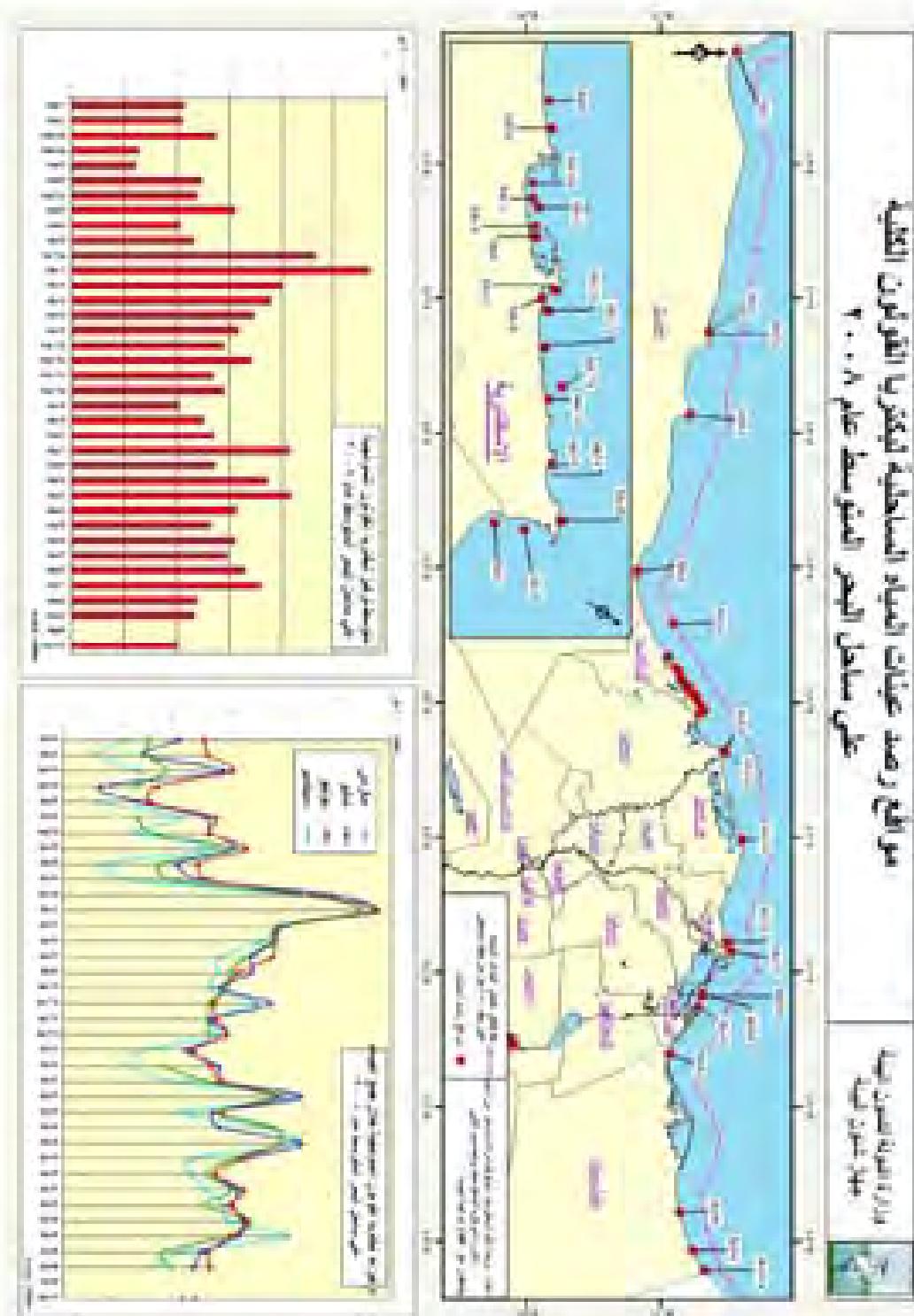
تم إجراء الفحص البكتريولوجي لعينات مياه من عدد سبعة وثلاثون محطةً ابتداءً من السلوم غرباً إلى رفح شرقاً. وشمل الفحص مجموعةً بكتيريا القولون الكلية وبكتيريا القولون البرازية النموذجية وكذلك البكتيريا السلبية البرازية وذلك خلال أربع رحلات ميدانية طوال العام .

ولقد أظهرت نتائج الفحص البكتريولوجي للعينات المجمعة خلال عام ٢٠٠٨ على طول ساحل البحر المتوسط - نتائج مشابهة تقريباً لما تم الحصول عليه من نتائج في الخمسة أعوام السابقة، بينما كانت تلك النتائج أقل كثيراً من النتائج المتحصل عليها قبل ذلك، سواءً في عدد المحطات أو في متوسطات الأعداد البكتريولوجية . وبصفة عامة فإن النتائج المتحصل عليها هذا العام قد أظهرت صوراً متباعدةً من التلوث البرازي تراوحت ما بين محطات نظيفة جداً لم تزد فيها الأنواع البكتيرية السابقة ذكرها عن العشرات على مدار السنة (مثل مطروح، السلوم، باجوش، سيدى عبد الرحمن، مارينا ، سيدى كرير ، الهانوفيل ، البيطاش ، العمورة ، دمياط الجديدة ، رومانة ، العريش ، الشيخ زويد) إلى محطات مقبولة النظافة، حيث لم تزد فيها أعداد الأنواع البكتيرية التي تم فحصها عن الحدود المسموح بها (إلا قليلاً) على الأقل في ثلاثة رحلات من الأربع رحلات (مثل روميل ، النوبارية ، محطة علوم بحار (قایتبای)، منطقة الميناء الشرقي بالإسكندرية ، شواطئ الشاطبى ، سيدى جابر ، جليم ، سيدى بشر ، المنتزة ، منطقة غرب أبو قير بالإسكندرية ، محطة إدكو ، رأس البر ، دمياط ، الجميل ، بور سعيد). بينما أظهرت بعض المحطات تلوث برازي شديد طوال العام (مثل محطات شاطئ الدخيلة ، المكس ، غرب ميناء الإسكندرية ، محطة شرق أبو قير ، رشيد ، برج البرلس ، جمصة). وعموماً فإن هذا التلوث يرجع بالطبع إلى صرف مياه صرف صحي غير معالج ، أو معالج جزئياً أو مياه الصرف الزراعي أو الاثنين معاً في تلك المناطق. (الأشكال ٦-١، ٦-٢).



موقع رصد عينات المياه الساحلية لمختبر المطردين الكلية
على ساحل البحر المتوسط عام ٢٠٠٨

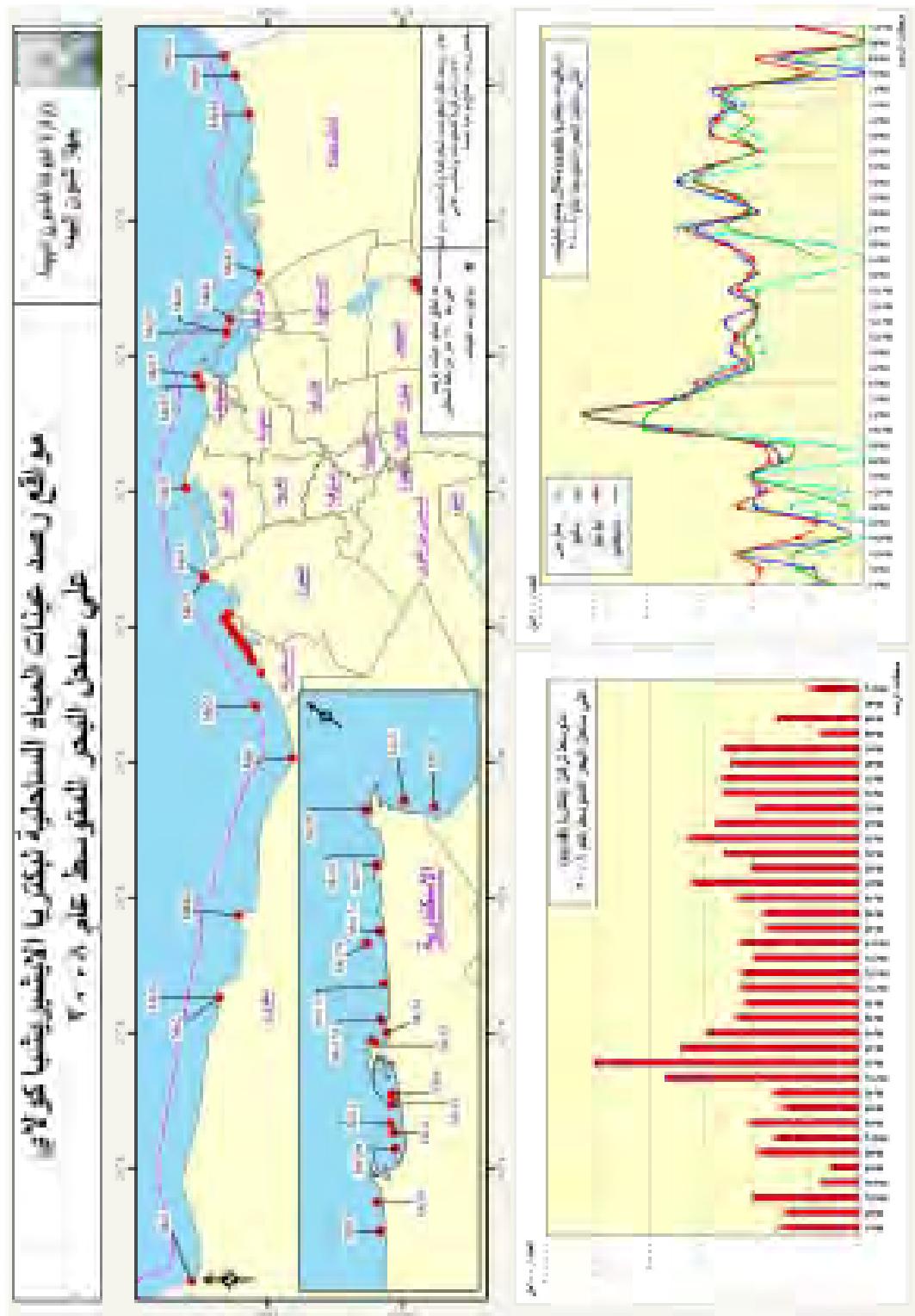
وزارة الريponsable
جهاز مياه مصر



شكل رقم (٦ - ١) المد المبكتريولوجي لمختبر الأبيض المتوسط الرصد بالبحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٨



المناطق الساحلية والبحرية



شكل رقم (٦ - ٢) العد البكتريولوجي لبكتيريا الإيشيريشيا كولاي عند محطات الرصد بالبحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٨



٦-٤-٢ نتائج قياس تركيزات الأملاح المغذية وكلوروفيل - أ في عام ٢٠٠٨:

تم دراسة المستويات المختلفة للعديد من المغيرات الهيدروكيميائية مثل الكلوروفيل، المواد العالقة الكلية، الشفافية، النيتروجين غير العضوي (النترات، النتریات، الأمونیا) والنيتروجين الكلی، الفوسفور الفعال والكلی بالإضافة إلى السليکات الفعالة.

الأمونیا: أوضحت نتائج تحلیل الأمونیا وجود تركيزات منخفضة في المنطقة الغربية لساحل البحر المتوسط مع وجود تركيز مرتفع نسبياً في منطقة الدخيلة (Me10) والمیناء الغربي (Me12) ومحطة الطاقة الكهربية (Me23) حيث سجل متوسط التركيز السنوي للأمونیا في الدخيلة إلى ٥,٦٠ میکرومول/لتر. (شكل ٣-٦).

النیتریت والنترات: أوضحت التحاليل انخفاض في درجة تركيز النیتریت خلال عام ٢٠٠٨ فيما عدا بعض النقاط مثل الدخيلة (Me10) وابو قیر (Me20) و محطة الطاقة الكهربية (Me23) والمعدیة (Me25) ، كما سجلت تركيزات منخفضة جداً في منطقة مطروح (Me2) وباجوش (Me4) وسيدي عبد الرحمن (Me5) والعريش (Me44) ورفح (Me47).

وجدت تركيزات مرتفعة من النترات في سيدي كرير (Me7) والنوباریة (Me8) والدخيلة (Me10) والمکس (Me10) ومحطة الطاقة الكهربية (Me23) مقارنة بالمحطات الأخرى حيث تراوح التركيز ما بين ٨,٠٠ (إلى ١٠,٠٠ میکرومول/لتر). كما لوحظ من دراسة النيتروجين الغير عضوي الذائب بطول الساحل ان المنطقة الغربية والشرقية تقع في ظروف جيدة والتى تعتبر فقيرة في محتواها من الأملاح المغذية حيث سجل المتوسط السنوي ($1,69 \pm 2,55$ میکرومول/لتر و $4,66 \pm 2,49$ میکرومول/لتر على الترتيب) وهى اقل مما سجل في العام الماضى . وقد سجلت منطقة الاسكندرية محتوى عالى وصل إلى ($2,95 \pm 4,99$ میکرومول/لتر) في شهر يوليو ومحتوى اقل في شهر مارس ($2,95 \pm 4,08$ میکرومول/لتر) وأيضاً سجلت منطقة بورسعيد (Me41) مستوى عالى في شهر مايو ($11,56$ میکرومول/لتر).

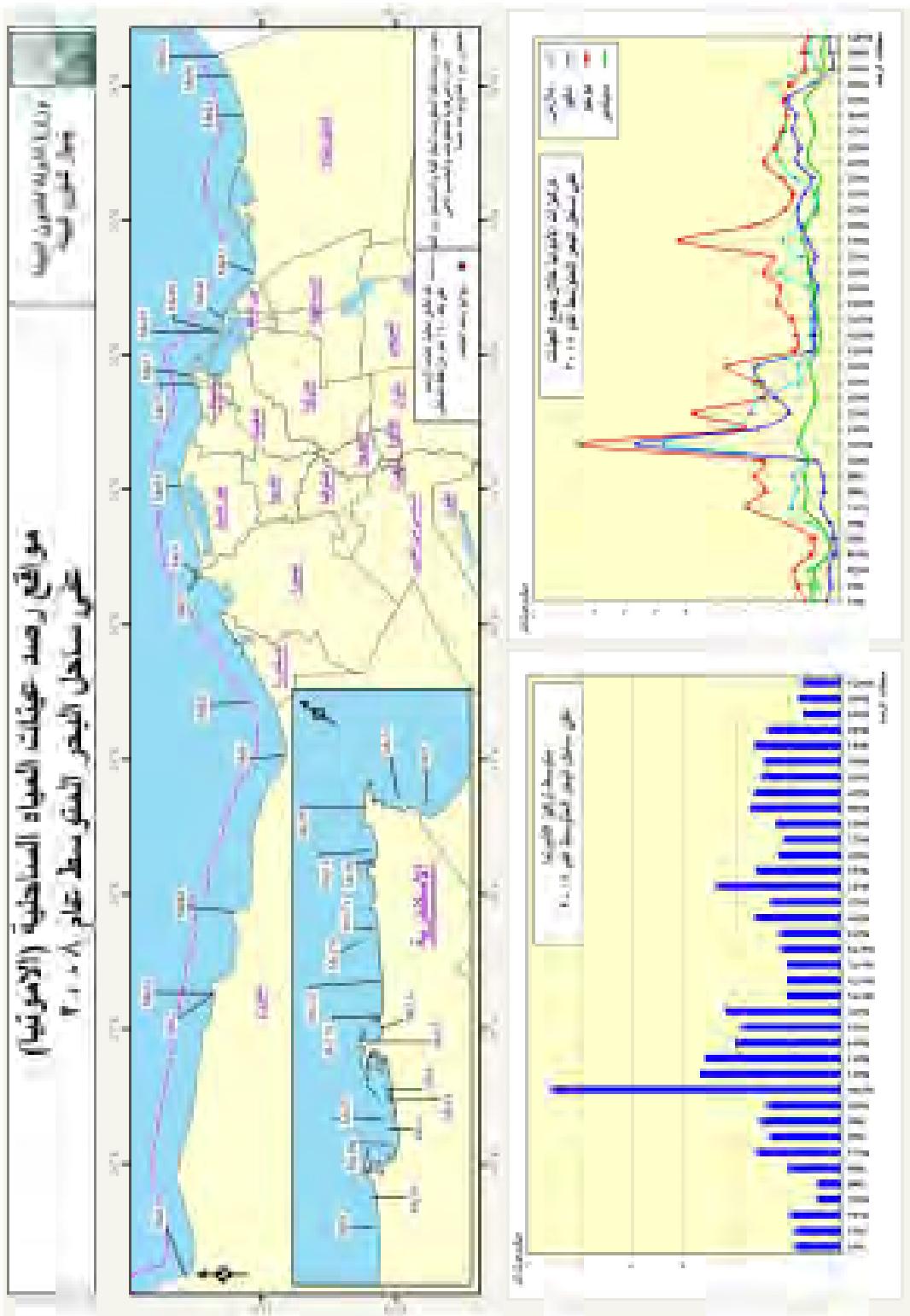
النيتروجين الكلی: وجد زيادة في قيم النيتروجين الكلی في منطقة سيدي كرير والنوباریة والدخيلة والمکس والمیناء الغربي ومحطة الطاقة في ابو قیر والمعدیة وكان التركيز المتوسط ($4,46 \pm 12,60$ میکرومول/لتر لمنطقة الاسكندرية) بينما كان ($4,66 \pm 15,14$ میکرومول/لتر لمنطقة الدلتا) وهى أعلى المناطق شكل (٤-٦).

الفوسفور النشط والكلی: أوضحت تركيزات كل من الفوسفور النشط والكلی على طول منطقة الرصد أن المنطقة الغربية هي اقل محتوى في الفوسفور وان التركيزات منخفضة مقارنة بالاعوام السابقة. كما لوحظ ان التركيز في منطقة الاسكندرية اعلى مرتين مقارنة بالمنطقة الغربية.

كلوروفيل - أ: وجد ان تركيز كلوروفيل - أ والمواد العالقة تختلف من منطقة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى اختلاف معدلات ونوعية المياه التي يتم صرفها. حيث وجد ان تركيز كلوروفيل - أ في باجوش (كمنطقة مرجعية) تحتوى على ($0,84$ میکروجرام/لتر). ومقارنة ذلك بالمناطق الأخرى وجد ان محتوى الكلوروفيل يزداد إلى ٦ مرات في منطقة الاسكندرية و٨ مرات في منطقة الدلتا بينما تصل الزيادة إلى ٤ مرات في المنطقة الشرقية، (شكل ٥-٦). وبصفة عامة فإن منطقة الاسكندرية والدلتا وبورسعيد ورفح قد اظهرت مستويات مرتفعة في كلوروفيل - أ وهذا يرجع إلى المستويات العالية من الفوسفور النشط والنيتروجين الغير عضوي الذائب والسلیکات وكلها عوامل تساهم في وجود مستوى عالى من كلوروفيل - أ.

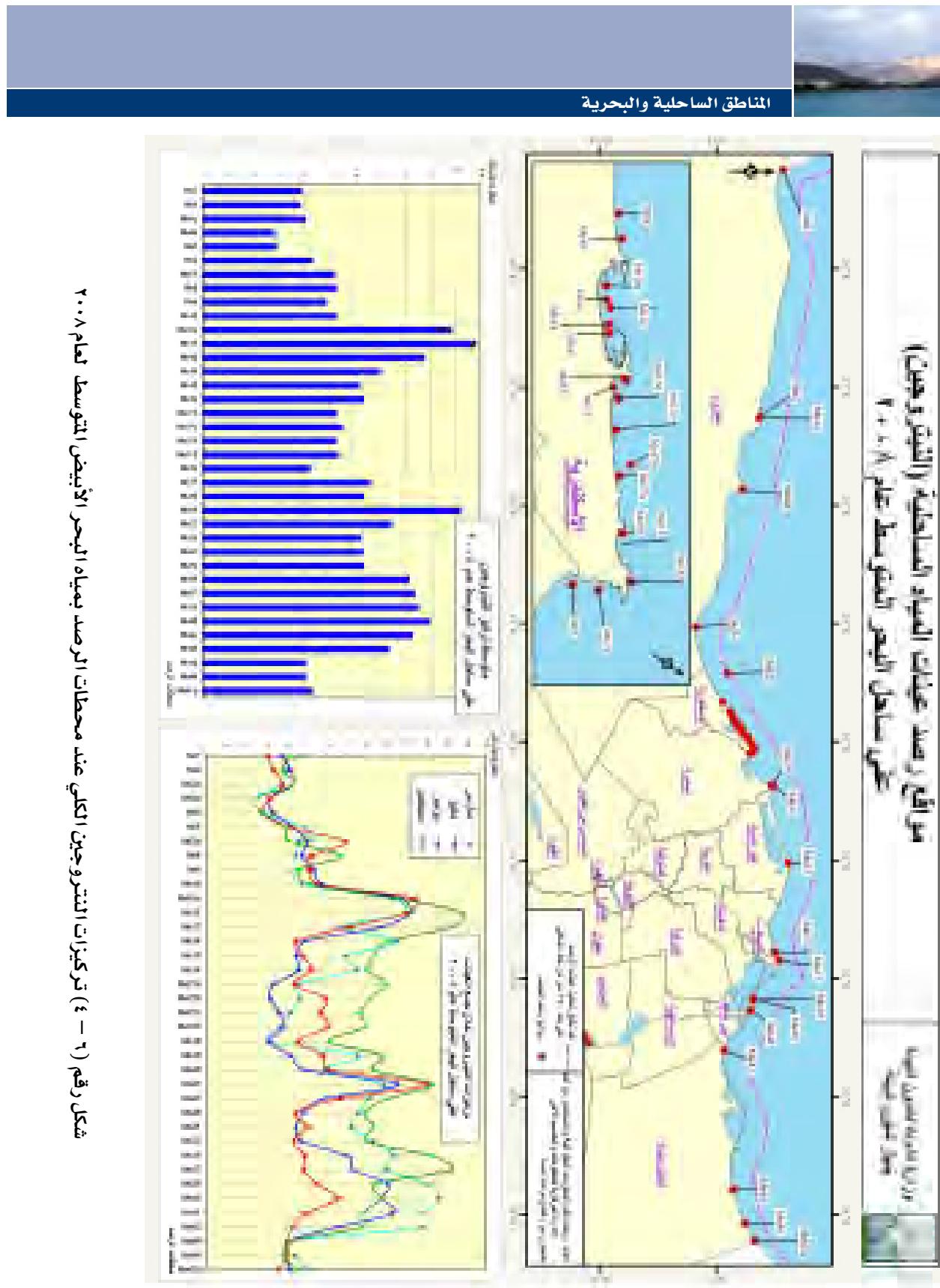


المناطق الساحلية والبحرية



للمزيد (١ - ٣) يرجى زيارة الرابط التالي: www.mena.gov.eg تاريخ إصدار المنشور: ٢٠١٧

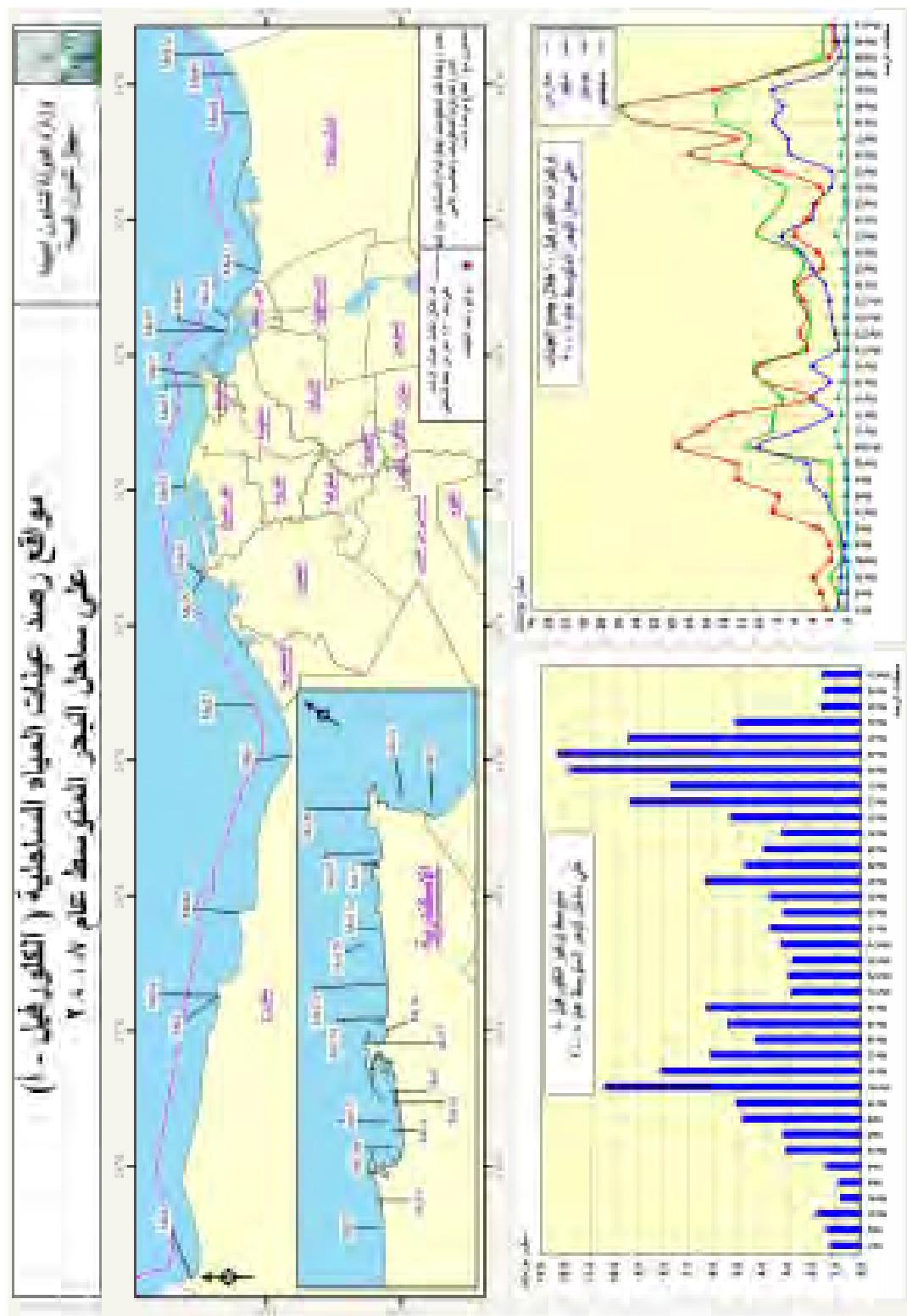
المناطق الساحلية والبحرية



شكل رقم (٦ - ٤) ترکيزات المترولوجين اللكي عند محضلات الرصد بعياد البحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٨



المناطق الساحلية والبحرية



شكل رقم (٦ - ٥) تركيزات كلوروفيل-أ عند محطات الرصد بمياه البحر المتوسط لعام ٢٠٠٨



٦-٤-٤ ملاحظات عامة:

- أظهرت التحاليل البكتريولوجية وجود بعض التحسن مقارنة بالاعوام الاربعة السابقة.
- توضح نتائج التحاليل الكيميائية للمياه الساحلية للبحر المتوسط مدى نظافة مياه البحر وخلوها من التلوث فيما عدا بعض الواقع بالقرب من المصبات.
- سعت الوزارة إلى القيام برصد الملوثات العضوية والمعادن الثقيلة والهيدروكربونات والمبيدات في كل من رسوبيات القاع والقاعيات وذلك من خلال التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية حيث تم توقيع برتوكول تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة MED POL - لرصد تلك الملوثات في عدد عشرة محطات بالبحر المتوسط وذلك عام ٢٠٠٩.
- بوجه عام كان هناك تحسن في نوعية المياه الساحلية وذلك نتيجة للجهود التي تبذل من خلال التعاون ما بين الجهات المعنية والتفتيش البيئي على المنشآت الصناعية والسياحية والتي تقوم بالصرف بصورة مباشرة او غير مباشرة على المياه الساحلية، وإجراء دراسات التقييم البيئي للمنشآت قبل إعطائها التصاريح الالزمة وذلك للتأكد من عدم الإضرار بالبيئة البحرية، وتحث المنشآت القائمة على توفيق أوضاعها للتواافق مع الحدود المسموح بها في القانون.

٦-٤-٥ نوعية المياه الساحلية في البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة لعام ٢٠٠٨:

في إطار برنامج رصد المياه الساحلية تم القيام بعدد أربعة رحلات حقلية دورية خلال أشهر (مارس، مايو، يونيو وسبتمبر) لعام ٢٠٠٨ وذلك لعددأربعون محطة مقسمة كالتالي: ١٤، ١١، ١٥، لكل من خليجي السويس والعقبة والبحر الأحمر كما هو موضح بالخريطة شكل (٦-١). حيث استهدف هذا البرنامج رصد جميع المشاهدات والملاحظات الموجودة على شواطئ وسواحل هذه المناطق، وقياس بعض المتغيرات الهيدروغرافية لعمود المياه، (درجة الحرارة، الملوحة، الأَس الأيديروجيني، الأكسجين الذائب)، والكشف عن وجود بعض أنواع البكتيريا الضارة (المرضية) والدالة على وجود الصرف الصحي بالإضافة إلى القياسات الكيميائية المختلفة (كلوروفيل-أ - المواد العالقة - الشفافية، أملاح النيتروجين، الفوسفور، السليكا) للمياه الساحلية وذلك للوقوف على حالة الساحل المصري للبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة تحت الظروف والأوقات المختلفة من العام ولقد أوضحت نتائج الدراسة ما يلى:

٦-٤-٦ الشواهد الحقلية:

تم رصد الشواهد العامة لشواطئ البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة خاصة تلك التي تستخدم في الأغراض السياحية والترفيهية. حيث شوهدت بعض الملوثات وبكميات متفاوتة خلال بعض فترات الدراسة كالتالى:

خليج السويس:

شوهدت شحومات متراكمة وغلالات رقيقة من زيوت البترول المنتشرة بكميات مختلفة بالمحطات شمال ووسط السويس وراس غارب (Su7, Su2, Su1).



خليج العقبة:

وجد أن جميع المحطات خالية من الغلالات الرقيقة من زيوت البترول ما عدا ميناء شرم الشيخ (Aq2) كما وجدت بكميات ضئيلة ولمرة واحدة بالمحطات دهب (Aq5) وميناء نوبيع (الصيادين) (Aq8) ، ونوبيع (Aq9).

ساحل البحر الأحمر:

وجد أن جميع الشواطئ خالية تماماً من الشحومات المتراكمة ما عدا أبو شعر (Re1) والغردقه (Re2) (أمام معهد علوم البحار والمصايد) وشمال القصير (Re11) ومرسي علم (Re14) وذلك بكميات قليلة ولمرة واحدة وبكميات مختلفة في بئر شلاتين (Re15) . شوهدت غلالات رقيقة من البترول بكميات قليلة ولمرة واحدة بالمحطات وسط سفاجا (Re8) والحرماين (Re10) وجنوب القصير (Re13) ومتوسطة ولمرة واحدة بمحطة بئر شلاتين (Re15) .

أظهر التوزيع الجغرافي والرأسي للمتغيرات الهيدروجرافية (درجة الحرارة، الملوحة، الأس الأيدروجيني والأكسجين الذائب) عدم وجود تلوث حراري أو تسميمات حرارية بالمناطق الساحلية المختلفة مع ظهور نقص بسيط في درجة حرارة عمود المياه مع زيادة العمق في معظم الحالات. وقد سجلت درجة حرارة المياه أقصى معدل لها خلال شهر يوليو وأقلها في شهر مارس. تميزت المنطقة الجنوبية من البحر الأحمر (بئر شلاتين) بزيادة نسبية في درجات الحرارة عن بقية مناطق الدراسة. كما وجدت تغيرات طفيفة وغير ملموسة بالنسبة للملوحة والأس الأيدروجيني في مناطق الدراسة المختلفة خلال هذا العام وذلك اعتماداً على المستوى العام لكل من هذه المناطق. كما وجدت المياه في حالة جيدة وصلت إلى حد التشبع بغاز الأكسجين طوال العام. ويتبين مما سبق أن المتغيرات الهيدروجرافية المختلفة كانت في مستوياتها الطبيعية وأن تأثير الصرف الخارجي أو النشاط البشري عليها مازال محدوداً.

٦-٤-٢ نتائج الفحوص البكتريولوجية (العد البكتيري) في عام ٢٠٠٨ :

لقد استخدم وجود البكتيريا الدالة على التلوث البرازى الآدمى وهى :

كمقياس لجودة المياه من وجهه نظر الصحة العامة. Faecal streptococci, E. Coli, Total Coliforms وأيضاً استخدام مقياس مجموعة الدول الأوربية European commission 1988 وهو نفس مقياس وزارة الصحة المصرية (١٩٩٦) . والمعمول به حالياً. اتضحت من الدراسة البكتريولوجية الحالية أن نسبة المحطات المرصودة التي تعدت فيها الحدود المسموح بها هي ٤٦٪ (سجل فيها اعداد بكتيريا أعلى من الحد المسموح به مرة واحدة أو أكثر لميكروب واحد أو أكثر) من بين ٣٩ محطة مدروسة في عام ٢٠٠٨ بينما كانت هذه النسبة المؤدية ٥٢٪، ٥٦٪، ٥٦٪، ٤٤٪، ٥٤٪، ٦٠٪، ١٥٪ في الأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٢، ٢٠٠١، ٢٠٠٠، ١٩٩٩، ١٩٩٨ على التوالي. وجاءت نتائج الفحص لعام ٢٠٠٨ كالتالي (الأشكال ٦-٧-٦، ٨-٦، ٩-٦) :



خليج السويس

وجد أن أعداد البكتيريا في الحدود المسموح بها في ٨ محطات من ١٥ محطة موضع الفحص بينما سجلت ٧ محطات أعداد تتراوح من عالية التلوث إلى قليلة التلوث وهي:

رأس غارب (Su7) وهي دائمًا تسجل أعداد بكتيرية عالية طوال العام ومصاحبة دائمًا للتلوث الناتج عن صب مخلفات الصرف الصحي الغير معالج لمدينة رأس غارب مباشرة في مياه البحر.

- السويس - شاطئ الكبانون (Su1c) ويتأثر بمصرف الكبانون الذي يقع شمال الشاطئ ويحمل مخلفات المجازر.

- السويس - شاطئ ركس (Su1b) وكذلك السويس - شمال السويس - أمام شاليهات المحافظة (Su1a) ويتأثر بميناء البحرى القريب.

- السويس - ميناء الأدبية (Su3) ويتأثر بنشاط الميناء التجارى البحرى.

- رأس سدر(Su10) ويعتبر مصيف العائلات ويستقبل أعداد كبيرة من المصيفين صيفاً.

- الطور - الشاطئ العام (Su13) ويستقبل أعداد من المصطافين صيفاً ويتأثر كذلك بميناء الصيد البحرى القريب.

خليج العقبة

يعتبر الساحل المصرى لخليج العقبة نظيف لوجود المحميات الطبيعية ما عدا بعض المحطات والتى سجلت اعداداً من البكتيريا تفوق الحد المسموح به وهي كالتالى:

- شرم الشيخ - مارينا شارم (Aq2) سجلت اعداد عالية من البكتيريا معظم أوقات السنة بسبب زيادة اعداد مراكب الغطس الراسية فى المكان وكذلك اعداد الزوار من راغبى الغطس.

- شرم الشيخ - خليج نعمة (Aq3) ويتأثر بالنشاط السياحى (السباحة، الغطس، التزلق على المياه.....) وقد سجلت الاعداد العالية نسبياً من البكتيريا فى شهر يوليو وسبتمبر.

- نوبع - الصيادين (Aq8) والتى سجلت اعداد من البكتيريا تفوق الحد المسموح فى يناير وسبتمبر ويتأثر بنشاط ميناء نوبع البحرى القريب.

ساحل البحر الأحمر

كانت النتائج مقبولة وفي الحدود المسموح بها على طول الساحل المصرى للبحر الأحمر في معظم أوقات السنة في ٨ محطات من بين ١٥ محطة موضع الفحص بينما سجلت ٧ محطات اعداد بكتيرية تفوق الحد المسموح به وهي:

- بير شلاتين (Re15) وقد سجلت اعداد عالية من البكتيريا معظم أوقات السنة والتى تأثرت بأعمال الصيد لأنها ميناء صيد بدائي عشوائى، ويوجد به اعداد كبيرة من قوارب الصيد البدائية.

- القصير- منتجع موفينبيك (Re11) ويعتمد تأثيرها بزيادة اعداد السائحين والزوار وكذلك وجود بعض الخيول والجمال بالقرب من الشاطئ، وقد كانت اعداد البكتيريا تفوق الحد المسموح به في شهر مارس فقط.

- الفردقة - الشيراتون(Re4) والفردقة الشاطئ العام (Re3) وقد سجلت اعداد بكتيرية عالية في مارس والتي تتأثر بأعداد الرواد والزوار وراغبى الاستحمام والغطس.



المناطق الساحلية والبحرية

- سفاجا - وسط المدينة (Re8) وقد سجلت اعداد كبيرة خلال العام ويقع مباشرة جنوب ميناء سفاجا البحري ويتأثر بنشاط الميناء.
- شمال مدينة سفاجا- منتجع روبنسون (Re7) وقد سجل اعداد من البكتيريا في شهر مارس ويتأثر بالنشاط السياحي (السباحة ، الغوص ، التزلج على المياه).
- القصیر - جنوب المدينة - الشاطئ العام (Re13) وقد سجلت اعداد من البكتيريا تفوق قليلا الحد المسموح به في يوليو حيث أنه شاطئ عام لمدينة القصیر.
- الغردقة - منتجع الجونة السياحي (Re1) كانت اعداد البكتيريا أكثر قليلا من الحد المسموح به خلال العام نتيجة للنشاط السياحي.

٦-٢-٤ نتائج قياس تركيزات الأملال المغذية وكلوروفيل - أ في عام ٢٠٠٨ :

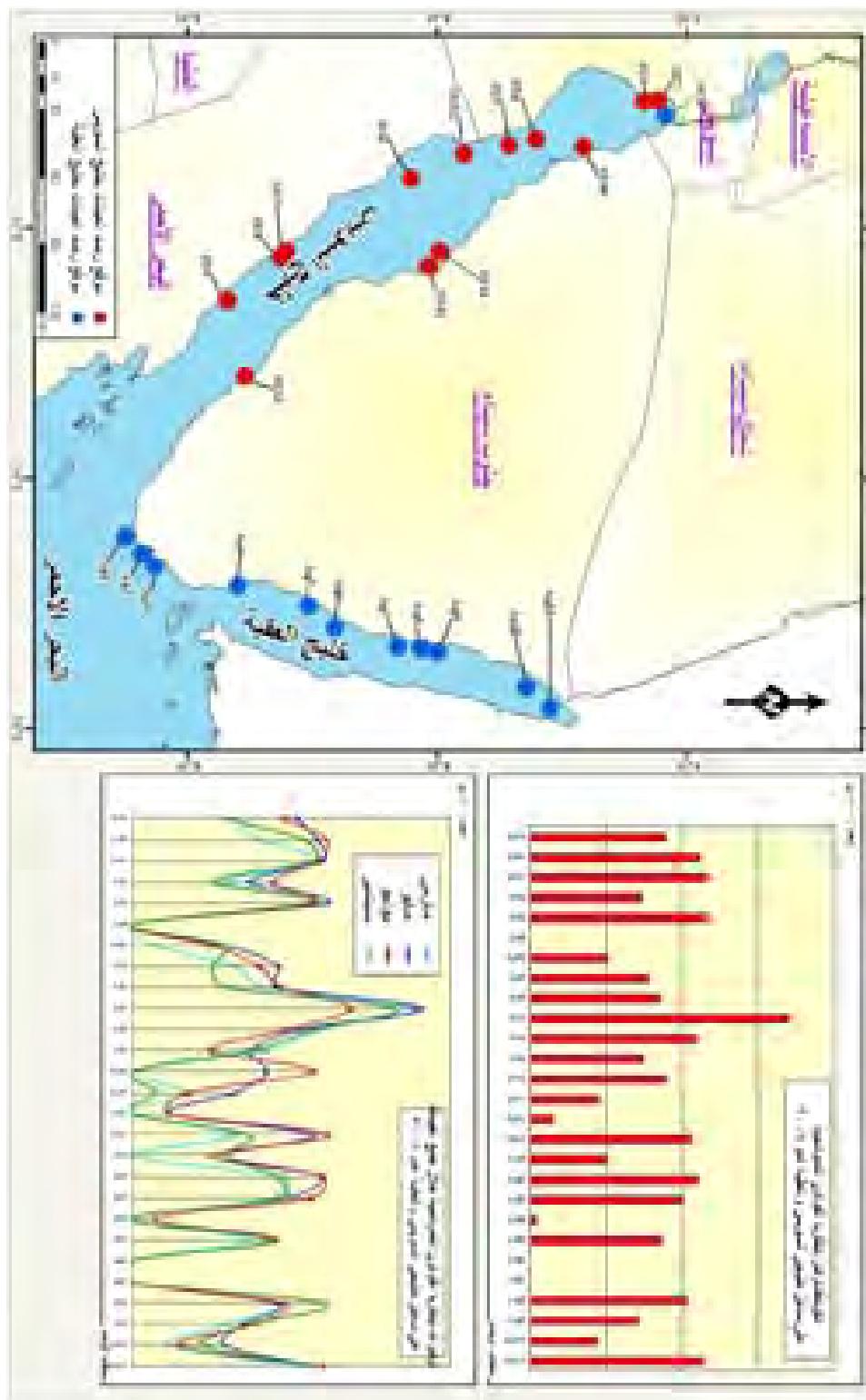
تم دراسة المستويات المختلفة للعديد من المتغيرات الهيدروكيميائية مثل كلوروفيل أ ، المواد العالقة الكلية، الشفافية، النيتروجين غير العضوي (النترات، النتریتات، الأمونیا) والنيتروجين الكلی، الفوسفور الفعال والکلی بالإضافة إلى السليکا الفعاله. حيث يمكن الاستدلال من خلال دراسة مستويات هذه المتغيرات معرفة حالة وجودة المياه الساحلية ومدى تأثير الظروف المختلفة عليها مثل كميات الدفق الخارجى والنشاط البشرى وذلك في الأماكن والأوقات المختلفة.

النيتروجين غير العضوى (النترات، النتریت، الأمونیا):

أشارت نتائج تحليل النيتروجين غير العضوى أن الجزء الشمالي من الجزء الشمالي من خليج السويس قد سجل تركيزات عالية جداً من النترات، النتریت والأمونیا بالمقارنة ببقية مناطق الدراسة التي سجلت تركيزات منخفضة جداً من هذه المكونات. وقد اتضح ذلك من المتوسطات السنوية لهذه المكونات بـالمياه الساحلية لـالمناطق (أ، ب) من خليج السويس وخليج العقبة والبحر الأحمر والتي سجلت (٩,٢١، ٩٠، ٦٤، ١، ١٤، ٢,٩٠، ٠، ميكرومول/لتر أمونیا) (٤٢، ١,٩٢، ٠,٤٢، ١٧، ٠، ميكرومول/لتر النترات) (١٢,٨٦، ١,٤٥، ١,٢٢، ٠,٥٦، ميكرومول/لتر النتریت) على التوالي. كما سجلت زيادة ملحوظة في تركيزات الكثير من الأملال المغذية بـالمياه الساحلية لميناء رأس غارب (Su7) وذلك لعدة مرات خلال الدراسة الحالية. كما سجلت زيادة محدودة بـالمياه الساحلية لميناء العين السخنة الجديدة (Su5-a) مما يشير إلى زيادة تأثير النشاط البشري على هذه المواقع. اتضح من المتوسط السنوي لمستويات النيتروجين غير العضوي الذائب (أمونیا + النترات + النتریت) وجود تشابه بـالمياه الساحلية لكل من خليج العقبة والبحر الأحمر والتي سجلت (٠١، ٢٦، ١,٢٦، ميكرومول/لتر) على الترتيب. وهذه المستويات كانت أقل نسبياً من مثيلاتها بالمنطقة (ب) (٤, ٥٣، ميكرومول/لتر) وأقل كثيراً عنها بالمنطقة (أ) (١٠, ٢٤، ميكرومول/لتر) من خليج السويس. الأشكال (١٠-٦، ١١-٦، ١٢-٦، ١٣-٦).



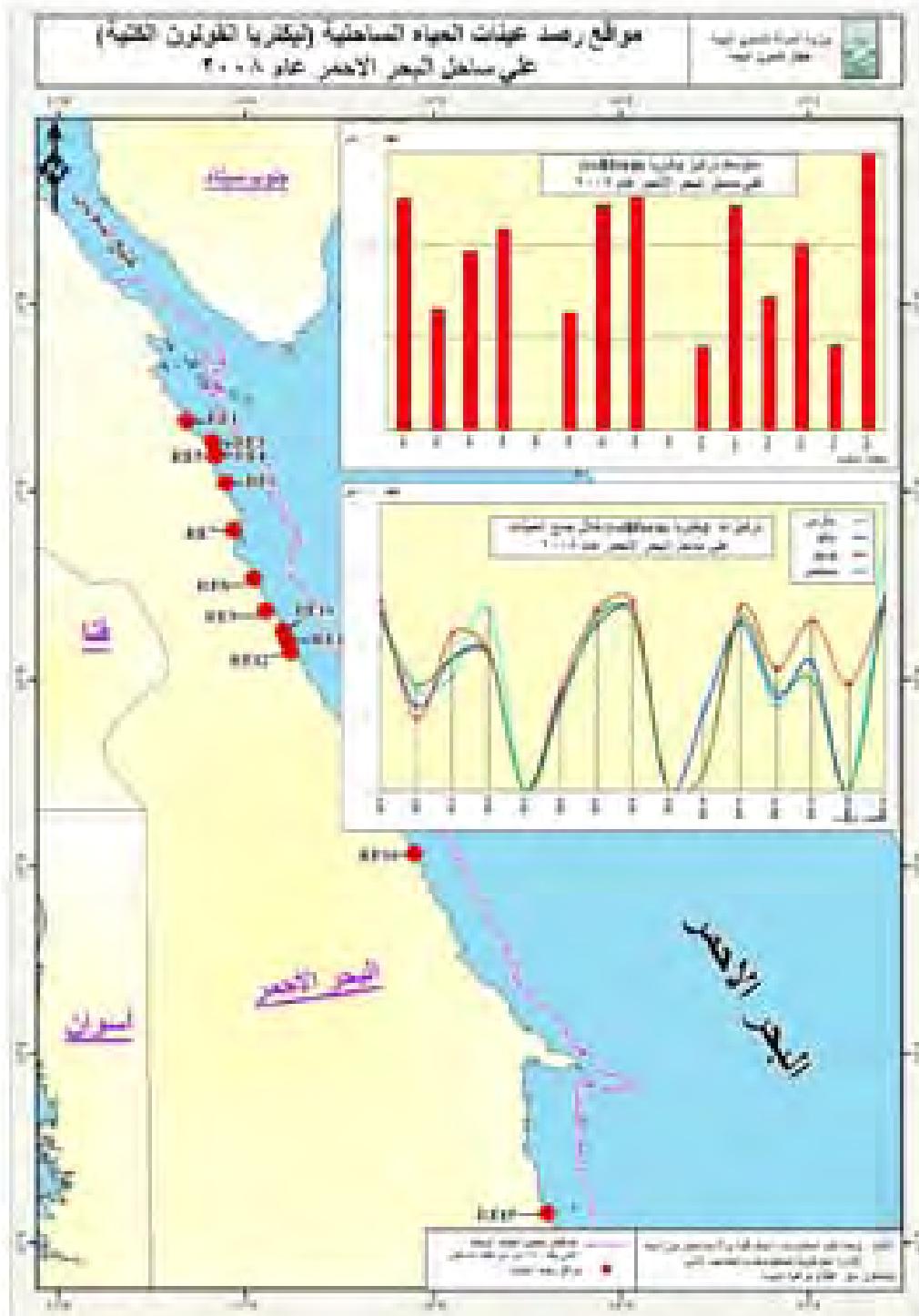
مخطط رصد عينات المياه الداخلية للفولون للبيئة على ساحل طيور السربس والعلبة عام ٢٠٠٦



شكل رقم (٦) - (٦) المعد المكتريولوجي لفولون الكلية عند محطات الرصد على ساحل طيور السربس والعلبة عام ٢٠٠٦

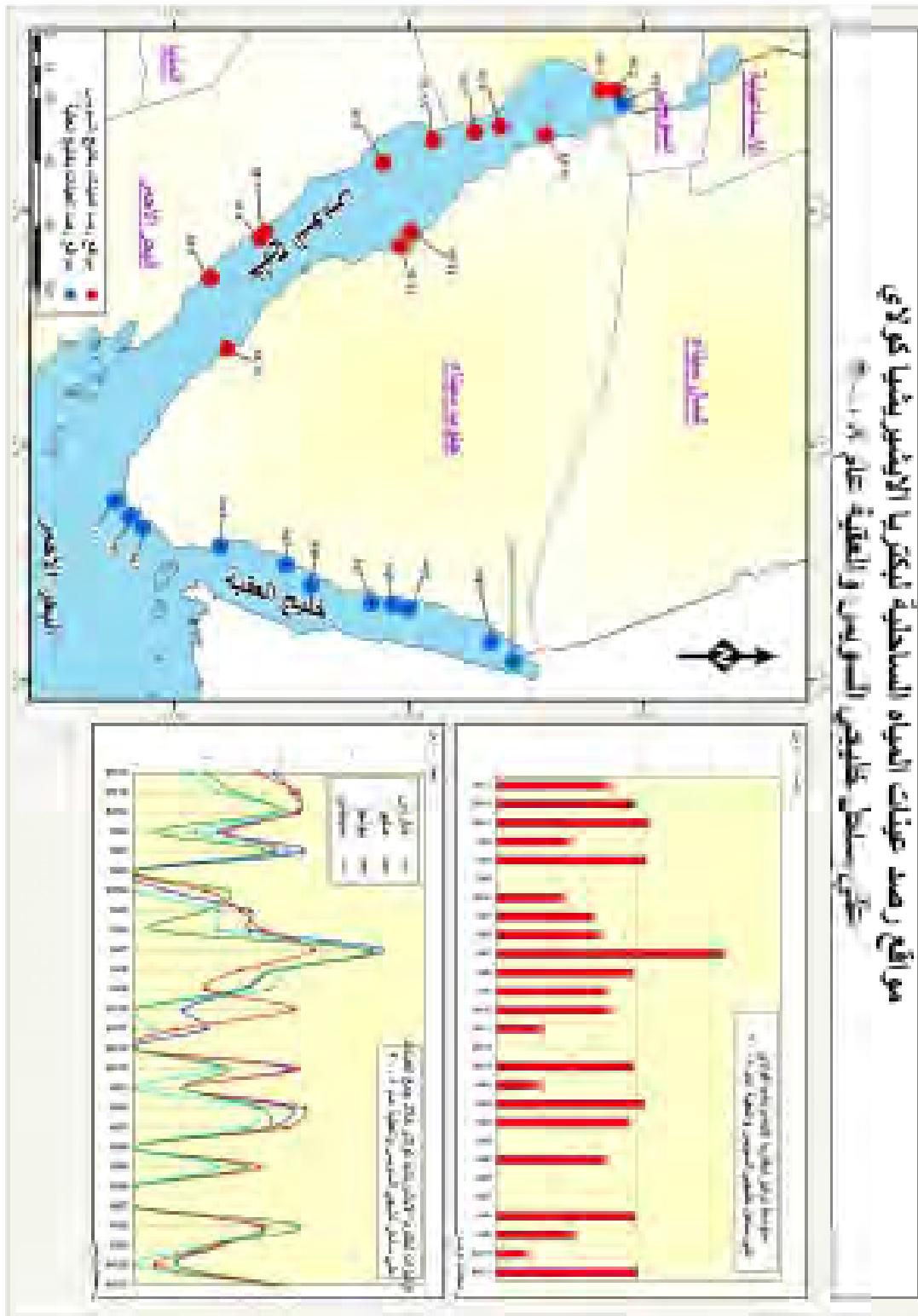


المناطق الساحلية والبحرية



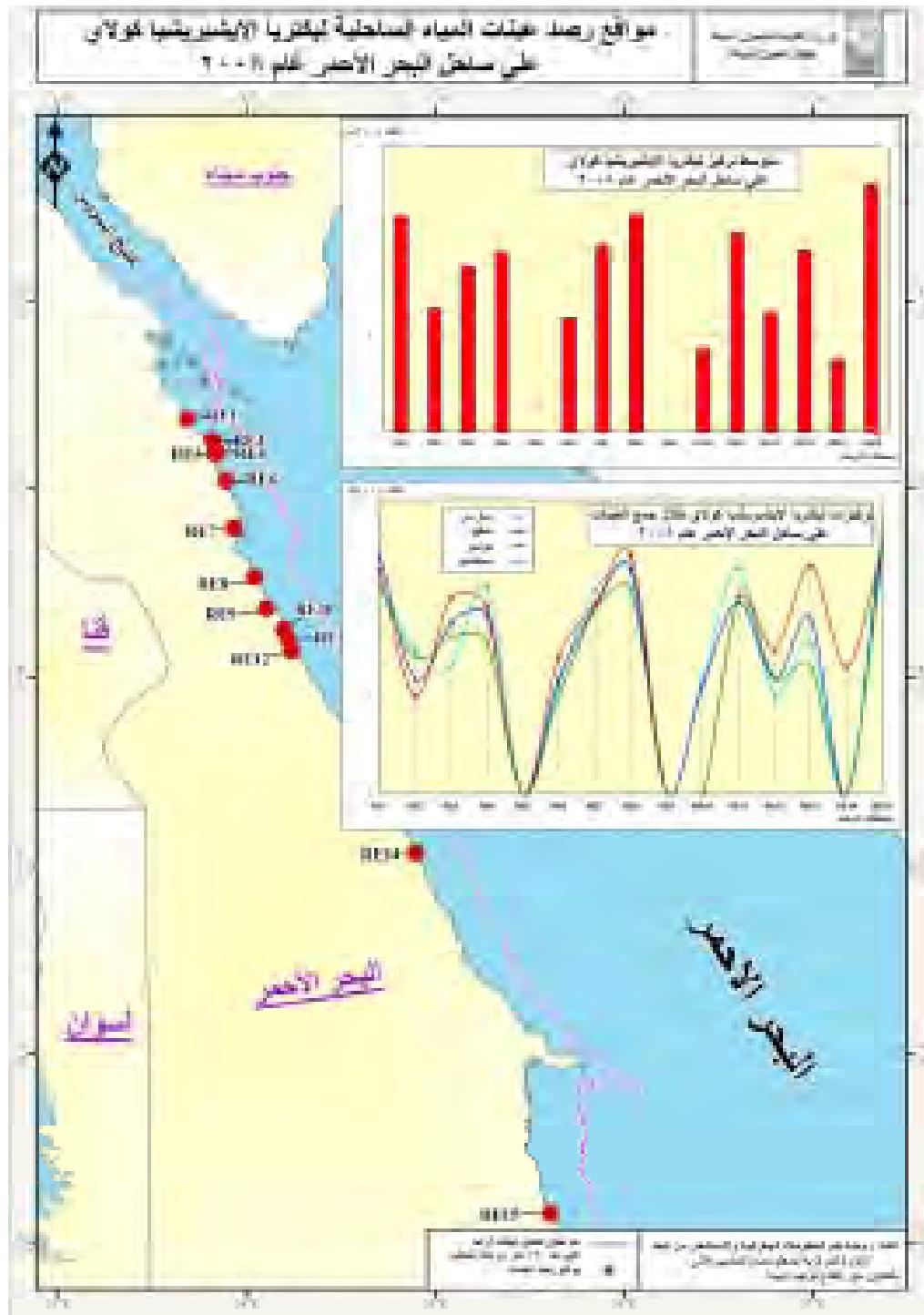
شكل رقم (٦ - ٧) العد البكتريولوجي لبكتيريا القولون الكلية عند محطات الرصد بالبحر الأحمر لعام ٢٠٠٨

المناطق الساحلية والبحرية





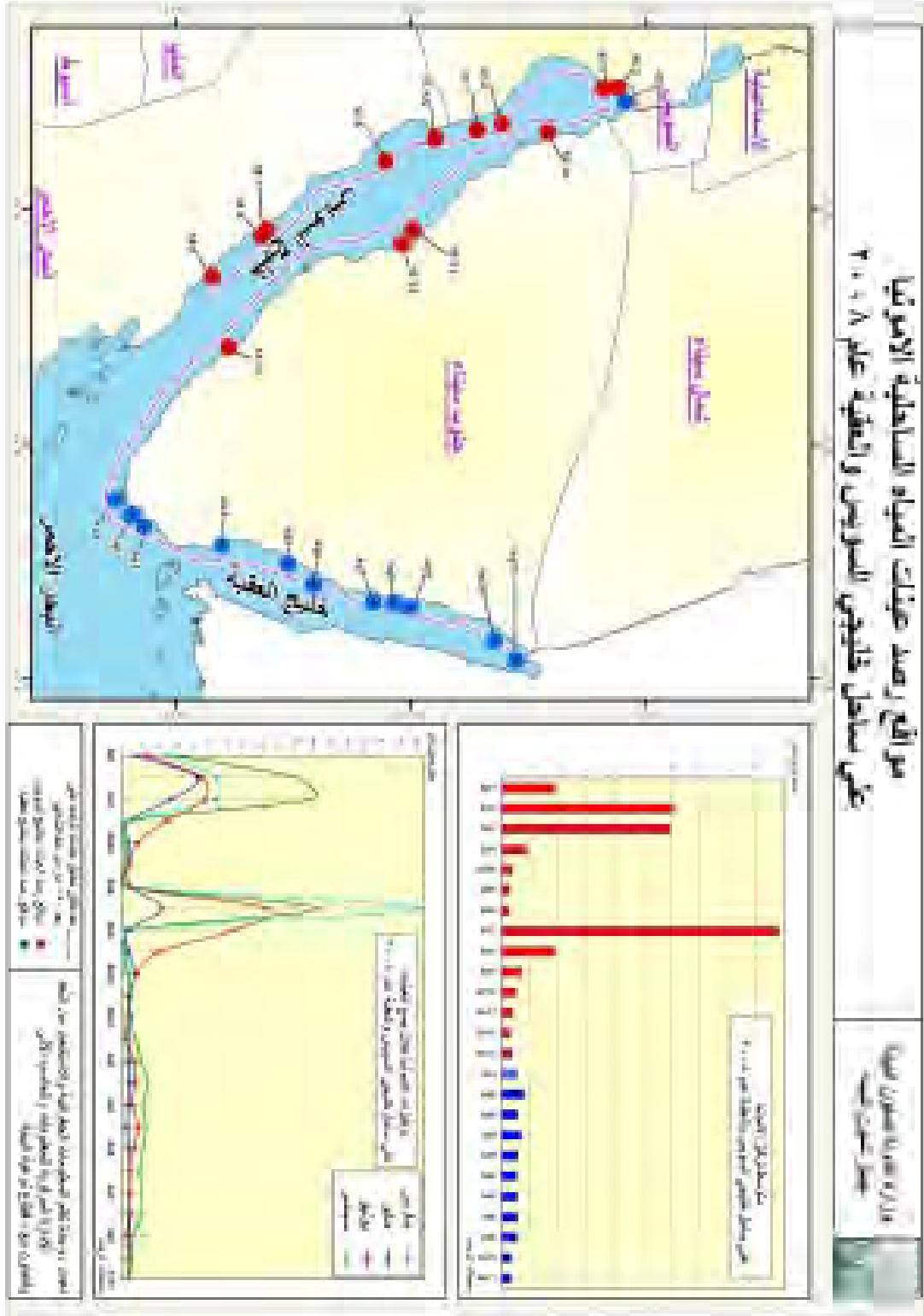
المناطق الساحلية والبحرية

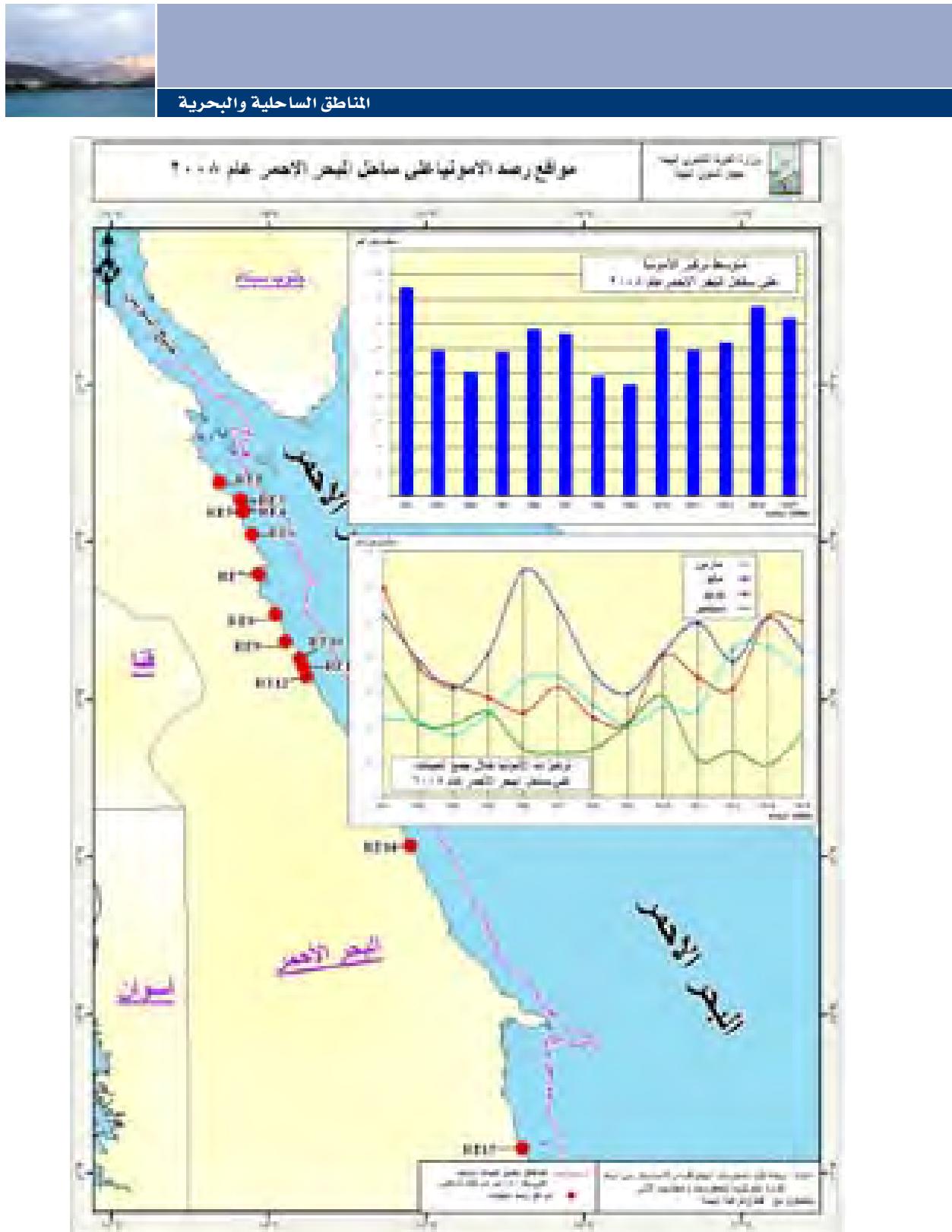


شكل رقم (٦-٩) العد البكتريولوجي لميكروبات الأيشيريشيا كولاي عند محطات الرصد بالبحر الأحمر لعام ٢٠٠٨



مراجع لعدد عينات المعايير المساعدة الإجمالية
على سطح خلوي للبروتين والغافية علم

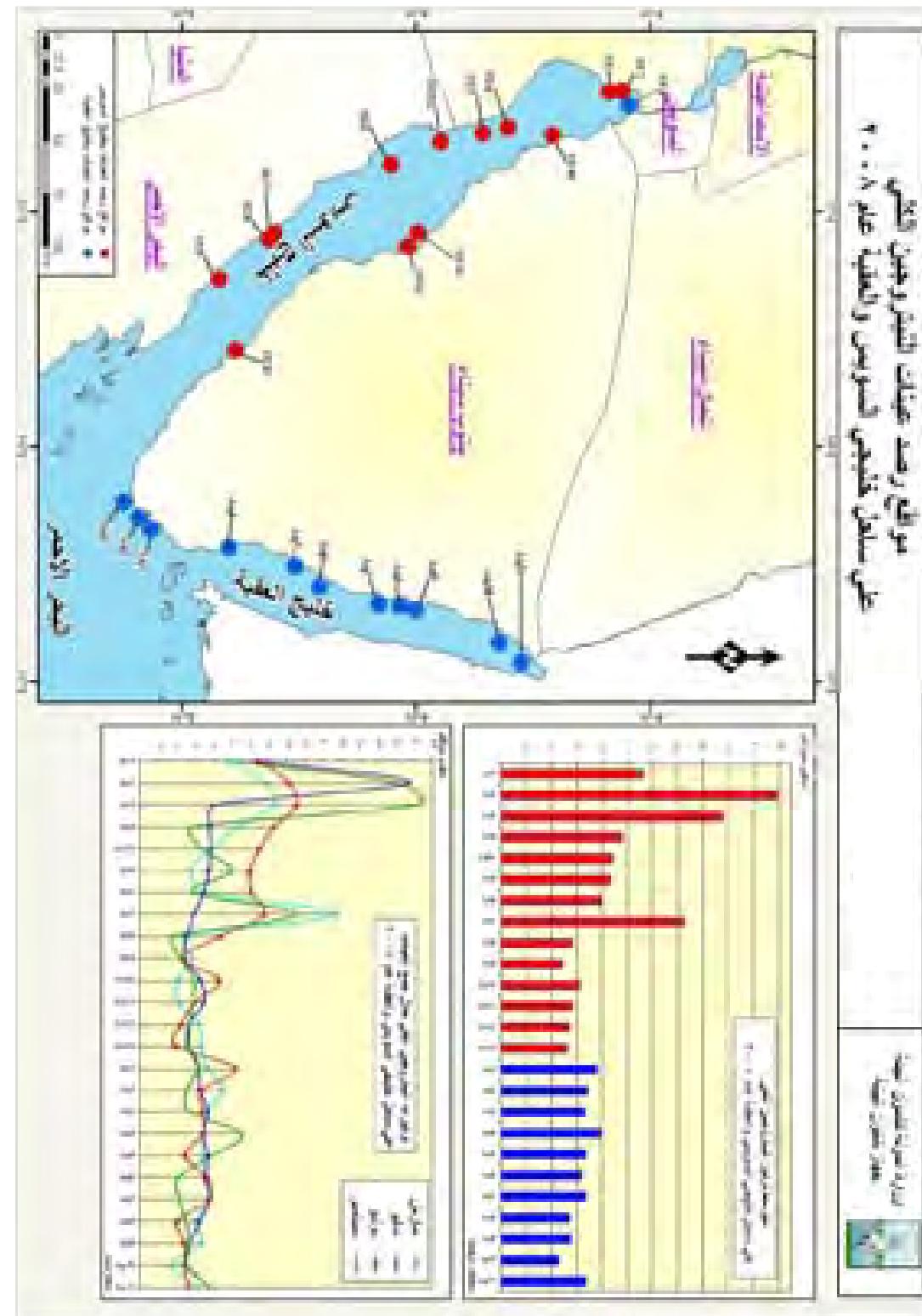




شكل رقم (٦ - ١١) تركزات الأمونيا عند محطات الرصد بمياه البحر الأحمر لعام ٢٠٠٨

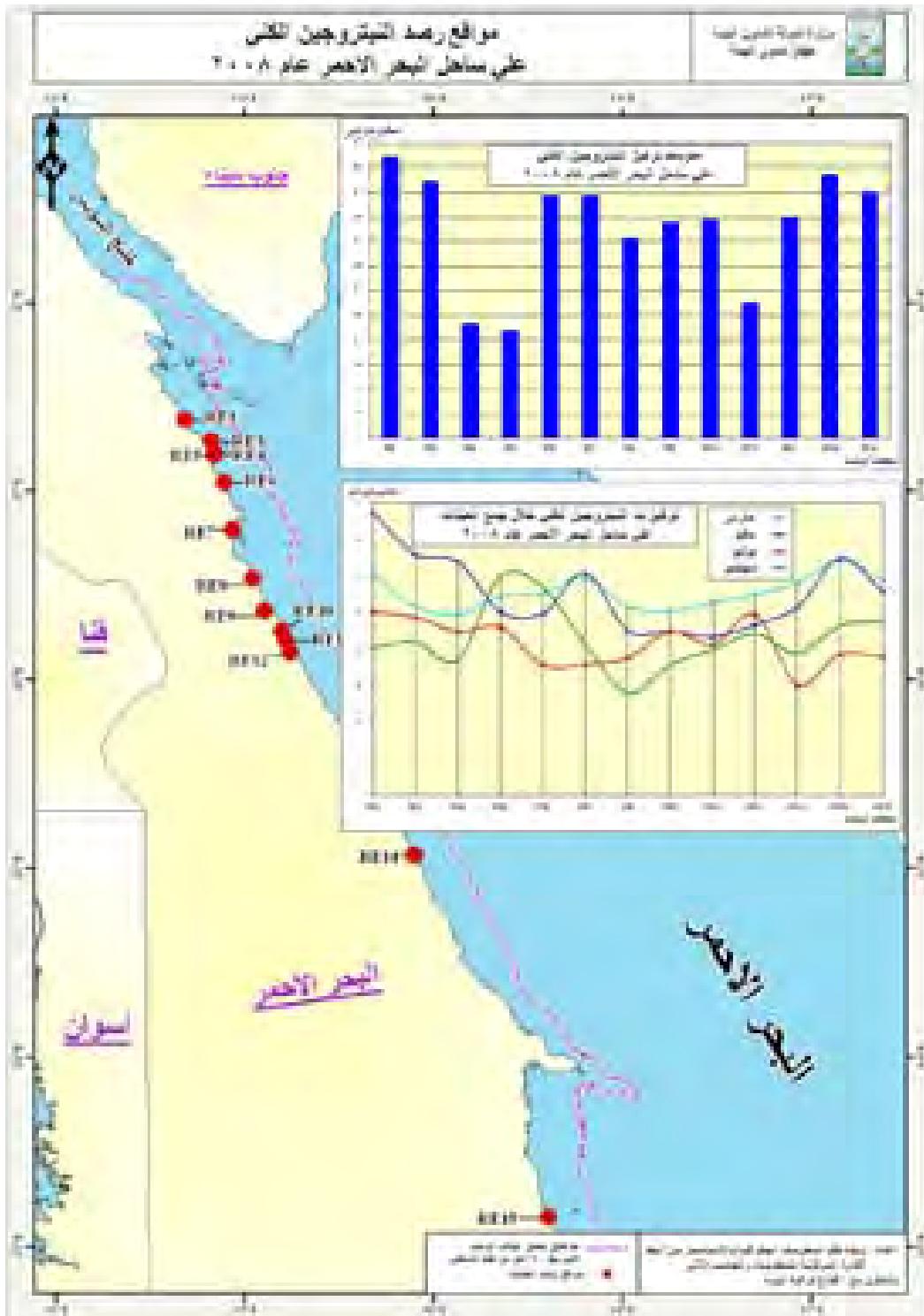


موقع بحثي مجهز بالتجهيزات العلمية
على ساحل خليجي لمزيد من البحوث العلمية





المناطق الساحلية والبحرية



شكل رقم (٦ - ١٣) تركيزات النيتروجين الكلي عند محطات الرصد بمياه البحر الأحمر لعام ٢٠٠٨



الفوسفور الفعال والكلى:

اتضخ وجود زيادة نسبية فى تركيزات الفوسفات الفعال فى جميع الأوقات خلال هذا العام بمحطة رأس غارب (Su7) فى خليج السويس ووسط القصير (Re12) وبئر شلاتين (Re15) فى البحر الأحمر. حيث أمكن تفسير ذلك بالزيادة النسبية للنشاط البشرى بهذه المناطق. خاصة وأن هذه الزيادة قد اقترنـت بزيادة نسبية فى تركيز كل العناصر الأخرى فى معظم هذه الأماكن. أما الزيادة الملاحظة، والتى سجلـت بالمنطقة الوسطى من البحر الأحمر والتى تقع بين مدينتى سفاجا والقصير (Re15-Re10) فقد اقترنـت بزيادة نشاط شحن وصناعة الفوسفات بهذه المنطقة والتى تعتبر من أكبر مناطق صناعة وشـحن الفوسفات بمصر. حيث توجد شركات فوسفات البحر الأحمر وميناء الحمراءين لتصدير الفوسفات (Re10). وبخلاف هذه المناطق فقد سجلـ الفوسفات الفعال مستويات ضعيفة جداً أو منعدمة فى بقية مناطق الدراسة. حيث أمكن تفسير ذلك بقابلية الفوسفور إلى الامتصاص على أسطح المواد العالقة أو التفاعل مع بعض العناصر الأخرى ثم رسوب هذه المواد إلى القاع. كذلك إلى السرعة الكبيرة جداً فى استهلاك الفوسفور بواسطة الهائمات النباتية.

کلوروفیل اُ:

استخدم الكلوروفيل الموجود في الهايمات النباتية كصبغة أساسية يمكن الاستدلال من خلالها على مستوى النشاط الحيوي ب المياه الساحلية . وقد سجل هذا العنصر تركيزات عالية نسبياً في الجزء الشمالي من خليج السويس، منطقة (أ) والتي تشمل المحطات (Su3-Su1) . أما تركيزاته في بقية مناطق خليج السويس، منطقة (ب) بالإضافة إلى المياه الساحلية للبحر الأحمر وخليج العقبة فقد كانت قليلة . وقد أقرت ذلك بالتأثير المباشر لمختلف أنواع الصرف الصناعي والصحى على المنطقة الشمالية من خليج السويس دون غيرها . حيث أكد ذلك وجود زيادة نسبية في كميات المواد العالقة ونقص في شفافية عامود المياه في هذه المنطقة بالمقارنة ببقية المناطق الأخرى والتي وصلت

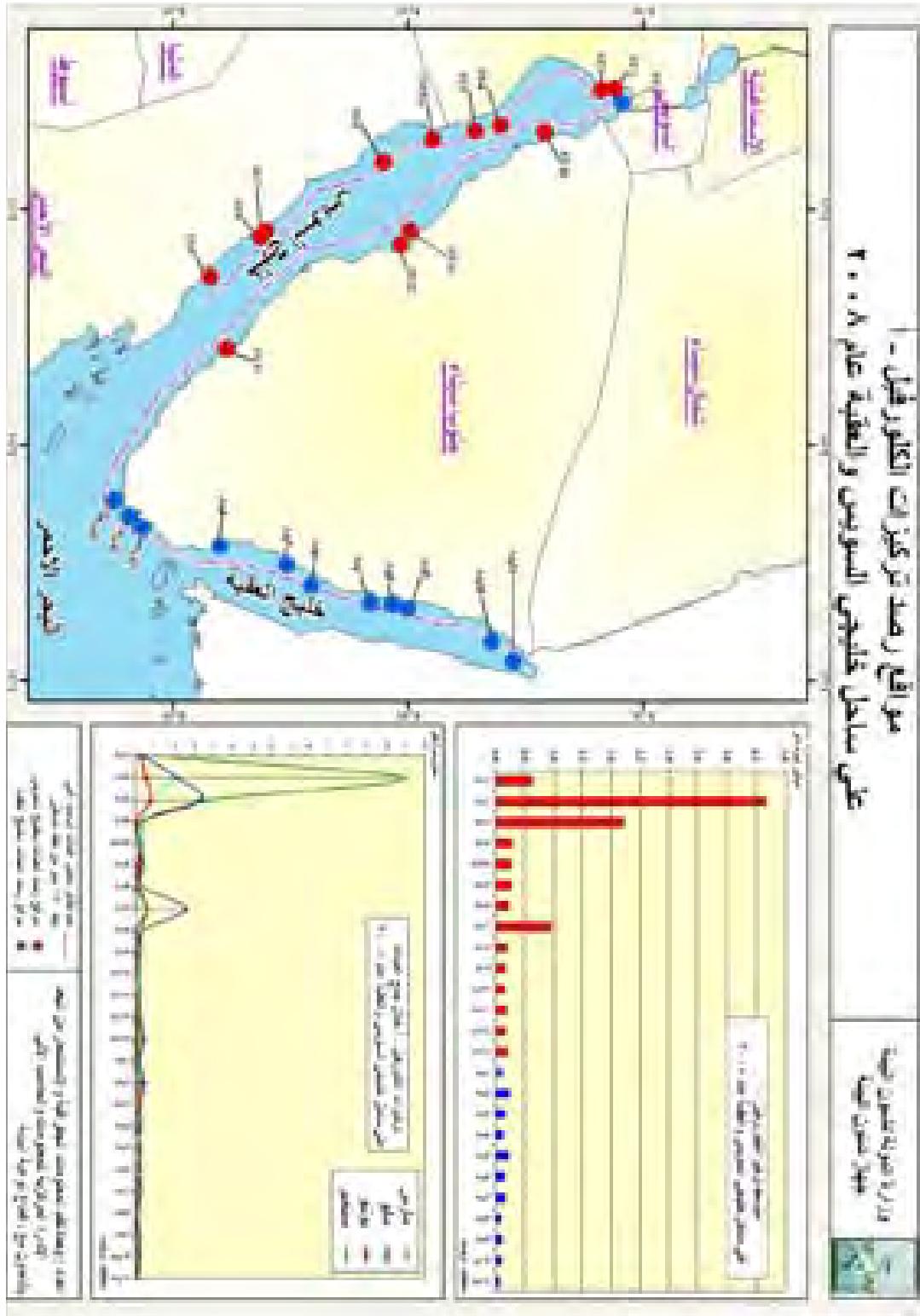


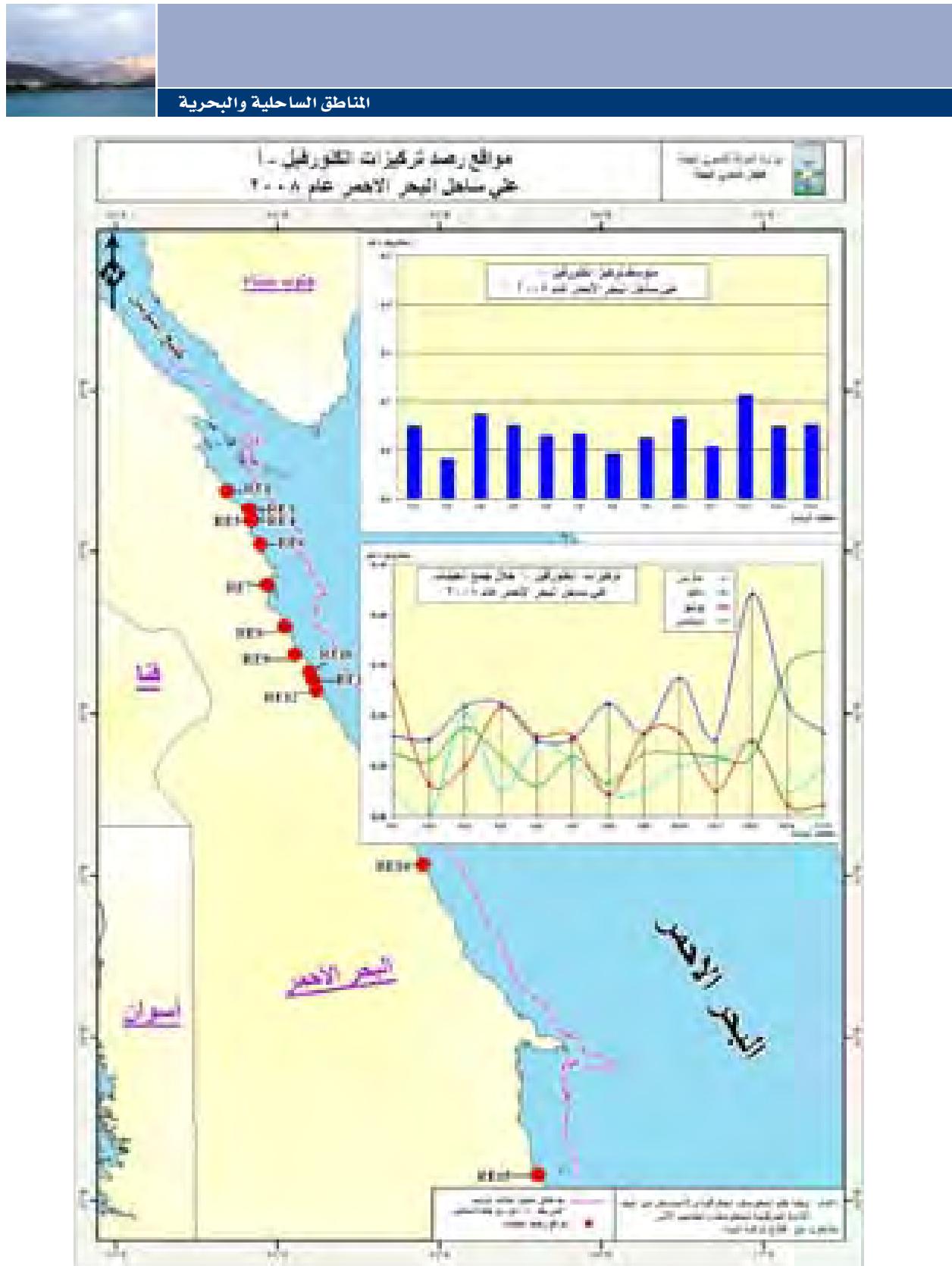
المناطق الساحلية والبحرية

فيها الشفافية لتشمل عامود المياه بالكامل في معظم الحالات. حيث سجلت المتوسطات السنوية لهذه المتغيرات بـمياه الساحلية للمناطق (أ، ب) من خليج السويس، خليج العقبة والبحر الأحمر مستويات وصلت إلى (٢٥٠، ٢٨٠، ٣٤٥، ٤٤٠، ٣٦٠، ١٧،٨٧، ٢٠، ٢١، ٤٤، ١٨، ٣١، ٠، ١٤، ٠، ٠، ٦٩، ٦٠، ٧، ٠٩ مترًا بالنسبة لشفافية عامود المياه) لهذه المناطق على التوالي. وقد أكد ذلك العلاقات الإحصائية للكلوروفيل-أ والتي وجدت موجبة مع المواد العالقة وسائلبة مع الشفافية. (الأشكال ٦-١٤، ٦-١٥).



مراجع رصد ترکيزات المغير فيل -
على ساحل خليج السويس والخطبة عام ٢٠٠٨





شكل رقم (٦ - ١٥) تركيزات كلوروفيل - أ عند محطات الرصد بمياه البحر الأحمر لعام ٢٠٠٨



٦-٤-٤ ملاحظات عامة:

- انخفضت اعداد البكتيريا عن الحد المسموح به بالمقارنة بالأعوام السابقة في منطقة القصیر (Re12 - وسط المدينة) و (Re13 جنوب المدينة) حيث لم تتعدي اعداد المراكب السياحية التي ترسى في هذه المنطقة (مرکب سیاحی) والتي قد يرجع إليها زيادة اعداد البكتيريا في هذه المنطقة.
- تناقصت اعداد البكتيريا إلى حد كبير في شرم الشيخ - مارينا شارم (Aq2) ، حيث تم إنشاء رصيف خاص مزود بنظام لشفط المخلفات الآدمية للمرکب السیاحیة والتى كانت تلقى في البحر وذلك في مارس ٢٠٠١ والذي قد يكون السبب في تناقص أعداد البكتيريا.
- قلت اعداد البكتيريا عن الحد المسموح به في منطقة نوبيع (Aq8 نوبيع - الصيادين) في معظم أوقات عام ٢٠٠٨.
- بناءً على نتائج الرصد فقد أمكن تقسيم الساحل المصري للبحر الأحمر إلى منطقتين أساسيتين هي المنطقة الشمالية من خليج السويس، والمحصورة بين ميناء بورتوفيق والأدبية والواقعة تحت التأثير المباشر لختلف أنواع الصرف الصناعي والصحى الغير معالج مما أدى إلى الزيادة الكبيرة في تركيز الملوثات إلى الحد الذي جعل هذه المنطقة تقع تحت نطاق المناطق ذات الوفرة الغذائية وفي نفس الوقت ملوثة بالأملاح المعدنية وذلك بناءً على التقديرات العالمية لهذه العناصر. أما المنطقة الثانية فتشمل بقية مناطق خليج السويس باستثناء رأس غارب، بالإضافة إلى خليج العقبة والبحر الأحمر، حيث سجلت تركيزات منخفضة لهذه العناصر نتيجة قلة تأثير الدفق الخارجى عليها إلى الحد الذى جعلها تقع فى إطار المناطق الفقيرة من حيث الوفرة الغذائية وبالتالي الغير ملوثة بهذه العناصر.
- انحصر وجود بعض الشحومات المتراكمة وغلالات زيوت البترول الرقيقة بالمناطق القرية من شركات البترول أو الموانئ ذات النشاط البشري المكثف دون غيرها.
- تميز خليج العقبة بوجود تجمعات كبيرة من الشعاب المرجانية بالمقارنة بساحل البحر الأحمر وخليج السويس.
- إنضم من المشاهدات الحقلية لهذا العام والأعوام السابقة أن المحطات (Su3, Su1) في جونة السويس، رأس غارب (Su7) بخليج السويس وميناء شرم الشيخ بخليج العقبة (Aq2) وسفاجا (Re8) شمال مدينة القصیر (Re11) وميناء الصيد بشلاتين (Re15) من البحر الأحمر تتعرض إلى زيادة من المؤثرات الخارجية نتيجة



المناطق الساحلية والبحرية

زيادة النشاط البشري بهذه المناطق.

ظهر تحسن في نوعية المياه الساحلية وذلك نتيجة للجهود التي تبذل من خلال التعاون ما بين الهيئات المعنية والتفتيش البيئي على المنشآت الصناعية والسياحية التي تقوم بالصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المياه الساحلية، والإهتمام بإجراء دراسات التقييم البيئي للمنشآت قبل إعطائها التصاريح الازمة وذلك للتأكد من عدم الإضرار بالبيئة البحرية، وتحث المنشآت القائمة على توفيق أوضاعها لتتوافق مع الحدود المسموح بها في القانون.

سعت الوزارة إلى القيام برصد الملوثات العضوية والمعادن الثقيلة والهيدروكربونات والمبيدات في كل من رسوبيات القاع والقاعيات وذلك من خلال التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية حيث تم توقيع برتوكول تعاون مع الهيئة الأقليمية للمحافظة على بيئه البحر الأحمر وخليج العقبة يتم بمقتضاه تدريب العاملين بمعامل الوزارة في الفروع الإقليمية (السويس والبحر الأحمر والمحميات الطبيعية) على جمع عينات رسوبيات القاع والكائنات البحرية وإجراء التحاليل لرصد الملوثات العضوية والمعادن الثقيلة والهيدروكربونات والمبيدات في كل من التربة والقاعيات من خلال عدد ١٥ محطة مقسمة عدد ٥ محطات بالبحر الأحمر و عدد ٥ محطات بخليج السويس وعدد ٥ محطات بخليج العقبة وجاري تنفيذ البرنامج عام ٢٠٠٩.

المراجع:

- التقرير السنوي ٢٠٠٨ لرصد المياه الساحلية بالبحر المتوسط والذي يعده المعهد العالي للدراسات والبحوث - جامعة الأسكندرية من خلال مشروع المعلومات والرصد البيئي لرصد المياه الساحلية والتابع لقطاع نوعية البيئة - وزارة الدولة لشئون البيئة.
- التقرير السنوي ٢٠٠٨ لرصد المياه الساحلية بالبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة والذي يعده معهد علوم البحار والمصايد من خلال مشروع المعلومات والرصد البيئي لرصد المياه الساحلية والتابع لقطاع نوعية البيئة - وزارة الدولة لشئون البيئة.
- American Public Health Associations (1995). Standard methods for the examination of water and wastewater 19th edition.
- EC. (European commission) 1998. Quality of bathing water. 1997. Document EUR 1866. European commission. Brussels.
- GESAMP (Group of Experts on Scientific Aspects of Marine Pollution) (1990). The State of the Marine Environment – London. United Kingdom.
- ISO (International Organization for Standardization) No. 7899/2 (1984) water quality – Detection and enumeration of faecal streptococci – part 2: Methods by membrane filtration. Geneva. Switzerland
- ISO (International Organization for Standardization) No. 9308-1 (1990) water quality – Detection and enumeration of coliform organisms. thermotolerant coliform organisms and presumptive Escherichia coli – Part 1: Membrane filtration method. Geneva. Switzerland.
- ISO (International Organization for Standardization) No. 5667-9 (1992) water quality



المناطق الساحلية والبحرية

- Sampling – part 9: Guidance on sampling from marine waters. Geneva. Switzerland.
- Ministry of Health. Egypt. 1996. Microbiological standards of the Egyptian recreational waters. Report No. 64. 1996
- UNEP/ FAO/ WHO. 1996. Assessment of the state of eutrophication in the Mediterranean Sea. MAP Technical report series No 106. UNEP. Athene.
- UNESCO. FAO. UNEP. 1988. Eutrophication in the Mediterranean sea receiving capacity and monitoring of long-term effect . Report proceeding of a scientific workshop. Bologna. Italy 2-6 March 1987. P. 32 -33.
- WHO/ UNEP. 1977. Health criteria and epidemiological studies related to coastal water pollution. World Health Organization. Copenhagen.



الباب الثالث
الأرض

الفصل السابع

التنوع البيولوجي





التنوع البيولوجي

١-٧ المقدمة

لا يمكن عرض حالة التنوع البيولوجي بمعزل عن الإنسان وخاصة المجتمعات المحلية وخبراتها التقليدية وإستخدامها للتنوع البيولوجي الذي هو أساس الحياة حيث تساهم الأنواع المختلفة في توفير الخدمات الزراعية والحيوانية والسمكية والطبية وخدمات البحث العلمي والتراث الثقافي. كما تشكل بعض الأنواع النباتية والحيوانية وما تحتويه من مكونات وراثية في تطور الطب والزراعة والصناعة الحاجات الأساسية للحياة اليومية للعديد من المجتمعات المحلية هذا بالإضافة إلى أن التنوع البيولوجي يدعم ويطور الكثير من الصناعات الجديدة مثل السياحة البيئية ذات المردود الاقتصادي الكبير.

عكس التنوع البيولوجي المصري عدة حقائق أهمها بيئتها الصحراوية، موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين قارات ثلاثة (أوروبا - أفريقيا - آسيا) ومناخها المتنوع. كما ساهم نهر النيل في تحسين وضع التنوع البيولوجي بشكل فعال حيث تتوارد بيئات المياه العذبة والأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية للطيور المهاجرة والمقيمة. كما استفاد التنوع البيولوجي الساحلي والبحري من حيث وقوع مصر على البحرين الأحمر والمتوسط وإنشاء قناة السويس التي ساهمت في انتشار الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية التي تغطي البحر الأحمر وهاجرت عبر قناة السويس وأصبحت شائعة في شرق البحر المتوسط.

بالرغم من أن مصر معظمها صحراء جافة إلا أنها ذات قيمة عالمية حيث تضم ١٤٢ نوعاً من الأنواع ذات الأهمية العالمية، وبها أنواع ذات توزيع جغرافي محدود (في الواحات - جبل علبة - جبال سيناء)، وأنواع متواطنة، هذا بالإضافة إلى أنه يقطنها ما يقرب من ٢٠ ألف نوع من النباتات والحيوانات. استفاد الإنسان المصري من هذا التنوع البيولوجي في إنشاء حضارات مميزة عبر العصور المختلفة منذ العصر الحجري وحتى الآن.

يشمل هذا التقرير لعام ٢٠٠٨ أهم التغيرات التي حدثت في وضع التنوع البيولوجي، ومدى التحسن عن السنة السابقة والإجراءات التي اتخذت والعوامل المؤثرة على هذا الوضع والجهود المبذولة لدعم السياسات وتحسين برامج المحافظة على التنوع البيولوجي في مصر، وذلك في ضوء الإستراتيجية الوطنية لصون التنوع البيولوجي وتحقيق الهدف العالمي لعام ٢٠١٠ بخفض ملحوظ في معدل فقد التنوع البيولوجي.

٢-٧ مؤشرات كفاءة التنوع البيولوجي

١-٢-٧ حيوية النظم البيئية

يتبع هذا المؤشر العديد من الخدمات والسلع التي تقدمها النظم البيئية بدون مقابل والتي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مستوى المعيشة والصحة للإنسان المصري وخاصة كميات ونوعية المياه، الغذاء، الطاقة، الاستخدامات المختلفة للتنوع البيولوجي شاملة المعارف والمناطق التي لم تمس بعد (Intact Irreplacability).

يعتبر هذا المؤشر من أصعب المؤشرات، ويطلب ذلك الحصول على قدر كبير من المعلومات المتوفرة لدى الوزارات ذات الصلة (الزراعة - الصحة - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المركز الوطني لاستخدامات أراضي



الدولة، تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ وغيرها).

يتركز السكان (٧٨ مليون نسمة) في ما يقرب من ٨٪ من مساحة مصر بعد أن كانت لفترة طويلة في حدود ٤٪ وبالتالي بلغت مساحة الأراضي الزراعية نحو ٨,٣ مليون فدان (حوالي ٥٪ من مساحة مصر) خلال العقد الأول من هذا القرن الواحد والعشرون. تشير النتائج الواردة من المركز الوطني لاستخدامات أراضي الدولة في مصر أنها قد وصلت إلى ما يقرب من ١٤ - ١٥٪ من مساحة مصر. وبالتالي إذا أضيفت إليها مساحة المحميات الطبيعية (١٤٨ ألف كيلومتر مربع) تكون مساحة الأرض التي يستخدمها الإنسان المصري حالياً في حدود ٣٠٪. معنى ذلك أن المناطق التي لم تمس بعد في حدود ٧٠٪ من مساحة مصر، معظمها صحراء.

يمثل الإنتاج الزراعي الجزء الأكبر من استخدامات المياه حيث يبلغ ٥٩ بليون متر مكعب أي ما يوازي ٦٪٨٥ منها وتتجه الدولة إلى استصلاح ٤,٢ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧ للوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان، وبالتالي فهناك حاجة إلى موارد إضافية من المياه للزراعة تقدر بنحو ٤,٠ بليون متر مكعب.

توضح نتائج رصد نوعية المياه في نهر النيل وبحيرة ناصر بمركز الرصد البيئي التابع لوزارة الصحة والسكان ومعامل جهاز شئون البيئة أن مواصفات المياه العذبة في حدود المسموح به عالميا.

نتيجة لذلك تم تنفيذ برامج للإصلاح للمياه العذبة شملت وقف مصادر الصرف الصناعي على نهر النيل، إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج في إقامة الغابات الشجرية، وترشيد استخدام المبيدات.

قدر الترويات الزراعية، الداجنة، الحيوانية والسمكية بنحو ٩٢ بليون جنية كما تساهم الصادرات الزراعية بحوالي ٢٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية، ويعمل في القطاع الزراعي نحو ٣٠٪ من إجمالي قوة العمل (٦مليون)، كما يقدر العاملون في مجال السياحة بنحو ٢ مليون فرد يحقّقون عائد يصل إلى أكثر من ٦٠ مليار جنية سنوياً. وقدر الثروة التعدينية بمليارات الجنيهات سنوياً، هذا بالإضافة إلى الخدمات غير المباشرة والتي تمثل في حماية الشواطئ (الشعاب المرجانية - أشجار المانجروف) في البحر الأحمر والتي يقدر قيمتها بأكثر من ٨٠ مليون جنيه / كم^٢. والأكثر من ذلك هناك فوائد كثيرة للتنوع البيولوجي لم تقدر قيمتها بعد وخاصة المواد الطبيعية التي تنتجها بعض الكائنات الحية مثل الشعاب المرجانية التي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض مثل السرطان والكافئات الحية الدقيقة (التكنولوجيا الحيوية).

يشير مؤشر التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ أن هناك تحسن في الملامح الأساسية للتنمية البشرية والتي تمثل في زيادة عمر الإنسان المصري إلى أكثر من ٧٠ عام، وزيادة نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا (٤٢٥٨) والقيд في التعليم الأساسي والثانوي (٩١٪) وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٦١٤٢ جنية / فرد / عام)، انخفاض معدل النمو السكاني (٠٥٪) والزيادة في نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (١٠٩٠ كيلووات / ساعة)، الزيادة المضطربة في أعداد السائحين غير أن الازمة المالية العالمية أدت إلى إنخفاض بسيط في واردات السياحة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن يمتد هذا التأثير خلال العام القادم ٢٠٠٩، بلغ حجم الصادرات السلعية والخدمة عام ٢٠٠٧ نحو ٢٧٦ مليار جنيه كما بلغ العجز في الميزان التجاري ٢٩ مليار



التنوع البيولوجي

جنيه طبقاً لما ورد بكتاب الانجازات السنوي (٢٠٠٨) الصادر عن الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، علماً بأن الصادرات قد زادت من ٦٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ إلى ٧٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ ، والواردات من ١١٥ إلى ١١٩ مليون جنيه والعجز في الميزان التجاري من ٥٣ إلى ٥٠ بليون جنيه خلال تلك الفترة، نacula عن تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٢٠٠٦.

في مجال مكافحة الفقر، تشير البيانات إلى انخفاض نسبة السكان ذات الدخل أقل من دولار يومياً من ٤٠ إلى ٢٥٪ حالياً والمتوقع أن تتحفظ إلى ١٦,٥٪ بحلول عام ٢٠١٥ ، كما انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية من ٦٪ إلى ١٤٪.

مما سبق يتضح أن مصر تتعرض للعديد من التحديات نظراً للزيادة المضطربة في عدد السكان والتلوّح في الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى الضغوط الشديدة على الموارد الطبيعية المتتجدة وارتفع حجم الدين الداخلي إلى ٦٦٦,٩ مليار جنيه بنسبة ٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (العام المالي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات).

٢-٢ حالة البيئات

١-٢-٢-٧ البيئة البحرية

أوضح تقييم التنوع البيولوجي البحري للعام الماضي أن المعلومات المتوفرة عن البحر الأحمر أكثر بكثير من البحر المتوسط. لذلك تم إعداد دراسة عن البحر المتوسط هذا العام بصورة عامة مع التركيز على منطقة واحدة بين مطروح والسلوم لإعلانها محمية بحرية وفقاً لمخطط الإستراتيجية الوطنية وخطوة عمل التنوع البيولوجي، وفي نفس الوقت تم استكمال الوضع الراهن للتنوع البيولوجي في البحر الأحمر مع التركيز على أهم البيئات والأنواع.

أ- التنوع البيولوجي في البحر المتوسط

في البحر المتوسط تم تسجيل ما يقرب من ١٠ ألف نوع بحري (منها ٨٥٠٠ نوع من الكائنات الحيوانية وأكثر من ١٣٠٠ نوع نباتي). يمثل ذلك ٨-٩٪ من إجمالي عدد الأنواع البحرية عالمياً بالرغم من أن مساحته تمثل ١٪ من إجمالي مساحة البحار هذا بالإضافة إلى أن نسبة الأنواع المتواطنة بالبحر المتوسط بلغت إلى ٨-٩٪ من إجمالي عدد الأنواع. تضم الكائنات البحرية الحيوانية ٦٠٠ نوع من الأسماك، ٢٢ نوع من السلاحف، ٣٣ نوع من الطيور المائية، ٢٢ نوع من الحوتيات، وألاف الأنواع من اللافقاريات البحرية. يوجد الآن العديد من الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض بسبب الضغط البشري المتزايد، كما هو الحال بالنسبة لفقمصة الراهب والتي كانت منتشرة في أنحاء البحر المتوسط وتعيش الآن في اليونان وتركيا بشكل رئيسي.

يتعرض البحر المتوسط إلى كثير من التهديدات تتمثل في تدهور التربة الساحلية وتعرية الساحل، التغيرات المناخية، الاستغلال الجائر للموارد البحرية وخاصة الثروة السمكية، وقد أدى التنوع البيولوجي.

التنوع البيولوجي



أوضحت الدراسة (انفيرونيكس، مصر ٢٠٠٨) التي تمت حديثاً بين منطقة مطروح والسلوم أنها تحتوي على موائل بيئية حساسة تمثل في الحشائش البحرية والمصايد السمكية والأسفنج، هذا بالإضافة إلى تواجد ٥ أنواع بحرية و١١ نوع بري مهددة بالانقراض. وبالرغم من أن منطقة خليج السلوم تعتبر من أغنى مناطق التنوع البيولوجي البحري في البحر المتوسط، إلا أن الدراسة أوضحت أن هناك ٥٥ نوعاً من الأنواع التجارية مقارنة بـ ٨٩ نوعاً من المسوحات السابقة، الأمر الذي يتطلب سرعة إعلانها محمية بحرية وإدارتها بأسلوب علمي مستدام.

ب. التنوع البيولوجي بالبحر الأحمر

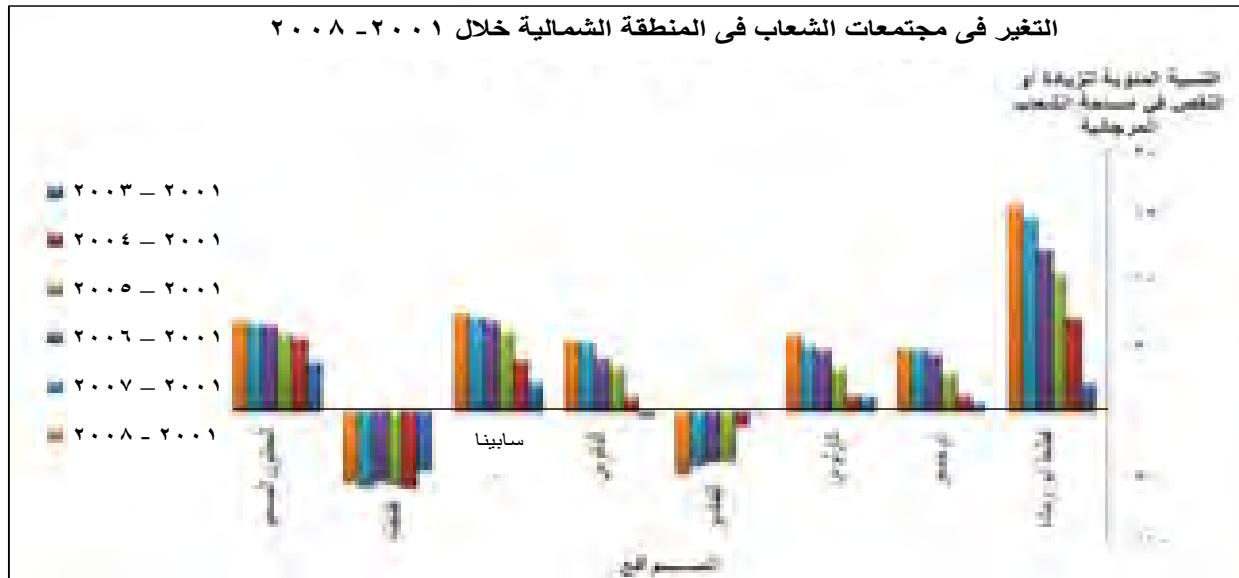
استمر برنامج رصد بيئة الشعاب المرجانية حيث تم دراسة ٧٢ مربع ثابت للشعاب المرجانية في مناطق الغردقة، وجنوبها. أوضحت النتائج في المنطقة الشمالية حول الغردقة وجود ٣ مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى بها زيادة في نسبة الشعاب المرجانية إلى أكثر من ١٥٪ من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨ وفي المجموعة الثانية زيادة متوسطة (٤ - ٧٪) والمجموعة الثالثة بها نقص عام (٤ - ٥٪) وهي من المناطق التي تجذب عدد كبير من الغواصين. كما هو مبين بالشكل (١-٧).



خرطة (١-٧) المحميات الحالية والمستقبلية

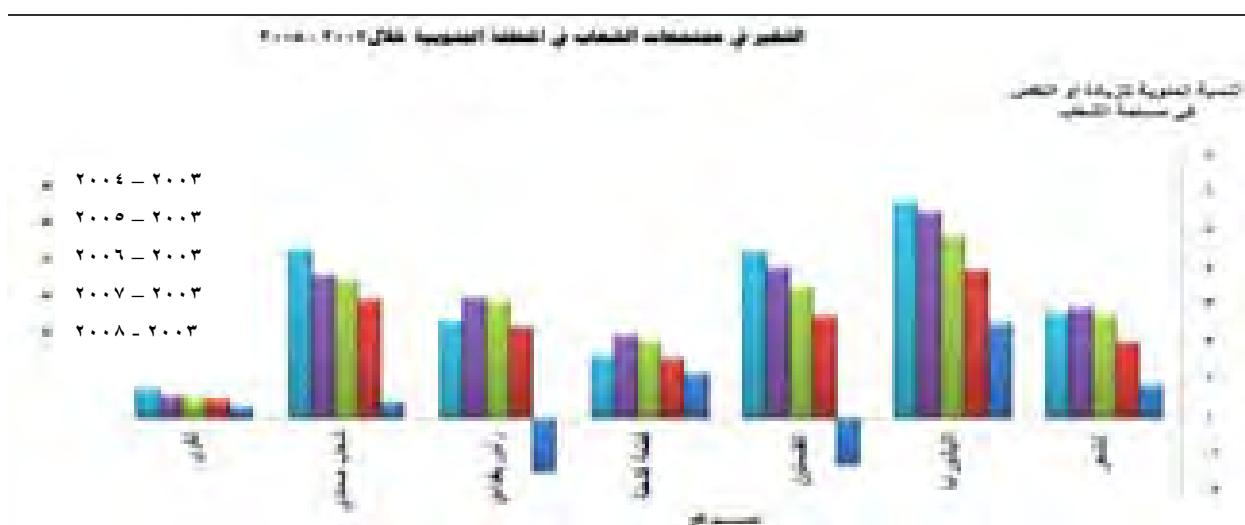


التنوع البيولوجي



شكل (١-٧) التغير في مجتمعات الشعاب المرجانية في المنطقة الشمالية خلال (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)

أما نتائج رصد المنطقة الجنوبية خلال الفترة ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ فإنها أقل بكثير عن مثيلاتها في المنطقة الشمالية والتي تم تقسيمها إلى ٢ مجموعات أيضاً، بالمجموعة الأولى تراوحت الزيادة من ٤ إلى ٥٪، والمجموعة الثانية حيث كانت الزيادة من ١ إلى ٢٪ أما بالمجموعة الثالثة لم تتعدي الزيادة في الشعاب المرجانية ١٪ . كما هو مبين بالشكل (٢-٧)



شكل (٢-٧) التغير في مجتمعات الشعاب المرجانية في المنطقة الجنوبية خلال ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨

التنوع البيولوجي



أعمال الحماية (الشمندورات - الدوريات البحرية) نجحت في زيادة نسبة الشعاب المرجانية في المناطق المحمية. كما أوضحت نتائج الرصد أيضاً أن هناك تباين في معامل الأنواع (عدد الأنواع / وحدة المساحة) حيث تراوحت من ١٠ إلى ٢٠ نوعاً في المنطقة الشمالية و ٤ - ١٥ نوعاً في المنطقة الجنوبية.

التغير في مجتمعات الشعاب في منطقة الغردقة خلال ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ وتأثير الرصد والغطس



شكل (٢) التغير في مجتمعات الشعاب المرجانية في منطقة الغردقة خلال ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ وتأثير الرصد والغطس على الشعاب تم استكمال رصد بيئه أشجار المانجروف في ٢٨ منطقة بمساحة تزيد عن ٧٠٠ هكتار على امتداد ساحل البحر الأحمر والجزر وخليج العقبة، وأوضحت أن حالة أشجار المانجروف أحسن بكثير من سنوات مضدية، حيث يصل متوسط ارتفاعها إلى ٢,٧ متر والساقي إلى ١,٨ متر وكثافة الأشجار إلى ٣١٢ شجرة / هكتار. وما زالت عمليات صيانة أشجار المانجروف المستمرة مستمرة حيث وصلت مساحتها إلى ما يقرب من ٨٠ فدان بزيادة قدرها ١٥٪ خلال عام ٢٠٠٨.

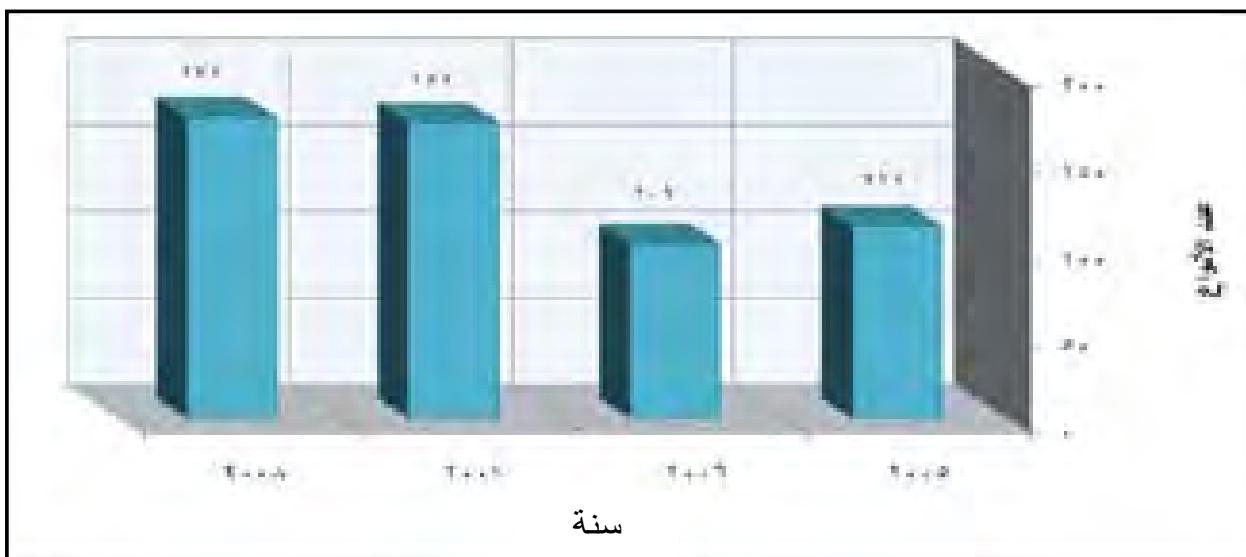
٢-٢-٢-٧ الأراضي الرطبة

استمرت أعمال رصد التنوع البيولوجي في الأراضي الرطبة (الزرانيق - البرلس - قارون - وادي الريان - سيوه - سالوجا وغازال - أشتوم الجميل - وادي العلاقى). وعن حالة الطيور في محمية الزرانيق التي يتم رصدها في ٤ مواقع خلال الأعوام الماضية.

فقد تبين زيادة ملحوظة في أنواع الطيور وأعدادها. فعلى سبيل المثال الطيور التي تم تسجيلها عام ٢٠٠٥ كانت ١١١ نوعاً وبأعداد ٥١١٥٢ طائر، في حين وصلت إلى ١٧٤ نوع وبأعداد ١٥٦٨٦٠ طائر خلال عام ٢٠٠٨ كما هو موضح بالشكل (٤-٧). ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها الدقة في عمليات الرصد، وقف عمليات صيد الطيور منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن، الزيادة المضطردة في بعض الأنواع المهاجرة.



التنوع البيولوجي



شكل (٤-٧) أنواع الطيور التي تم رصدها في محمية الزرانيق من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨

هناك تباين واضح في أعداد الطيور ووفرتها خلال كل شهر من السنوات الأربع الماضية. فعلى سبيل المثال تعتبر أشهر الصيف والخريف من أكثر الشهور التي تم تسجيل أكثر الأنواع (١٥٩ نوع في أكتوبر) والوفرة العددية (ما يقرب من ٧٠ ألف طائر).

تشير الدراسات أن أنواع الطيور الأكثر رصدًا وصلت إلى ٦٨ نوع وبأعداد وصلت إلى ١٠٣٠٦٧ طائر، في حين أن الطيور التي لم يتم رصدها سوى مرة واحدة وصلت إلى ٦٩ نوع. وأشهر الأنواع التي تم تسجيلها بأعداد كبيرة هي البشاروش، غراب البحر، النكات، أبو المغازل، القنبرة، صياد السمك الأوروبي، كروان الماء، السمان، المرعن.

٣-٢-٢-٧ البيئة الزراعية

من أهم المشاكل التي تواجه التنوع البيولوجي الزراعي في مصر وخاصة الأصول الوراثية النباتية والحيوانية، الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات والذي أدى إلى اختفاء معظم الحياة البرية بها (الحدأة، البومة، الثعلب، النمس، القط البري). وساهم في ذلك غياب الدورات الزراعية المترابطة المرتبطة للأراضي، وزراعة عدة محاصيل محددة لارتفاع العائد الاقتصادي لها. على سبيل المثال بلغ متوسط إجمالي كميات المواد الفعالة في مستحضرات المبيدات التي تستخدم في مصر سنويًا خلال السنوات الأربع الأخيرة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) حوالي ٥٨٠٠ طنًا سنويًا بما فيها الكبريت ومركبات النحاس التي يستخدم منها كميات كبيرة في الآونة الأخيرة، علما بأن متوسط معدل استخدام المبيدات في مصر سنويًا على الزراعات هو بواقع ٤١٤ جرام لكل فدان محصلي سنويًا. (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ٢٠٠٨)

أدت عمليات الرعي الجائر للمراعي الطبيعية وتحويلها إلى أراضي زراعية إلى فقد العوائل النباتية والحيوانية للبيئة الطبيعية، ومن أخطر العمليات التي تتعرض لها الأراضي الزراعية هي عمليات الزحف والبناء على الأراضي



الزراعية. وعلى الرغم من التشدد التشريعي في مكافحة إهار الأراضي الزراعية، إلا إن عمليات الإهار لا توقف، وتتناقص الأراضي الزراعية بمتوسط سنوي قدره ٤٧,٧ ألف فدان. (أسامة بدیر ٢٠٠٨) من التهديدات الأخرى التي يواجهها التنوع البيولوجي الزراعي لأنواع الغازية وخاصة سوسه النخيل التي أدت إلى فقدان أكثر من ١٠ مليون شجرة وكذلك الحشائش والآفات الزراعية المتنوعة والتي تسبب خسائر اقتصادية فادحة. إن مشاكل تقتيل الحياة الزراعية والفقر الريفي وزيادة نسبة المستأجرين ومشاكل التسويق ونقص جودة المنتجات الزراعية قد أدت إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، وبالتالي زيادة الأعباء على موارد الدولة.

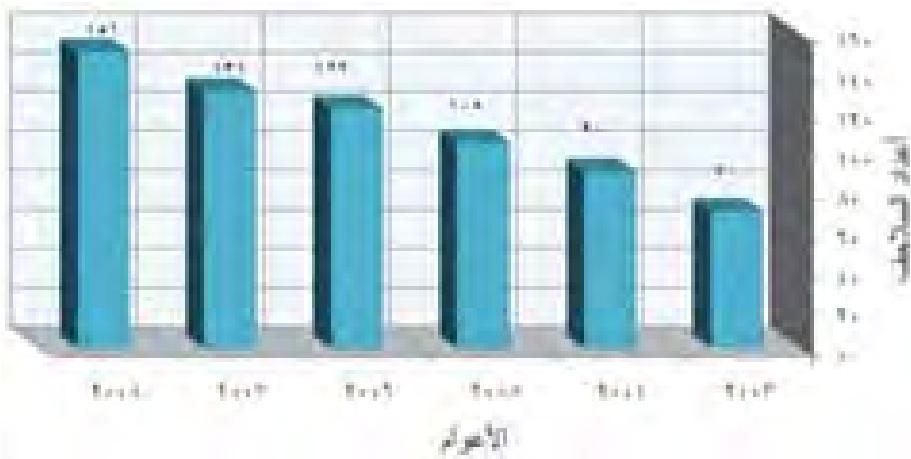
٣-٢-٧ حالة واتجاه الأنواع الحيوانية (Fauna)

استناداً إلى برامج الرصد والمتابعة لفترات زمنية محددة، والتعرف على الاستخدامات والتهديدات التي تتعرض لها الأنواع، يتطلب هذا المؤشر إعداد خريطة لأماكن توزيع ومدى انتشار الأنواع والتغيرات التي حدثت في فترات زمنية محددة، وإعداد مؤشرات للأنواع في كل بيئه وأيضاً مؤشرات لأنواع وطنية (مثل الغزال المصري، أشجار الطلع (السنط)). وفيما يلي ملخص لحالة واتجاه بعض الأنواع التي تم رصدها خلال عام ٢٠٠٨.

■ يعتبر برنامج السلحفاة البرية المصرية من أهم البرامج حيث يتم رصد هذه السلحفاة سنوياً منذ ٢٠٠٣ حتى الآن. تتوارد السلحفاة البرية المصرية فقط في محمية الزرانيق في ٤ مناطق هي جزيرة المخايس، الشيخ سلامة، الخوينات ومنطقة المحصب. من خلال أعمال الرصد والمتابعة تبين أن هناك عدد كبير من أنواع النباتات (٥٤ نوع) تستخدمنها السلحفاة في الغذاء والاختباء. وتعتبر منطقة المخايس من أهم المناطق حيث تم رصد ٧٠ سلحفاة عام ٢٠٠٢، وتزايدت أعدادها خلال الأعوام التالية ووصلت إلى ١٥١ سلحفاة خلال عام ٢٠٠٨، ونفس الشيء في منطقة الشيخ سلامة التي كان بها ١٥ سلحفاة عام ٢٠٠٣ ووصلت إلى ٥٧ سلحفاة خلال عام ٢٠٠٨، كما هو موضح بالشكل (٥-٧)، بينما تعتبر منطقة الخوينات ثابتة في أعداد السلحف (٤٣) خلال الأعوام الخمس الماضية، في حين تراوحت أعداد السلحف من ٤ إلى ٨ سلحفاة فقط في منطقة المحصب. بالرغم من أنه تم تسجيل ٢٥٩ سلحفاة، إلا أن أعداد السلحف التي تموت وخاصة الصغار منها وصل إلى ١٢٠ سلحفاة. من خلال ترقيم أنثى السلحف ومتابعتها نجد أنها تضع من ٣ إلى ٥ بيضة في العام. وغالباً ما تنجح واحدة فقط في تكملة دورة الحياة. تم التعرف على أطوال النباتات التي تقضي عليها السلحف للغذاء أو الحماية ووجد أن ٦٧٪ من السلحف تقضي أطوالاً تتراوح من ٤١ سم إلى ٦٢ سم، ٢٥ سم بمتوسط ٧٤ سم، ٠٩ سم، كما وجد أيضاً أن السلحف تستخدم النباتات ذات الكثافة التي تتراوح من ٧١ سم إلى ٨٦ سم. بالرغم من أن السلحفة المصرية تعيش إلى ما يقرب من ٥٠ عاماً، إلا أن الدراسة في منطقة الزرانيق أوضحت أنها تعيش ١٥ عاماً فقط وأن معظم السلحف عمرها حوالي ٨ سنوات. كما وجد أيضاً أن أعمال الرعي والتحطيم يعتبر أهما التهديدات التي تؤثر سلباً على السلحفة المصرية وتقلل حركتها.

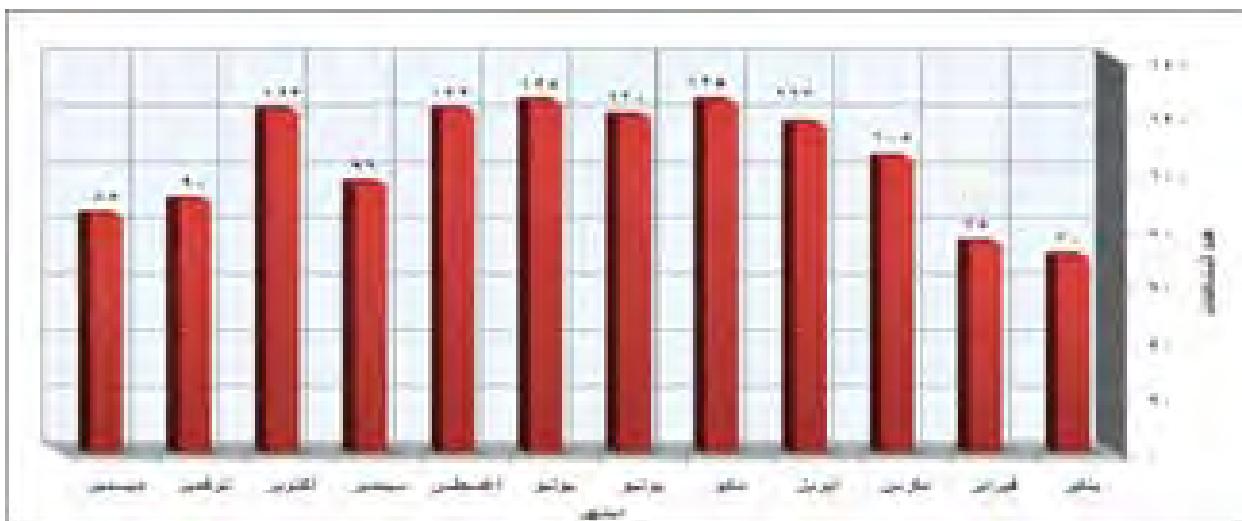


التنوع البيولوجي



شكل (٥-٧) أعداد السلاحف البرية بجزيرة المخايش بمحمية الزرانيق من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨

- تم استمرار برامج الرصد البيئي **للغزال المصري** في محميات، وادي الجمال ، علبة ، سانت كاترين ، نبق ، ووادي الأسيوطى حيث سجلت زيادة في الأعداد ووصل متوسط عدد المشاهدات في محمية علبة إلى ٧٠ مشاهدة خلال شهر يناير و (١٢٥) مشاهدة بصرية خلال شهري مايو ويوليو، ومعلوم أن مواعيد ولادة الغزال تكون خلال شهري مارس وابريل.
- تم تسجيل زيادة ملحوظة في أعداد الغزال المصري ومناطق انتشاره في كل من علبة ، وادي الجمال وجنوب سيناء حيث يتم رصد عدد ٢٥٠ - ٢٠٠ غزال شهرياً . كما تم رصد العديد من حالات المواليد والأجيال الجديدة في عدة مناطق في وادي الجمال وعلبة.



شكل (٦-٧) مشاهدات الغزال المصري بمحمية علبة خلال عام ٢٠٠٨



- كما استمر رصد الماعز الجبلي والكبش الآروي اللذان سجلا زيادة في الأعداد وصلت إلى ما يزيد عن ٢٠٠ حيوان خلال عام ٢٠٠٨.
- كما استمرت عمليات رصد نسر الأوزون بمحمية علبة في عام ٢٠٠٨ حيث تراوحت الأعداد التي تم رصدها شهرياً ما بين ٤٢ - ١٦ طائر، أما طائر الرخمة المصرية فقد تراوحت المشاهدات ما بين ١٢ - ٤٢ مشاهدة في مجال رصد الطيور، تم تسجيل أكثر من ٢٠٠ نوع خلال عام ٢٠٠٨ وبأعداد وصلت إلى أكثر من مليون طائر في محميات الزرانيق ، البرلس ، العميد ، الأحراش ، أشتوت الجميل ، سيوه ، رأس محمد ، سالوجا وغزال ، العلاقى ، وادي الجمال ، جبل علبة ، محميات جزر البحر الأحمر الشمالية . كما تم تسجيل أرقاماً جديدة هذا العام لطائر المرعى المهدد بخطر الانقراض حيث بلغت أعداده أكثر من ٦٠٠٠ طائر خلال موسم الخريف والربيع . ويعتبر صقر الغروب في محمية وادي الجمال من أهم الطيور المهددة والتي تم دراستها. وتتراوح أعداد الصقور ما بين ٣٠٠ إلى ٣٤٠ طائر وهناك زيادة ملحوظة هذا العام في عدد الأعشاش (٩٤) مقارنة بعام ٢٠٠٤ (٧٢ عش).
- وهناك زيادة في عدد المناطق (١٠) التي تم رصد نسر الأوزون في محمية جبل علبة (٢٥ طائر شهرياً) والرخمة (٤٢ مشاهدة شهرياً) والعصافيريات بمنطقة الفردقة.
- تم تسجيل أعداد الطيور المائية في البحيرات الساحلية والداخلية حيث وصلت الأعداد إلى ما يقرب من ٥٠ ألف طائر في عام ٢٠٠٨ ، كما تم تسجيل طائر أبو قردان في أكثر من ٥٠ موقع في دمياط والفيوم بأعداد زادت عن ٢٠ ألف طائر. وقد تم تسجيل ما يزيد عن ٧٠٠٠٠ طائر تمثل ١٠٤ نوع خلال موسم هجرة الخريف بمحمية الزرانيق ، أكثر من ٣٠٠٠ طائر من طيور السمان ، كما تم تسجيل ٣٣٠٠ طائر بمحمية أشتوت الجميل تمثل ٤ نوع ، ٢٨٠٠ طائر بمحمية البرلس تمثل ١١٧ نوع ، ٨٠٠٠ طائر تمثل ٥٠ نوع بوادي الريان ، كما تم تسجيل ٣٦ نوعاً من الطيور بمحمية رأس محمد بجمالي ١٥٠٠٠ طائر منها ١٤٩٤٢٢ من طيور اللقلق الأبيض ، كما تم تسجيل طائر واحد من يعامة ناماكا التي تسجل لأول مرة في جنوب سيناء وقد سبق تسجيلها من قبل بمنطقة وادي العريش.
- رصد أعداد للتماسيح (٢٨٠) تمساح ببحيرة ناصر والطاقة الاستيعابية لها من خلال التعاون مع الإتحاد العالمي لصون الطبيعة IUCN وخبرير من جامعة فلوريدا .
- يعتبر برنامج رصد السلاحف البحرية في كل من البحر الأحمر والبحر المتوسط من أنجح برامج الرصد حيث تم رصد (٤) أنواع (السلحفاة الخضراء ، الصقرة ، الترسفة ، النعامنة والبسوس) في أكثر من ٢٠ منطقة على الساحل والجزر حيث رصدت أعلى نسبة تعشيش للسلاحف عامة والخضراء خاصة في جزيرة الزبرجد (٧٠٠٠) عش عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤٢٨ عش عام ٢٠٠١) بالبحر الأحمر . وتعتبر جزيرة الجفتون من أهم مناطق تعشيش السلاحف صقرية المنقار حيث أثبتت الدراسات زيادة في عدد الأعشاش من ٢١ عام ٢٠٠١ إلى ٢٥٥ عام ٢٠٠٨ . وتعتبر محمية الزرانيق من أهم المناطق على ساحل البحر المتوسط لتكاثر السلاحف البحرية.
- تم رصد ٣٥ قرش حوت خلال عام ٢٠٠٨ في كل من دهب ، شرم الشيخ ، رأس محمد ، الفردقة ، القصير ، مرسى علم ، بورت غالب ، وجزر السياں ، وأيضاً ما يقرب من ٥٠ عروسة بحر في ١٥ منطقة بالبحر الأحمر . وهناك



التنوع البيولوجي

زيادة ملحوظة هذا العام في أعداد الدرافيل وخاصة الدرافيل الدوار في منطقة صمداي . ويعتبر الحوت الأحذب الذي تم رصده على الساحل الشمالي بالقرب من جمصة هذا العام من أكبر الحيتان (١٧ متر) التي تم رصدها، كما تم رصد عروس البحر بمرسي علم وجنوب البحر الأحمر وشلاتين.

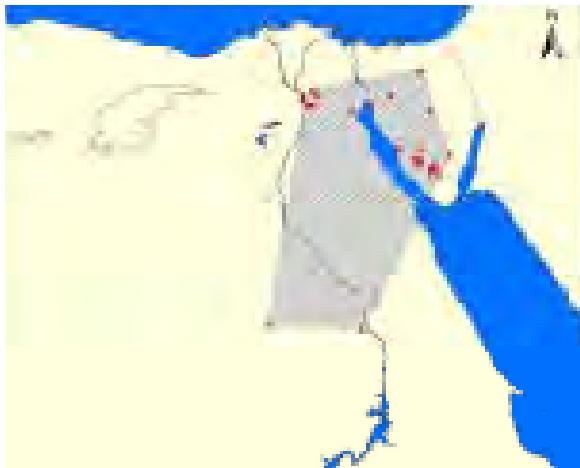
■ رصد نوع من الحيتان من الأنواع المهددة بالانقراض ب محمية عبة من عائلة (Balaenoptiidae) يسمى (Sei Whale Balaenoptera borealis)



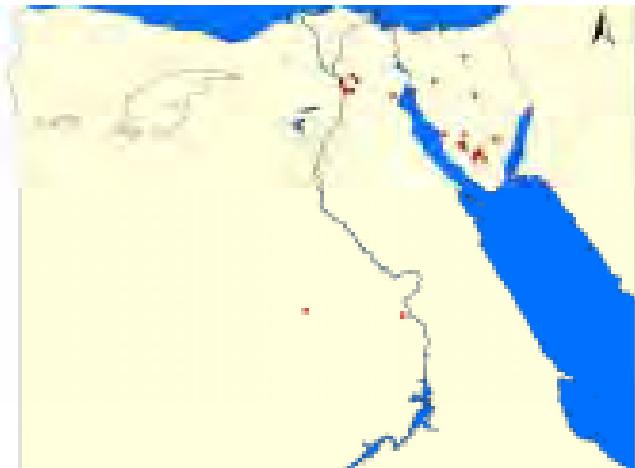
صورة (١-٧) حوت ساي المهدد بالانقراض

٤-٢-٧ القائمة الحمراء

يعتمد هذا المؤشر على القوائم المعمول بها من قبل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويختص هذا المؤشر بالأنواع المنقرضة، والمعرضة للانقراض، الأقل تهديداً، والأنواع التي لا يتوفّر عنها معلومات. تم استخدام قاعدة البيانات الوطنية التي تم إنشاؤها من خلال مشروع صون التنوع البيولوجي (البيوماب) التي تضم ما يقرب من مليون سجل للأنواع في أزمنة وأماكن مختلفة وذلك من خلال تحديد المساحة التي يحتلها كل نوع. ولتحقيق ذلك تم تقسيم مصر طبقاً لخطوط الطول والعرض إلى مربعات، وكانت مساحة كل مربع ٤،٤ كم مربع، وبذلك فإن إجمالي المربعات المصرية وصل إلى ٢٢٧٤٦ مربع. أيضاً تم تحديد مدى انتشار النوع داخل مصر وذلك بحساب المساحة التي يشغلها جميع أفراده داخل مصر، مع طرح المساحة غير الملائمة لوجود النوع (التي تحتلها البحار وخصوصاً البحر الأحمر) وبعدها تم إعداد برنامج متتطور لعمل تتبؤ التوزيع الجغرافي للأنواع .



خرائط (٢-٧) مدى انتشار النوع داخل الجمهورية



خرائط (٢-٧) المساحات التي يحتلها أحد الأنواع

فى عام ٢٠٠٧ تم نشر القائمة الحمراء التي تم الانتهاء منها شملت الثدييات (١١١ نوع)، الحشرات التي ضمت الفراشات (٦٢ نوع)، الرعاسيات (٤٠ نوع)، وفصيلتين من النباتات هما الفصيلة العشارية (٢٢ نوع)، اللبنية (٥١ نوع).

- بناء على ما سبق، تم اتخاذ الإجراءات التالية خلال عام ٢٠٠٨ :

- استمرار عمليات الرصد والتقييم للأنواع المهددة
- تعديل القوانين ووقف الصيد الجائر والتجارة بالأنواع البرية
- البدء في دراسة التراكيب الجينية للأنواع الهامة
- إشراك المجتمعات المحلية في عمليات الصون والحفظ
- المساهمة والمشاركة في التدابير الوطنية والدولية لخوض تداعيات تغير المناخ

خلال عام ٢٠٠٨ تم الانتهاء من وضع القائمة الحمراء لفصيلتين من الأنواع النباتية هما الفصيلة الربيعية (Primulaceae) (٩ أنواع)، وفصيلة الأمرينيسي (Amaranthaceae) (٢٥ نوع). تتركز معظم أنواع العائلة الأولى في جبال سانت كاترين بجنوب سيناء والساحل الشمالي للبحر المتوسط، حيث تمثل الأنواع المهددة ٣٤٪ والأنواع التي في وضع خطر ١١٪، وبقى الأنواع لا يوجد معلومات كافية للتقييم.



شكل (٧-٧) حالة الفصيلة الربيعية النباتية



التنوع البيولوجي

فيما يتعلق بفصيلة الأمانيسى، فقد وجد ٤ أنواع (١٧٪) مهددة، ونوعين فى وضع خطر، ١١ نوع أقل تهديداً، والباقي لم يتم تقييمهم بعد لعدم وجود المعلومات الكاملة عن حالتهم، وجاري العمل الآن فى تحديد باقى الأنواع مثل النباتات الطبية والطيور والزواحف وباقى فصائل الحشرات وغيرهم.



شكل (٨-٧) حالة فصيلة الأمانيسى النباتية

لقد اتضح أن المعرف السابقة عن الأنواع المهددة بالانقراض (١٢٤ نوع من الحيوانات و٨٢ نوع من النباتات) غير دقيقة، حيث أثبتت الدراسات التي تمت حتى الآن على مجموعة قليلة من النباتات والحيوانات أن الأنواع المهددة بالانقراض أعدادها كبيرة، ويطلب ذلك جهداً كبيراً خلال الأعوام القادمة. والجدير بالذكر بأنه رغم الجهد الذى بذلت من خلال الإتحاد الدولي لصون الطبيعة خلال الثلاثون عاماً الماضية فإنها لا تتعدي سوى ١٠٪ من الأنواع المعروفة.

٤-٥-٥ الأنواع الغريبة الغازية

يعكس هذا المؤشر مدى وأنشأر الأنواع الغريبة الغازية، والتدابير والإجراءات التي تتخذ للحد من انتشار الأنواع الغازية. بلغ عدد الأنواع التي تم تسجيلها حتى نهاية عام ٢٠٠٨ عدد (١١٠) نوعاً حيث تم تسجيل عدد (١٤) نوع من النباتات المائية، عدد (٧) من النباتات الأرضية، عدد (١٦) نوع من القشريات، عدد (١٤) نوع من الحشرات، نوع واحد من العنكبيات، وعدد (٢١) نوع من الأسماك، وعدد (٢) نوع من الثدييات، وعدد (٢) نوع من الطيور، نوع واحد من الزواحف، نوع واحد من البرمائيات، وعدد (٨) أنواع من الفيروسات، وعدد (٣) أنواع من الديدان الخيطية، وعدد (٤) أنواع من الرخويات، ونوع واحد من الجلد شوكيات، ونوع واحد من الجوفمعويات وعدد (٢) نوع من الديدان الحلقي.

ويعود النقص في أعداد الأنواع المسجلة لعام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام الماضي إلى أنه تم ارسال القائمة المبدئية للأنواع لمجموعة من الخبراء لراجعتها وللتتأكد من دقة الأنواع الغريبة والغازية المسجلة، حيث تم حذف بعض الأنواع بناء على توصية هؤلاء الخبراء وما زالت الجهد مستمرة للتدقيق في القائمة الحالية.

تم إعداد خطة عمل وطنية تعتمد على الاحتياجات والأولويات الوطنية، استعراض السياسات والتشريعات والمؤسسات ذات الصلة، تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، تعزيز الوعي بمصادر التهديدات للتنوع البيولوجي، إشراك مجموعات أصحاب المصلحة والتعاون مع الدول المجاورة. ومع ذلك فإن الجهد الذى بذلت خلال عام ٢٠٠٨

التنوع البيولوجي



ما زالت محدودة بالرغم من أن الأنواع الغازية تمثل تهديداً خطيراً على البيئة المصرية والاقتصاد وصحة الإنسان. ولعل أنفلونزا الطيور، وورد النيل، استاكوزا المياه العذبة، سوسة النخيل خير مثال لذلك، حيث قدرت الأضرار الناجمة بمليارات الجنيهات.

تركزت الجهود في متابعة الوضع الراهن للأنواع الغريبة الغازية من حيث النوع، الأوضاع الاقتصادية لبعض الأنواع، مكافحة أنفلونزا الطيور، تجميع القوانين والتشريعات والقرارات الوزارية ذات الصلة، المشاركة في الدورات التدريبية والمؤتمرات. إلا أن مكافحة الأنواع تتطلب إمكانيات كثيرة تفوق الإمكانيات الحالية من حيث القدرات البشرية والمالية والتقنية ومشاركة جميع الأجهزة ذات الصلة.

جدول (١-٧) قائمة الأنواع الغريبة الغازية للبيئة المصرية

S	Common name	Species	Arabic name
Aquatic plant			
1	Water hyacinth	Eichhornia crassipes	نبات ورد النيل
2	Hypnea (alga/seaweed)	Hypnea musciformis	طحلب هايبينيا
3	Azolla Fern azolla Pacific azolla Pacific mosquitofern	Azolla spp (Azolla filiculoides)	نبات الأزوالا – سرخس الباعوض
4	Caulerpa, Killer alga	Caulerpa taxifolia (algae)	طحلب كوليরبا تكسيفلايا
5	Grass Caulerpa	Caulerpa prolifera (Green algae)	طحلب كلربا برولفيرا
6	Red tide	Gymnodinium mikimotoi Karenia mikimotoi	طحلب كارينيا ميكيموتوى – المد الأحمر
7	Feathered Water Fern	Azolla pinnata (aquatic plant)	سرخس الماء
8	Fairy moss Mosquito Plant Carolina Mosquito Fern	Azolla caroliniana	سرخس باعوض كارولينيا
9	Sea lettuces	Ulva ohnoi	طحلب خس البحر
10	Tape-grass American Wildcelery, Eel Grass	Vallisneria spiralis (weeds) Vallisneria Americana	العشب الشريطى
11	Brown Algae	Styropodium schimperi	الطحلب الأسمر
12	Red Algae	Antithamnionella elegans	
13	Foxtail Flatsedge, Mat Sedge	Cyperus alpecuroids	
14	Star- fruit	Damosonium alisma	



التنوع البيولوجي

Land plant

15	Giant reed	Arundo donax	الغاب البلدى - غاب هندي
16	Mesquite, ironwood	Prosopis juliflora	نبات المسكيت - شجرة الغاف - نبات السول
17	African foxtail grass	Pennisetum ciliare	حشيشة الفيل
18	Indian bassia – Quail plant	Bassia indica	
19	broad-leaved pepperweed broadleaf pepperweed	Lepidium latifolium (herb)	نبات الثفاء/ حب الرشاد
20	Shrubby morning glory Bush morning glory	Ipomoea carnea (plant)	زهرة مجد الصباح/ نجمة الصباح/عوifer
21	Narrow Leaved Aster Annual Saltmarsh Aster Swamp Aster	Aster squamatus (plant)	نبات زهرة النجمة

DECAPODA, DECAPOD CRUSTACEANS

22	The freshwater crayfish	Procambarus clarkii	أستاكوزا المياه العذبة
23	White River Crawfish	Procambarus zonangulus Procambarus acutus	أستاكوزا النهر البيضاء
24	Green crab	Carcinus maenas	الكابوريا الخضراء الأوروبية
25	Blue crab	Callinectes sapidus (crab)	الكابوريا / السرطان الأزرق
26	Portunid crab Indo-Pacific Swimming Crab	Charybdis hellerii (crab)	الكابوريا السابحة
27	Tiger Prawns & Endeavour Prawns	Marsupenaeus japonicus	جمبرى النمر/ القريدس/ الروبيان العملاق
28	Ginger prawn Speckled prawn	Metapenaeus monoceros	الجمبرى الخشن
29	Peregrine shrimp	Metapenaeus stebbingi	الجمبرى الأبيض
30	Green tiger prawn	Penaeus semisulcatus	ربيان النمر الأخضر/ الجمبرى السويسى
31	Penaeid prawn	Trachysalambria palaestinensis	
32	Coastal mud shrimp Red Prawn	Solenocera crassicornis Solenocera subnuda	الجمبرى الأحمر/ جمبرى الطين الساحلى
33	Snapping shrimps	Alpheus audouini	



التنوع البيولوجي

34	Snapping shrimps	Alpheus migrans	
35	Pebble crabs	Leucosia signata	
36	Pebble crabs	Myra subgranulata	
37	Giant river prawn	Macrobrachium rosenbergii	الروبيان النهرية الكبيرة

Land invertebrate - Arthropoda (Insect)

38	Mediterranean fruit fly	Ceratitis capitata	ذبابة الفاكهة
39	Khapra beetle	Trogoderma granarium	خفسae الحبوب الشعرية
40	Sweet potato whitefly	Bemisia tabaci	ذبابة البطاطس/ الطماطم البيضاء
41	Castor bean whitefly	Trialeurodes ricini (Misra 1924)	ذبابة الخروع البيضاء
42	Red palm weevil	Rhynchophorus ferrugineus	سوسة النخيل الحمراء
43	pink hibiscus mealy bug	Maconellicoccus hirsutus	البق الدقيقي / البق الدقيقي القرنفي
44	Encyrtid Wasp	Anagyrus kamali	
45	Southern house mosquito	Culex quinquefasciatus (insect)	الباعوضة خماسية الخطوط بعوضة كيوليكس
46	potato tuber moth	Phthorimaea operculella	فراشة درنات البطاطا
47	Egyptian cottonworm	Spodoptera littoralis	دودة ورق القطن
48	peach fruit fly, Guava fruit fly	Bactrocera zonata (insact)	ذبابة الجوافة/ ذبابة ثمار الخوخ
49	leopard moth, wood leopard	Zeuzera pyrina (insect)	حشرة حفار ساق التفاح
50	Ash whitefly Pomegranate whitefly	Siphoninus phillyreae (insect)	ذبابة الرمان البيضاء
51	Leaf-mining fly Chickpea leaf miner	Liriomyza cicerina (Insect)	حشرة حفار أنفاق ورق الحمص

Land invertebrate - Arthropoda - Arachnida (Acari)

52	Glasshouse spider mite Two spotted spider mite Carmine spider mite Red spider mite	Tetranychus urticae Koch	سوسة العنكبوت الاحمر العادى
----	---	--------------------------	--------------------------------

Vertebrates (Bony fishes)

53	Common carp	Cyprinus carpio	سمكة المبروك الشانعة
----	-------------	-----------------	----------------------



التنوع البيولوجي

54	Nile perch	Lates niloticus	سمكة قشر بياض
55	Western mosquito fish	Gambusia affinis	سمكة الجمبوزيا
56	Mozambique tilapia	Oreochromis mossambicus Oreochromis korogwe Tilapia mossambica	سمكة بطى موزمبيق
57	Large mouth bass	Micropterus salmoides	سمكة القاروص كبيرة الفم
58	Silver Carp	Hypophthalmichthys molitrix	سمكة المبروك الفضي
59	Grass Carp	Ctenopharyngodon idella	سمكة مبروك الحشائش
60	Bighead Carp	Hypophthalmichthys nobilis Aristichthys nobilis	سمكة المبروك كبير الرأس
61	Black or Snail Carp	Mylopharyngodon piceus	المبروك الأسود
62	Sabaki tilapia	Oreochromis spilurus	بلطى سبيلورس
63	Red Tilapia	Oreochromis mossambica	البلطى الأحمر
64	Blue tilapia	Oreochromis aureus	البلطى الأزرق
65	Slender yellowtail kingfish Shrimp scad	Alepes djedaba	الدراك أصفر الذيل
66	Bignose Shark, Knopp's Shark	Carcharhinus altimus	القرش ذو الأنف الكبيرة
67	Gobies	Coryogalops ochetica	
68	Karenteen Seabream, porgies	Crenidens crenidens	دنيس
69	Fringelip Tonguesoles	Cynoglossus sinusarabici	
70	Spotback herring & Herrings & Sardines	Herklotischthys punctatus	السردين منقط الظهر
71	ponyfishes	Leiognathus klunzingeri	
72	Keeled mullet	Liza carinata	أسماك البورى
73	African sailfin flyingfish	Parexocoetus mento	السمك الطائر
74	Fourlined terapon	Pelates quadrilineatus Holocentrus quadrilineatus	
75	Bartail flathead	Platycephalus indicus	
76	Narrow-barred Spanish Mackerel	Scomberomorus commerson	أسماك الماكريل الأسپانى / الكنعد
77	Silver sillago	Sillago sihama	سمكة حاسون



التنوع البيولوجي			
78	Small-scaled terapon	Terapon puta	
79	Broad-Banded Hardyhead Hardyhead silverside, Whitebait	Atherinomorus lacunosus	سمكة بزري كبيرة
80	Karateen Seabream	Crenidens crenidens	سمكة الدنيس
81	Spotback Herring, Spotted Berring, Spotted Herring	Herklotischthys punctatus	سمكة الرنجة المنقطة
82	Bar-tail flathead	Platycephalus indicus	سمكة الوره
83	Channel Catfish, Graceful Catfish	Ictalurus punctatus	سمك القط، قرموط القنوات، سلور القنوات
Mammal			
84	House mouse	Mus musculus	الفأر المنزلى
85	Black rat Ship rat	Rattus rattus	الفأر الأسود
86	House shrew Asian musk shrew	Suncus murinus	زباب المنزل
Birds			
87	Cattle Egret	Bubulcus ibis	أبو قردان، بشون القطعان
88	Rock Dove Rock Pigeon	Columba livia	الحمام البرية، حمام دحل
89	Indian House Crow	Corvus splendens	غراب المنزل الهندي
Reptile			
90	Red- eared slider	Trachemys scripta	السلحفاة ذات الأذن الحمراء
Amphibian			
91	Cane toad	Bufo marinus	الضفدعية الأسترالية
Micro- organism			
92	bunchy top virus	Banana bunchy top virus	فيروس تورد الفمه
93	Rinderpest virus	Rinderpest virus	فيروس طاعون البقر
94	Plum pox virus, PPV, Sharka disease	Potyviruses: Potyviridae	فيروس جرى الخوخ، مرض الشاركا
95	Banana streak virus	Banana streak virus, Badnavirus	فيروس تخريط الموز



التنوع البيولوجي

96	Cucurbit yellow stunting disorder virus	Crinivirus CYSDV	فيروس التقرن الشاحب
97	Squash leaf curl virus, SLCV	Begomovirus	فيروس تجعد أوراق الكوسة
98	Faba bean necrotic yellows virus		فيروس التقرح الأصفر
99	Avian flu virus – H5N1		فيروس انفلونزا الطيور
Nematodes			
99	Rat-lung Nematode	Angiostrongylus malayensis	دودة رئة الجرذ الخيطية
100	Rice white tip nematode	Aphelenchoides besseyi	نيماتودا الأوراق والبراعم
101	Soybean Cyst Nematode	Heterodera glycines	نيماتودا فول الصويا
Molluscs (Gastropoda)			
102		Helisoma duryi	
103	Blood fluke planorb	Biomphalaria glabrata	موقع بیومفلاپیا جلبریتا
104	Blood fluke planorb	Biomphalaria alexandrina	موقع بیومفلاپیا الكسكندرینا
105		Bulinus truncates	موقع بولینس ترنکاتس
Invertebrate (Echinodermata)			
106	Crown of thorn starfish	Acanthaster planci	نجم البحر الشوكى
Coelenterata, Cnidaria (Jellyfish)			
107	Indo-Pacific nomadic jellyfish Mediterranean medusa Nomad jellyfish	Rhopilema nomadica	قنديل البحر روپیلیما نومادیکا
Annelids (polychaetes)			
108		Pseudonereis anomala	
109	Fouling serpulid worm calcareous tube worm	Hydrodides elegans Protohydroides elegans Uchinda	

٦-٢-٧ قدرة النظام البيئي على إعادة التوازن (Resilience ability)

يتطلب هذا المؤشر رصد الظواهر المناخية مثل الأمطار وعلاقتها بالغطاء الخضري، التغيرات المناخية والأنشطة البشرية المختلفة التي تساعده على إعادة أو فقد التوازن البيئي أو انتقال العشائر النباتية والحيوانية إلى أماكن أخرى



التنوع البيولوجي

أكثر ملائمة (مثل انكماش النباتات في كل من علبة وجبال جنوب سيناء إلى المناطق الأكثر ارتفاعاً بكتافات مختلفة وتضمر في الأماكن الأقل ارتفاعاً حيث المناخ شديد الجفاف).

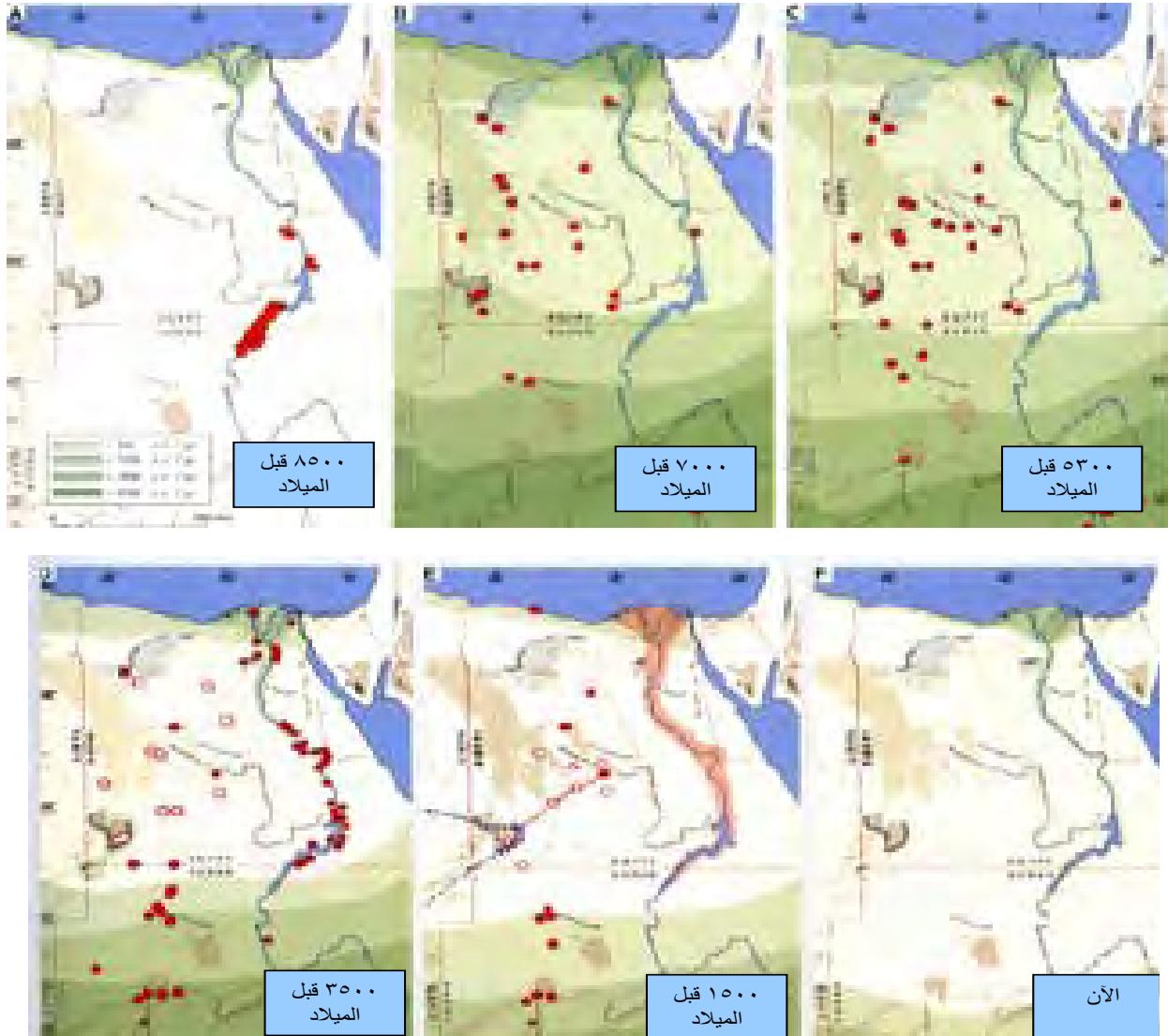
تم تجميع كافة الدراسات والبحوث التي تمت على أثر التغيرات المناخية على النظم البيئية المصرية المختلفة (المناطق الجافة - المناطق البحرية والساحلية - الجبال)، كما تم إدماج أنشطة تغير المناخ في برامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي، والتنسيق مع اتفاقيتي التصحر والتغيرات المناخية (مشروع تعزيز القدرات في الرصد والإبلاغ للاتفاقيات البيئية الدولية المعروفة باسم اتفاقيات ريو)، والتركيز على:

- تحديد المناطق المعرضة للخطر.
- دمج الأنشطة المتعلقة بتأثيرات التغيرات المناخية (أنشطة التخفيف والتكيف معه) على التنوع البيولوجي.
- تقييم التهديدات والتأثيرات المحتملة على التنوع البيولوجي.
- تحديد واعتماد برامج الرصد للمناطق المتأثرة من تغير المناخ.
- تعزيز أدوات ومنهجيات و المعارف العلمية للاستجابة لتأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي شاملة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- إشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار المتعلقة بتأثيرات التغيرات المناخية على التنوع البيولوجي.
- اتخاذ الإجراءات الملائمة لمعالجة ورصد وتأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي.

أثبتت الدراسات التي قام بها مجموعة كبيرة من العلماء المهتمين بالتغيرات المناخية ، الآثار ، علوم الحياة ، الجغرافيا وغيرها من التخصصات المختلفة (بينز وأخرون ٢٠٠٨) أن المناخ في مصر قد تغير عدة مرات خلال العشرة ألف سنة الماضية وتحول بصورة متدرجة من مناخ رطب (وصلت كمية الأمطار المتتساقطة إلى أكثر من ٣٠٠ مم / عام) إلى مناخ جاف (أقل من ٥٠ مم / عام) تعانى منه مصر حتى الآن. خلال تلك العصور المطرية كان النمو النباتي يكفى لمعيشة الإنسان وماشيته التي أتى بها من الشمال (سوريا حالياً) كما كانت العلاقات حميمة بين الجماعات والنظم البيئية التي احتوت الكثير من الحيوانات مثل الزراف والفيل التي اختفت خلال العصور الجافة. تضعضعت علاقة الإنسان بالبيئة وهاجر الناس إلى حيث يوجد الماء وهكذا بدأ تاريخ الحضارات المستقرة.



التنوع البيولوجي



خرائط (٤-٧) تغير المناخ في مصر خلال العشرة آلاف سنة الماضية

تم التوصية بعدة إجراءات للتخفيف والملائمة للتغيرات المناخية وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة وهي تتركز في:

١- الطريق الدولي

يقترح أن يكون الطريق الدولي على ساحل البحر المتوسط الواجهة الرئيسية للتعامل مع الزيادة المتوقعة في ارتفاع مستوى سطح البحر. وتكون جميع الأنشطة التنموية خلال الخمسون عاما القادمة جنوب الطريق.

٢- الخطة الوطنية لاستخدامات الأراضي

يقترح أن تشمل الخطة الوطنية لاستخدامات الأراضي النظر في الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية، وتكون البنية



التحتية بعيدة عن الساحل بحوالي ١كم، والتركيز على الصحراء الغربية في معظم الأنشطة التنموية مستقبلاً. كما تلزم جميع المشروعات القومية بإدراج الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية في دراسات التقييم الاستراتيجي للتأثيرات البيئية.

-٢- الحفاظ على المناطق الجبلية والتي لا تزيد عن ١٪ من مساحة مصر حيث تعتبر المخزون الاستراتيجي للتنوع البيولوجي في مصر (جبل علبة / جبال جنوب سيناء).

-٤- إعادة النظر في نظم وشبكة المحميات الطبيعية الحالية والمستقبلية للتعامل مع التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على التجمعات السكانية وأيضاً التنوع البيولوجي.

-٥- المزيد من برامج الإصلاح والاسترجاع والتأهيل للأشجار المعمرة مثل السنط (الطاح) وأشجار المانجروف.

-٦- إجراء المزيد من البحوث العلمية على النباتات التي تقطن البيئات الجافة والأصول الوراثية وخاصة النباتات الطبيعية والتي تقاوم الجفاف والأمراض ولا تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه. كذلك بحث الإجراءات الملائمة، طرق المتابعة، المعارف التقليدية، نقل التكنولوجيا المناسبة ودعم القدرات، تطوير نهج النظام البيئي والنهج التحوطي.

-٧- المزيد من المحميات البحرية في البحر المتوسط والبحوث العلمية في المناطق العميقة.

-٨- تفيذ برنامج للاستزراع السمكي البحري حيث أن معظم الإنتاج السمكي حالياً يأتي من المزارع السمكية في المياه العذبة.

-٩- دمج أنشطة التنوع البيولوجي في أنشطة التغيرات المناخية.

-١٠- استخدام الأدوات الحديثة في نشر المعلومات والتوعية مثل غرفة تبادل المعلومات والموقع الالكتروني والمنتديات البيئية.

٧-٢-٧ الوضع الاجتماعي والاقتصادي للتنوع البيولوجي

قام قطاع حماية الطبيعة بإعداد بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنوع البيولوجي مستخدمين بعض نماذج المحميات التي تمثل النظم البيئية المختلفة. فعلى سبيل المثال تقدم محمية العميد (ممثلة لنظام الصحراوي) خدمات وأنشطة زراعية قدرها ٢٢ مليون جنيه سنوياً، ومراعى طبيعية قدر عائدتها بنحو ٨ مليون جنيه سنوياً. الخدمات التي تقدمها محمية البرلس (ممثلة للأراضي الرطبة) لأكثر من ٢٥٠ ألف نسمة هي الثروة السمكية والتي قدرت بـ١٦٨٠ مليون جنيه في حين توفر الزراعة، المراعي، استخراج الأملاح، استخدامات البوص والزراعة خدمات تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً. قدرت الخدمات التي تقدمها النظم البيئية البحرية (البحر الأحمر) بمئات من المليارات سنوياً وهي متنوعة وتشمل الشعاب المرجانية، أشجار المانجروف، الجزر البحرية، الشواطئ، الحشائش البحرية، الأسماك، الثدييات والسلاحف البحرية.



التنوع البيولوجي

تضم المجتمعات المحلية قبائل البدو في سيناء، العبادة والبشرية والراشيدة في الصحراء الشرقية، أولاد على والبربر في الصحراء الغربية. تضم المعرف التقليدية كل العلوم والخبرات المخزنة في ذاكرة السكان المحليين وتظهر في شكل أنشطة حياتية مثل الزراعة والصيد والرعى والمعتقدات والحكم وقصص ورقصات فلكلورية وعادات وقوانين عرفية لتنظيم التعاملات ولغات خاصة وأدوات معينة من نباتات وحيوانات. وتكمّن أهمية المعرف التقليدية في أنها تقدم خبرات أجيال سابقة في طرق تكيف البشر مع البيئة، كما تقدم حلول عملية للمشكلات التي تواجه الإنسان في تعاملاته مع البيئة، وتتضمن استمراريتها بناء على فهم طرق التكامل مع البيئة.

لذلك حرصت الحكومة المصرية على حماية وتوثيق المعرف التقليدية واستخداماتها في إعداد التشريعات والقوانين لحماية هذا التراث من خلال سلسلة من المناقشات وورش العمل لربط تلك المعرف وحمايتها ، وقد تم تسجيل المعرف التقليدية بعدد كبير من النباتات في كل من جنوب سيناء (٢٨)، شمال سيناء (٤٥)، منطقة حلايب (١٩)، الصحراء الغربية (١٢)، والصحراء الشرقية (١٦).

كما تم الانتهاء من إعداد تشريع خاص بحماية هذه المعرف وأيضاً الإستراتيجية الوطنية للنباتات الطبية التي تعتمد في تفديها على المجتمعات المحلية.

٨-٢-٧ التهديدات

يتطلب هذا المؤشر التعرف على جميع التهديدات الطبيعية والبشرية التي يتعرض لها التنوع البيولوجي والعوامل الدافعة الكامنة وراء هذه التهديدات وأثرها سلباً على أساليب المعيشة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يتعرض التنوع البيولوجي لكثير من الأخطار الناجمة عن تهديدات طبيعية وأخرى بشريّة تشمل : ضغط النمو السكاني، الصيد الجائر للحيوانات وإزالة الكثير من النباتات وخاصة النباتات الطبيعية، قطع الأشجار في الكثير من البيئات الهاامة، العولمة وتأثيراتها السلبية على استخلاص الموارد الحية، الموارد البشرية والمالية المحدودة، تدهور البيئات نتيجة التلوث من استخدامات الأنشطة الزراعية والصناعية، وتفتت البيئات نتيجة المشروعات العملاقة. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إدخال الكثير من النباتات والحيوانات إلى مصر عبر القرنين الماضيين، وأصبحت ذات أهمية اقتصادية كبيرة وخاصة الزراعة مثل القطن والفواكه، الأجناس الحيوانية شاملة الأسماك والدواجن وحيوانات الماشية والأبقار. وقد أدى ذلك إلى إهمال الأنواع المصرية وبالتالي بدأ بعضها يتدهور أو يكاد يختفي (الأصول الوراثية الزراعية). أيضاً وصل إلى مصر الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية سواء بطرق متعمدة (بغرض زيادة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية) أو غير متعمدة (قتاة السويس، هجرة الطيور)، الأمر الذي أدى إلى وجود الكثير من الأنواع الغريبة الغازية التي أثرت سلباً على البيئة الزراعية (الآفات الزراعية مثل سوسنة النخيل) والمائبة (ورد النيل - استاكوزا المياه العذبة) وبالتالي يتعرض حالياً التنوع البيولوجي المصري لكثير من التهديدات السلبية نتيجة إدخال الأنواع الغازية إلى مصر.

مما سبق يمكن القول أن جميع الأنظمة البيئية والموائل والأنواع النباتية المصرية لم تعد في حالة توازن بيئي، حيث أن جميع البيئات المصرية سواء المياه الداخلية، الزراعية، الصحراوية وحتى الجبلية والبحرية وخاصة المناطق

التنوع البيولوجي

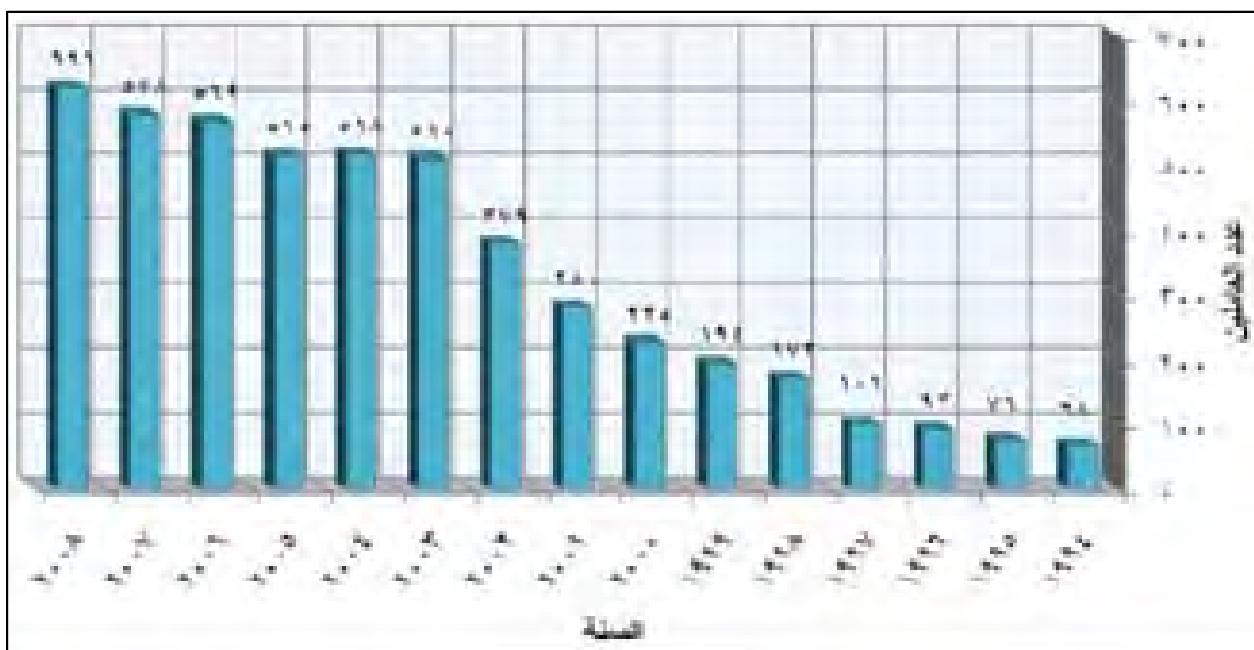


العميقية جداً في البحر المتوسط قد وصلتها يد الإنسان الأمر الذي أدى إلى تدهور كبير في النظم البيئية والموائل والتنوع البيولوجي. ويستثنى من ذلك ما يقرب من ١٥٪ من مساحة جمهورية مصر العربية حيث توجد المحميات الطبيعية حالياً حيث تمارس الكثير من الأنشطة التي تحد من التدهور البيئي وتقلل فقد التنوع البيولوجي.

٩-٢-٧ كفاءة إدارة المحميات الطبيعية

يشمل هذا المؤشر عدد ومساحة المحميات، الكوادر، التدريب الإنفاق المالي ومقارنته مع المعدلات الدولية، تقييم مستوى كفاءة الإدارة على المستوى العام ومستوى المحمية، مستوى تنفيذ برامج الصون والرصد، والاتصال والوعي البيئي وتقييم الأثر البيئي، كفاءة السيطرة والتأمين وتفعيل القوانين البيئية والتزامات الاتفاقيات الدولية، ومستوى إنجازات مشاريع التعاون الدولي وتحقيق الاستدامة للمشروعات المنتهية.

يوجد الآن ٢٧ محمية طبيعية بمساحة قدرها ١٥٪ من مساحة مصر، ووصلت أعداد الكوادر العاملة إلى ما يقرب من ٦٥٠ فرداً مقارنة بـ ٤آلاف فرد على المستوى العالمي، كما يتضح بالشكل (٩-٧) (تلقى أكثر من نصف الكوادر البشرية برامج تدريبية مكثفة سواء داخل مصر أو خارجها شملت طرق رصد التنوع البيولوجي، إدارة المحميات الطبيعية، استخدام التقنيات الحديثة مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في إدارة المحميات، الأنواع الغازية، إعداد خطط الإدارة، برامج الوعي البيئي وغيرها من برامج التدريب المختلفة، ومطلوب برامج تدريب أخرى تتعلق بالتعامل مع المستثمرين والزوار من حيث تفسير الظواهر البيئية المختلفة، توفير المعلومات المناسبة بالطرق الحديثة (الموقع الإلكترونية، المنتديات) تحقيقاً لفكرة الشراكة مع المجتمع المدني والمحلى ورجال الأعمال.

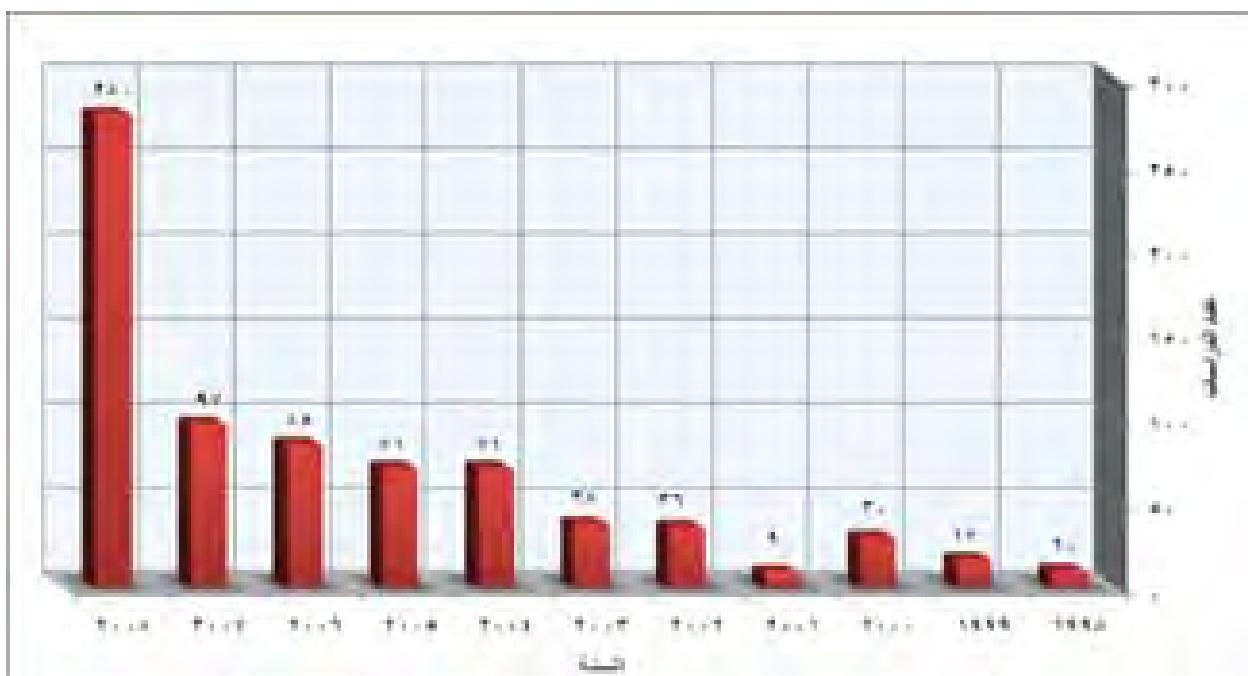


شكل (٩-٧) تطور أعداد العاملين بال محميات الطبيعية منذ عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



التنوع البيولوجي

وبلغ متوسط الإنفاق المالي لعام ٢٠٠٨ مبلغ ٢٣,٢ مليون جنية بالمقارنة بـ ٨ مليون جنية لعام ٢٠٠٧ استخدمت فى تحسين البنية الاساسية ورفع كفاءة بعض المحفيات فى جنوب سيناء والبحر الأحمر والصحراء البيضاء ووادي الريان هذا بالإضافة إلى الانتهاء من إعداد ملف إنشاء محمية جديدة فى خليج السلمون وقد ساهمت المشروعات المملوكة من الهيئات الدولية والدول الصديقة بشكل كبير فى تطوير أداء المحفيات الطبيعية بمصر. ومع ذلك ما زالت بعض المحفيات تعاني من القصور سواء فى الإمكانيات البشرية والبنية التحتية مثل محمية أبو جالوم والجلف الكبير. فى عام ٢٠٠٨ تم تقييم كفاءة فاعلية الإدارة لـ ٤ محفيات على مستوى الموقع (وادي الريان - قارون - سانت كاترين - رأس محمد). شملت عمليات التقييم كفاءة الأفراد فى تنفيذ برامج الصون والرصد والاتصال والوعي البيئي، والمشروعات الاستثمارية داخل المحفيات ، تم استكمال خطط الادارة فى ٦٠٪ من المحفيات الطبيعية واعداد خطط اقتصادية لعدد ٣ محفيات كبداية لارسال اسلوب لاستدامة تمويل المحفيات وتطويرها. وكذلك مراجعة ومتابعة دراسات تقييم الأثر البيئي وتفعيل القوانين البيئية والتعامل مع المخالفات وتقييم الأضرار الناجمة عنها والتنسيق والتعاون مع الأجهزة المختلفة والجمعيات الأهلية هذا بالإضافة إلى التزامات الاتفاقيات الدولية مثل التنوع البيولوجي، رامسار (الأراضي الرطبة)، وهجرة الحيوان.



شكل (١٠-٧) الزيادة في دراسات تقييم الأثر البيئي منذ عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٨



١٠-٢-٧ التدابير والإجراءات الخاصة بضمان التنوع البيولوجي خارج المحميات الطبيعية

- يتطلب ذلك استمرار عمليات الرصد والتقييم لحالة التنوع البيولوجي وتفعيل القوانين ووقف عمليات الصيد والجمع الجائر، إعداد سياسات وتشريعات مثل تنظيم عبور الكائنات المحورة وراثياً، تنظيم استخدام الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية المتصلة بها والتنسيق مع الأجهزة ذات الصلة بشأن التجارة الدولية للأنواع المهددة بالانقراض (وزارة الزراعة والشرطة) وضمان التنوع البيولوجي خارج البيئة الطبيعية، ونورد فيما يلى بعض التدابير المتبعة.
- أوضحت نتائج برنامج السيطرة والتأمين وتنفيذ القانون من خلال المرور الدوري (دوريات نهارية ليلية بحرية راجلة) أن التعديات والمخالفات مازالت مستمرة بالرغم من اتخاذ الكثير من الإجراءات القانونية وتقييم الأضرار البيئية ترتكز المخالفات في حوادث اصطدام المراكب في الشعب المرجانية (١٦ مخالفة) التلوث البترولي الصيد المخالف مخالفات المناجم والمحاجر الزراعات واستخدام المبيدات الجماعي للنباتات وخاصة الطبية واستخدام الأشجار في الوقود الرعوي الجائر التعدي على أراضي المحميات البناء داخل حرم الشاطئ.
- تم دراسة واقع الكائنات المعدلة وراثياً في مصر والذي يهدف إلى تحقيق إطار وطني لسلامة تداول واستهلاك واستخدام الأنواع البيولوجية المحورة وراثياً بمصر من خلال إعداد الشروط المرجعية لتنفيذ دراسات التعرف على واقع الكائنات المعدلة وراثياً في (الوضع الراهن - دور لجنة الأمان الحيوي - القوانين واللوائح ذات الصلة - قائمة بالإمكانيات المادية والبشرية والخبرات - ترجمة مشروع القانون الحالي لسلامة الإحياء إلى اللغة الانجليزية - تنظيم ورشة عمل لإعداد المسودة الأولى للائحة التنفيذية - المشاركة في ورشة العمل الخاصة بمشروعات السلامة الإحيائية بالدول الإفريقية) والتعامل مع طلبات التصاريح (مراجعة النماذج العالمية لبروتوكولات تقييم وإدارة المخاطر - وضع الترتيبات الخاصة بتنظيم ورشة عمل مناقشة البروتوكولات المتأخرة) والمراقبة والتفتيش (الإمكانيات التي يجب توافرها في المعمل المرجعي) والتوعية والمشاركة الجماهيرية (إعداد خطة التوعية والمشاركة الجماهيرية - عقد ورشة العمل الإعلامية) وقد تم إعداد مشروع القانون لعرضه على مجلس الشعب في الدورة البرلمانية الحالية، وجاري الإعداد للائحة التنفيذية للقانون من خلال جتمعات الخبراء الوطنيون.
- إعداد تشريع جديد خاص باقتسام العوائد الناشئة عن استغلال موارد التنوع البيولوجي، والتنوع البيولوجي، الانتهاء من الإستراتيجية الوطنية لضمان النباتات الطبيعية ، الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، جاري استكمال مشروع متحف التنوع البيولوجي في شرم الشيخ، تفعيل إستراتيجية السياحة البيئية في كل من محمية وادي الريان (وادي الحيتان) ، والصحراء البيضاء .
- فيما يتعلق بضمان التنوع البيولوجي خارج البيئة الطبيعية شهد عام ٢٠٠٨ الكثير من الإنجازات شملت بنجاح تجارب إكثار أجناس مصرية منقرضة لأول مرة وهي: المها المصري (أبو حراب) والمها العربي بأربعة ولادات إضافية للأزواج المدخلة للبرنامج. تم إكثار القط البري (أم الريشات) لأول مرة منذ إدخاله لبرنامج إكثار سابقة من أكثر



التنوع البيولوجي

من أربعين سنة. وكان الحصول عليها في الأسر نجاحاً كبيراً لهذا البرنامج. كما نجح برنامج الإكثار أيضاً في الحصول على الجيل الثاني من النمير (الشيماء) أو أبو شوك أحد الأنواع المهددة بالانقراض. كما شهد هذا العام أيضاً إدخال الفهد الصياد أحد الأنواع المهددة بالانقراض إلى برنامج الإكثار لأول مرة. كذلك الوصول إلى الجيل الرابع من الغزال المصري وأيضاً السلحفاة الأفريقية بأعداد كبيرة. وهكذا وصلت أعداد الأجناس السبعة عشر الرئيسة التي بدأ إكثارها بعدد ١١٣ فرداً إلى ١٤٦٩ فرداً بـنهاية العام، هذا ويتم إكثار العديد من النباتات الطبية، أشجار السيال والأمبت والمانجو.

• فيما يتعلق بمكافحة أنفلونزا الطيور تم إعداد تقرير بشأن الإجراءات والسبل التي اتخذتها وزارة الدولة لشئون البيئة شملت الوضع الراهن برنامج الترصد تحليلاً لنتائج لـ ٤١٥ عينة من الطيور البرية (الطيور المائية، البشكولات، اليمام البري، السمان، العصفوريات، الخواضات، والنوارس) والتمهيد لنقل حظائر تربية الخنازير بالقاهرة والقليوبية والجيزة، برنامج الوعي لدى الجماهير، عرض الخبرات المكتسبة في مكافحة مرض أنفلونزا الطيور المشاركة في إعداد خطة التأهب والتعاون الإقليمي . بالرغم من هذه الجهود والتنسيق مع جميع الأجهزة ذات الصلة فإن أنفلونزا الطيور تشكل خطراً كبيراً في مصر.

• شارك قطاع حماية الطبيعة في كثير من أنشطة المركز الوطني لاستخدامات الأراضي وجسم الكثير من القضايا التي تتعلق بالتدخلات بين الأجهزة الحكومية وأيضاً المشروعات الاستثمارية وخاصة التي ترتبط بالأنشطة الزراعية والسمكية والسياحية والتعددية وأيضاً المناطق الصناعية الجديدة.

• تم فحص ما هو متوفّر في قواعد البيانات لدى سكرتارية اتفاقية سايتس عن مصر في عام ٢٠٠٨ من حيث الأنواع المصرية المسجلة، الأنواع التي يتم تصديرها واستيرادها، تحليلاً لكميات التي يتم تصديرها منذ انضمام مصر إلى الاتفاقية عام ١٩٧٨ ، والوضع الراهن للتجارة الدولية للأنواع المهددة بخطر الانقراض.

اتضح أن القائمة المصرية كما يبين الشكل (١١-٧) تضم ٣٥٥ نوع من الحيوانات (٣٥٢) والنباتات (٣) أنواع فقط) منهم ٢٩٦ في الملحق الثاني. وبفحص هذه القائمة، أتضح أنه مسجل ٤٢ نوع من الثدييات من أصل ١٢٠ نوع، ٧٥ نوع من الطيور من أصل ٤٨٠ نوع من الطيور المقيمة والمهاجرة ، ٢٨ نوع من الزواحف من أصل ١١٢ نوع، ١٠ أنواع فقط من الأسماك و ٣ أنواع من الرخويات والغالبية العظمى هما من طائفة الجوفمعويات (٣٦٧ نوع) والتي تضم معظمها أنواع الشعاب المرجانية المسجلة في مصر.



شكل (١١-٧) عدد الأنواع الحيوانية المصرية المسجلة باتفاقية سايتس (٢٥٢ نوع)

يتطلب ذلك النظر مرة أخرى في هذه الأنواع حيث يوجد أنواع اختفت من مصر منذ فترة طويلة مثل الخرتيت، المها، كما أن معظم الثدييات والزواحف المصرية مهددة بالانقراض. هذا بالإضافة إلى أنه لا يوجد أساس علمي على أن تشمل القائمة المصرية كل الشعاب المرجانية في حين يوجد أنواع كثيرة من الأسماك والرخويات والجلد شوكيات يجب أن تضمنها القائمة المصرية.

وبدراسة الأنواع التي تم تسجيلها خلال ٢٠ عام الماضية أتضح أنها وصلت إلى ٢٢٦ نوع من أصل ٢٥٥ في حين وصلت الأنواع التي تم استيرادها إلى مصر إلى ٦١ نوع فقط. تضم قائمة الأنواع التي يتم تصديرها ٢٢ نوع مسجلين في الملحق الأول، ١٨١ نوع في الملحق الثاني، و ١٨ نوع في الملحق الثالث.

مما سبق يتضح أن مصر من الدول الهامة في التجارة الدولية للأنواع المهاجرة من حيث التصدير المباشر لثرواتها الطبيعية التي أصبحت معظمها مهددة بالانقراض أو أنها ترانزيت لكثير من الحيوانات التي تأتي من أفريقيا أو تهرب عبر منافذ غير قانونية، من الأنواع التي تسببت في خلق مشاكل كبيرة مع سكرتارية الاتفاقية الغوريلا والشمبانزي التي توجد في الملحق الأول من الاتفاقية وغير مسموح بها في التجارة الدولية، وبالرغم من عمليات الإصلاح التي تمت في أوائل ٢٠٠٠ لتشكيل اللجان الإدارية والعلمية وإجراءات المتابعة والتحكم عن طريق المنافذ القانونية (المطارات والمواني) والنظر بجدية في تصاريح التصدير التي قلت بدرجة كبيرة خلال الأعوام القليلة الماضية وحملات التفتيش التي تمت على الفنادق والمحلات التي تبيع الحيوانات المهددة أو مشتقاتها (أشغال يدوية جلدية وعاجية) إلا أن كفاءة أعضاء اللجان الإدارية والعلمية وأيضا العاملين في المنافذ المصرية (معظمهم أطباء بيطريين) محدودة ويطلب ذلك دعم القدرات المؤسسية والبشرية وإجراء المسوحات العلمية التي تعتبر



التنوع البيولوجي

أساساً لعمليات التصدير وتنفيذ برامج الوعي لدى الجمهور على جميع المستويات يقوم قطاع حماية الطبيعة بما لديه من خبرات علمية بإعداد قوائم لأنواع المهددة بالانقراض وانتهى من الثدييات والفراسات المصرية وعائلات من النباتات إلا أن ذلك يتطلب جهداً كبيراً وإمكانات تفوق إمكانيات قطاع حماية الطبيعة.

٣-٧ الجهود المبذولة

خلال عام ٢٠٠٨ تم تنفيذ أولويات العمل التي تمثل في شكل خطط ترتكز على ٣ محاور رئيسية

- تنمية وإدارة المحميات الحالية وإعلان محميات جديدة.
- استكمال تقييم التنوع البيولوجي من خلال عمليات الرصد البيئي وتحديث قواعد المعلومات.
- اتخاذ الإجراءات الداعمة لصون التنوع البيولوجي من خلال التطوير المؤسسي وتنمية القدرات والشراكة مع الجهات ذات الصلة والمجتمع المدني والإعلام والتسويق واستدامة المشروعات التي يتم تمويلها من قبل الدول والمنظمات المانحة.

فيما يتعلق بتنمية وتطوير المحميات تم استكمال تفعيل برامج السيطرة والتأمين والمرور على المحميات وتوثيقها، دعم القدرات المؤسسية، كما تم استكمال الأبحاث والدراسات الميدانية للمحميات المقرر إعلانها مستقبلاً (السلوم، منخفض القطارة)، رفع كفاءة بعض محميات جنوب سيناء والبحر الأحمر، المركز العلمي والإداري لمحميات الجزر الشمالية ومحمية وادي الريان، شراء المعدات والأجهزة ووسائل الانتقال والاتصالات، استكمال برامج الاتصالات، التعليم والوعي البيئي.

فيما يتعلق ببرنامج المعلومات والرصد وتقييم التنوع البيولوجي تم تطوير الواقع الإلكتروني، غرفة تبادل المعلومات ومنتدى التنوع البيولوجي، إعداد نظام موحد للرصد البيئي، متابعة إجراءات مواجهة أنفلونزا الطيور، الأنواع الغازية، السلامة الإحيائية، متابعة برامج الإكثار لأنواع المهددة بالانقراض.

فيما يتعلق ببرنامج الإجراءات الداعمة للتنوع البيولوجي تم استكمال المشروعات الجارية، تفعيل المشروعات التي بدأت حديثاً وإعداد المزيد من المشروعات التي تهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للوصول إلى التمويل الذاتي للمحميات ، البدء في تنفيذ مشروع السلامة الإحيائية والتزامات مصر الدولية والإقليمية، إعداد تشريع جديد خاص باقتسام العوائد الناشئ عن استغلال موارد التنوع البيولوجي، والتنوع البيولوجي، الانتهاء من الإستراتيجية الوطنية لصون النباتات الطبية، الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، جاري استكمال مشروع متحف التنوع البيولوجي في شرم الشيخ، تفعيل إستراتيجية السياحة البيئية في كل من محمية وادي الريان (وادي الحيتان) ، والصحراء البيضاء.



٤-٧ الرؤية المستقبلية

تتركز أهداف المرحلة القادمة في:

- ١- تحقيق التنمية المستدامة للمحميات الطبيعية ودعمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- تكامل العمل الوطني لصون التنوع البيولوجي وتقليل معدل فقد التنوع البيولوجي (هدف ٢٠١٠).
- ٣- رفع القدرات المؤسسية والتقنية والتشريعية والتنفيذية لحماية الطبيعة.

سيتم التركيز على المكونات الرئيسية التالية:

- حماية مكونات التنوع البيولوجي وذلك من خلال التشجيع على صون التنوع البيولوجي.
- تنوع الأنظمة البيئية والمناطق الإحيائية ذات الأهمية الدولية والتشجيع على صون التنوع البيولوجي من خلال تحسين الوضع القائم للأنواع المهددة واستعادة أنواع التي انقرضت والتشجيع على الاستخدام والاستهلاك المستديم للتنوع البيولوجي.
- معالجة التهديدات الواقعية على التنوع البيولوجي من خلال الإقلال من الضغوط الناشئة عن ضياع الموارد وتدھور والاستخدام غير المستدام والتحكم في التهديدات الناشئة عن أنواع الغازية ومعالجة التحديات التي تواجه التنوع البيولوجي والناشئة عن تغير المناخ والتلوث.
- صون السلع والخدمات المستدمة من التنوع البيولوجي لمساعدة رفاهية الإنسان وذلك من خلال استبقاء قدرة النظم البيئية على إنتاج السلع والخدمات ومساندة سبل المعيشة
- حفظ التنوع الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية من خلال حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية حماية حقوق المجتمعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بمعارفها وابتكاراتها وممارستها التقليدية.
- كفالات التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وذلك من خلال أن تكون جميع تحويلات الموارد الجينية متماشية مع اتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدات الدولية ذات الصلة.
- كفالات تقديم الموارد الملائمة وذلك من خلال تحسين القدرات المالية والبشرية والتقنية والтехнологية على تنفيذ صون التنوع البيولوجي.



المراجع

- Bubenger.O..Bolten.A.. and F.Darius (2007) Atlas of culture and environmental change in Arid Africa. Heinrich- Barth- Institut. Koln. Germany 239 pp.
- (انفيرونيكس) مصر ٢٠٠٨ ، مقترن اعلان محمية السلوم بمحافظة مطروح . تقرير مقدم الى قطاع حماية الطبيعة ، جهاز شئون البيئة.
- التقرير السنوى (٢٠٠٨) للمحميات الطبيعية، تقرير مقدم الى قطاع حماية الطبيعة ، جهاز شئون البيئة.
- التقرير السنوى (٢٠٠٨) للتنوع البيولوجي، تقرير مقدم الى قطاع حماية الطبيعة ، جهاز شئون البيئة.
- التقرير السنوى (٢٠٠٨) لمشروعات التعاون الدولى، تقرير مقدم الى قطاع حماية الطبيعة ، جهاز شئون البيئة.
- تقرير التنمية البشرية لمصر (٢٠٠٨) العقد الاجتماعى فى مصر: دور المجتمع المدنى . البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط بمصر.
- التقرير السنوى (٢٠٠٦) للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.
- تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات- للعام المالى ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
- استيراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى حتى عام ٢٠١٧
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٦) التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦
- الموقع الرسمى للمركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة (إيكاردا).
- النيل فى خطر ، د/ محمد عبد الفتاح القصاص ٢٠٠٦
- برنامج شمال أفريقيا للتنوع البيولوجي، www.iucn.org/places/medoffice/nabp
- الموقع الرسمى للهيئة العامة للاستعلامات (الكتاب السنوى لعام ٢٠٠٨ لجمهورية مصر العربية)
- الاستيراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي ، وزارة الدولة لشئون البيئة (١٩٩٨) .
- الموقع الرسمى للجنة مبيدات الافات الزراعية ، وزارة الزراعة www.abc.gov.eg
- وزارة الزراعة المصرية (المجلة الزراعية أكتوبر ٢٠٠٨) .
- تقرير معلوماتى عن تطور الزراعة المصرية، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

الفصل الثامن

التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء





التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء

١-٨ مقدمة

تقوم وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة بتنظيم ودعم العديد من الأنشطة للتشجير والأحزمة والمسطحات الخضراء وزراعة الغابات الشجرية عن طريق الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة وفى ذات الوقت تقوم هذه الأشجار والمسطحات الخضراء بامتصاص قدر من ثاني أكسيد الكربون الذى ينبع من الأنشطة التنموية المختلفة .

٢-٨ الجهود المبذولة

من منطلق استخدام الغطاء النباتي كوسيلة للتخفيف من حدة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون فإن وزارة الدولة لشئون البيئة تنفذ العديد من الأنشطة لتقليل الآثار السلبية للتلوث وتأثيرها على البيئة نوجزها فى الآتى :

١-٢-٨ الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى

يهدف المشروع إلى زراعة حزام شجري أخضر كثيف حول الطريق الدائري للقاهرة الكبرى بطول ١٠٠ كم يزرع به ٥٠٠ ألف شجرة ، وذلك للاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة بدلاً من إهدارها في الصحراء وتوفير فرص عمل للشباب وتحقيق عائد اقتصادي .

بدء العمل بالمشروع عام ٢٠٠٥ ، وخلال عام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي المزروع عدد ٧٠ ألف شجرة ويتم بصفة دائمة و يومية متابعة الري والتقطيم وصيانة شبكات الري بالتنقيط للأشجار كما تم إضافة شتلات الجهنمية للنصف الأول من الأشجار وذلك لإعطاء الحزام الشكل الجمالي بألوان الأزهار المختلفة (صورة ١-٨) .

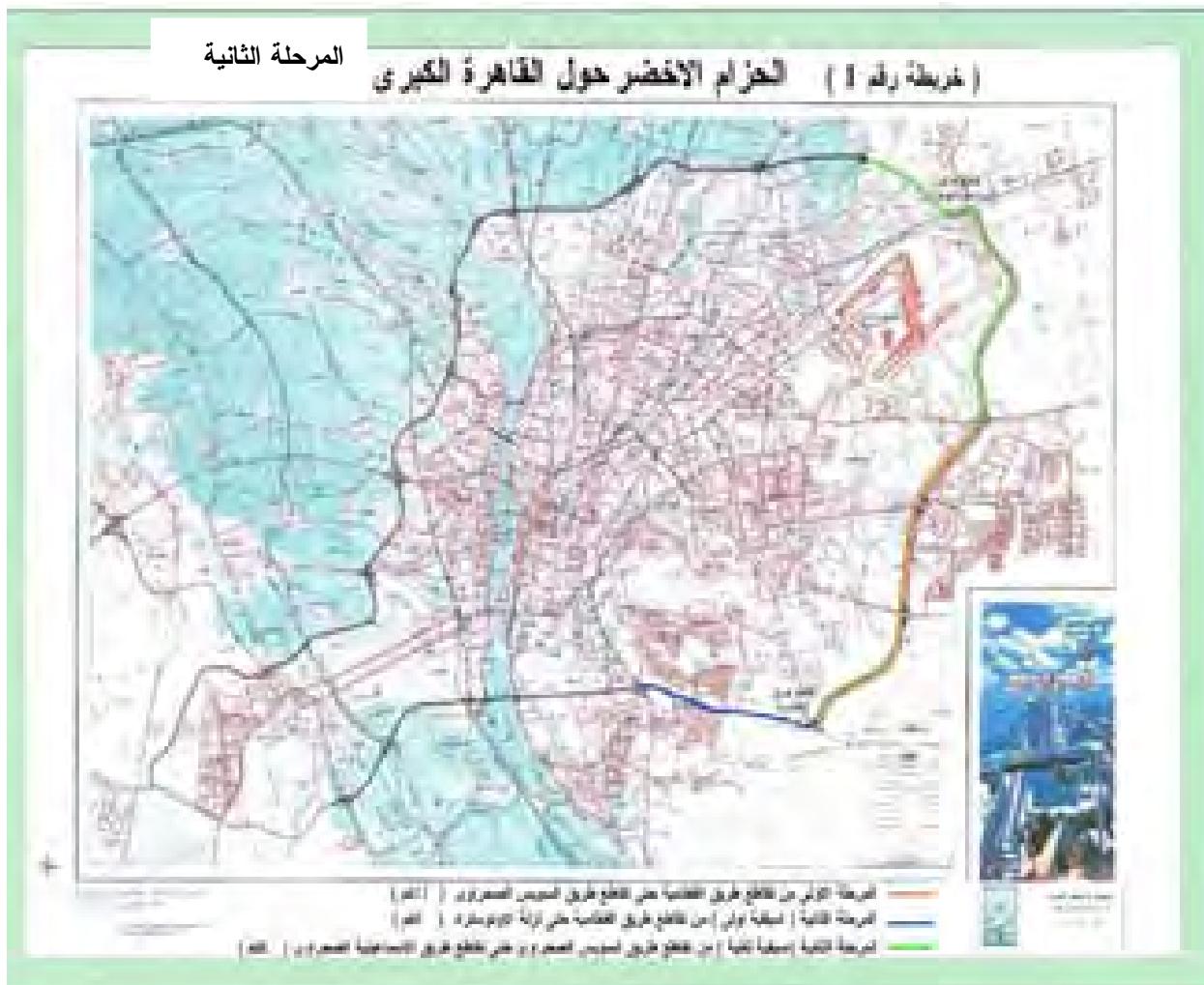


صورة (١-٨) تزهير الأشجار في الحزام الأخضر

التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء



وبناءً على بروتوكول تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بين جهاز شئون البيئة وإدارة الأشغال العسكرية والتي تشمل زراعة ١٢ كم والتي سيزرع بها ٥٠ ألف شجرة (خريطة ١-٨) ، تم الانتهاء في عام ٢٠٠٨ من تنفيذ عدد ٢ خزان رئيسي للمياه المعالجة ، وكذلك تركيب المواسير قطر ١٦٠ مم لخط الطرد ، وجاري أعمال التسويات تمهدًا لبدء الزراعة .



خريطة (١-٨) الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى

٢-٢-٨ زراعة الغابات الشجرية باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة

فى نهاية عام ٢٠٠٧ بلغت المساحة المزروعة من الغابات ١١١٧٦ فدان في ٣٤ غابة في ١٧ محافظة ، وفي عام ٢٠٠٨ جاري العمل في زراعة ١٦٩٨٤ فدان في ٢٧ غابة في ٨ محافظات وفق الجدول (١-٨)



التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء

جدول (١-٨) يبيّن الغابات الشجرية الجاري العمل بها ويتم ريها بمياه الصرف الصحي المعالجة عام ٢٠٠٨

المحافظة	تصريف المحيطات (ألف م / يوم)	عدد الغابات	المساحة الجاري العمل بها (فدان)
المنيا	١١٠	٢	١٤٠٠
بني سويف	٤١	٢	٥٦٠
أسيوط	٢٢٣	٤	٤٩٣٦
سوهاج	٤١٦	٦	٣٢١٨
قنا	٢٧٤	١٠	٥٠٧٠
الأقصر	٥٥	١	٢٠٠
البحر الأحمر	٩٤	١	٨٠٠
مطروح	٥٠	١	٨٠٠
الإجمالي		٢٧	١٦٩٨٤

المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .

ومن خلال مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية (حياة) والذي نفذته الوزارة بالحقل الإرشادي بالأقصر على مساحة ١٠ فدان والذي إنتهت فاعلياته هذا العام تم تجريب العديد من الأنواع النباتية التي نص على زراعتها الكود المصري لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة الصادر في ٢٠٠٥ ، شملت تلك الأنواع النباتات المنتجة للوقود الحيوي (الجاتروفا والجوjoba) والكتان وسورجم العلف وبعض نباتات الزينة من بينها الورد البلدي وعصفور الجنة والدودونيا البيضاء ، وكذلك الزيتون والماهوجني الأفريقي والتوت والسرسوع ، وقد تم التقييم الاقتصادي للعديد من تلك الأنواع ، وكذلك تم تدريب عدد ١٧ مترب من الشباب على كافة الأعمال الخاصة باستخدام هذه النوعية من المياه من بداية تخطيط وتنفيذ شبكات الري حتى الإنتاج وتأثير الري بـمياه المعالجة على الناحية البيئية بالموقع .

٢-٣ التشجير وزراعة المسطحات الخضراء والحدائق خلال عام ٢٠٠٨

أ- ضمن الاحتفالات بيوم البيئة العالمي في ٥ يونيو ٢٠٠٨ والذي كان شعاره (نحو اقتصاد أقل اعتماداً على الكربون) تم إهداء وزراعة ٢٠٠ ألف شجرة لجميع محافظات الجمهورية ، حيث شارك الشباب في نفس يوم الاحتفال بزراعة تلك الأشجار في محافظاتهم ، وقد بلغ عدد الأنواع النباتية التي تم زراعتها ٢٢ نوع تم اختيارها بعناية لقيمتها الاقتصادية وملائمتها للظروف الإيكولوجية (البيئية) من تربة ومناخ (صورة ٢-٨) .

التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء



صورة رقم (٢-٨) مشاركة الشباب في زراعة الأشجار بالغردقة في يوم البيئة العالمي

ب - في إطار مشروع تطوير بعض المدارس بالمناطق الأكثر احتياجاً والذي ترعاه سيدة مصر الأولى وذلك بالإدارات التعليمية (المرج ، السلام ، النهضة والزيتون) والذي يتم تنفيذه بالتنسيق مع جمعية تنمية مصر الجديدة ، وذلك بزراعة الأشجار والشجيرات والمسلقات ونباتات التنسيق الداخلي وكذلك المسطحات الخضراء ، وفي عام ٢٠٠٨ تم الانتهاء من تنفيذ عدد ٦٠ مدرسة ، وقد تم زراعة عدد ٥٣ ألف شجرة بها ومساحة ٢١ ألف م^٢ مسطح أخضر ، وقد حصلت ١١ مدرسة من تلك المدارس على شهادات الاعتماد والجودة من الهيئة القومية لضمان التعليم والجودة (صورة ٣-٨) .



بعد الزراعة

قبل الزراعة

(٢-٨) مدرسة حدائق الزيتون الابتدائية المشتركة



التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء

- ج - لدفع الشباب لتنمية روح العطاء والانتماء بالتعاون مع بعض الجمعيات الأهلية تم مساهمة الشباب من الإتحاد العربي للشباب والبيئة التابع لجامعة الدول العربية في تشجير وتجميل ميناء نويع كأحد المنافذ البحرية الهامة وذلك في إطار حملة المليار شجرة والذي تم تنفيذه خلال المعسكر البيئي الدولي الأول الذي عقد في يوليو ٢٠٠٨ بمدينة نويع بمحافظة جنوب سيناء .
- د - تم تجميل وتشجير بعض الجامعات والمعاهد والكليات ، كان من بينها جامعتي المنصورة وطنطا وكليات الترجمة بجامعة الأزهر والاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان والتربية النوعية بجامعة الفيوم ومعهد التربية للفتيات بالعياط .
- ه - تم تشجير العديد من الجمعيات الأهلية من بينها جمعية السلام للبيئة والتنمية بالمنصورة وجمعية النور والأمل للمكفوفات وفادي البصر وجمعية الشباب المسيحية بامتداد العقاد بأسوان ، كذلك الزراعة أمام المساجد وداخل الأديرة والمستشفيات ومنها معهد ناصر ومسجد الرسول بإمبابة ومطرانية الأقباط الأرثوذكس بظما ، وإنشاء حديقة مركز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة .
- و - تم تشجير العديد من الوحدات المحلية والقرى مثل قرية الشوبك الشرقي بالصف وقرية الجفجافة بمحافظة شمال سيناء وقرية العثمانية - مركز البداري بأسيوط وتجميل مدينة بسيون ، كذلك زراعة وإنشاء حدائق على المصادر والترع التي تم تغطيتها مثل قرى ميت غمر والبلامون ومركز دكرنس بالدقهلية والعسيرة والمنشأة سوهاج ، وقد تم الإهداء بالأشجار بعدد ٣٢ ألف شجرة لتلك الوحدات المحلية والمراكز .
- ز - إنشاء المشاتل الحكومية أو التابعة للجمعيات الأهلية بالعديد من محافظات الجمهورية وذلك بمساحات تراوحت من فدان إلى ١٠ أفدنة للمشتل الواحد ، وقد تم خلال هذا العام المشاركة في إنشاء ٧ مشاتل لإنتاج الأشجار الخشبية ونباتات الزينة منها مشتل جمعية تنمية وحماية البيئة ببئر العبد بمحافظة شمال سيناء وتوسعت المشتل المركزي بمدينة الخارجة بالوادي الجديد ، كما تم تطوير الحديقة والمشتل المركزي لجهاز شئون البيئة (صورة ٤-٨ ، ٥-٨) .

التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء



صورة رقم (٤-٨) تطوير حديقة الأطفال لجهاز شئون البيئة بالقطامية



صورة رقم (٥-٨) تطوير صوب المشتل المركزي لجهاز شئون البيئة



التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء

ح - تعد حديقة سوزان مبارك للأسرة بالقاهرة الجديدة والتي تقام على مساحة ٦٠ فدان أحدث الحدائق التي يتم إنشاؤها بجمهورية مصر العربية ، وخلال عام ٢٠٠٨ تم الاستمرار في زراعة المسطحات الخضراء والنخيل وأشجار النخيل والأشجار والشجيرات والمسلقات ومغطيات التربة بتلك الحديقة ، ويبلغ عدد الأنواع النباتية التي يتم زراعتها بها ٩٨ نوع نباتي تتبع العديد من العائلات النباتية المختلفة (صورة ٦-٨) .



صورة رقم (٦-٨) زراعة مدخل حديقة سوزان مبارك للأسرة

ط - نظراً لأهمية المحافظة على الأصول الوراثية والتنوع البيولوجي الذي تمتاز به سيناء ، وكذلك لأهمية الحدائق النباتية قامت الوزارة بإنشاء حديقة السلام النباتية بشرم الشيخ وذلك على مساحة ٣٢ فدان ، حيث يتم فيها تجميع وإكثار الأصول الوراثية للنباتات الطبية والعطرية لمحافظة جنوب سيناء بدءاً من عام ٢٠٠٦ ، كما تشمل الحديقة زراعة المسطحات الخضراء والأشجار والشجيرات والمسلقات وأنواع مختلفة من النخيل والزيتون والصبارات ، وقد تم خلال هذا العام ٢٠٠٨ إضافة أنواع نباتية جديدة إلى الحديقة والاستمرار في تطويرها (صورة ٧-٨) .



صورة رقم (٧-٨) حديقة السلام النباتية بشرم الشيخ

التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء



ي - تم تطوير ١٤٥ مدرسة بالمراحل التعليمية المختلفة بالعديد من المحافظات ، خلال عام ٢٠٠٨ تم زراعة ١٨٢٠٠ شجرة ونبات ظل بها ، هذا علاوة على زراعة المسطحات الخضراء بتلك المدارس ، ولإيجابيات زراعة الأسطح التي تمثل في تنقية هواء المدن وتحسين المنظر الجمالي والحصول على إنتاج نظيف وعدم تلوث البيئة وبث روح العمل الجماعي الإنتاجي تم زراعة أسطح عدد ٥ مدارس (صورة ٨-٨) .



صورة رقم (٨-٨) زراعة أسطح مدرسة إسماعيل القباني الثانوية بنين

ك - طبقاً لمبادرة مبارك / كول والتي تهدف إلى توفير فئة من العمالة الفنية المدربة علمياً وعملياً على وسائل الإنتاج والتكنولوجيا بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ، ولما كانت تلك العمالة لأعمال زراعة الغابات التي تعتمد في ريها على مياه الصرف الصحي المعالجة غير متوفرة ونادرة ، ومع التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي وزراعة الغابات خصوصاً في صعيد مصر بادرت وزارة الدولة لشؤون البيئة بفتح فصول التدريب بغابة الأقصر ضمن هذا النظام ، وقد أنهى ٢٥ طالب دراستهم في هذا العام بعد مضي ٢ سنوات .

٣-٨ الخطة المستقبلية (حتى عام ٢٠١٢)

مع التزايد المستمر لكميات مياه الصرف الصحي المعالجة وتواли إنشاء محطات معالجة جديدة في سائر أنحاء الجمهورية فإن الوزارة تولي أهمية كبيرة لبرامج التشجير وزراعة المسطحات الخضراء واستغلال هذه المياه في زراعة الأحزمة الخضراء والغابات الشجرية التي تروي بهذه المياه ، كذلك زراعة النباتات ذات العائد الاقتصادي المرتفع مثل الجاتروفا والجوجوبا والتي جاء ذكرها في الكود المصري لاستخدام مياه الصرف الصحي . كذلك فإن الجهد مستمرة بالإضافة مزيد من المساحات الخضراء وزراعة الأشجار لتحسين البيئة وذلك بتكثيف جهود التشجير وإنشاء الحدائق والمشاتل سواء في المدن القديمة أو بالمجتمعات العمرانية الجديدة لما لذلك من آثار صحية وجمالية وبيئية وسياحية ذات نفع كبير ، كما تهتم الوزارة بخطتها في هذا المجال في الاستمرار في برنامج تطوير المدارس في المناطق الأكثر احتياجاً بمحافظات الجمهورية وزراعتها بالمسطحات الخضراء والتشجير .



التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء

المراجع

المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء - وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية - ٢٠٠٥ : الكود المصري لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في مجال الزراعة .

الباب الرابع البيئة الحضرية والصناعية



الفصل التاسع
التطوير البيئي للمناطق العشوائية





التطوير البيئي للمناطق العشوائية

١-٩ مقدمة

تعتبر قضية العشوائيات من القضايا الهامة على المستوى الوطني كما تأتي برامج تطوير العشوائيات في مرتبة متقدمة من أولويات عمل الحكومة نظراً للمشكلات الحادة التي يعاني منها قاطني تلك المناطق وذلك بسبب نشأة تلك المناطق بعيداً عن التخطيط العام وأحياناً تعدياً على أملاك الدولة، وقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٨ بشأن إنشاء صندوق لتطوير العشوائيات مما يؤكد وجود إرادة سياسية قوية على المستوى الوطني لتطوير العشوائيات. ويبلغ عدد المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى ١٨٤ منطقة ويقدر سكان العشوائيات بالقاهرة الكبرى وحدها حوالي ٦٠٥ مليون نسمة لعام ٢٠٠٨ (المصدر مجلس الشورى ، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعهير وهيئات مكاتب لجان الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي ، الإنتاج الصناعي والطاقة) .

٢-١ القضية الرئيسية بالمناطق العشوائية :

تعتبر المناطق العشوائية أكثر التجمعات السكانية من حيث التدهور البيئي نظراً لافتقارها للخدمات البيئية الضرورية والمناسبة مع زيادة الكثافة السكانية بها ، وفيما يلى أهم القضايا البيئية بالمناطق العشوائية :

١-٢ المخلفات الصلبة:

وتمثل أهم المشكلات في :

- التخلص العشوائي من المخلفات وتواجدها بجوار التجمعات السكنية.
- الحرق المكشوف والاشتعال الذاتي للتراكبات وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتلوث الهواء في تلك المناطق.
- الاستفادة من المخلفات عن طريق الفرز غير الآمن بواسطة أطفال وفتيات عمرية مختلفة .
- تراكم المخلفات في بعض المناطق بالقرب من المجاري المائية مما يؤثر بشكل مباشر على نوعية المياه. ويسبب إلقاء المخلفات في المجاري المائية في مشاكل ذات عواقب وخيمة منها تراكم المخلفات عند فتحات الكباري وأمام شبكات الحجز الخاصة بالسحارات وأعمال التعطيل مما يسبب إعاقة للمجرى ويؤدي إلى إرتفاع منسوب المياه به وهذا بدوره قد يؤدي إلى إرتفاع مناسب المياه الجوفية بالأراضي المجاورة وقد تسببت تلك الظاهرة في تأثيرات بيئية بالغة ببعض مناطق الآثار بالجيزة خلال عام ٢٠٠٨ .

٢-٢ الصرف الصحي:

حيث يتم التخلص عشوائياً من مياه الصرف الصحي باستخدام خزانات أرضية غير معزولة أو بالصرف على خزانات متصلة بـمياه الجوفية، بالإضافة إلى ما ينتج عنها من أضرار بيئية وصحية نتيجة تكون البرك والمستنقعات. كما يتسبب إلقاء نواتج كسر البيارات بالمجاري المائية في مشاكل بيئية جمة.



التطوير البيئي للمناطق العشوائية

١٣-٢-٩ الأنشطة الصناعية:

حيث تنتشر بعض الأنشطة الصناعية غير الرسمية في المناطق العشوائية وتعتبر مصدراً لتلويث الهواء بتلك المناطق والبيئة المحيطة ، وبالتالي تؤثر على صحة المواطنين قاطني هذه المناطق ونذكر منها :

- الصناعات الصغيرة والمتوسطة (فواخير - مسابك - مكامير -)
- الورش الحرفية
- مناطق تشوين منتجات المحاجر
- تجمعات فرز وتدوير المخلفات المنزلية

٤-٢-٩ الوعي البيئي:

- نقص الوعي والثقافة البيئية لدى أغلب المقيمين في المناطق العشوائية.
- ضعف برامج الوعي العام وبناء القدرات لقاطنى المناطق العشوائية.

٥-٢-٩ الموضوعات:

يعانى سكان العشوائيات من الارتفاع الحاد فى شدة الضوضاء نتيجة لانتشار الصناعات والحرف غير الرسمية داخل المناطق السكنية وكذلك حركة غير منظمة للمرور.

٣-٩ الجهود المبذولة للتطوير البيئي للعشوائيات:

نوجز فيما يلى أهم الجهود المبذولة لتحسين نوعية البيئة والتطوير البيئي للعشوائيات

١-٣-٩ برنامج تمويل نقل وتطوير الأنشطة الملوثة في المحافظات للحد من آثارها البيئية التي تؤثر على المناطق العشوائية.

أولت الدولة إهتماماً شديداً بتنفيذ برامج لنقل وتطوير الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة والحرفية الملوثة إلى خارج المناطق العشوائية حيث تم تخصيص مبلغ إجمالي قيمته ٣٦٢ مليون جنيه لهذا الغرض تم إتاحة التمويل اللازم لها من خلال وزارة التعاون الدولى ويتم التنفيذ من خلال الإشراف المباشر للسادة المحافظين وذلك لتنفيذ مشروعات محددة في ١٠ محافظات على النحو التالي:

أ. محافظة القاهرة (تطوير صناعة الفخار بمنطقة مصر القديمة):

في عام ٢٠٠٤ تم تخصيص ١٠٤ مليون جنيه لتطوير صناعة الفخار بمنطقة الفسطاط - حى مصر القديمة بتمويل كامل من الدولة يتضمن فى مرحلته الأولى إنشاء ١٠٠ ورشة و٥٢ أتيليه مع توصيل المرافق حيث تظهر مؤشرات التنفيذ بأنه تم تنفيذ نحو ٧٠٪ من هذه المرحلة بنهاية عام ٢٠٠٨ ، والمرحلة الثانية للمشروع سوف يتم خلالها إنشاء مركز تكنولوجيا للصناعات التقليدية وتطوير صناعة الفخار ومبني خدمات إداري وتجمع سكنى للعاملين بالمنطقة (نحو ألفين وحده سكنية). وفي منطقة المثلثة بحى مصر القديمة تم أيضاً هدم وإعادة بناء وتطوير ٣٠ فاخورة وهى تعمل حالياً بالغاز.



التطوير البيئي للمناطق العشوائية



صورة (رقم ١-٩) إحدى الفواخير المطورة بمنطقة مصر القديمة

ب. محافظة الجيزة:

في عام ٢٠٠٤ تم تخصيص ٧٠ مليون جنيه لإنشاء مدينة الحرفيين على مساحة ١٢٢ فدان على طريق القاهرة الفيوم وذلك لنقل وتطوير ٤٩ مسابك و٢٥٣٤ ورشة حرفية وبعض الأنشطة الصناعية والخدمية الأخرى وقد تم الإنتهاء من إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع كما تم تخطيط المنطقة ويجري حالياً توصيل المراافق والخدمات حيث تبلغ نسبة تنفيذ تلك الأعمال في نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٥٠٪.

ج. محافظة القليوبية (المسابك ٩٩ مسباكاً):

في عام ٢٠٠٤ تم تخصيص ٦١,٥ مليون جنيه لإنشاء منطقة الصفا الصناعية بمركز ومدينة الخانكة على مساحة ١٤٢ فدان تخصص لنقل وتطوير المسابك حيث تم الإنتهاء من إعداد دراسة تقييم التأثير البيئي للمشروع وكذلك توصيل الخدمات والمراافق الأساسية مثل الطرق الرئيسية والكهرباء في نهاية عام ٢٠٠٨ ويجري حالياً توصيل شبكات المياه وإنهاء الإتفاق الخاص بتوصيل الغاز الطبيعي ، كما تم نقل عدد ٧ مسابك وتم تخصيص أراضي لعدد ٢٥ مسبك.

د. محافظة حلوان: (مصنع الطوب الطفلى):

في عام ٢٠٠٨ قامت وزارة الدولة لشؤون البيئة بالتعاون مع وزارة البترول والوكالة الدولية للتنمية الكندية بتنفيذ مشروع (مبادرة التغيرات المناخية) بتطوير ٥٠ مصنعاً للطوب بمنطقة عرب أبو ساعد بالجيزة وتحويل الوقود المستخدم من المازوت إلى الغاز الطبيعي ، حيث ستتحفظ نسبة ثانية أكسيد الكربون الناتجة من ٥٠ مصنعاً بنسبة ٣٧٪ سنوياً. بالإضافة إلى نقل التكنولوجيات المتطورة في هذا المجال بإجمالي استثمارات ٤٥ مليون جنيه.

ويهدف المشروع إلى تحسين ظروف العمل بهذه المصانع ومنع الانبعاثات الغازية الملوثة، مما يؤثر إيجابياً على البيئة بمنطقة عرب أبو ساعد محافظة حلوان.

وجارى الان تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع لتحويل باقى مصانع الطوب بمنطقة عرب أبو ساعد و التي تبلغ



التطوير البيئي للمناطق العشوائية

نحو ٢٠٦٠ مصنع للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من المازوت من خلال المرحلة الثانية لمشروع التحكم في التلوث الصناعي بقيمة إجمالية تصل ١٣٧ مليون جنيه كتروض ميسرة لأصحاب المصانع ومنحة ٢٠٪ تصل إلى ٢٧,٥ مليون جنيه ومتوقع أن يتم الانتهاء من هذه المرحلة للمشروع خلال عام ٢٠٠٩.

هـ. إنشاء منطقة لأنشطة الرخام والجرانيت (منطقة شق الثعبان):

- تم تجميع أنشطة ورش الرخام وكسارات الحجارة بمنطقة شق الثعبان بمحافظة حلوان (٢٥٤ وحدة).
- جارى تطوير المنطقة حالياً حيث تم الانتهاء من حوالي ٦٠٪ من المرافق والخدمات ومن المتوقع الانتهاء منها مع نهاية ٢٠٠٩.
- جميع كسارات الحجارة تعمل بالكهرباء مع إزامها بتركيب نظم للتحكم فى الأتربة.
- يجري حالياً التنسيق مع محافظة حلوان بشأن تقنين وضع المنشآت الغير مرخصة.

وـ. إعادة توطين مداعن مصر القديمة:

تمت الموافقة على تنفيذ مشروع لإعادة توطين مداعن مصر القديمة بمنطقة الروبيكى على مساحة ٥٢٢ فدان على طريق القاهرة السويس الصحراوى ذلك للحد من الآثار السلبية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية لمداعن الحالية. تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع نحو ٨٠٠ مليون جنيه يوجد بمنطقة مصر القديمة نحو ٣٢٠ مدугة مقامة على مساحة تبلغ نحو ٧٢ فدان تنتج نحو ٧٥٪ من الإنتاج الحالى للجلود المدبغة فى مصر بالإضافة الى مخازن الجلود والكيماويات وورش الصيانة ووحدات إنتاج الغراء والجيلاتين ويكون المشروع من وحدات إنتاجية (المداعن) ومركز تكنولوجيا إنتاج الجلود ومحطة معالجة مركبة لصرف الصناعى بالإضافة للخدمات والمرافق، حيث يشير الموقف الحالى لتنفيذ المشروع إلى الآتى:

- تم الانتهاء فى عام ٢٠٠٨ من كامل أعمال البنية الأساسية الداخلية للمشروع (شبكات مياه - صرف - غاز طبيعى - كهرباء - تليفون).
- تم الانتهاء عام ٢٠٠٨ من إنشاء ٢٩ مدугة نموذجية بمساحات مختلفة وتم البدء فى ٧ آخرين عام ٢٠٠٩.
- جارى إنشاء مركز لصيانة معدات الدباغة.
- تم البدء فى دراسة الجدوى لاستغلال مساحة ٨٢٠ فدان لزراعة نبات الجاتروفا المستخدم فى إنتاج الوقود الحيوى لينتاج عنها حوالي ٦٠٠ طن من الديزل الحيوى.
- جارى إجراء دراسة جدوى لإنشاء مصنع لإنتاج السماد من مخلفات صناعة الجلود لمعالجة ٦٥ ألف طن مخلفات صلبة على المراحل الثلاثة للمشروع على مساحة تقديرية تبلغ ٤٥ ألف متر مسطح.

زـ. محافظة المنيا :

تم تخصيص ٢١ مليون جنيه لإقامة منطقة للصناعات الحرفية على مساحة ٢٢ فدان شرق النيل (زاوية سلطان)، وسوف يشمل المشروع إقامة ١٩٣ ورشة حرفية وكذلك ١٩٣ شقة سكنية بالإضافة لإقامة سوق تجاري تم الانتهاء من



التطوير البيئي للمناطق العشوائية

.٤٠٪ من الإنشاءات كما تم توصيل كافة المرافق والخدمات للمنطقة.

ح. محافظة مطروح :

تم تخصيص ٢٥,٣٢٦ مليون جنيه لمركز تطوير الصناعات البيئية والتنمية الشاملة لواحة سيوه ، ويتم تنفيذ المشروع على ثلاثة مراحل حيث تضم المرحلة الأولى إنشاء مركز للصناعات الحرفية ومعمل لمراقبة الجودة بالإضافة لأنشطة أخرى تم الإنتهاء منها بالكامل، ويجري حالياً طرح المرحلة الثانية والثالثة للبدء في التنفيذ.

ط. محافظة سوهاج :

١. تم تخصيص ٢٦,٥٩٩ مليون جنيه لإقامة قرية للحرفيين بمنطقة أولاد عزاز بمركز سوهاج على مساحة ٧٠ ألف متر مسطح حيث تخصص المنطقة لإنشاء ٢٨٢ ورشة، وقد تم الانتهاء من إعداد دراسة تقييم التأثير البيئي للمشروع وكذلك إنهاء تنفيذ المرحلة الأولى (لإنشاء ١١٠ ورشة و١٦ محل) كما تم الإنتهاء من أعمال الطرق وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي بنسبة ١٠٠٪ ويجري حالياً دراسة البدء في تنفيذ المرحلة الثانية.
٢. إنشاء قرية النساجون بحى الكوثر بمحافظة سوهاج حيث تم تخصيص مبلغ ٢٦,٢٥٥ مليون جنيه لإنشاء المنطقة وتزويدها بالمرافق والخدمات اللازمـة وقد تم بالفعل الإنتهاء من كافة الأعمـال المخطـطة للمشروع والتى تضـمنت إنشـاء ١٢٢ وحدـة نسيـج يدوـى وبيـت ريفـى كما تم الانتـهـاء من كـافة أعمـال الخـدمـات والمـرافـق لـلـمنـطـقة.

ي. محافظة الإسكندرية :

في عام ٢٠٠٧ تم تخصيص ٣٠ مليون جنيه لإنشاء مجمع للمسابك (٢٤٠ مسبك) بمنطقة البتروكيماويات على طريق النهضة على مساحة ٣٤ فدان ، وقد تم الإنتهاء من إعداد دراسة تقييم التأثير البيئي للمشروع مع تنفيذ نحو ٧٠٪ من أعمال الإنشاءات والمرافق والخدمات في عام ٢٠٠٨ .

ك. محافظة المنوفية :

في عام ٢٠٠٧ تم تخصيص ٦ مليون جنيه لإنشاء مجمع لنقل الورش الحرفية من المناطق السكنية بمدن منوف وأشمون وشبين الكوم، وتم الانهـاء من تنـفيـذـ المـشـروـعـ بالـكـامـلـ، وـيـجـرـيـ حـالـيـاـ درـاسـةـ تـقـيـمـ التـأـثـيرـ الـبيـئـيـ للمـشـروـعـ وكـذـلـكـ آخرـ إـنـشـاءـ خطـ إـنـتـاجـ السـكـرـ.

ل. محافظة الإسماعيلية :

في عام ٢٠٠٧ تم تخصيص ١٠ مليون جنيه لإنشاء منطقة لنقل الورش الصناعية بمدينة المستقبل على مساحة ٢٥ فدان ، حيث يتضـمنـ المـشـروـعـ نـقلـ ١١٥٩ وـرـشـةـ صـنـاعـيـةـ ، جـارـيـ إـنـهـاءـ درـاسـةـ تـقـيـمـ التـأـثـيرـ الـبيـئـيـ للمـشـروـعـ وكـذـلـكـ طـرـحـهـ لـلـبـدـءـ فـيـ التـنـفـيـذـ.



التطوير البيئي للمناطق العشوائية

٢-٣-٩ برامج جهاز شئون البيئة لدعم تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبرى المؤثرة على المناطق العشوائية:

أ: مشروع التحكم في التلوث الصناعي (المراحل الثانية ٢٠٠٧ - ٢٠١٢):

حيث يبلغ إجمالي إستثمارات المشروع (١ مليار جنيه مصرى): يقوم المشروع بتقديم حزمة تمويلية ميسرة لدعم مشاريع التحكم فى التلوث الصناعي بالمنشآت الصناعية عن طريق إتاحة قرض ميسر، ويقوم المشروع بالتركيز على محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية على المناطق ذات الكثافة العالية من ناحية المنشآت الصناعية الضخمة التي ينتج عنها أحمال كبيرة من ملوثات الهواء والمياه ذات التأثيرات المباشرة على المناطق العشوائية.

ب. مشروع الإنتاج الأنظف بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية (مكتب الالتزام البيئي):

شارك فى هذا المشروع عدد (٧٩) منشأة صناعية حيث قدمت قروض ميسرة بلغت ١٠٤ مليون جنيه للمشاركة فى مشروعات بيئية بلغت الاستثمارات بها ١٨٠ مليون جنيه مصرى فى القطاعات الكيماوية والهندسية والغذائية والمعدنية والنسيج بهدف تحقيق التوافق البيئى لهذه المنشآت وتطوير العملية الانتاجية بها للإنتاج الأنظف.



صورة (رقم ٢-٩) إعادة تدوير مخلفات الكاوتش بمصانع الأسمنت



صورة (رقم ٢-٩) تطوير المناطق المحيطة بمصانع الأسمنت

ج. تقييم الأثر البيئي للمشروعات والمناطق الصناعية: وعددها (٨٧) فى جميع أنحاء الجمهورية مع عدم الترخيص بإقامة أي منشآت صناعية خارج المناطق الصناعية المعتمدة ومنع إقامة أي مصانع عشوائية جديدة مما كان له أثراً إيجابياً مباشراً وغير مباشراً على نوعية البيئة والحياة بشكل عام فى المناطق العشوائية. وقد تم خلال عام ٢٠٠٨ إعداد عدد ٧٠٠ تقييماً للأثر البيئي بالمناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى.



التطوير البيئي للمناطق العشوائية

د. التفتيش البيئي :

في عام ٢٠٠٨ تم التفتيش على ١٨٠٠ منشأة في الأنشطة المختلفة الصناعية والسياحية والخدمية بالإضافة إلى الورش والصناعات الصغيرة والمتوسطة للتأكد من تطبيقها للقوانين والاشتراطات البيئية مما أدى إلى الحد من الآثار البيئية السيئة للورش الحرفية داخل المناطق العشوائية أو القريبة منها .

٣-٣-٩ مشاريع استرشادية للتطوير البيئي للعشوائيات بالتعاون مع جمعية الرعاية المتكاملة بإقليم القاهرة الكبرى وهي:

أ. التطوير البيئي لمنطقة المعصرة وعزبة الوالدة وتنفيذ مشروع بناء قدرات الجمعيات الأهلية بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨ :

قامت وزارة الدولة لشئون البيئة بتنفيذ مجموعة من البرامج المتكاملة بداية من التوعية وبناء القدرات للمواطنين لحماية البيئة وتحسين الدخل مروراً بتنفيذ مجموعة من الأجراءات الخاصة بالأدارة المتكاملة للمخلفات مع إزالة التراكمات وكذلك التشجير والتجميل وفيما يلى بيان بتلك الأنشطة :

- إنشاء الحدائق: تم إنشاء حديقة بعزبة الوالدة الكائنة بمحافظة حلوان على مساحة ٧ أفدنة تم تزويدها بأنشطة متنوعة الخدمة، كما تم إنشاء حديقة أخرى على مساحة أربعة أفدنة بمنطقة المعصرة على طريق الأوتوستراد مزودة بذات الأنشطة السابقة الذكر بالإضافة إلى مركزاً لوعي البيئي وتنمية أنشطة المرأة.
- التشجير: تم زراعة نحو ١٢٠٠ شجرة بعزبة الوالدة بالإضافة إلى ما يزيد عن ألف متر مسطحات خضراء خلال المرحلة الثانية.
- تجميل واجهات المنازل (الدهانات): تم تنفيذ أعمال لعدد ٩٤٨ منزل بإجمالي مسطحات نحو ٩١ ألف متر مسطح، استفاد منها أكثر من ٣٠ ألف مواطن يشغلون نحو ٤٢١٧ وحدة سكنية.



صورة (رقم ٤-٩) تجميل واجهات المنازل (الدهانات)

- رفع المخلفات الصلبة (التراكمات): تم التخلص من ما يزيد عن مليون متر مكعب من منطقة المعصرة ونحو ٢٠٠ ألف متر مكعب بمنطقة عزبة الوالدة.

التطوير البيئي للمناطق العشوائية



صورة (رقم ٥-٩) رفع المخلفات الصلبة (التراكمات التاريخية)

- تمهيد ورصف الطرق: تم تمهيد ورصف الطرق بتراب الأسمنت بإجمالي ١٨٥٠٠ متر مسطح بمنطقة المعصرة وعزبة الوالدة وذلك بمشاركة شباب المنطقة بعد تدريبهم وتأهيلهم للعمل بالمشروع.



صورة (رقم ٦-٩) تمهيد ورصف الطرق الداخلية

- إنشاء مراكز الوعي البيئي: تم إنشاء مراكز للوعي البيئي بمنطقة عزبة الوالدة، المعصرة تتكون من أقسام مختلفة مثل الركن الأخضر للتوعية البيئية وقسم للجمعيات الأهلية وأخر لأنشطة الحرفية باستخدام خامات بيئية وقسم للتوعية وبناء قدرات المرأة، ذلك بالإضافة إلى وجود قاعات للتدريب والمؤتمرات، حيث عقد بها حتى الآن ١٠٠ دورة تدريبية في مجالات دور المرأة في التنمية والبيئة. التثقيف البيئي والتربية البيئية وتنمية الحرف اليدوية.

ب. التطوير البيئي لعزبة خير الله - مصر القديمة:

جارى تنفيذ مجموعة من البرامج للتطوير البيئي للمنطقة وذلك من خلال :

- إعداد التوصيف البيئي للمنطقة.
- إعداد خطة مجتمعية للعمل البيئي بمشاركة أهالى المنطقة وتحديد أولويات العمل البيئي بالمشاركة.



التطوير البيئي للمناطق العشوائية

- دعم وتشييط وبناء قدرات الجمعيات الأهلية.
- دعم منظومة إدارة المخلفات بالسيارات والأدوات الالازمة بمشاركة أحد الجمعيات الجادة في إدارة المنظومة.

ج. مشروع بناء قدرات الجمعيات الأهلية بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي:
ويهدف المشروع إلى:

- دعم قدرات الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنفيذ أنشطة للإصلاح البيئي بالمناطق العشوائية ودعم تحقيق التنمية المستدامة.
 - نقل خبرات تنمية وتطوير المناطق العشوائية إلى موقع آخر.
- وقد شارك في المشروع ٣٦ جمعية أهلية من مختلف المناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى.

٤- التوجهات المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة بشأن التطوير البيئي للعشواهيات:

تتوجه وزارة الدولة لشئون البيئة لتنفيذ مزيد من الأنشطة بالمناطق العشوائية الأخرى وذلك في ضوء الدروس المستفادة الإجراءات السابقة المنفذة وفي هذا الإطار تم إنشاء وحدة للتطوير البيئي للعشواهيات بجهاز شئون البيئة في ٢٠٠٦/١٢ هدفها الرئيسي هو تكرار الأنشطة الموجودة بالمعصرة وعزبة الوالدة والعمل على نشرها بجميع المناطق العشوائية الأخرى ولتحقيق ذلك فقد تم وضع مهام محددة كإطار عمل للوحدة حيث ستتولى الوحدة من خلال ذلك مهام تهيئة المجتمع المحلي للقيام بدوره في تطوير المناطق العشوائية من خلال مشاركته في تحديد الاحتياجات التنموية لهذه المناطق ووضع خطط للتطوير والمشاركة في التنفيذ والمتابعة. وتلخص أولويات العمل خلال السنوات الخمس القادمة في الآتي:

- تنفيذ مشروعات بتمويل من صندوق تطوير العشوائيات.
- تبادل الخبرات بين وزارة الدولة لشئون البيئة وصندوق تطوير العشوائيات.
- بناء قدرات الجمعيات الأهلية المختارة لإدارة مشروعات بالمناطق العشوائية.
- تنظيم حملات بالتعاون مع صندوق تطوير العشوائيات للتوعية البيئية.

الفصل العاشر

الطاقة





الطاقة

١-١٠ مقدمة

تشكل الطاقة لمصر تحدياً بالغ الصعوبة بسبب محدودية مصادر الطاقة التقليدية القابلة للنضوب في الوقت الذي تحتاج فيه إلى كميات كبيرة نسبياً من الطاقة اللازمـة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

في ضوء هذا الواقع، وفي ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجاري تفديـها والتي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطن المصري، فإن الطلب على الطاقة في مصر ينمو بمعدلات عالية تصل إلى حوالي ٤٪ سنويـاً بشكل عام، وحوالي ٩٪ سنويـاً في استهلاـك الطاقة الكهربائية بشكل خاص. وبين الجدول (١-١٠) أهم مؤشرات انتاج الكهرباء بمصر خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ ويتبـحـ منه زيادة إجمالي الطاقة المنتجـة من ١١٤٢٦٠ (ج.و.س.) عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٥١٤٥ (ج.و.س.) عام ٢٠٠٨ وكذلك زيادة معدل استهلاـك الفرد للطاقة الكهربائية من ١٤٥٠ (ج.و.س.) عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٦٥ (ج.و.س.) عام ٢٠٠٨ بزيادة حوالي ٨٪. كما يشير الجدول إلى انخفاض طفيف في متوسط استهلاـك الوقود من حوالي ١٢٠ إلى حوالي ١١٧ (جم بترول مكافئ / ك.و.س. مولدة).

هذه المعدلات المرتفعة من الاستهلاـك السنوي من الطاقة تتطلب تطبيق إستراتيجية وطنية فاعلة واضحة الرؤى في قطاع الطاقة هدفـها توفير الطاقة اللازمـة للتنمية الشاملـة بأقل كلفة ممكنـة، وتخفيض أعبائـها على الاقتصاد. ويعتبر ترشيد استهلاـك الطاقة وتحسين كفاءتها وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددـة صديقة البيئة في كافة القطاعـات الاقتصادية والاجتماعـية من أهم عناصر هذه الإستراتيجـية.



جدول (١-١٠) أهم مؤشرات إنتاج الكهرباء بمصر خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

المؤشرات الفنية لاصادر إنتاج الكهرباء		
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	
١٩٧٣٨	١٨٥٠٠	الحمل الأقصى (م.و.)
٢٢٥٨٣	٢١٩٤٤	إجمالي القدرة المركبة (م.و.)
١٧٣٨٩	١٨٩٣٦	حراري *
٢٨٤٢	٢٧٨٣	مائى
٣٠٥	٢٢٥	رياح (الزعفرانة)**
٥	٥	رياح (الغردقة) "غير مرتبطة بالشبكة الموحدة"
١٢٥١٤٥	١١٤٢٦٠	إجمالي الطاقة المنتجة (ج.و.س.)
١٠٨٧٨٨	١٠٠٧٠٨	حراري ***
١٥٥١٠	١٢٩٢٥	مائى
٨٤٠	٦٢٧	رياح (الزعفرانة)
٧	٨	رياح (الغردقة) "غير مرتبطة بالشبكة الموحدة"
٢١٧,٣	٢١٩,٦	معدل استهلاك الوقود (جم بترول مكافئ / ك.و.س. مولدة)
١٥٦٥	١٤٥٠	معدل استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية (ك.و.س.)
٩٦,٨	٦٨	إجمالي مبيعات الطاقة المنتجة من محطات الرياح (مليون جنيه)

* شاملة القدرات المركبة من محطات القطاع الخاص (BOOT)

** تم إضافة ٥٥ م.و. وربطها بالشبكة في ديسمبر ٢٠٠٨، ليصبح الإجمالي ٣٦٥ م.و.

*** شاملة الطاقة المنتجة من القطاع الخاص (BOOT) وتلك المشتراء من فائز الشركات الصناعية

المصدر: التقرير السنوي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ لهيئة الطاقة الجديدة والتجدد <http://www.nrea.gov.eg/annual%20report/eng.pdf>

٢-١٠ الموقف الحالي

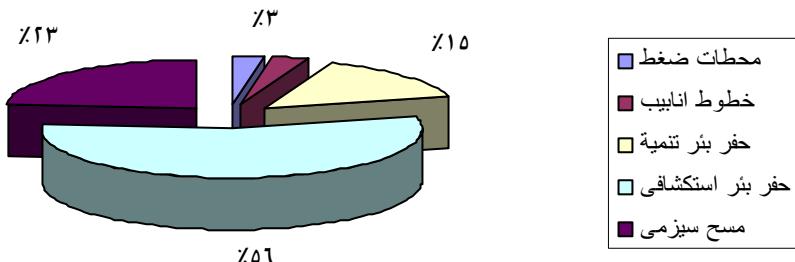
١-٢-١٠ مشروعات البترول والغاز

قامت وزارة الدولة لشئون البيئة بإصدار موافقات بيئية لعدد ٢٠٩ مشروع خلال عام ٢٠٠٨ بمناطق امتياز شركات البترول والغاز على مستوى الجمهورية بـأ وبحـأ ، حيث اشتملت الموافقات البيئية على عدد ٤٩ مشروع مسح سizerمى



الطاقة

للوقوف على مدى إمكانية وجود مخزون بترولي ، عدد ١١٦ مشروع حفر استكشافي للكشف عن مواصفات طبقات الأرض وتحديد نوعيتها أيها حامل للبترول أو الغاز ، عدد ٣٢ مشروع بئر تنمية لاستخراج البترول أو الغاز وعمل التسهيلات المطلوبة من منصات ومعالجة للغازات ، عدد ٦ مشروعات لمحطات ضغط الغاز للشبكات ، عدد ٦ مشروع لمد خطوط شبكات توزيع الغاز الطبيعي بمحافظات القاهرة وبني سويف وأسيوط وجنوب سيناء .



شكل (١-١٠) النسب المئوية لمشروعات البترول والغاز التي تمت الموافقة عليها بيئيا خلال ٢٠٠٨

٢-٢-١٠ الطاقة الكهربائية:

قامت وزارة الدولة لشؤون البيئة بإصدار المواقف البيئية لعدد ٦ محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي والسوبر وعدد ٢ محطة رياح وعدد ٢ محطة صغيرة تابعة لشركات خاصة. وتم إصدار مواقف بيئية لعدد ٢ خط جهد كهربائي وعدد ٢ خط ربط ونقل كهربائي وعدد ٣ محطة محولات جهد كهربائي.

كما تم إصدار الدليل الإرشادي لتقدير الأثر البيئي لمحطات توليد الكهرباء بطاقة الرياح حيث يتم توزيعه علي الجهات المعنية والمستثمرين والمكاتب الاستشارية للالتزام به عند إعداد دراسة تقدير الأثر البيئي لمحطات توليد الكهرباء باستخدام طاقة الرياح .

٣-٢-١٠ الطاقات الجديدة والتجددية

يتمثل نشاط الوزارة في تنفيذ عدد مشروعين لاستخدام الطاقة الشمسية في تكييف الهواء والتبريد .

- المشروع الأول لتكيف الهواء المركزي لمبني المركز التدريبي للمحميات الطبيعية بمدينة شرم الشيخ باستخدام الطاقة الشمسية:

وcameت الوزارة بتصميمه وتم تشغيله في نوفمبر ٢٠٠٨ وي العمل حاليا بكفاءة عالية حيث يتم تزويد المبني بالطاقة الشمسية اللازمة لتكيف الهواء بنظام تبريد / تسخين هواء غرف المبني بالإضافة إلى التوليد المزدوج للمياه الساخنة للاستخدامات العامة داخل المبني وهو مشروع رائد يطبق لأول مرة في مصر والشرق الأوسط . هذا المشروع سيلعب دورا حاسما خلال السنوات القادمة في ترشيد استهلاك الكهرباء مع الحفاظ على البيئة. كذلك إقامة صناعة وطنية لوحدات تثليج المياه باستخدام الطاقة الشمسية للمنافسة في الأسواق المحاطة بالمنطقة.

- المشروع الثاني لاستخدام الطاقة الشمسية في تبريد وتجميد الصناعات الغذائية (MEDISCO) :
ويهدف إلى دراسة أفضل التكنولوجيات المستخدمة في حفظ وتبريد المنتجات الغذائية والزراعية باستخدام



الطاقة الشمسية، وقامت الوزارة بالمشاركة في تصميمه وتنفيذها مع ٦ هيئات ومراكم بحثيه فى كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا واسبانيا وتونس والمغرب حيث تم توريد مكونات المشروع تمهدًا لتركيبه في مصنع للمشروبات الغازية بتونس ومصنع لبسترة الألبان بالمغرب.

٤-٢-٤ المشروعات الصناعية

قامت وزارة الدولة لشئون البيئة بإصدار أربعة موافقات بيئية ثلاثة منها لمشروعات لصناعة الأسمنت حيث يبلغ متوسط استهلاك الغاز الطبيعي لخط الإنتاج الواحد ما يقرب من ٥٠ مليون م³/يوم بخلاف الكهرباء المستهلكة والتي تقدر بحوالي ١٧٠ مليون ك.و.س. والموافقة الرابعة لمصنع للحديد والصلب بالسويس بمتوسط استهلاك للغاز الطبيعي ٢,٩٢٨ مليون م³/يوم.

٣-١٠ الجهود المبذولة لتقليل الآثار السلبية

تشترط وزارة الدولة لشئون البيئة عند إصدار موافقتها على المشروعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة أن تتولى كل شركة توفير الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروع بمعرفتها وعلى نفقتها وذلك بإنشاء محطة كهرباء لاستهلاكها الخاص بالكامل، وضرورة تطبيق المعايير الأوروبية الخاصة بمعدلات ترشيد استهلاك الطاقة من خلال تطبيق أحد التكنولوجيات الموفرة للطاقة ، وتجنب شراء خطوط إنتاج وماكينات وأجهزة مستعملة منخفضة التكلفة والكفاءة، وتطبيق نظام مراجعة الطاقة وتأهيل الكوادر الفنية لذلك، حيث يؤدي الالتزام بتلك الشروط إلى تحسين كفاءة الطاقة وخفض استهلاك الغاز الطبيعي في هذه المصانع الجديدة.

كما تدعم الدولة المشروعات الهدافه لترشيد استخدامات الطاقة و منها مشروع تحسين كفاءة الطاقة الممول من قبل مرفق البيئة العالمي و البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة و الهدف إلى تقليل معدلات انبعاثات الإحتباس الحراري المصاحبة لتوليد الطاقة الكهربائية المعتمدة على الوقود غير المتجدد وذلك من خلال دعم التكنولوجيات الموزرة للطاقة. و تم تسجيل انخفاضا سنويا في معدل الانبعاثات المكافحة لثاني أكسيد الكربون يقدر بحوالى ٢ م.طن خلال العام الأخير ووفر مصاحب في الطاقة يقدر بحوالى ١ م.طن مكافى .

(المصدر: تقرير المتابعة السنوي لمشروع تحسين كفاءة الطاقة و تقليل انبعاثات الإحتباس الحراري - البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ٢٠٠٨)

٤-١٠ الرؤية المستقبلية

برز خلال الآونة الأخيرة الاهتمام بقضايا البيئة والتغير المناخي وبرزت الحاجة إلى تحقيق التوازن بين خطط التنمية وأثارها على البيئة وأصبحت مفاهيم الطاقة والتنمية والبيئة ترتبط بعضها البعض وفي هذا الإطار ومع التغير الاقتصادي المستمر في العالم والذي أصبح من دواعي الاهتمام أن تنظر إلى ترشيد استهلاك الطاقة كثروة طبيعية داعمة للاقتصاد.



الطاقة

وفي إطار برنامج وزارة الدولة لشئون البيئة لخفض استهلاك الكهرباء في قطاعات الصناعة والمباني وموافقة المجلس الأعلى للطاقة على إستراتيجية الطاقات المتجددة في مصر والتي تهدف إلى زيادة نسبة الطاقة المولدة من الطاقات المتجددة إلى ٢٠٪ من إجمالي الطاقة المولدة في عام ٢٠٢٠ فقد تقدمت الوزارة في نوفمبر ٢٠٠٨ بمقترن إلى وزارة المالية يتم دراسته حالياً بالإعفاءات الجمركية المطلوبة للمنتجات الموفرة للطاقة ومعدات وأجهزة ترشيد استهلاك الطاقة والمنتجات صديقة البيئة والتي لا يوجد لها مثيل محلي وتتضمن:

أولاً : الطاقة الشمسية الحرارية

- مجمع شمسي ذو قطع مكافئ، مجمع شمسي ذو أنابيب حرارية مفرغة، مرايا عاكسة م-curved
- خزان شمسي بمبادل حراري أو بدون
- طلمبة تقليل الوسط الناقل للحرارة وتحمل درجات حرارة من ١٢٠ م° فما فوق
- أجهزة التحكم وإدارة وتشغيل الأنظمة الشمسية
- مكونات المجمع الشمسي وتشمل: العزل الحراري للمواشير والمجمعات الشمسي، دهانات الطلاء الأسود الانتقائي لأنواع ومواشير الامتصاص، الزجاج الشفاف المعالج والعازل للحرارة، شرائح ومواشير النحاس للوح الامتصاص.
- نظام تكييف الهواء بالطاقة الشمسية ومكوناته من وحدات تكييف الهواء تعمل بنظام الامتصاص الحراري، وبرج تبريد، ووحدات الملف والمرόحة، وبمبادل حراري .
- نظام تبريد وتجميد الصناعات الغذائية بالطاقة الشمسية ومكوناته من ثلاثة تبريد تعمل بنظام الامتصاص الحراري ، وبرج تبريد، وبمبادل حراري
- مقطور المياه وموقد الطهي الشمسي

ثانياً الطاقة الشمسية الكهربية

الخلايا الفوتوفولتية ومكوناتها، بطاريات تخزين الكهرباء، أجهزة تحويل الكهرباء من تيار مباشر إلى تيار متعدد، محولات رفع الجهد الكهربائي.

ثالثاً طاقة الرياح

التوربينات الهوائية ثنائية وثلاثية ومتعددة الريش ومكوناتها وتشمل صندوق التروس ومولد الكهرباء والفرامل والبرج المعدني وعمود الدوران وأنظمة التوجيه والدوران.

رابعاً: معدات ترشيد استهلاك الطاقة داخل المباني والمصانع

مواد العزل الحراري لأسطح وحوائط المباني، التوازن الزجاجية العازلة للحرارة، اللعبات الموفرة للطاقة، العدادات الذكية لقياس استهلاك الكهرباء، الحساسات الحرارية لفتح وقطع التيار الكهربائي، مكثفات تحسين معامل القدرة الكهربية المصانع.

الفصل الحادى عشر

الصناعة





الصناعة

١-١١ مقدمة :

تعد الصناعة من أهم ركائز التنمية بالإضافة إلى كونها أكبر مصادر الملوثات المسببة للتدهور البيئي و الذي يستهلك حوالي ٤٤٪ من إجمالي الناتج القومي سنويًا طبقاً لتقارير البنك الدولي ، ويترتب عن الصناعة ملوثات عديدة تمثل في المخلفات الصلبة والتي يعد تراب البلي ياص أحدها وأخطرها الذي ينبع عن صناعة الأسمنت ، بالإضافة إلى مخلفات الصناعات المعدنية والكيماوية ؛ كما يتولد من الصناعة مخلفات سائلة ذات خطورة شديدة على البيئة الطبيعية وصحة الإنسان لما تحتويه من المواد المستنفدة للأكسجين الحيوي ومركبات معدنية وأملاح ضارة مثل المياه الناتجة عن صناعات دباغة الجلود والغزل والنسيج .

كما تشارك الصناعة بقدر كبير من مسببات تلوث الهواء بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل وسائل النقل والحرق المكشوف ، ويصدر من الصناعة العديد من الملوثات التي تساهم في انتشار الأمراض الصدرية وغيرها بالإضافة إلى الغازات المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري مثل صناعات (الأسمدة ، الأسمدة ، المعدنية)

ويعد قانون البيئة المصري أحد أهم أدوات تحقيق الالتزام البيئي ، كما كان لتعديل اللائحة التنفيذية والتي تعنى بالحدود القصوى للملوثات البيئية ، دوراً فعالاً في تفعيل القانون وتحقيق الالتزام البيئي للمنشآت الصناعية .

كما تقوم الوزارة بإدارة أداة أخرى لتحقيق الالتزام البيئي وتمثل في البرامج التمويلية التي تقدم الحزم الميسرة لتمويل مشروعات مكافحة التلوث ومشروعات الإنتاج الأنظيف . وتتلخص أهمية مشروعات الإنتاج الأنظيف في كونه أهم السبل لتحقيق التنمية المستدامة وخفض الملوثات في الصناعة من المصدر كما يعد تماشياً مع السياسات العالمية الصناعية ، وانتشار أساليب الإنتاج الأنظيف وظهور مفاهيم عالمية جديدة تتخذ من مبادئ الجودة الشاملة أساساً تعتمد فيها على جودة المنتج.

٢-١١ الجهود المبذولة للحد من التلوث الصناعي

تم الإنتهاء من تنفيذ ١٢٠ مشروعًا للحد من التلوث الصناعي تشرف وزارة الدولة لشئون البيئة على تنفيذه من خلال مشروعين رائدين كما هو مبين بالجدول (١-١١)

جدول رقم (١-١١) يوضح مجهودات الوزارة في مشروعات الحد من التلوث

المشروع	فترته	عدد المنشآت	مليون جنيه
KfW - القطاع العام - حماية البيئة	١٩٩٦-٢٠٠٨	٢٤	٥٥٠
إتحاد الصناعات المصرية	٢٠٠٢-٢٠٠٨	٧٩	١٠٤
الاجمالي		١٠٣	٦٥٤

المصدر: جهاز شئون البيئة (إصدار الإدارة المركزية للصناعة - ديسمبر ٢٠٠٨)



ونعرض فيما يلى أهم المشروعات والبرامج الحالية

١١-٢ مشروع التحكم في التلوث الصناعي - المرحلة الثانية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)

يقوم المشروع بتقديم حزمة تمويلية ميسرة لدعم مشاريع التحكم في التلوث الصناعي بالمنشآت الصناعية عن طريق حزمة تمويلية (٢٠٪ منحة ، ٨٠٪ قرض) وتركز (المرحلة الثانية) في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية على المناطق ذات الكثافة العالية من ناحية المنشآت الصناعية الضخمة التي ينتج منها أحمال كبيرة من ملوثات الهواء والصرف مثل مصانع الأسمنت وال الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدباغه وتشمل المناطق الآتية:

- محافظة حلوان: حلوان والتدين والمعادى(مصانع الأسمنت وال الحديد والصلب والكوك ومصانع الطوب بمنطقة عرب أبوساعد) .
- محافظة الجيزة: الحوامدية (مصانع السكر والتقطير) - الصف واطفيح (حوالى ٢٠٠ مصنع للطوب)
- محافظة القليوبية: شبرا الخيمة - قليوب - أبو زعل - القناطر- الخانكة (والتي بها عدد كبير من الصناعات الكيماوية والغزل والنسيج)
- محافظة الإسكندرية: ابو قير (مصانع الورق والصناعات الغذائية والكيماوية) - المكس (المدابغ والمسابك والبتروكيماويات) - مريوط (تعاني من الصرف الصناعي والصحى والزراعي)

هذا وتبلغ اجمالي الحزمة التمويلية لتلك المرحلة حوالى ١٨٥ مليون دولار (١ مليار جنية مصرى). ويشتمل الدعم المقدم من البرنامج على:

أولاً: المكون التمويلي:

(فروض ميسرة للمنشآت الصناعية يتم اعادة اقراضها من خلال البنك الاهلى المصرى (٨٠٪ قرض ، ٢٠٪ منحة لا ترد) ويبلغ قيمة التمويل لهذا المكون:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٢٠ مليون دولار
بنك اليابان للتعاون الدولى	حوالى ٤ مليون دولار
بنك الاستثمار الأوروبي	٤ مليون يورو
الوكالة الفرنسية للتنمية	٤ مليون يورو

ثانياً: مكون الدعم الفنى:

يقدم الدعم الفنى للمنشآت الصناعية التى سيتم تمويلها من خلال المكون التمويلي من خلال (منح لا ترد) .

الموقف الحالى لعام ٢٠٠٨ :

بلغ عدد المشروعات المدرجة حالياً بالمرحلة الثانية ٢٨ مشارعاً لعدد ١٦ شركة كبرى و٢٠ مصنع للطوب الطفلى بتكلفة تبلغ حوالى ١٢٥ ,٣٢ مليون دولار مقسمة على النحو المبين بالجدول رقم (٢-١١). ويتبين من الجدول أن حوالى ٤٠٪ من التمويل المتاح تم توجيهه نحو صناعة الأسمنت و ٢٠٪ منه تم توجيهه نحو صناعة الطوب الطفلى و حوالى ١٠٪ لصناعة



الصناعة

الورق. ومن ناحية أخرى تم تخصيص ٢٨٪ من التمويل لدعم استبدال الوقود المستخدم بالغاز الطبيعي.

جدول رقم (١١-٢) الشركات المتقدمة بطلب تمويل لمشاريعها البيئية

م	اسم الشركة	اسم المشروع	التكلفة (مليون دولار)
محافظة حلوان			
(حلوان، طرة، التبين)			
١	الشركة القومية للأسمدة	إضافة معدات جديدة تعمل بتكنولوجيا حديثة للحد من الأتربة	١٥,٥
٢	شركة طرة للأسمدة	إضافة معدات جديدة تعمل بتكنولوجيا حديثة للحد من الأتربة	٢٠
٣	شركة أسمنت حلوان	استبدال الوقود المستخدم بالغاز الطبيعي	٣
٤	الشركة المصرية النشا والجلوكوز	استبدال الوقود المستخدم بالغاز الطبيعي	٠,٣٨
٥	شركة تاون جاز (شركات الطوب الطفلبي بعرب أبو ساعد)	استبدال الوقود المستخدم لعدد ٢٠٦ مصنع طوب طفلبي	٢٥
الإجمالي			٦٣,٨٨
محافظة القليوبية			
(مسطرد، شبرا الخيمة)			
٦	شركة أبو زعبل للأسمدة	تعديل في خطوط الإنتاج مع إضافة وحدات جديدة للحد من انبعاثات الأتربة	١٥
٧	الشركة المصرية النشا والجلوكوز	استبدال خط إنتاج الجلوکوز	٨
٨	شركة الدلتا للصلب	استبدال الوقود المستخدم بالغاز الطبيعي	٥
٩	شركة سيمو للورق	استبدال الوقود المستخدم بالغاز الطبيعي	٠,٤١
١٠	شركة ناروبين لصناعة الكاوتشوک	إضافة معدات حديثة للحد من التلوث	٠,٤٩٥
١١	شركة سويفل للفخار	تركيب فلاتر تنقية لوحدات التحضير والطحن	٠,٢
الإجمالي			٢٩,١
الإجمالي للقاهرة الكبرى (حلوان، القليوبية، الجيزة، ٦ أكتوبر)			٩٢,٩٨
محافظة الإسكندرية			
(باكوس، برج العرب، المكس، أبو قير، العاصرية، كفر الدوار)			
١٢	العاشرية للأسمدة	إضافة معدات جديدة تعمل بتكنولوجيا حديثة للحد من الأتربة	٩
١٣	مصر للكيماويات	استبدال الوقود المستخدم بالغاز الطبيعي	٠,٤٤
١٤	الشركة العامة للورق (راكتا)	استبدال الوقود المستخدم بالغاز الطبيعي	٤,٥
١٥	العاشرية لتكرير البترول	إعادة تأهيل لوحدات الإنتاجية للحد من حمل التلوث المنصرف على بحيرة مريوط	١٠
١٦	شركة الورق الأهلية	محطة لمعالجة الصرف الصناعي	٨
١٧	شركة المنتجات الخشبية	تعديل في خطوط الإنتاج لتقليل حمل التلوث للمياه المنصرفة	٠,٤
الإجمالي			٣٢,٣٤
الإجمالي العام (محافظة القاهرة الكبرى ، الإسكندرية)			١٢٥,٣٢

المصدر: جهاز شئون البيئة (إصدار الإدارة المركزية للصناعة - ديسمبر ٢٠٠٨)



و فيما يلى عرض لبعض أمثلة المشروعات الممولة:

أ. الشركة القومية للأسمنت:

يشمل المشروع رفع كفاءة الفلاتر الكتروستاتيكية القديمة للحد من إنبعاثات الأتربة المتصاعدة من خطوط الإنتاج رقم (٢،١) كما سيتم توريد وحدة شفط أتربة لاستخدامها في الأماكن المتعذر الوصول إليها ووحدة نظافة ويقوم المشروع بتقليل حمل التلوث البيئي الناتج عن إنبعاثات الأتربة والحد من إنبعاثات الأتربة لتتوافق من قانون البيئة ٤/٩٤ - تقليل إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون - تحسين البيئة المحيطة بالمنتج - حماية صحة العاملين. وتبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع ١٥,٥ مليون دولار بتمويل من خلال مشروع التحكم في التلوث المرحلة الثانية.



صورة رقم (١-١١) الفرن الدوار - خط رقم (١)

ب. شركة طرة للأسمنت:

يشمل المشروع رفع كفاءة الفلاتر الكتروستاتيكية القديمة للحد من إنبعاثات الأتربة المتصاعدة من خط الإنتاج رقم (٨) ويقوم المشروع بتقليل حمل التلوث البيئي الناتج عن إنبعاثات الأتربة والحد من إنبعاثات الأتربة لتتوافق مع قانون البيئة ٤/٩٤ - تحسين البيئة المحيطة بالمنتج - حماية صحة العاملين.



صورة رقم (٢-١١) رفع كفاءة الفلاتر الكتروستاتيكية القديمة - خط رقم (٨)

ج. شركة حلوان للأسمنت:

يشمل تحويل الوقود المستخدم من المازوت إلى الغاز الطبيعي وسيقوم المشروع بتمويل الشبكة الخارجية والداخلية



الصناعة

للغاز الطبيعي وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٣ مليون دولار.

د. شركة العاشرية لتكرير البترول:

يشمل المشروع تطوير وحدة الإستخلاص حيث سيتم إستبدال الفينول لما له من اضرار جسيمة على البيئة وخطورة على صحة العاملين وأستخدام مذيب NMP كمادة صديقة للبيئة - بهدف حماية بحيرة مريوط من تلوث مياه الصرف - والتوافق مع قانون البيئة بشأن الصرف على البحر . وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ١٠ مليون دولار بتمويل من خلال مشروع التحكم في التلوث المرحلة الثانية.



صورة رقم (٢-١١) وحدة الإستخلاص القديمة بشركة العاشرية لتكرير البترول

٢-٢ مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الاعمال العام الصناعي (٢٠٠٨-٢٠١٢) PPSI

خلفية عامة:

يهدف مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الاعمال العام إلى دعم الصناعة (الكبرى والصغرى والمتوسطة) المصرية للالتزام بالقوانين البيئية . وهو مشروع مشترك بين الحكومة الالمانية ممثلة فى بنك التعمير الالماني والحكومة المصرية ممثلة فى البنك المركزي المصري كمتلقى وجهاز شؤون البيئة كجهة منفذة للمشروع.

أهداف المشروع:

- دعم مشروعات التحكم في التلوث الصناعي بالمنشآت الصناعية بالقطاعين الخاص والعام.
- إنشاء آلية تمويلية، فنية و مؤسسيه مستدامه للحد من التلوث وتقليل أحmal التلوث فى المناطق الأكثر تلوثاً فى مصر وبالتركيز على محافظات الدلتا والصعيد وتحسين الظروف البيئية داخل المنشآت الصناعية وخارجها.
- تفعيل الإجراءات التشريعية، رفع كفاءة التفتيش البيئي، تطوير الكفاءة الفنية البيئية لكوادر الجهاز بالإضافة للبنوك المشاركة وكذلك رفع الوعي والثقافة العامة المتعلقة بالبيئة الصناعية فى جمهورية مصر العربية وخاصة فى محافظات الوجه البحري والصعيد.



دعم المشروعات (معدات ودراسات):

ويقدم هذا المكون الدعم للمعدات والاستشارات للصناعة . كما يساهم فى دعم قدرات الجهات المسئولة على تطبيق القوانين البيئية وكذلك دعم أنشطة نشر الوعي البيئي .

- للصناعات الكبرى: ٢٠٪ منحة لاترد للمعدات البيئية بالإضافة الى ٢٠٪ منحة لا ترد من قيمة الاستشارات الفنية للمشروعات (تشمل دراسات التدقيق البيئي وخطة توفيق الوضع البيئية، ودراسة تقييم الاثر البيئي في حالة الحاجة وبعد أقصى ٥٪ من القيمة الاستثمارية للمشروع).
- للصناعات الصغيرة والمتوسطة: ٣٠٪ منحة لاترد للمعدات البيئية بالإضافة الى ٥٠٪ منحة لا ترد من قيمة الاستشارات الفنية للمشروعات (تشمل دراسات التدقيق البيئي وخطة توفيق الوضع، ودراسة تقييم الاثر البيئي في حالة الحاجة وبعد أقصى ٥٪ من القيمة الاستثمارية للمشروع).

إشتراطات التمويل:

يقوم المشروع بتمويل المشروعات التالية في جميع القطاعات الصناعية :

- مشروعات التحكم في التلوث: إنبعاثات الهواء وبيئة العمل والصرف الصناعي وإدارة المياه.
- مشروعات تعديل العملية الإنتاجية وخطوط الإنتاج أو معالجة نهاية الخط.
- مشروعات التكنولوجيا الأنظف.
- مشروعات زيادة كفاءة استخدام الطاقة والمواد الخام وتحويل نوع الوقود .
- مشروعات معالجة المخلفات الصلبة الصناعية (في نطاق المنشآت).

الموقف الحالي (خلال ٢٠٠٨) :

- المنحة الكلية ٧,٢٦ مليون يورو (بإستثمارات تصل إلى ٢١ مليون يورو) منها ٦,٥٥ مليون يورو منحة للشركات الصناعية والباقي للدعم الفني.
- مشروعات الشركات الصناعية التي تمت الموافقة عليها وفي الاجراءات التنفيذية بقيمة ٦,٢٨ مليون يورو إستثمارات منها ١١٦,٥ مليون يورو منهه (٤,٥٥١ مليون يورو للصناعات الكبرى + ٥٦٥ مليون يورو للصناعات الصغيرة والمتوسطة).
- المنح المتبقية لشركات جديدة ٢,٠٧١ مليون يورو للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تم تخصيص ٨,٨٪ من المنحة لمحافظات الصعيد ومحافظات الدلتا.
- عدد الشركات بالمشروع هي ٢١ شركة (١٦ كبرى و ٥ صغيرة ومتوسطة) ، منها عدد ١٤ شركة قطاع أعمال عام و ٧ قطاع خاص .

ويعرض الجدول (١١-٣) بيانا بالشركات المدرجة بالمشروع و توزيعها الجغرافي و التمويل المناظر.



الصناعة

جدول رقم (١١-٢) يوضح الشركات المقدمة بطلب تمويل لمشاريعها البيئية

م	اسم الشركة	اسم المشروع	المكلفة (مليون يورو)	المتحدة (مليون يورو)
محافظة قنا وسوهاج				
(قنا، نجع حمادي، قوص، جرجا، أرمنت)				
١	السكر والصناعات التكاملية مصنع جرجا	اعادة تاهيل محطة معالجة الصرف الصناعي (جارى اعداد الدراسات البيئية)	١,٠١	٠,٢
٢	السكر والصناعات التكاملية مصنع قوص	اعادة تاهيل محطة الصرف الصناعي - الصرف على الشبكة (جارى اعداد الدراسات البيئية)	١,٠١	٠,٢
٣	السكر والصناعات التكاملية مصنع أرمنت	انشاء عدد ٢ برج تبريد وتدوير للمياه (جارى اعداد الدراسات البيئية)	٠,٤٨	٠,١
٤	قنا للورق	منع الصرف على النيل وتحويله الى شبكة الصرف الصحي (جارى اعداد الدراسات البيئية)	٤,٢٣	٠,٨
٥	مصر للألومنيوم	اعادة تأهيل وحدة صهر القطران بمصنع بلوكتات الكربون. (جارى التركيب وسيتم تشغيل المشروع فى ابريل ٢٠٠٩)	٢,٢٨	٠,٤٥٧
الإجمالي				
أسوان				
(أدفو)				
٦	السكر والصناعات التكاملية مصنع أدفو	اعادة تأهيل محطة معالجة الصرف الصناعي والصرف لغابة الخشبية (جارى اعداد الدراسات البيئية)	٠,٦٣	٠,١٢
٧	النصر للتعدين	تركيب فلاتر لكسرات الخام. (تم طرح المناقصات)	١	٠,٢
٨	مصر أدفو للب والورق	تركيب وحدة ترشيح لخط الباجاس وتركيب وحدة لغسيل واعادة تدوير (تم طرح المناقصات)	٦,٣٣	٠,٨
الإجمالي				
محافظة المنيا				
(أبوقرقاص)				
٩	السكر والصناعات التكاملية مصنع أبوقرقاص	تغيير الوقود لغاز الطبيعي. (تم استلام العروض وجارى التقييم وسيتم الترسية فى فبراير ٢٠٠٩)	٤,٧٤	٠,٨
الإجمالي				
الإجمالي للصعيد (قنا، المنيا وأسوان)				
محافظة الدقهلية				
(المنصورة، طلخا ، سندوب)				



الصناعة				
٠,٤	٢,٠٢	تركيب وحدة ازالة انبعاثات NOx (تقوم الشركة بتقييم العروض الفنية)	الدلتا للأسمدة	١٠
٠,٠٢٧	٠,١	تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي (تم توقيع عقد شركة الغاز).	المنصورة للراغنجلات	١١
٠,٠٥٦	٠,١٥	تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي (تم توقيع عقد شركة الغاز).	الدقهلية للغزل والنسيج	١٢
٠,١٢٦	٠,٦٣	تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي (تم توقيع عقد شركة الغاز).	مصر للزيوت والصابون مصنع سندوب	١٣
٠,٠٢٧٥	٠,٠٩١	تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي (تم التشغيل).	مصنع العشماوي للطوب الطفلي	١٤
٠,٠٢٧٥	٠,٠٩١	تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي (تم التشغيل).	مصنع عبدالحي للطوب الطفلي	١٥
٠,٦٦٤	٣,٠٨٢	الإجمالي محافظة الشرقية (الزقازيق ، العاشر من رمضان)		
٠,١٢٦	٠,٦٣	تحويل الوقود من المازوت للغاز الطبيعي (تم توقيع عقد شركة الغاز).	مصر للزيوت والصابون مصنع الزقازيق	١٦
٠,٠٨٩	٠,٤٤٢	تركيب وحدات لحد من تلوث الصرف الصناعي (تم التشغيل).	كان لتعبئة الغازات	١٧
٠,٢١٥	١,٠٧٢	الإجمالي محافظة البحيرة (كفر الدوار)		
٠,٢٥	١,٢٦٥	تغيير الوقود للغاز الطبيعي (جارى توقيع عقد شركة الغاز).	مصر للغزل والنسيج الرفيع	١٨
٠,٢٥	١,٢٦٥	تغيير الوقود للغاز الطبيعي	مصر للغزل والنسيج (صباغ البيضا)	١٩
٠,٥	٢,٥٣	الإجمالي		
محافظة الغربية (المحلة)				
٠,٠٣	٠,١	محطة معالجة الصرف الصناعي	عثمان للصباغة والتجهيز	٢٠
٠,٠٣	٠,١	محطة معالجة للصرف الصناعي	شركة أس أم سي للأجهزة الكهربائية	٢١
٠,٠٦	٠,٢	الإجمالي		
١,٤٣٩	٦,٨٨٤	الإجمالي للدلتا (الدقهلية، البحيرة، الشرقية والغربية)		

المصدر: جهاز شئون البيئة (إصدار الإدارة المركزية للصناعة- ديسمبر ٢٠٠٨)



١١-٣ الرؤية المستقبلية :

١. وصول جميع شركات الاسمنت بمنطقة القاهرة الكبرى والاسكندرية الى الالتزام الكامل بالمؤشرات المسموحة بها على المستوى المحلي وفى بعض الشركات الى المستوى الدولى فى خلال خمس سنوات قادمة .
٢. نقل جميع الصناعات الحرفية الملوثة داخل الكتل السكنية و تجميعها بالمناطق الصناعية المعتمدة مثل مناطق العكرشة و بدر .
٣. تحويل الصرف على النيل الى الصرف على الشبكات العمومية فى عدد من الشركات الصناعية الكبرى و التى تمثل مصدرا رئيسيا للتلوث ماء النيل بعد تنفيذ مشروعات معالجة المياه أو إعادة استخدامها وذلك من خلال الوزارة .
٤. تقليل أحمال التلوث داخل المناطق الاكثر تلوينا بالقاهرة الكبرى (فيما يخص جودة الهواء) ، والاسكندرية (فيما يخص الصرف على البحر) ، بعد تنفيذ المشروعات المقترحة بالشركات الصناعية من خلال البرامج التمويلية بالوزارة.

الفصل الثاني عشر
إدارة المخلفات الصلبة





١-١٢ مقدمة :

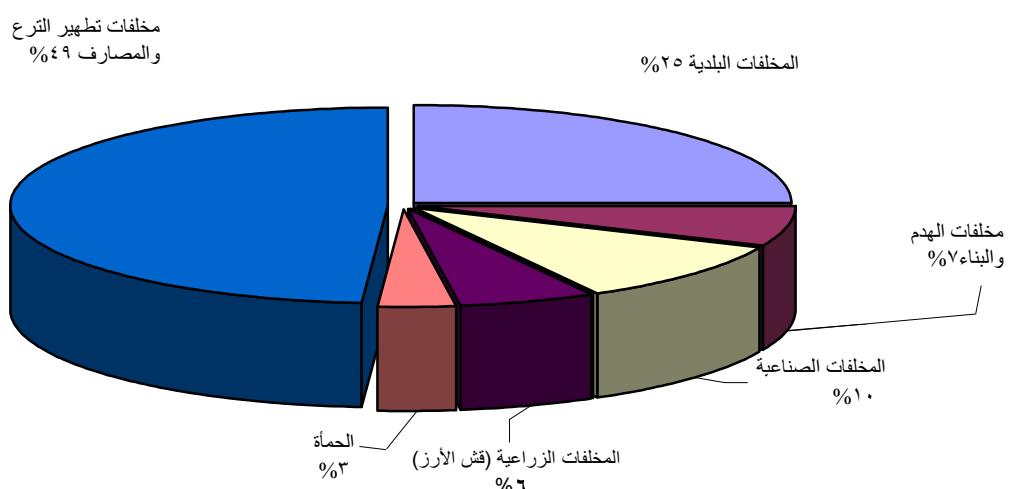
تتضمن الإستراتيجية القومية للإدارة المتكاملة للمخلفات مراحل متعددة بدءاً من التعامل السليم مع المخلفات الصلبة الذي يجب أن يتم في إطار منظومة متكاملة تبدأ من مرحلة تولد المخلفات و جمعها ونقلها وتدويرها وإعادة استخدامها ثم التخلص النهائي من المروضات في المدافن الصحية. كما تتضمن وضع السياسات واللوائح التنظيمية والتشريعات والخطوط الإرشادية للمراحل المختلفة لإدارة المخلفات وسبل الرقابة والمحاسبة لساندة التنفيذ الجاد لإدارة المخلفات. كذلك يجب أن تشمل الإستراتيجية القومية الهيكل المؤسسي الكامل على مختلف المستويات والقادر على التخطيط وحسن الإدارة والتنفيذ والرقابة والمتابعة و توفير قدرات بشرية مدربة تستطيع الإنجاز بالوعية العالية والمطلوبة لرضاء المجتمع المخدم مع أهمية توافر الآليات اللازمة لاسترجاع التكاليف عملاً على استدامة فاعلية النظام في تحقيق أغراضه.

وهناك مبدأ هامان في هذا الخصوص :

المبدأ الأول: مبدأ الملوث يدفع أى يتحمل تكاليف ما أحدهه من تلوث

المبدأ الثاني: عدالة توزيع الأعباء ومراعاة الظروف الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع المخدم

٢-١٢ الوضع الراهن للمخلفات الصلبة في مصر:



شكل رقم (١-١٢) يوضح نسب توزيع المخلفات الصلبة المتولدة في مصر

و تقدر الكمية الإجمالية لتولد المخلفات البلدية الصلبة (المنزلي فقط) في مصر بحوالي ٢٠ مليون طن سنوياً (أكثر من ٧٠٠ جرام لفرد يومياً) ، أي أن التولد اليومي يقدر في حدود ٥٥ ألف طن، أما كفاءة عمليات الجمع والنقل الحالية فلا تزيد عن ٦٥ % مما يؤدي إلى وجود تراكمات يومية من هذه المخلفات داخل حدود المناطق السكنية



والأراضي الفضاء ، هذا بالإضافة إلى أن عمليات التدوير لا تتم بالطرق السليمة والأمنة ببيئاً مما يعرض كل من المواطنين والعاملين بهذه العمليات إلى مخاطر كبيرة. والجدير بالذكر أن غالبية موقع الدفن والتي يتم بها التخلص النهائي من هذه المخلفات تشتعل ذاتياً أو عمداً مما يعرض البيئة المحيطة للخطر ويتفاقم الوضع حين لا يتواجد داخل هذه المواقع المعدات اللازمة لعمليات التغطية المباشرة لمنع حدوث مثل هذا الاشتعال .

ويعتبر انخفاض الوعي البيئي وسوء التعامل مع المخلفات البلدية الصلبة و القصور الشديد في فرض وتنفيذ التشريعات التي تعامل مع مشكلة المخلفات الصلبة بالإضافة إلى القصور في تنفيذ المنهج والنظام المتكامل المستدام لإدارة المخلفات الصلبة من أهم الأسباب التي أدت لظهور مشكلة المخلفات البلدية الصلبة.

٣-١٢ الجهود المبذولة خلال عام ٢٠٠٨ :

نعرض فيما يلى لأهم المجهودات المبذولة لتقليل الآثار السلبية المصاحبة لمشكلة المخلفات الصلبة

١-٣-١٢ خطة السيطرة على المقالب العمومية أثناء ظاهرة نوبات تلوث الهواء الحادة :

تم التنسيق مع القوات المسلحة على بدء العمل بموقع مقلب الوفاء والأمل بمحافظة القاهرة ومقلب شبرا منت بمحافظة الجيزة ومقلب الروبيكي بمدينة العاشر من رمضان حيث تم توفير المعدات اللازمة للسيطرة على تلك الموقع وهى ٥ لودر و ٤ سيارة قلاب سعة ١٥ م^٣ على أن تكون المعدات متواجدة بصفة مستمرة على مدار اليوم (٢٤ ساعة) بالموقع وأن يتم العمل على فترتين صباحية ومسائية:

أولاً: مقلب الوفاء والأمل

تم تزويد المقلب بعدد ٢ لودر وسيارة قلاب حمولة ١٠ م^٣ حيث تم عمل تسويات وتغطية لمساحة ٣٦ ألف متر مربع واستخدم لذلك أكثر من ١٣٠٠ نقلة رمال وأتربة



صورة (١-١٢) ، (٢-١٢) أعمال التغطية بمقلب الوفاء والأمل

ثانياً: مقلب شبرا منت

تم تزويد المقلب بلودر وسيارة قلاب حمولة ١٠ م^٣ حيث تم عمل تسويات وتغطية لمساحة ٣٢ ألف متر مربع واستخدم لذلك أكثر من ١٦٠٠ نقلة رمال وأتربة.



إدارة المخلفات الصلبة



صورة (٢-١٢) ، (٤-١٢) أعمال السيطرة على الحرائق بمقلب شبرامنت

ثالثاً: مقلب الروبيكي

تم تزويد المقلب بعدد ٢ لودر وعدد ٢ سيارة قلاب حمولة ١٠ م٣ حيث تم تغطية وتسويه ما يقرب من ٢٠٠ بؤرة للحرق المعتمد وعمل تسويات لمساحة ٥ آلاف متر مربع.



صورة (٥-١٢) ، (٦-١٢) أعمال السيطرة على الحرائق بمقلب الروبيكي

٢-٣-١٢ المشاركة في نقل أنشطة تربية الخنازير خارج الكتل السكنية بمحافظات القاهرة الكبرى

المشاركة مع وزارات (وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية - وزارة الصحة والسكان - وزارة التنمية المحلية- وزارة الزراعة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة - الهيئة العامة للخدمات البيطرية) ، فى اختيار موقع جديد مناسب ل التربية الخنازير ، وقد تم موافقة مجلس الوزراء على الموقع المقترن وذلك فى اجتماع مجلس الوزراء رقم ٦٩ المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩-٥-١٣ وجارى استصدار القرار الجمهورى.

٢-٣-١٣ المشاركة في إعداد المنظومة المتكاملة لإدارة المخلفات الصلبة :

تم إعداد برامج خاصة لكل من حى الخصوص وحى المرج بمحافظة القاهرة كما تم إعداد نظام لكل قرية من القرى الأكثر احتياجاً وذلك لتطوير منظومة إدارة المخلفات الصلبة بدعم تلك القرى بالمعدات الالازمة للمساهمة فى

إدارة المخلفات الصلبة



رفع التراكمات ورفع كفاءة عمليات الجمع والنقل وتوفير صناديق لجمع المخلفات بالإضافة إلى إنشاء مدافن محكومة للتخلص الآمن والسليم من المخلفات بكل قرية من تلك القرى الأكثر احتياجاً كما يوضح جدول (١-١٢)

جدول (١-١٢) : إجمالي المطلوب من المعدات وقيمتها التقديرية المطلوبة لدعم القرى الأكثر احتياجاً بالمحافظات

القيمة المالية (ألف جنيه)	إجمالي العدد المطلوب	المحافظات								م
		قنا	البحيرة	الشرقية	المنيا	أسيوط	سوهاج	المحافظات	المعدات	
١٦٢٠٠	١٣٥	١٧	١٨	١٢	٤٠	٢٢	٢٦	تم التسليم	جرار مجهز لودر لجمع القمامه بالقرى ومحطات التجميع	١
٤٦٤٠	٢٣٢	٢٦	٣٦	٢٠	٦٢	٤٤	٤٤	تم تسليم ١٦ مقطورة	مقطورة قلاب	٢
٨٥٤٠	٦١	١٥	٢	٢٤	١٠	--	١٠	تم التسليم	سيارة جمع قمامه سعة ٥ طن	٣
٢٥٠٠	٢٥	٥	٣	٥	٥	٣	٤		جرار عادى لسحب الفنطاس	٤
٦٢٥	٢٥	٥	٣	٥	٥	٣	٤		مقطورة فنطاس للرى وبها طلمبة سحب	٥
١٦٥٠٠	١١	٢	٣	٢	١	٢	١		لودر	٦
١٥١٠	١٥١٠	٢٣٠	١٩٠	٣١٠	٣٠٠	٢٢٠	٢٦٠		صناديق قمامه	٧
٥٠٥١٥		إجمالي القيمة								٨

٤-١٢ الرؤية المستقبلية

رفع كفاءة عمليات الجمع والنقل والتدوير وتأهيل موقع التخلص النهائي وإنشاء مواقع جديدة تم وضع دراسة متكاملة لإدارة المخلفات البلدية الصلبة وتمثل في تنفيذ مجموعة من البرامج المقترنة وهي رفع التراكمات ورفع كفاءة عمليات الجمع والنقل وإنشاء المحطات الوسيطة ومراكز التدوير رفع كفاءة العمل بالمقاييس المحكومة وإنشاء المدافن الصحية والموضحة بالجدول رقم (٢-١٢) وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بـ٢ مليار جنيه مصرى يتم تنفيذها على عدة مراحل .



إدارة المخلفات الصلبة

جدول (٢-١٢) التكلفة المالية لمخطط إدارة المخلفات البلدية الصلبة في مصر

الإجمالي بالمليون جنيه	تكلفة البرامج بالمليون جنيه مصرى							المحافظة
	إنشاء المدافن الصحية	رفع كفاءة العمل بالمقاولات المحكومة	إنشاء مراكز التدوير	إنشاء المحطات الواسطة	رفع كفاءة عمليات الجمع والنقل	رفع التراكمات		
١٢٦	٣٠	٤٠	٣٠	١٣	١٣	-		القاهرة
٤٢	-	-	٥	٥	١٧	١٥		الإسكندرية
١١٠	٣٠	١٠	١٠	٣٠	٣٠	-		الجيزة
٨٩	٣٠	١٠	١٠	١٩,٥	١٩,٥	-		القليوبية
١٧٢,٥	٣٠	-	١٠	١٦	٥٦,٥	٦٠		الدقهلية
١٣٩,٥	٣٠	-	١٠	١٦	٣١,٥	٥٢		ال الغربية
٨٩	٣٠	-	١٠	١٠	٣٣	٦		المنوفية
١١٨	٤٠	-	١٠	١٣	٤٧	٨		البحيرة
٨٣	٣٠	-	١٠	١٠	٢٧	٦		كفر الشيخ
١٠٨,٥	٣٠	-	١٠	١٠	٤٨,٥	١٠		الشرقية
٦٤	-	-	١٠	١٠	٢٦	٣		دمياط
٦٢,٥	١٥	-	٥	٤	٢٠,٥	٣		الفيوم
٦٥	٣٠	-	٥	٥	٢٢	٣		بني سويف
٨٤,٥	٣٠	-	١٠	٦	٢٨,٥	١٠		المنيا
٧٢,٥	٣٠	-	١٠	٦	٢٨,٥	٣		أسيوط
٨٦,٥	٣٠	-	٥	٧	٣٥	٤,٥		سوهاج
٨٢	٣٠	-	٥	٧	٣٠,٥	٤,٥		قنا
٢٧	١٥	-	٥	٣	٢	٢		الأقصر
٤٦,٥	١٥	-	٥	٣,٥	١٧	٦		أسوان
٦٢,٥	٣٠	-	٥	٣	١٧,٥	٧		الإسماعيلية
٢٥,٥	-	٥	٥	٢,٥	٧	٦		بورسعيد
٣٠	-	٥	٥	٢,٥	٧,٥	١٠		السويس
٥٨,٥	٣٠	-	٥	٢	١٤	٧,٥		البحر الأحمر
٥١	١٥	-	٥	٥	٢٦	-		مرسى مطروح
٧٠	٣٠	-	٥	٤	٣١	-		شمال سيناء
٦٠,٥	٣٠	-	٥	٣	١٥	٧,٥		جنوب سيناء
٣٧	١٥	-	٥	٢	١٥	-		الوادى الجديد
٢٠٦٣	٦٥٥	٧٠	٢٢٠	٢١٨	٦٦٦	٢٣٤		الإجمالي

الفصل الثالث عشر

المواد والنفايات الخطرة





المواد والتنقیات الخطرة

١-١٣ المواد الخطرة :

٢-١٣ مقدمة :

المواد الخطرة هي المواد ذات الخواص الخطرة التي تضر بصحة الإنسان أو تؤثر تأثيرا ضارا على البيئة مثل المواد المعدية أو السامة أو القابلة للانفجار أو الاشتعال أو ذات الإشعاعات المؤينة . ولا تتوقف خطورة المادة على مرحلة معينة ولكنها تستمر في جميع مراحل دورة حياتها التي تشمل النقل، التخزين، الاستخدام، الانتاج، إعادة التدوير، المعالجة والتخلص النهائي.

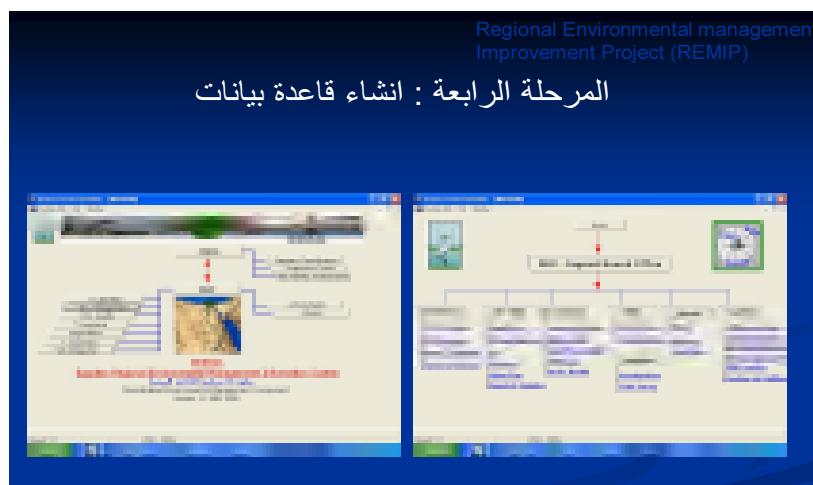
والجدير بالذكر أنه يتم تصنيف المواد الخطرة طبقاً للخاصية التي ينتج عنها ضرر عند استخدام المادة. وتؤثر المواد الخطرة تأثيرا سلبياً على البيئة في حالة التداول الخاطئ لها ، ومن صور التلوث ما يلي:

- تلوث المياه السطحية والجوفية والبيئة البحرية بالمواد الخطرة.
- التراكم في الأحياء المائية.
- التلوث الناتج عن حدوث الإنفجارات واحتراق الحرائق.
- استنفاد طبقة الأوزون

١٣ - الجهود المبذولة لتقليل الآثار السلبية المرتبطة بتداول المواد الخطرة خلال عام ٢٠٠٨ :

١-٣-١٣ التحكم في المواد الخطرة (كيماويات - مبيدات):

أ. تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة « بالملوثات البيئية المختلفة » على مستوى الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة بالتنسيق مع إدارة المواد الخطرة وذلك لتسجيل كافة البيانات من خلال الجرد المستمر للتعرف على الوضع الراهن على أنواع الملوثات وكيفيتها ، وصفاتها الفيزيائية والكيميائية ، التأثيرات الصحية والبيئية ، الدراسات التي تمت سابقا ، وطرق التخلص الآمن .



صورة (١-١٢) شاشة قاعدة البيانات الخاصة بالملوثات البيئية المختلفة



المواد والنفايات الخطرة

ب. تم إصدار المعايير القياسية المصرية الخاصة بكل من:-

- التحكم في المواد الخطرة و يتكون من ثلاثة أجزاء: الاشتراطات العامة، المتطلبات العامة لنظم التهوية الميكانيكية، متطلبات التهوية ومهمات الوقاية الشخصية لبعض العمليات الصناعية.
- الرموز المرسومة بيانيا - ألوان وعلامات السلامة: والذي يتضمن أساس تصميم علامات ورموز السلامة في أماكن العمل والمناطق والساحات العامة.

وذلك بالاشتراك مع الجهات المعنية (وزارة القوى العاملة، هيئة التنمية الصناعية بوزارة الصناعة، مركز الأمان النووي بهيئة الطاقة الذرية ، شركة بافاريا كممثلاً لشركات القطاع الخاص ،مصلحة الكيمياء ، والمركز القومي للبحوث ، وممثلين عن المصانع الحربية).

ج. تم تشكيل لجنة قومية عليا من وزارة الصناعة، اتحاد الصناعات المصرية، وزارة الدولة لشئون البيئة، بالإضافة إلى المراكز البحثية ذات العلاقة؛ وتحتسب هذه اللجنة بتأهيل الشركات الصناعية المصرية التي تصدر منتجاتها من الكيماويات أو المنتجات المحتوية على كيماويات إلى الإتحاد الأوروبي وفقاً لنظام REACH (تسجيل وتقدير منتجات الكيماويات واعتماد المواد الكيماوية) الذي تم تطبيقه على جميع الواردات من المواد الكيماوية او المنتجات المحتوية على كيماويات والتي تدخل الأسواق الأوروبية، حيث تم حصر جميع المصانع المصدرة لأسواق الاتحاد الأوروبي على مستوى مصر وإتخاذ إجراءات تأهيل الشركات للالتزام بنظام REACH مما يعزز من زيادة الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي.

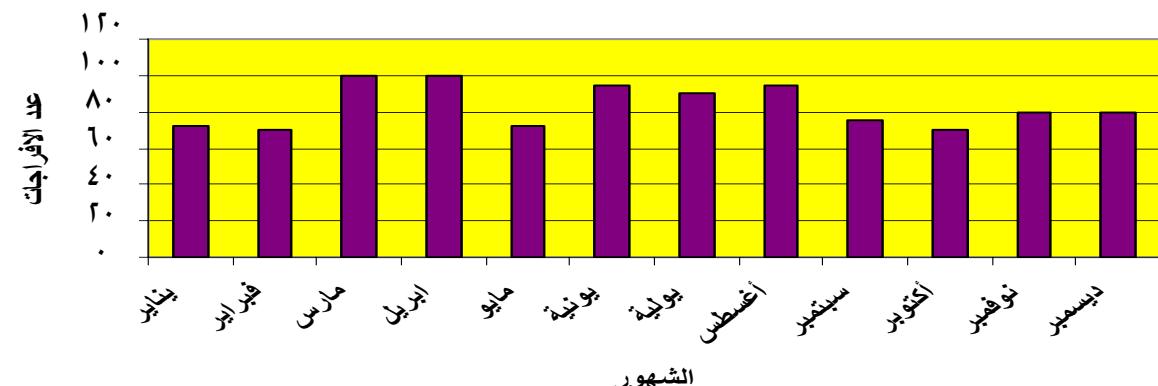
د. في مجال التنفيذ الوطني للنهج الاستراتيجي للادارة الدولية للكيماويات SAICM تم الانتهاء من إعداد خطة التنفيذ الوطنية والبدء بالأنشطة ذات الاولوية وفي مقدمتها جرد وحصر مواد ثانوي فينيل متعدد الكلور PCBs على مستوى تجريبي بمنطقة شبرا الخيمة وعقد عدة فعاليات للتوعية البيئية لكل فئات المجتمع بمنطقة الجرد، وعلى المستوى التقاضي العربي تم إعداد مقترن ورقة عربية تعكس وجه الرؤى المصرية والعربية تجاه القضايا الملححة للوصول لإدارة آمنة للكيماويات وكذا الاحتياجات الفنية والمالية المطلوبة لتنفيذ خطة العمل العربية لتنفيذ النهج الاستراتيجي لإدارة الكيماويات، وتم تقديمها نيابة عن المجموعة العربية خلال المؤتمر الدولي الثاني لإدارة الكيماويات (جنيف/١١-١٥ مايو ٢٠٠٩)،

ه. تم دراسة الطلبات الواردة بخصوص الإفراجات الجمركية عن المواد الكيماوية المستوردة من الخارج للاستخدام كمواد خام في الصناعة أو للاستخدام التجاري أو الزراعي وقد بلغت كميتهـا ٩٩٥٧,٥٦٣ طن خلال عام ٢٠٠٨ وقد تم حصر عدد الإفراجات الجمركية خلال عام ٢٠٠٨ وأيضاً كميات المواد الخطرة من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٨ . شكل (١-١٢) و(١٢-٢)



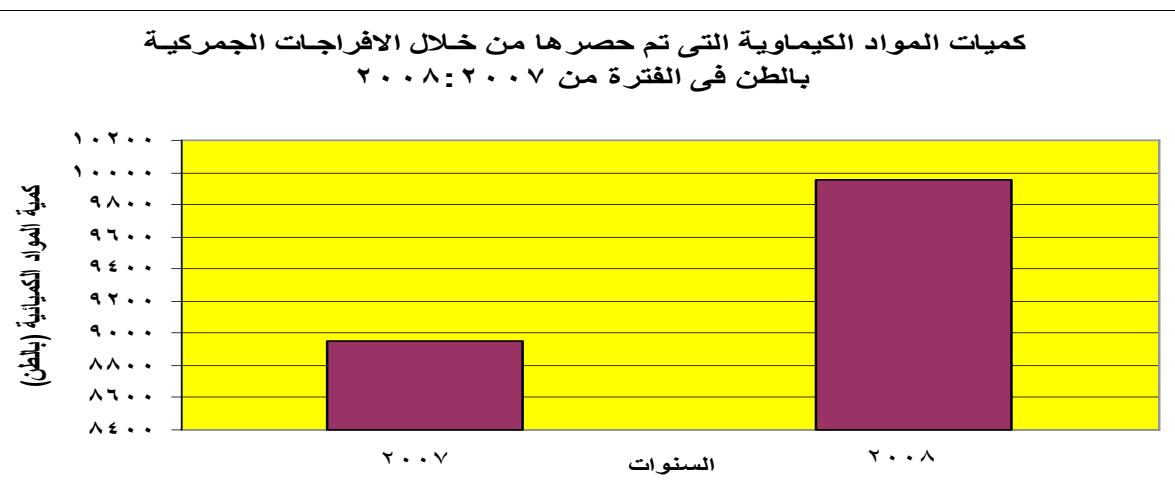
المواد والنفايات الخطرة

إجمالي عدد الافراجات الجمركية خلال عام ٢٠٠٨



شكل (١-١٢) : إجمالي عدد الافراجات الجمركية خلال عام ٢٠٠٨

كميات المواد الكيماوية التي تم حصرها من خلال الافراجات الجمركية بالطن في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٨



شكل (٢-١٢) : كميات المواد الخطرة التي دخلت مصر من خلال الافراجات الجمركية في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠٠٧)

- و . يتم حصر المواد الخطرة (الكيماويات - المبيدات) التي تدخل مصر من خلال: -
 - حصر كميات المواد الخطرة التي تدخل البلاد عن طريق الافراجات الجمركية التي ترد لإدارة المواد الخطرة بجهاز شئون البيئة.
 - الحصر السنوي للكيماويات الخاص بوزارة الصناعة.
- كما يتم متابعة رصد أنواع وكميات المبيدات في مياه نهر النيل من خلال القياسات السنوية التي يجريها المركز القومي لبحوث المياه (معهد بحوث النيل وغيره) بوزارة الموارد المائية .



٢-٣-١٣ "الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية الخطرة" : المكون التابع لمشروع "تحسين الإدارة البيئية" الممول من هيئة المعونة اليابانية:

- تم إعداد التقرير النهائي للجسر الشامل بمنطقة شبرا الخيمة والتركيز على بعض الملوثات الكيميائية ذات الأولوية مثل ثنائي فينيل متعدد الكلور PCBs الهيدروكربونات متعددة الحلقات PAHs والكروم والكادميوم، حيث تم مايلي:
 ١. حصر كميات المحولات والمكثفات القديمة في الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٨٦) وكذلك كميات الزيوت الملوثة بماء ثنائي فينيل متعدد الكلور (PCBs) من خلال الحصر والجسر الكلى الذي تم بمحطات المحولات ومناطق التخزين وبعض المصانع الكبيرة بمنطقة شبرا الخيمة. ومن خلال نتائج تحاليل العينات التي تم استخلاصها من الأوساط المختلفة (المياه - الرسوبيات - الزيوت الملوثة) وقياسها بجهاز الكرومومتوجراف بمنطقة الدراسة.
 ٢. عمل تحاليل للهيدروكربونات متعددة الحلقات (PAHs) في الأتربة المتساقطة (أتربة الطرق) والعالقة بمناطق مختلفة بمنطقة الدراسة.
 ٣. عمل تحاليل للعناصر الثقيلة (الكروم والكادميوم) في الصرف الخارجي لمصانع النسيج بالمنطقة على جهاز الامتصاص الذري.
- تم عقد الدورات التدريبية وإخراج مواد التوعية التالية خلال عام ٢٠٠٨:
 ١. تم تدريب المتخصصين بالعمل المركزي للرصد البيئي بجهاز شئون البيئة على قياس مواد ثنائي فينيل متعدد الكلور (PCBs) في الأوساط المختلفة (مياه ، زيوت ، رسوبيات ، تربة) بالعمل المعتمد لقياس الملوثات العضوية الثابتة باليابان .
 ٢. تم إعداد اشتراطات تداول وتخزين ونقل الزيوت الملوثة بماء ثنائي فينيل متعدد الكلور وهي مواد لها قابلية السرطنة.
 ٣. تم إعداد مطويتين لرفع الوعي البيئي بماء ثنائي فينيل متعدد الكلور (PCBs) ، الهيدروكربونات متعددة الحلقات وتأثيراتهم الصحية والبيئية.
 ٤. تم عقد ورشة عمل دولية على مستوى الدول العربية والأفريقية لتبادل الخبرات في مجال "الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الخطرة" وعرض نتائج الجسر والتحاليل والرصد الذي تم في منطقة شبرا الخيمة للملوثات (ثنائي فينيل متعدد الكلور).



المواد والنظفيات الخطرة



صور (١٢-٢) تدريب المتخصصين بالمعمل المركزي للرصد البيئي بجهاز شئون البيئة

٣-٣-١٣ التدريب والتوعية البيئية لعام ٢٠٠٨:

- تم عقد (٥) دورات تدريبية (فى مجالات الملوثات العضوية الثابتة وتأثيراتها على الصحة ، الرصد والتحليل والقياس ، القوانين والتشريعات البيئية والاتفاقيات الدولية، العناصر الثقيلة والهيدروكربونات متعددة الحلقات) وذلك لمجموعة العمل المشكّلة من جهاز شئون البيئة وفروعه الإقليمية .
- تم عقد (٥) ندوات للتوعية البيئية بشأن التأثيرات الصحية والبيئية للزيوت الملوثة وذلك للجمعيات الأهلية والمجتمع المدني.
- تم عقد عدد (٣) ورش عمل ”الإدارة المتكاملة للمواد الخطرة“، ”التخزين السليم“ ”الإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة“ للمصانع والشركات والوزارات المعنية.
- تم عقد عدد (٧) ندوات وورش عمل لزيادة قدرات إدارات شئون البيئة بالأحياء ومجلس مدينة شبرا وذلك في مجالات: التفتيش البيئي، القوانين والتشريعات، المواد الكيميائية وخطورتها، أنواع المخلفات الخطرة وكيفية التخلص الآمن.



المواد والنفايات الخطرة



صورة (٤ - ١٢) التوعية البيئية في مجال المواد الخطرة

٤-٤ النفايات الخطرة

في إطار الجهد الذى تقوم بها الوزارة لتنفيذ منظومة الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة ومتابعة أسلوب تداولها لخفض الكميات التى تولد منها وتقليل مخاطر التلوث الناتج عنها خلال كامل دورتها قامت الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية بتداول النفايات الخطرة بحصر النفايات الخطرة من أجل وضع الرؤية المستقبلية لإدارتها بطريقة سلية وأمنة وفقاً للأسس والإجراءات التى وضعها القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ الصادر بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية .

٥-٤ الجهود المبذولة لتقليل الآثار السلبية للنفايات الخطرة :

١-٥ النفايات الخطرة الناتجة عن أنشطة وزارة الزراعة :

في هذا المجال تم التنسيق مع وزارة الزراعة لحصر المبيدات المهجورة الناتجة عن أنشطة وزارة الزراعة والتي بلغت ١٣٧ طن تم تجميعها في مخزن خاص بمدينة الصف بمحافظة الجيزة وتوزيعها مبين بجدول (١-١٢) وصورة (٥ - ١٢)



المواد والنفايات الخطرة

الجدول (١ - ١٣) : كميات المبيدات المهجورة الناتجة عن أنشطة وزارة الزراعة

الكمية بالطن	جهة تواجد المبيدات المهجورة	م
٢,٧١٤	مديرية الزراعة (مضبوطات)	١
٧,٠٩٤	محطات البحوث الزراعية	٢
٢,٢٥٢	بنك التنمية والائتمان الزراعي	٣
١,٨٢٧	الجمعيات التعاونية	٤
٠,٢٥	الإصلاح الزراعي	٥
١٤,١٣٧	الإجمالي	



صورة (٥-١٢) عملية نقل وتخزين المبيدات بمخزن الصف

هذا وقد بلغت كمية المبيدات المهجورة الموجودة بالوزارات والهيئات الأخرى (الصحة ، الرى ، الداخلية ، التموين ، معهد بحوث البترول) ٣٣٧,٩٧٧ طن (طبقاً لتقديرات المعمل المركزي للمبيدات - وزارة الزراعة).

٢-٥-١٣ النفايات الطبية الخطرة :

- فى إطار التنسيق مع وزارة الصحة لتنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة للنفايات الخطرة الناتجة عن أنشطة المنشآت الصحية والتي بلغت كميتهـا ٤٢ ألف طن سنويـاً ، فقد قامـت وزارـة الصحـة بتحسـين مرحلـة نـقل هـذه النـفاـيات بـدعم جـمـيع المحـافظـات بـعـدد ١٢٨ سيـارـة لـنقل النـفاـيات الطـبـية توافـر فـي هـذه السـيـارـات الضـوابـط والإـشتـراتـاتـ الخاصة بـسيـارـات النـقل عـلـى أـن تـقـوم المحـافظـات بـتـوفـير الجـراـجـاتـ الخـاصـةـ بـتـلـكـ السـيـارـاتـ .
- استكمـال برـنامج دـعم وزـارـة الصحـة بـعـدد (٢٨) مـحرـقةـ تمـ توـزـيعـهاـ عـلـى المحـافظـاتـ عـلـى مـسـتـوىـ الجـمهـوريـةـ للـمسـاـهمـةـ فـيـ التـخلـصـ الآـمـنـ منـ النـفـاـياتـ الـخـطـرـةـ النـاتـجـةـ عـنـ أـنـشـطـةـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ ،ـ وإـصـدـارـ دـلـيلـ تشـغـيلـ مـحـارـقـ النـفـاـياتـ الـخـطـرـةـ لـلـمـنـشـآـتـ الصـحـيـةـ وـقدـ تـاـوـلـ هـذـاـ الدـلـيلـ الـمـوـضـوعـاتـ التـالـيـةـ :



المواد والنفايات الخطرة

- أ- الوضع الحالي لإدارة النفايات الطبية
- ب- مفهوم الإدارة المتكاملة للنفايات الطبية وطرق معالجتها .
- ج- الضوابط والاشتراطات الخاصة بالمحارق وحدود انبعاثاتها المسماوح بها ومتطلبات تركيب المحرقة وطرق الاختبار والتشفيل والتدريب.
- د- نظم معالجة الغازات وطرق قياس العوادم الناتجة عن محارق النفايات الطبية الخطرة ومكان إجراء القياسات والجهات المعتمدة للفياس.
- ه- المخاطر الصحية والبيئية للتشفيل غير السليم للمحارق والتشريعات والقوانين الخاصة بإدارة النفايات الطبية والسجلات البيئية للمحارق.
- و- التوصيات التي انتهى إليها هذا الدليل و من أهمها ضرورة وجود عقود صيانة للمحارق لضمان صيانتها بصورة دورية و تشجيع إقامة النظم المركزية وشبه المركزية لمعالجة النفايات الخطرة للمنشآت الصحية نظراً لسهولة مراقبتها والتحكم فيها وتقليل أعداد وحدات المعالجة ومشاكلها والانبعاثات الصادرة منها.

٣-٥-١٣ إدارة النفايات الصناعية الخطرة:

تم تنفيذ برنامج تجريبي لحصر النفايات الخطرة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان بدعم من المركز الأقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل في إطار الأنشطة الخاصة بالمركز لعام ٢٠٠٨ وكانت أهم نتائج هذا البرنامج ما يلى :

- أ- تكوين فريق عمل من العاملين بالجهاز قادر على القيام بعمليات حصر النفايات الخطرة.
- ب- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمنشآت الصناعية بمدينة العاشر من رمضان .
- ج- حصر المنشآت التي تحتاج لزيادة الوعي بمتطلبات تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
- د- تنفيذ برنامج حصر النفايات الخطرة الصناعية لعدد ٢٠٠ منشأة صناعية في عدد ١١ منطقة صناعية بمدينة العاشر من رمضان.
- ه- تحديث البيانات الخاصة بعدد ١٠٦ منشأة صناعية ليصل العدد الكلي للمنشآت التي تم حصر النفايات الخطرة الصناعية بها إلى ٣٠٦ منشأة صناعية كما يوضح جدول (٢-١٢) ، شكل (٣-١٢) .

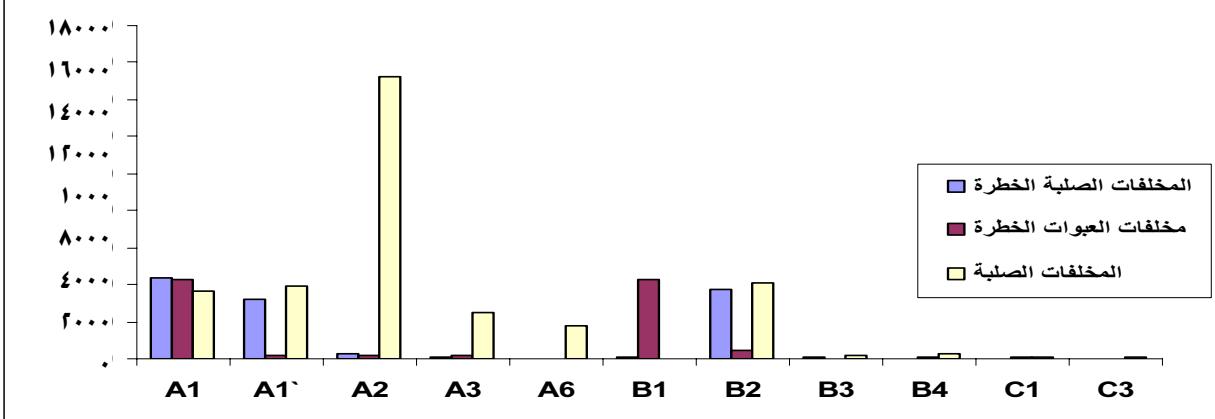


المواد والنفايات الخطرة

جدول (٢-١٢) : النتائج الإجمالية لبرنامج حصر النفايات الخطرة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان

الوحدة	العدد / الكمية	البيان	م
شركة	٣٠٦	عدد الشركات	١
قطاع	١٣	عدد القطاعات	٢
طن / سنة	١٢٠١٧	إجمالي النفايات الخطرة الصلبة	٣
م / سنة	٤٢٦٩٣٠٧	إجمالي النفايات الخطرة الصناعية السائلة	٤
طن / سنة	١٠٥٢٧	إجمالي النفايات الخطرة للعبوات الفارغة	٥
طن	٢٧٨	إجمالي النفايات الخطرة منتهية الصلاحية	٦
طن / سنة	٣٤٧٩٠	إجمالي النفايات الصلبة غير الخطرة	٧

إجمالي المخلفات المتولدة من المنشآت التي تم حصرها بمدينة العاشر من رمضان



شكل (٢-١٢) : النتائج الإجمالية لبرنامج حصر النفايات الخطرة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان

٤-٥-٤ التخلص السليم من النفايات الخطرة :

قامت الوزارة بتقديم الدعم الفني للتخلص السليم من بعض أنواع النفايات الخطرة الموجودة لدى الجهات المختلفة بإجمالي ١١٢ طن كما يوضح جدول (٢-١٢)

المواد والنفايات الخطرة				
م	جهة تواجد النفايات	الكمية بالطن	نوع النفاية	مكان التخلص
١	شركة الجيزة العامة للمقاولات	١٨	أسيستوس	مدفن النفايات الخطرة بالإسكندرية
٢	نيابة بورسعيد	١٨	مبيد المانكوزيب	مدفن النفايات الخطرة بالإسكندرية أو أفران الشركة المصرية للأسمنت
٣	ميناء الإسكندرية	٤٠	مادة راكسيل	إعادة التصدير
٤	شركة 3M	٣٥	نفايات ورقية مستوردة	إعادة التصدير
	الإجمالي	١١٢		

جدول (١٢ - ٣) : التخلص السليم من بعض أنواع النفايات الخطرة

م	جهة تواجد النفايات	الكمية بالطن	نوع النفاية	مكان التخلص
١	شركة الجيزة العامة للمقاولات	١٨	أسيستوس	مدفن النفايات الخطرة بالإسكندرية
٢	نيابة بورسعيد	١٨	مبيد المانكوزيب	مدفن النفايات الخطرة بالإسكندرية أو أفران الشركة المصرية للأسمنت
٣	ميناء الإسكندرية	٤٠	مادة راكسيل	إعادة التصدير
٤	شركة 3M	٣٥	نفايات ورقية مستوردة	إعادة التصدير
	الإجمالي	١١٢		

٥-٥-٥ متابعة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وفقاً لأحكام اتفاقية بازل:

يتم متابعة نظام الإخطار المسبق عند عبور سفن محمولة بالنفايات الخطرة عبر قناة السويس بالتنسيق مع هيئة قناة السويس، وتلقى الإخطارات التي تصل للإدارة كنقطة اتصال لاتفاقية بازل من جميع الدول بشأن السماح بعبور سفن محمولة بنفايات خطرة من الشرق الاقصى إلى أوروبا عبر قناة السويس لغرض إعادة التدوير أو التخلص النهائي وذلك وفقاً لاشتراطات العبور المنصوص عليها باتفاقية بازل، والشروط التي وضعتها مصر. وقد تبين من خلال متابعة حركة النفايات الخطرة عبر قناة السويس في عام ٢٠٠٨ أن عدد الدول المصدرة ٢٦ دولة وعدد الدول المستوردة ١٣ دولة وبلغت كمية النفايات المارة عبر قناة السويس ٥٦٢,٣٤٨ طن متري كما يبين جدول (١٢ - ٤) دون وجود أي حيود عن اشتراطات العبور المنصوص عليها في التشريعات الوطنية أو اتفاقية بازل.



المواد والنفايات الخطرة

جدول (٤-١٢) الدول المصدرة والمستوردة للنفايات الخطرة

دول مستوردة للنفايات الخطرة				دول مصدرة للنفايات الخطرة			
% من الإجمالي	كمية النفايات طن	الدولة	م	% من الإجمالي	كمية النفايات طن	الدولة	م
٪٠,١٢٤	٧٠٠	بلجيكا	١	٪٠,٠٣٨	٢١٥	أفغانستان	١
٪٠,٠٢٣	١٣٠	كندا	٢	٪٣,٤٣٢	١٩٣٠	استراليا	٢
٪٨٨,٩١٣	٥٠٠٠٠	الصين	٣	٪٠,٩٢٥	٥٢٠٠	بلجيكا	٣
٪١,٠٥٠	٥٩٠٥	الدانمارك	٤	٪٠,٠٠٩	٥٠	بروناي	٤
٪٠,٠٠٨	٤٤	انجلترا	٥	٪٠,٥٣٣	٣٠٠	الصين	٥
٪٠,١٩٧	١١١٠	فنلندا	٦	٪٠,٠٩٤	٥٣٠	جيبوتي	٦
٪٣,٩٧٢	٢٢٣٣٥,٥	ألمانيا	٧	٪٠,٠٦٠	٣٤٠	انجلترا	٧
٪٢,٢٠٥	١٢٤٠٠	الهند	٨	٪٠,٤٠٩	٢٣٠٠	إثيوبيا	٨
٪٣,٢٣٦	١٨٢٠٠	إيطاليا	٩	٪٨٩,١٤٤	٥٠١٣٠٠	فنلندا	٩
٪٠,١٧٨	١٠٠٠	هولندا	١٠	٪١,٠٤٩	٥٩٠٠	ألمانيا	١٠
٪٠,٠٠١	٣,٥	السويد	١١	٪٠,٠٣٦	٢٠٠	هونج كونج	١١
٪٠,٠٣٢	١٨٠	سويسرا	١٢	٪٠,٠٠٢	١٢	الهند	١٢
٪٠,٠٦٠	٣٤٠	الإمارات	١٣	٪٠,٠٣٢	١٨٠	اندونيسيا	١٣
				٪٠,٠٦٠	٣٤٠	إيران	١٤
				٪٠,١٦٠	٩٠٠	إسرائيل	١٥
				٪٠,٠٠٢	١٤	كينيا	١٦
				٠,٠٤٩	٢٧٥	البحرين	١٧
				٪٠,٣٣٨	١٩٠٠	الكويت	١٨
				٪٠,٦٣٠	٣٥٤٥	ماليزيا	١٩
				٪٠,٣٦١	٢٠٣٠	عمان	٢٠
				٪٠,٤٤٥	٢٥٠٠	الفلبين	٢١
				٪٠,١٤٢	٨٠٠	قطر	٢٢
				٪٠,٢٨١	١٥٨٠	سنغافورة	٢٣
				٪٠,٠٥٣	٣٠٠	السودان	٢٤
				٪١,٥١٢	٨٥٠٣,٥	تايلاند	٢٥
				٪٠,٢٠٢	١١٣٣,٥	الإمارات	٢٦



٦-٥-٦ الإدارة المتكاملة للمواد والنفايات الخطرة:

أ- مشروع "التوأمة المؤسسية":

يهدف مشروع التوأمة المؤسسية مع الإتحاد الأوروبي إلى تبادل ونقل الخبرات المؤسسية والفنية بين إدارة المواد والنفايات الخطرة بجهاز شئون البيئة في مصر ونظيرتها في ألمانيا في المجالات التالية :

- ١- وضع السياسات والنظم والإستراتيجيات الخاصة بإدارة المواد والنفايات الخطرة
- ٢- تنمية القدرات المؤسسية للإدارة (التدريب الداخلي والخارجي لرفع قدرات العاملين بالإدارة فنياً ومؤسسياً) .
- ٣- تقديم الدعم الفني في مجال إدارة المواد والنفايات الخطرة .

تم التعاقد مع جهة ألمانية لنقل الخبرة في "الإدارة المتكاملة للمواد والمخلفات الصلبة والخطرة" وذلك لتأهيل الكوادر والبنية الأساسية وتعديل التشريعات بما يتناسب مع احتياجات الاتفاقيات الدولية. كما تم تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالإدارة العامة للمواد والمخلفات الصلبة والخطرة وتم حصر كل القوانين والتشريعات التي تخص المواد الخطرة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتتواءم مع الاتفاقيات الدولية والمتطلبات العالمية.

ب- مشروع «الإدارة المتكاملة لمخلفات الزئبق» وإعادة تدوير لمبات الفلوريستن

يتم تنفيذ مشروع « إدارة مخلفات الزئبق » بالتعاون مع هيئة المعونة الكورية وبتكلفة إجمالية ٣ مليون دولار وسيتضمن الأنشطة التالية :

- ١- حصر مخلفات الزئبق بصفة عامة ومخلفات لمبات الفلوريستن التي تحتوى على الزئبق بصفة خاصة .
- ٢- بناء القدرات من خلال تدريب الكوادر العاملة في مجال النفايات الخطرة بجهاز وفروعه داخلياً وخارجياً بكورياً .
- ٣- إنشاء وحدة لتدوير لمبات الفلوريستن .

هذا وقد تم تحديد المستفيدن وتشكيل فريق العمل من الأفرع الإقليمية للجهاز والإدارات المختلفة بالجهاز. كما تم إعداد برنامجاً للتوعية البيئية بمخاطر الزئبق على مستوى مصر وتم التنسيق مع الجمعيات الأهلية والجامعات والوزارات المعنية للمشاركة فيه والتعرف على طرق التخلص الآمن من مخلفات الزئبق وإعادة تدوير لمبات الفلوريستن.

كذلك تم إعداد استبيان لجرد الكميات الكلية لمبات الفلوريستن (المنتجة والمستوردة) وكمييات الهالك في (المصنع - الوزارات- المنازل- الجامعات والمدارس) وتم إعداد خطة العمل للأنشطة التنفيذية للجرد والتنسيق مع الفروع الإقليمية للجهاز لجرد كل المحافظات على مستوى مصر.



٦-١٣ الرؤيا المستقبلية :

١. تطبيق مبدأ الملوث يدفع تكلفة تلوثه.
٢. تطبيق مبدأ الإنتاج الأنظف بجميع القطاعات الصناعية وإلزام المصانع بإعداد تقرير سنوي بأنواع وكميات المواد والنفايات الخطرة وطرق التخلص الآمن منها.
٣. تحديث القوانين والتشريعات بما يتواكب مع الاتفاقيات الدولية واحتياجات السوق العالمي.
٤. استمرار الجرد الشامل "للملوثات البيئية" على مستوى مصر للتعرف على تركيزاتها وتحديد أولوياتها للبدء في التخلص الآمن منها.
٥. تشجيع إعادة تدوير النفايات الخطرة.
٦. تشجيع القطاع الخاص للدخول في منظومة إدارة النفايات الخطرة .
٧. زيادة الوعي البيئي في مجال إدارة النفايات الخطرة لدى جميع المستويات .
٨. زيادة التنسيق بين الوزارة والوزارات المعنية بتبادل النفايات الخطرة .
٩. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالنفايات الخطرة.

المراجع :

١. قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية .
٢. تقرير المعمل المركزي للمبيدات . وزارة الزراعة .
٣. تقرير الإدارة المركزية لشئون البيئة . وزارة الصحة .
٤. إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها .

الفصل الرابع عشر

صندوق حماية البيئة





١-١٤ مقدمة

نشأ صندوق حماية البيئة وفقاً لنص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية. وقد تضمنت المادة (١٤) من القانون على أن ينشأ بجهاز شئون البيئة صندوقاً يسمى صندوق حماية البيئة تؤول إليه كافة الموارد الناتجة من مصادر التمويل المختلفة والمتمثلة في المبالغ المخصصة من الموازنة العامة للدولة أو الاعانات أو الهبات المقدمة من الجهات المحلية والأجنبية والغرامات والتعويضات التي يحكم بها عن الأضرار التي تصيب البيئة. وقد تضمنت المادة (١٥) تخصيص موارد الصندوق للصرف منها على أغراضها المبينة تفصيلاً بالمادة (٨) من اللائحة التنفيذية للقانون والمتمثلة في مواجهة الكوارث البيئية وتمويل المشروعات التي تهدف إلى حماية البيئة والحد من التلوث بكافة صوره وأشكاله.

يتم تقديم الدعم من صندوق حماية البيئة إلى جميع الجهات الحكومية ومؤسسات العمل المدنى والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص العاملة في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها.

ولتحقيق مبدأ الشفافية والمصداقية تم إدراج صفحات إلكترونية تشرح إسلوب عمل صندوق حماية البيئة إلى الموقع الإلكتروني الخاص بجهاز شئون البيئة على شبكة المعلومات الدولية (www.eeaa.gov.eg)، يمكن لجميع المختصين والمهتمين والعاملين في قطاع حماية البيئة الإطلاع عليه والإتصال من خلاله. حيث يتضمن الموقع أمثلة للمشروعات الممولة ونماذج طلبات الحصول على دعم الصندوق وخطة عمل الصندوق وأولويات الدعم.

٢-١٤ المشروعات التي قام صندوق حماية البيئة بتنفيذها عام ٢٠٠٨

تستعرض الجداول (١-١٤ إلى ٤-١٤) أهم المشروعات البيئية التي قام بها صندوق حماية البيئة خلال عام ٢٠٠٨. يتبيّن من الجداول أن الصندوق قام بتمويل عدد أربعة مشروعات تمويلاً كاملاً بإجمالي مقداره ٥٢٣ ألف جنيه.. في صورة منح (منح / قروض)، كما شارك الصندوق مع جهات أخرى في تمويل عدد ستة مشروعات تمويلاً جزئياً يقدر بحوالي ١٢ , ١٤ مليون جنيه من أصل إجمالي مقداره ٢١ , ١١٣ مليون جنيه في صورة منح (منح / قروض). كذلك يدير الصندوق تنفيذ عدد عشرة مشروعات ممولاً من منح أجنبية بإجمالي تمويل مقداره ٢٥ , ٢ مليون جنيه ويشرف الصندوق كذلك على مشروعات يتم تنفيذها بالتعاون مع مكتب الإلتزام البيئي باتحاد الصناعات بتمويل قدره ٢٩ , ٨ مليون جنيه لعدد عشرين مشروعات بيئياً. وتعكس نوعية المشروعات الواقعة تحت مظلة صندوق حماية البيئة توجّهات وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة وأهمها الحفاظ على نوعية الهواء والحفاظ على نوعية المياه وترشيد استخدام الطاقة والتخلص الآمن من المخلفات الصلبة والطبية الخطيرة.

صندوق حماية البيئة

جدول (١٤-١) مشاريع بيئة نفذها الصندوق بتمويل مشترك مع جهات أخرى

الموقف الحالي	منح الف جنيه	قرض الف جنيه	مساهمة الصندوق بالألف جنيه	هيكل التمويل الإجمالي بالألاف جنية	اسم المشروع
ما تم تفدينه حتى الان ٧٧٥ سيارة تاكسي بتمويل مشترك مع وزارة المالية.	٧٧٥٠		٥٠٠٠	١٠٠٠	استبدال عدد ١٠٠٠ تاكسي قديمة
تم إبرام التعاقدات وجارى التنفيذ.	١٠٠٠		١٠٠٠	٣٠٠٠	تأهيل المدفن الصحي بمحافظة اسوان
جارى التنفيذ.	٣٥٠		٣٥٠	٢٠٠٠	تدبير منظومة التخلص من النفايات الطبية بمستشفى الأورام ٥٧٣٥٧
المنفذ حتى الان ٣٧٨ مكبس تم توزيعها على المستفيدين	٣٧٥٠		٣٧٥٠	٣٧٥٠	تدبير عدد ٥٠٠ مكبس يدوى لمنظومة قش الأرض تملك للشباب
تم صرف المبلغ المخصص للجمعية والبدء فى التشغيل	٥٠		٥٠	١٠٢	جمعية فدا تطوير حي الجمالية
تم تركيب عدد ٧ محارق فى كل من أسوان.بني سويف . قنا.الجيزة.المنوفية. القاهرة - شمال سيناء	١٢١٧		٢,٢٦١	٢,٢٦١	توفير عدد ١٣ محرقة في المحافظات
	١٤١١٧		١٢٤١١	٢١١١٣	الاجمالي

جدول (١٤-٢) مشاريع قام الصندوق بتمويلها بالكامل

الموقف الحالي	منح بالألف جنيه	قرض	مساهمة الصندوق بالألف جنية	هيكل التمويل الإجمالي بالألاف جنية	اسم المشروع
تم التنفيذ.	٥٩		٥٩	١٤٤	حديقة ذوي الاحتياجات ال الخاصة بمحافظة بنى سويف
تم الانتهاء من المجزر دكرنس وجارى تنفيذ المجزر الثاني.	٣٨٠		٧٦٠	١١٦٢	تطوير عدد ٢ مجزر آلي للذبح بمحافظة الدقهلية
تم استكمال المرحلة الثانية من مشروع الصرف.	٨٤		٨٤	١٢٥	المرحلة الثانية من مشروع الصرف الصحي لقرية سفلاق بمحافظة سوهاج
	٥٢٣		٩٠٣	١٤٣١	الاجمالي



صندوق حماية البيئة

جدول (٢-١٤) مشروعات يدير الصندوق تنفيذها ممولة من منح أجنبية

مشروعات منفذة مع هيئة المعونة الدنماركية (مشروع دعم القطاع البيئي)

اسم المشروع	اجمالى المشروع جنيه مصرى	اجمالى تمويل الجهة المانحة جنيه مصرى
الادارة المتكاملة للمخلفات الرعائية الطبية بمحافظة الاسماعيلية	٦,٢٥٥,٠٦١	٣,٥٣١,٢٤٨
الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة بمدينة ومركز الفيوم محافظة الفيوم	٥,٤٤٣,٢٠٠	٢,٧٣٧,٣٥٠
الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة بمدينة المنيا - محافظة المنيا	٧,٤٠٧,٠٠٠	٣,٩٤٢,٠٠٠
الادارة المتكاملة لتجميع وتدوير مخلفات النخيل بمركز الخارجة بمحافظة الوادى الجديد	٩,٤١٦,٠٠٠	٤,٧٦٤,٠٠٠
محطة معالجة الصرف الصحى بقرىتين بمحافظة البحيرة	٢,٨٨٢,١١٠	١,٤٤١,٠٥٥
المدفن المحكوم بقرية لبلابة بمركز نصر النوبة محافظة اسوان	٤,٠٣١,٧٧٧	٢,٨٧٠,٢٧٧
المدفن المحكوم بمدينة اسوان محافظة اسوان	٢,٩٣٨,٩٠٠	١,٠٤٦,٥٠٠
خزان مياه شرب لقرية وادى العلاقى محافظة اسوان	١,٠٧٠,٣٠٠	٧٤٦,٩٠٠
إعادة تأهيل المدفن المحكوم بإدفو محافظة أسوان	٢,١٤٧,٠٩٩	١,٥٣٩,١٩٩
الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة بمركز ومدينة سمسطا محافظة بنى سويف	٤,٤٩١,٨٠٠	٢,٥٢٣,١٠٠
الاجمالى	٤٦,٠٨٣,٢٤٨	٢٥,١٤١,٦٢٩

صندوق حماية البيئة



جدول (٤-١٤) مشاريع يتم تنفيذها بالتعاون مع مكتب الالتزام البيئي باتحاد الصناعات

اسم الشركة	إجمالي قيمة الاستثمارات (جنيه مصرى)	مساهمة القرض الدوار (جنيه مصرى)
شركة غراء النجمة	١,٦٢٥,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠
شركة وطنية جاز	٣,١٤٥,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠
الشركة العصرية للصناعات الحديثة	٢,٦٥٠,٠٠٠	١,٨٥٥,٠٠٠
شركة دودي بلاست للصناعات البلاستيكية	١,٦٢٥,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
شركة المصنوعات المصرية للكيماويات	٢,٤٥٠,٠٠٠	١,٧٢٠,٠٠٠
الشركة المصرية الحديثة للكبريت	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠
شركة الاهرام لتشغيل المعادن	٣,٢٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
شركة ستاركول لتصنيع معدات التبريد والتكييف	٦١٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
شركة «تاكي فايتا»	٣,٧٤٠,٠٠٠	٢,٦٢٠,٠٠٠
شركة «ان اي دى الطبية»	١,٥٦٢,٥٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠
شركة مارينا للسقالات والروافع	٢,٧١٤,٢٤٠	١,٩٠٠,٠٠٠
شركة الشهاب للصباغة والتجهيز والملابس الجاهزة	٢,٤٤٥,١٥٠	١,٦٩٧,٦٠٥
شركة «الشوربجي الحديثة للملابس والنسيج» (شارمين)	١,٢٧٤,٢٤٠	١,٠١٩,٣٩٢
شركة ابوالعلا للغزل والنسيج والصباغة والتجهيز	١,٩٤٥,٥٥٠	١,٥٠٠,٠٠٠
شركة سينتى تكتيل للغزل والنسيج والتريلوكو	١,٥٢٧,٧٠٠	١,٢٢٢,٢٠٠
مصنع "الشهاب للألبان والأغذية"	١,٦٤٣,٩٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
شركة الندا لمنتجات الألبان	٥٦٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
شركة النور للصناعات الغذائية	٣,٦٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
شركة «الراعي للحلوة الطحينية»	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠
مصنع تجهيز وتعبئة وتبريد المواد الغذائية (محرز)	٦٨٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
المجموع الكلى	٤١,٤٧٨,٠٤٠	٢٩,٧٨٤,١٩٧

٤-٣-٣ الرؤية المستقبلية

على المدى القريب سوف يستمر الصندوق في تقديم خدمات الدعم لتنفيذ مشاريع تسهم بشكل مباشر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

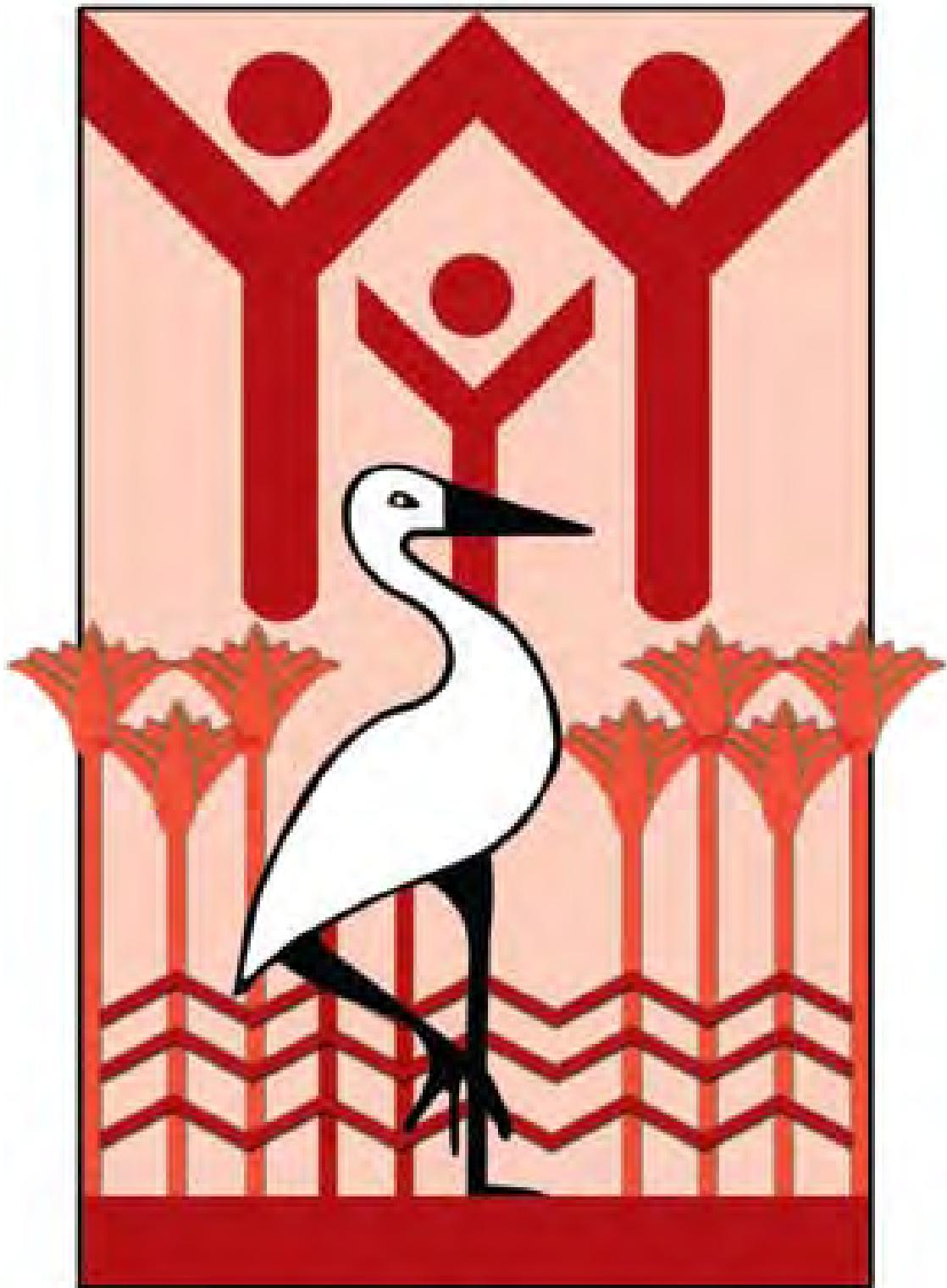
وعلى المدى المتوسط تتطلع وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة إلى أن يتم تطوير صندوق حماية البيئة ليصبح قادرا على تحقيق أغراض إنشائه وذلك عن طريق:

(١) أن يصبح للصندوق شخصية اعتبارية

(٢) العمل على تنمية موارد الصندوق

(٣) تحقيق التوظيف الأمثل لموارد الصندوق

وكذلك الإهتمام ببناء القدرات ودعم الكوادر العاملة بصندوق حماية البيئة لتكون قادرة على تحقيق المهام المنوط بتحقيقها الصندوق وتذليل العقبات التي تواجه تنفيذ المشروعات طبقاً للخطة المستهدفة تحقيقها.



الفصل الخامس عشر

الثقافة والتوعية البيئية





١-١٥ مقدمة

أولت وزارة الدولة لشئون البيئة قضية نشر الوعي البيئي بين كافة شرائح المجتمع المصرى اهتماماً كبيراً حيث أن مبدأ المشاركة من أجل بيئه أفضل للجميع لن يتحقق إلا بتوافر الحد الأدنى من الثقافة والوعي البيئي لدى الجميع: من الأطفال إلى الكهول و من العامة إلى القادة و ومنهم بالقطاع الحكومي إلى رجال الأعمال. و تحاول الوزارة تحقيق ذلك من خلال محورين أساسين:

أولهما: الجهود التي بذلتها الوزارة خلال عام ٢٠٠٨ على كافة المستويات ومن خلال كافة الأدوات مثل عقد ندوات التوعية وتنفيذ القوافل البيئية وتنظيم الحملات البيئية المستمرة ، إضافة إلى الجهود الدعوية بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المختلفة خاصة مع وزارة التربية والتعليم لرفع الوعي البيئي بين تلاميذ المدارس، كذا دعم العشرات من البرامج الإذاعية والتليفزيون وصفحات متخصصة في قضايا البيئة.

وثانيهما: من خلال تقديم الدعم المستمر لكافة مؤسسات المجتمع الحكومي وغير الحكومية مثل قصور الثقافة و مراكز النيل والإعلام و مراكز الشباب والأندية الاجتماعية والرياضية والمكتبات العامة إضافة إلى الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة لإدراج مشكلات وقضايا البيئة ضمن برامجها التوعوية الأمر الذي أفرز نتائج إيجابية طيبة في مجال الوعي البيئي لكافة الشرائح .

٢-١٥ الجهود المبذولة في مجال الثقافة والتوعية البيئية

يبين الجدول (١-١٥) مقارنة بين أنشطته التوعية البيئية خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ والتي تعكس زياده الاهتمام برفع الوعي البيئي لدى الجماهير. كما يتبيّن أن جهاز شئون البيئة من خلال تقسيماته التنظيمية ومشروعاته المختلفة يقوم بتنظيم ٥ ندوات كل ٤ أيام وورشة عمل كل ٣ أيام مؤتمراً أو معرضاً بيئياً أيضاً كل ٢ أيام تقريباً في المتوسط.

جدول (١-١٥) أنشطته التوعية البيئية خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

النشاط	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة الزيادة والنقص
ندوات بيئية	٣٩	٤٦٠	% ١٤٤
ورش العمل	١١١	١٢٠	% ١٠٨
الأسابيع البيئية	٣٥	٥٤	% ١٥٤
القوافل البيئية	٨٤	١٢٥	% ١٤٨
الإصدارات البيئية	٣١	٥٢	% ١٦٧
المسكرات البيئية	١٨	٩	% ٥٠ -
الرحلات البيئية التعليمية	٣٢	٥١	% ١٥٩
المؤتمرات والمعارض البيئية	٤٢	١١٢	% ٢٦٦
البرامج الإذاعية	٣٦	٣٦	% ١٠٠
البرامج التليفزيونية	١٣	١٧	% ١٣٠
صفحات البيئة	٤٠	٨٢	% ٢٠٥

الثقافة والتوعية البيئية

ويرجع انحسار نشاط المعسكرات البيئية خلال عام ٢٠٠٨ الى التركيز على انشطه الندوات والقوافل البيئية خلال صيف ٢٠٠٨ بمراكز الشباب والأندية وقصور الثقافة وغيرها من المؤسسات.



صورة (١-١٥) نماذج من انشطه التوعيه البيئيه

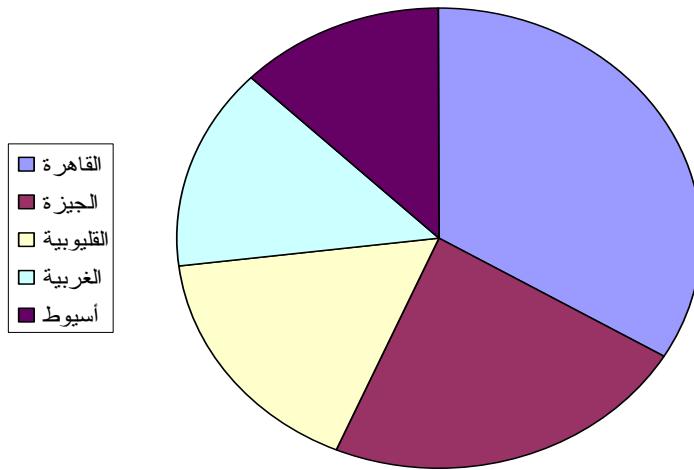
وللوقوف على مستوى الوعي البيئي ومدى التحسن الذي طرأ عليه فقد قامت الوزارة بتكليف مركز البحث والدراسات البيئية بجامعة القاهرة بإعداد دراستين لقياس مستوى الوعي البيئي لدى مجموعة من الشرائح في خمس محافظات وهي القاهرة / الجيزة / القليوبية / الغربية / أسيوط بأجمالي ٢٥٠٨ عينة، كما هو مبين في جدول (٢-١٥) و الشكل (١-١٥)، تناولت شرائح الشباب والمرأة والمزارعين والأطفال . وقد أسفرت هذه الدراسات عن تحسن كبير في مستوى الوعي البيئي بين الشرائح المذكورة.

جدول (٢-١٥) عينات استبيان مستوى الوعي البيئي

المحافظة	حجم العينة
القاهرة	٧٩٢
الجيزة	٥٧٦
القليوبية	٣٩٦
ال الغربية	٣٩٦
أسيوط	٣٤٨



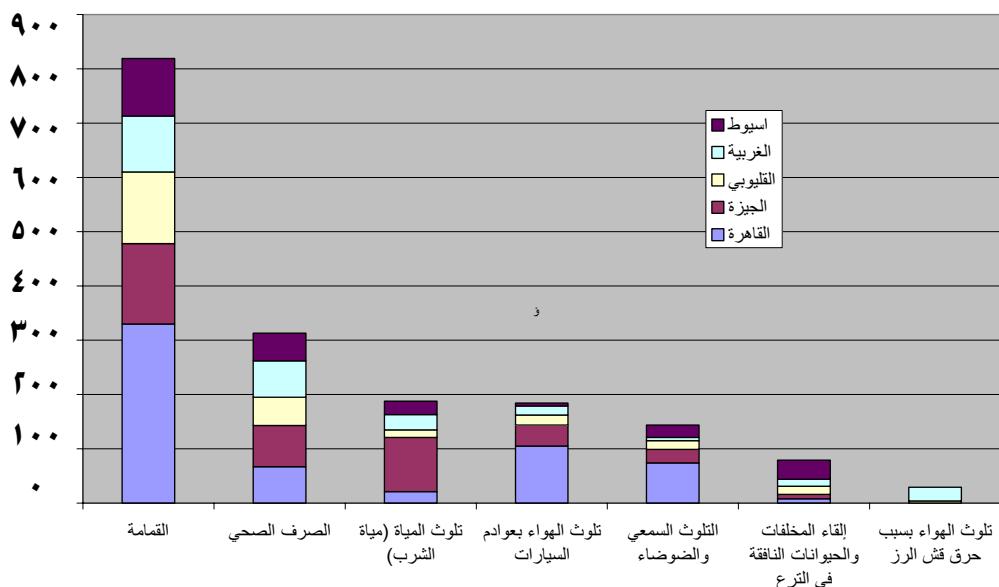
الثقافة والتوعية البيئية



شكل (١٥ - ١) حجم العينات في الخمس محافظات

وقد تضمنت خلاصة الدراسة التي اعدت عام ٢٠٠٨ العديد من الحقائق منها الاتى :-

- مستوى الوعي البيئي لدى غالبية أفراد العينة يعد مستوى جيد .
- الوعي البيئي لدى عينات البحث أصبح مرتفعا مما كان عليه على اثر تنفيذ برامج لرفع الوعي البيئي.
- الموضوعات البيئية التي طرحت في برامج التوعية البيئية لم تجذب اهتمام المشاركين بالقدر الكافي ، ومن ثم لابد من وجود برامج تدريبية تتلاءم وكل فئة وخصوصيتها حتى يستطيعوا الاستفادة منها وتعمل على رفع وعيهم البيئي .



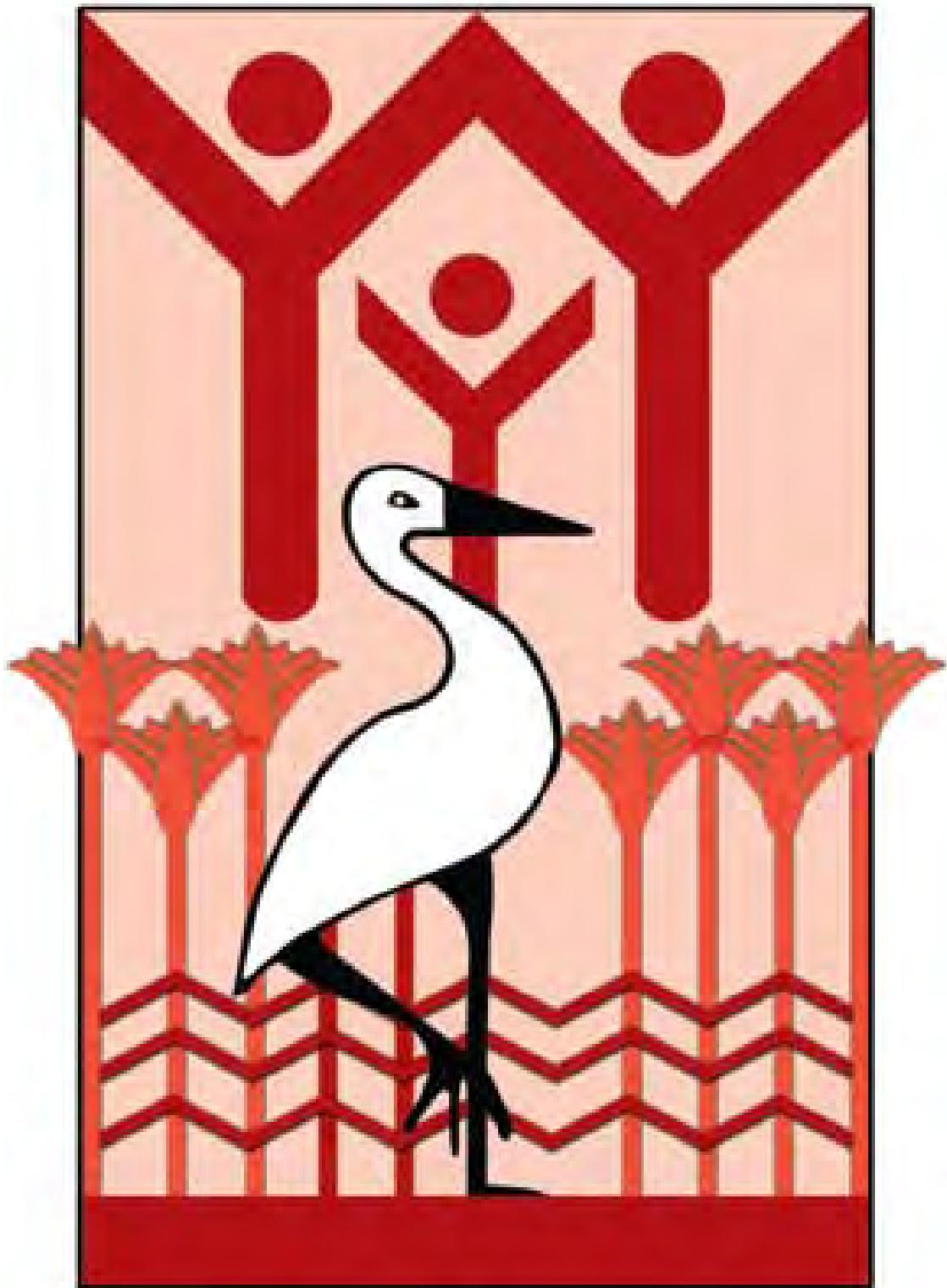
شكل (٢-١٥) اهم المشاكل التي اسفر عنها البحث موزعه على المحافظات



- أظهرت النتائج أن دور جهاز شئون البيئة في المحافظات محدوداً ويجب تفعيله من خلال تقديم المزيد من البرامج والدورات التدريبية التي تعمل على تنمية الوعي البيئي.
- ضرورة الافادة من مجموعة عمل التوعية وأنشطتها في العديد من المحافظات لرفع الوعي البيئي وتبادل الخبرات.
- خلال السنوات الثلاث المنتهية عام ٢٠٠٨ حدث تحسن كبير في الوعي البيئي في مصر في حدود نسبة قد تصل إلى ٨٢٪، إلا أن المرأة تحت مرتبة غير متقدمة من حيث الاهتمام بمجالات البيئة، ولذا يجب العمل على استحداث العديد من البرامج والأنشطة وجعلها أكثر مشاركة.

٣-١٥ الرؤية المستقبلية :

على المدى القريب سوف تستمرة وزارة الدولة لشئون البيئة و جهاز شئون البيئة في تقديم خدمات التوعية البيئية لجميع شرائح المجتمع بهدف ادماج البعد البيئي في برامج وخطط كافة قطاعات المجتمع. مع الإهتمام ببناء القدرات و دعم الكوادر البشرية بالوزاره والجهاز لتكون قادرة على آداء رسالتها في نشر الوعي البيئي .



الباب الخامس

التوجهات البيئية العالمية

الفصل السادس عشر
المدن الخضراء والعمارة الخضراء
الكيمياء الخضراء





المدن الخضراء والعمارة الخضراء

١-٦ مقدمة :

يمكن تعريف مفهوم العمارة الخضراء على أنه: «عملية تصميم المباني وتحطيط المدن بأسلوب يحافظ على الموارد الطبيعية للبيئة المحيطة؛ حيث يتم مراعاة تطبيق تلك المفاهيم خلال التصميم والتنفيذ وأثناء الاستخدام، كما يساهم بشكل كبير في ترشيد استهلاك الطاقة وحسن استغلال الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لمواد البناء والتشييد وكذا التخطيط العمراني الجيد، مما يؤدي إلى تلبية احتياجات جيل الوقت الحاضر دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة».

لقد أصبح واضحًا لمن يخذ القرار والعلماء والمتخصصين في مختلف المجالات والقطاعات في مصر، أننا بصدّ تغيرات المناخية مقلقة تستوجب الدراسة المتعمقة لمعرفة الحالة الراهنة وانعكاسات التغير في المناخ على شتى نواحي الحياة، وما يمكن الأخذ به لدرء الأخطار. كما تشير التقديرات إلى أن البصمة البيئية للبشرية اليوم أكبر بنسبة ٢٢٪ من قدرة الكوكب على تجديد الموارد – أي أن الأرض تحتاج إلى أكثر من ١٤ شهراً لتجديد ما استهلكه البشر في عام واحد.

ومن هذا المنطلق فقد كان لابد من استيعاب مدى تأثير ظاهرة التغيرات المناخية على مباني المدن والقرى وحيث أن أغلب المدن المصرية واقعة في المناطق القاحلة فإن المشهد المعماري في مصر اليوم بدأ يتحول إلى تطبيق المعايير البيئية الخضراء من خلال اتباع أساليب فنية حديثة وذلك بهدف تقليل البصمة البيئية الضارة للأبنية والمدن الحديثة.

٢-٦ العمارة المستدامة وثورة العمارة الأخضر

- إن مفهوم العمارة الخضراء يراعي معايير هامة تضمن الحصول على الجودة والكفاءة المطلوبة للمباني؛ فهي تراعي التوجيه وتهيئة الواقع ودراستها جيداً، وإعداد الدراسات الخاصة بالإضاءة والتهوية الطبيعية ومسارات الطاقة المترابطة واستخدامها كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع ضرورة الانتفاع منها على المدى الكبير في إنشاء المحطات لتوليد الكهرباء للمدن والقرى، وعلى المدى الصغير باستخدام الخلايا الضوئية والسيخانات الشمسية لتوليد الكهرباء وتسخين المياه والتدفئة بالوحدات السكنية، وأساليب التدفئة والتبريد باختيار الأجهزة والمعدات عالية الكفاءة، مع الاختيار الأمثل لمواد البناء المحلية (طوب - حجر - اسمنت - مخلفات زراعية - مخلفات بناء) وكذا المواد المساعدة كالعزل الحراري وعزل الرطوبة.

- تقوم العمارة الخضراء بوضع العديد من المعايير والخطط التي تتحقق في مجملها التكامل بين العنصر البشري وبيئته المحيطة به ضمن الإطار العام لظروف العصر ، وذلك لاشتمال هذا التخصص على



التوجهات البيئية العالمية

العديد من فروع المعرفة (الهندسية - الزراعية - التنوع البيولوجي - الجيولوجيا - المناخ) التي تعمل على إيجاد مخططات تحقق الترابط والتكامل فيما بين الأنشطة المختلفة ، مثل دراسة وتحليل الواقع وتسوية الأراضي ووضع الأنظمة الخاصة بتصريف مياه الأمطار عن طريق الخنادق المكشوفة أو القنوات المغطاة أو الأنابيب ، والتعامل مع العناصر المائية واستغلال خواصها الفيزيائية والجمالية ، ودراسة الظروف المناخية والمكانية للموقع ، وانتخاب النباتات التي تناسب الظروف المحلية مع تحقيق التناسق الوظيفي لهذه النباتات مع باقي العناصر المحيطة بها.

٣-٦ مبادئ العمارة الخضراء:

إن مبدأ الوقاية من أهم المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمار الأخضر حيث تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه وعلى هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديد للبيئة وصحة الإنسان على أن يتم تفريز و تحطيط كل منها بصورة تؤدي إلى :

- إحداث أقل تغيير ممكن في البيئة .
- أقل خطورة على البيئة و صحة الإنسان .
- الاستخدام الرشيد للمواد الخام و الطاقة في البناء و الاستخدام .
- ويطبق هذا المبدأ من خلال تفريز تقييم الأثر البيئي واستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية المتاحة والرصد الجيد لجميع أنواع التلوث.

● أساليب التصميم الخضراء أيضا تقلل من تكاليف الإنشاء وتكاليف الصيانة و تخلق بيئة عمل مريحة وتحسن من صحة المستخدمين وتقلل من المسئولية القانونية التي قد تنشأ بسبب أمراض المبني.

٤-٤ الجهود المبذولة :

ويعد تشكيل المجلس المصري للعمارة الخضراء برئاسة وزارة الإسكان و المرافق و التنمية العمرانية من خلال المجلس القومي لبحوث الإسكان و البناء و عضوية الوزارات المعنية و الخبراء و العلماء المتخصصين في هذا المجال بداية قوية لتفعيل مفاهيم العمارة الخضراء و تطبيقاتها في جمهورية مصر العربية .

٤-٥ التوجهات المستقبلية :

إن اهتمام وزارة الدولة لشئون البيئة بالعمارة الخضراء كأسلوب جديد في مجالات المعمار المختلفة يأتي ضمن اختيار أدوات السياسات للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حيث يحتاج تحقيق هذه الأهداف إلى تقييم مدى فاعلية أدوات السياسات الحالية و إدخال أدوات جديدة خاصة الأدوات المبنية على حواجز تشجع السوق والعمل على تطبيقها بشكل واسع.



التوجهات البيئية العالمية

ومن الرؤيا المستقبلية إصدار كود خاص بالمباني يركز على المحاور الأساسية الآتية:

- استدامة اختيار الموقع وتمثل في الآتي:
 - تقليل التلوث الناتج عن الأعمال الإنسانية وذلك بتقديم خطة متكاملة قبل البدء في أعمال الحفر توضح التعامل مع تأكل التربة وتأثير ذلك على الترسيبات في المياه الجوفية وكذلك التعامل مع ناتج الحفر والغبار الناتج وتأثيره على المناطق المجاورة.
 - الالتزام باختيار الموقع المناسب مما لا يتعارض مع الاحتياطات والاشتراطات البيئية (أراضي زراعية - محميات طبيعية - مناطق ساحلية -).
 - إعطاء الأولوية لاستغلال الأراضي المسجلة على أنها أراضي ملوثة brownfield redevelopment وذلك بهدف إعادة تأهيلها وكذلك تقليل الضغط على استخدام الأراضي البكر.
 - الاهتمام بتوفير وسائل نقل جماعي مع التركيز على استخدام الغاز الطبيعي في تشغيلها لنقل المستخدمين من وإلى الأماكن الجديدة المزمع إقامة مشاريع عليها وذلك بالتنسيق مع كل جهات الاختصاص في توفير البنية التحتية لذلك.
 - الالتزام بدراسة تقييم اثر بيئي قبل البدء في أي مشروع.
- كفاءة استخدام المياه وتمثل في الآتي:
 - ترشيد استهلاك المياه المستخدمة لري المواقع العام لأي مشروع landscaping و ذلك باختيار أنواع نباتات قليلة الاستهلاك للمياه و اختيار نوع الري المناسب (رشاشات-تقسيط) مع الوضع في الاعتبار أن الري بالتقسيط هو الأقل استهلاك للمياه.
 - تقليل استخدام المياه بشكل عام في المباني و ذلك باستخدام تصميمات صحية تستخدم إعادة تدوير المياه Water gray وكذلك استخدام الأجهزة الصحية الموزرة للمياه.
 - كفاءة استخدام الطاقة وتمثل في الآتي:
 - مراجعة التصميمات من حيث الأحمال الحرارية وذلك بإلزام المصممين تقديم دراسة عن استهلاك الطاقة المستخدمة و الالتزام بالكود الخاص بها.
 - الالتزام بعمل عقود صيانة للأجهزة المختلفة مع استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة وإحلال القديم منها بجديد وذلك لضمان كفاءة التشغيل وكذلك استهلاك الطاقة.
 - التشجيع على التوسع في استخدام الطاقة المتجدد و الطاقة النظيفة.
 - اختيار المواد المستخدمة مع تحديد مصادرها وتمثل في الآتي:
 - التشجيع على استخدام المواد المعاد تدويرها.
 - التشجيع على إعادة توظيف المباني مع الإبقاء على الهيكل الخارجي مما يقلل العبء البيئي الناتج عن الهدم وإعادة البناء.



- التوسيع فى استخدام المواد العضوية و سريعة النمو مرة أخرى Rapidly renewable materials مثل قش الأرز،،،
- الأولوية لاستخدام المواد المصنعة محليا.
- تحسين كفاءة البيئة الداخلية.
- الالتزام بحظر التدخين فى المباني العامة.
- استخدام مواد صديقة البيئة و قليلة الانبعاث فى أعمال العزل و الدهانات .
- زيادة نسبة التهوية الطبيعية داخل المبني و إمكانية مراقبتها outdoor air delivery monitoring.
- آلية التحكم فى الراحة الحرارية thermal comfort و الإضاءة داخل فراغات المبني.
- التشجيع على الابتكار فى التصميم

الكيمياء الخضراء

٦- مقدمة

تعتبر صناعة الكيماويات من الصناعات الرائجة في العالم حيث بلغت مبيعاتها حوالي ٢٣٧٧ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ وتمثل منتجاتها مدخلات أساسية للعديد من القطاعات الصناعية الحيوية وعلى رأسها قطاع الصناعات الغذائية والأدوية ومواد البناء وغيرها. وبرغم أهميتها القصوى إلا أن العديد من المواد الكيميائية والعمليات والمعالجات الكيميائية ينجم عنها أضرار للبيئة المحيطة وتأثيرات صحية سلبية .

ومن هنا بدأ فكر الكيمياء الخضراء في الظهور في التسعينيات من القرن الماضي على يد الهيئة الأمريكية لحماية البيئة والذي يسعى لتعديل العديد من العمليات الكيميائية المرتبطة بخطوط التصنيع المختلفة بهدف ضمان بيئية آمنة ونظيفة خلال القرن الحادى والعشرين.

ويرتكز فكر الكيمياء الخضراء على مبدأ رئيسى وأساسى وهو مبدأ "منع التلوث" ، وليس "التحكم فى التلوث" ، ومنع التلوث يهدف إلى منع أو تقليل الإنبعاثات الضارة والمواد السامة خلال العملية الكيميائية نفسها وقبل خروجها إلى البيئة المحيطة، أما التحكم في التلوث فيشمل عمليات المعالجة أو إعادة الاستخدام أو التخلص الآمن من تلك المواد والإنبعاثات الضارة.

ويمكن تعريف مهام "الكيمياء الخضراء" على أنها "تشجيع تكنولوجيات العمليات الكيميائية المبتكرة التي تسعى لمنع أو تقليل المدخلات أو المخرجات والإنبعاثات المحتوية على مواد خطيرة ويشمل ذلك مراحل التصميم والتصنيع والإستخدام على حد سواء" .



٧-٦ مبادئ "الكيمياء الخضراء"

يركز فكر الكيمياء الخضراء على مجموعة مبادئ أهمها ما يلى:

١-٧-٦ استخدام المواد المتعددة وغير الخطيرة كمدخلات تصنيع

ويندرج تحت هذا المبدأ التحول من المدخلات غير المتعددة كالوقود الحفرى إلى مدخلات مستخرجة من النباتات، ومن أمثلة ذلك بعض الأحماض المستخدمة بكثرة في الصناعة مثل Adipic Acid الذي ينتج منه سنويًا أكثر من ٢,٣ مليون طن بإستخدام البنزين وحمض النيتريك كمدخلات أساسية في وجود عامل مساعد معدني (نحاس - فانديوم) والمعروف أن هذه المدخلات من المواد المسرطنة بالإضافة إلى توليد أكسيد النيتروجين، ويدعو فكر الكيمياء الخضراء إلى إستخدام عمليات بديلة تعتمد على الجلوكوز كبديل للبنزين وبعض أنواع البكتيريا كعامل مساعد حيوي.

ولكن يبقى التساؤل قائما حول تأثير التوسيع في تطبيق هذا المبدأ على نصيب الفرد من الغذاء النباتي والمتناقض سنويًا بوجه عام ولذلك نوصي عند التطبيق بإستخدام المخلفات الزراعية ما أمكن ذلك.

٢-٧-٦ استخدام المذيبات الآمنة:

وأحد التطبيقات في هذا المجال التحول من إستخدام المذيبات الضارة بالبيئة وبالصحة كرابع كلوريد الكربون CCl_4 والكلوروفورم إلى المذيبات ذات الأساس المائي أو ثاني أكسيد الكربون المذاب . ومن الأمثلة الفعالة إستخدام المذيب الأخير في عمليات التنظيف الجاف للملابس.

٣-٧-٦ تعظيم كفاءة الذرات المتفاعلة

والمقصود هنا تقليل نسبة الذرات المتفاعلة التي تنتهي إلى تكوين مركبات جانبية غير مرغوب فيها ويتم التخلص منها لاحقًا . ومن أمثلة ذلك التحول في عملية تصنيع مسكن الإيبوبروفين من العملية القديمة ذات الكفاءة المتدنية ٤٠٪ (أى ٤٠٪ فقط من الذرات المتفاعلة تنتهي إلى المركب المطلوب (إيبوبروفين) بينما ٦٠٪ تنتهي إلى مركبات جانبية يتم التخلص منها) إلى العملية الكيميائية الجديدة التي تستخدم تفاعلاً ذو كفاءة ٧٧٪ .

٤-٧-٦ استخدام أقل للطاقة

والمقصود هو إستخدام تكنولوجيات لتحقيق التفاعل المطلوب بأقل إستهلاك للطاقة كبعض إستخدامات الميكروويف لتعجيل التفاعلات الكيميائية.

٥-٧-٦ المخرجات الآمنة

ويعنى بذلك أن تكون مخرجات العملية الكيميائية من النوع القابل للتحلل البيولوجي عند التخلص منها مما يقلل من مشاكل المخلفات الصلبة ومن ذلك عمليات إستبدال مواد الحشو المصنعة من البوليستيرين (من أصل



التوجهات البيئية العالمية

الوقود الحفرى) بأخرى مصنعة من نشا الذرة والتى تؤدى نفس الوظيفة وفى نفس الوقت تكون سريعة التحلل عند التخلص منها.

٨-١٦ الجهود المبذولة

بالرغم من أن فكر "الكيمياء الخضراء" لم يكن مدرجا سابقا ضمن إستراتيجيات جهاز شئون البيئة إلا أن عددا غير قليل من أنشطة الجهاز السابقة كانت تدعم هذا الفكر وعلى رأسها المشروعات التابعة للبرنامج المصرى لمكافحة التلوث EPAP والذى يهدف إلى تنظيف البيئة من الكيماويات السامة المصاحبة للعمليات الصناعية والذى قدم الدعم لأكثر من ٧٥ منشأة صناعية . ومن الأمثلة المباشرة لذلك مشروع تقليل تركيزات الهكسان بيئه العمل والمصاحبة لعمليات تصنيع الكاوتش عن الطريق التحول لإستخدام مذيبات ذات أساس مائى، ونتيجة لنجاح المشروع حصلت المنشأة على شهادة أيزو ١٤٠٠١.

٩-١٦ الرؤية المستقبلية

تشمل الرؤيا المستقبلية الآتى:

- تفيد حزمة من الحوافز لتشجيع إستخدام تكنولوجيات الكيمياء الخضراء.
- الإعلان عن جائزة سنوية لتحفيز الأبحاث فى مجال منع التلوث.
- التعاون مع الهيئات والشبكات العاملة فى هذا المجال.
- دراسة البدء فى مبادرة لتشجيع الكيمياء الخضراء ضمن أعمال برنامج مكافحة التلوث للسنوات القادمة .



مراجع الكيمياء الحضارة

- The Royal Chemical Society.
- The American Chemical Society.
- Green Chemistry, journal of the Royal Society of Chemistry
- EPA Green Chemistry program Website (WWW.epa.gov-green Chemistry)
- The Egyptian Chemical Management Project (www.eeaa.gov.eg/egpops)

قائمة بالمخترات المستخدمة في التقرير

BOD	Biochemical Oxygen Demand
CBD	Central Business District
CFCs	Chlorofluorocarbons
CO ₂	Carbon Dioxide
COD	Chemical Oxygen Depletion
CH ₄	Methane
DO	Dissolved Oxygen
DRI	Direct-Reduction-Iron
EPAP	Environment Pollution Abatement Program
GPS	Global Positioning System
GWP	Global Worming Potential
IUCN	International Union for Conservation of Nature
ISO	International Standard Organization
JICA	Japanese International Cooperation Agency
KFW	(Kreditanstalt für Wiederaufbau (Reconstruction Credit Institute
LoA	Letter of Approval & Letter of Authorization
LoN	Letters of No-Objection
LNb	Low-NOx burners
MEDISCO	Mediterranean food and agro Industry of Cooling technologies

MDI	Meter Dose Inhalers
NMP	Normal Methyl 2– Pyrrolidone
N ₂ O	Nitrous Oxide
NPP	National Phase out Plan
PAHs	Polycyclic Aromatic Hydrocarbons
PCB	Polychlorinated Biphenyl
PH	Poten “Power” Hydrogen
PIC	Prior Informed Consent
PM ₁₀	Particulate Matter
PPSI	Public Private Sector Industry Project
PVC	Poly Vinyl Chloride
SAICM	Strategic Approach to International Chemicals Management

قائمة بعض المختصرات المعنية بالبيئة

CPM	Critical Path Method
AHED	Association for Health and Environmental Development
ALECSO	Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization
AMCEN	African Ministerial Conference On The Environment
ANC	Authority of New Communities
AOYE	Arab Office for Youth and Environment
APE	Association for the Protection of the Environment
AR ⁴	Fourth Assessment Report
ARFI	Arab Regional Financial Institution
ATM	Air Traffic Management
AU	African Union
BASEL	Convention of BASEL (control of transboundary movements of hazardous wastes and their disposal)
BCM	Billion Cubic Meter
BOD	Biochemical Oxygen Demand
BOT	Build, Operate, and Transfer
C&D	Construction and Demolition
CAIP	Cairo Air Improvement Project
CAMP	Coastal Areas Management Program
CAPMAS	Central Agency for Public Mobilization and Statistics
CBD	Central Business District
CBO	Central Business Organization
CDA	Community Development Association
CDM	Clean Development Mechanism
CEDARE	Center for Environment and Development for the Arab Region and Europe
CEO	Chief Executive Officer
CEOSS	Coptic Evangelical Organization for Social Services
CFCs	Chlorofluorocarbons
CIDA	Canadian International Development Agency
CITES	Convention on International Trade in Endangered Species
CMS	Convention on Migratory Species
CNG	Compressed Natural Gas

CNS	Communication & Navigation Systems
CO ₂	Carbon Dioxide
COD	Chemical Oxygen Demand
CPM	Critical Path Method
DANIDA	The Danish International Development Agency
DEM	Digital Elevation Models
DFID	UK Department for International Development
DO	Dissolved Oxygen
DRC	Desert Research Center
DRI	Drainage Research Institute
ECEP	Energy Conservation and Environment Project
ECES	Egyptian Center for Economic Studies
EEAA	Egyptian Environmental Affairs Agency
EEC	Energy Efficiency Council
EEHC	Egyptian Electricity Holding Company
EEI	Emerging Environmental Issues
EEIF	Egyptian Environmental Initiatives Fund
EEPP	Earth Education Partnership Program
EESA	Egyptian Energy Service Association
EHMIMS	Egyptian Hazardous Materials Information and Management System
EIA	Environmental Impact Assessment
EIMP	Environmental Information and Monitoring Project
EMG	Environmental Management in the Governorates
EMU	Environmental Management Unit
EPAP	Environment Pollution Abatement Project
EPF	Environmental Protection Fund
EPM	Environmental Planning and Management
EQI	Environmental Quality International
ERF	Environmental Revolving Funds
ERSAP	Economic Reform and Structural Adjustment Program
ESP	Environmental Sector Program
EU	European Union

تقرير حالة البيئة في مصر

Eutrophication	Eutrophication is a condition in an aquatic ecosystem where high nutrient concentrations stimulate blooms of algae
Faecal Streptococci	Kind of harmful bacteria
FAO	Food and Agriculture Organization
FDI	Foreign Direct Investments
FEA	Friends of the Environment in Alexandria
FEDA	Friends of the Environment and Development Association
FEI	Federation of Egyptian Industry
GCR	Greater Cairo Region
GDP	Gross Domestic Products
GEF	Global Environment Facilities
GHG	Green House Gases
GHGRP	Green House Gases Reduction Project
GIS	Geographic Information System
GMA	Global Mercury Assessment
GMO	Genetically Modified Organisms
GOE	Government of Egypt
GOFI	General Organization for Industry
GOPP	General Organization for Physical Planning
GPA/LBA&	
MEDPOL	Global Program of Action for the Protection of the Marine Environmental from Land Based Activities
GTZ	German Technical Cooperation Agency
GWS	Ground Water Sector
HACCP	Hazardous Analysis & Critical Control Points System
HCRW	Health Care Risk Wastes
HCW	Health Care Wastes
ICA	Institute of Cultural Affairs
ICARDA	International Center for Agricultural Research in Dry Areas
ICCON	International Consortium for Cooperation on the Nile
ICED	International Center for Environment and Development
ICZM	Integrated Coastal Zone Management
IDB	Islamic Development Bank

IDSC	Information and Decision Support Center
IFCS	International Forum on Chemical Safety
IPCS	The International Program on Chemical Safety
ISI	Import Substitution Industry
ISO	International Standard Organization
IT	Information Technology
JICA	Japanese International Cooperation Agency
KfW	Kreditanstalt für Wiederaufbau (Reconstruction Credit Institute)
LDC	Least Developed Countries
LIFE	LIFE program USAID/Egypt for Lead Pollution Clean-Up in Qalyoubia
LMO	Living Modified Organisms
LoA	Letter of Approval & Letter of Authorization
LoN	Letters of No-Objection
LPG	Liquefied Petroleum Gases
M&E	Monitoring and evaluation
MALR	Ministry of Agriculture and Land Reclamation
MAP	Mediterranean Action Plan
MDI	Meter Dose Inhalers
MEAs	Multilateral Environmental Agreements
MENA	Middle East and North Africa
METAP	Mediterranean Environmental Technical Assistance Program
MHUUC	Ministry of Housing, Utilities, and Urban Communities
MLD	Ministry of Local Development
MLF	Multilateral Fund
MOEE	Ministry of Electricity and Energy
MOFA	Ministry of Foreign Affairs
MOHP	Ministry of Health and Population
MSDS	Material Safety Data Sheet
MSEA	Ministry of State for Environmental Affairs
MSWs	Municipal Solid Wastes
MSY	Maximum Sustainable Yield
MTBE	Methyl Teriially Butyl Either
MWRI	Ministry of Water Resources and Irrigation

تقرير حالة البيئة في مصر

NAFTA	North America Free Trade Agreement
NAP	National Action Plan
NAPOE	National Association for Protection of Environment
NARSSS	National Authority for Remote Sensing and Space Sciences
NAWQAM	National Water Quality and Availability Management Project
NBI	Nile Basin Initiative
NC	National Communication
NEAP	National Environmental Action Plan
NEES	National Energy Efficiency Strategy
NEPAD	New Partnership for Africa's Development
NGO	Non-Governmental Organization
NIOF	National Institute of Oceanography and Fisheries
NOPWASD	National Organization for Potable Water Sanitation and Drainage
NOU	National Ozone Unit
NPP	National Phase out plan
NRI	Nile Research Institute
NSS	National Spatial Strategy
NWC	National Women Council
NWRC	National Water Research Center
NWRP	National Water Resources Plan
OAU	Organization of African Unity
ODS	Ozone Depleting Substances
OEP	Organization for Energy Planning
OPEC	Oil Producing and Exporting Countries
ORDEV	Organization for Reconstruction and Development of Egyptian Villages
P&I	Protection and Indemnity
PAH	Poly Aromatic Hydrocarbons
PAP	Priority Action Program
PCB	Polychlorinated Biphenyl
PERSGA	Program for the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden
PFTC	Department of Planning, Follow-up and Technical Cooperation
PIC	Prior Informed Consent
PM ¹⁰	Particulate Matter

POPs	Persistent Organic Pollutants
PPC	Policy Planning Committee
PPM	Part Per Million
PPP	Pollution Prevention Pays
PVC	Poly Vinyl Chloride
R&D	Research and Development
RAC	Regional Activity Centers
RBO	Regional Branch Offices
RFP	Request for Proposals
RIGW	Research Institute for Groundwater
RMP	Refrigeration Management Plan
SAICM	Strategic Approach to International Chemicals Management
SAP	Strategic Action Program
SCA	Supreme Council for Antiquities
SDU	Sustainable Development Unit
SEAM	Support for Environmental Assessment and Management
SEDO	Small Enterprise Development Organization
SFD	Social Fund for Development
SGP	Small Grants Program
SHW	Solar Hot Water
SMART	Scientific, Measurable, Attainable, Relevant and Trackable
SME	Small and Micro-Enterprises
SPAMI	Specially Protected Areas of Mediterranean Importance
TDA	Tourism Development Authority
TDS	Total Dissolved Solids
TLV	Threshold Limit Values
TOE	Ton Oil Equivalent
TSM	Total Suspended Matter
TSP	Total Suspended Particles
UN	United Nations
UNCCD	United Nations Convention to Combat Desertification
UNCHS	United Nations Center for Human Settlements
UNDP	United Nations Development Program

تقرير حالة البيئة في مصر

UNEP	United Nations Environment Program
UNFCCC	United Nations Framework Convention for Climate Change
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization
USAID	United States Agency for International Development
VCM	Vinyl Chloride Monomer
VET	Vehicle Emissions Testing
VOC	Volatile Organic Compound
WB	World Bank
WHO	World Health Organization
WRI	World Resources Institute
WTO	World Trade Organization

المشاركون في إعداد التقرير

جهاز شئون البيئة	وزارة الدولة لشئون البيئة
الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة	د/ موهب أبو العزم
رئيس قطاع الشئون المالية والإدارية	لواء / المنشاوي عامر
رئيس قطاع نوعية البيئة	م/ أحمد حجازي
رئيس قطاع حماية الطبيعة	أ.د/ مصطفى فوده
رئيس قطاع شئون الفروع- أمين عام الجهاز	د/ على أبو سديرة
المشرف على قطاع الإدارة البيئية	د/ فاطمة أبو شوك
رئيس الإدارة المركزية لنوعية الهواء والحماية من الضوضاء	م/ أحمد أبو السعود
مدير عام الإدارة العامة لمشروعات الطاقة	د/ هشام العجماوي
رئيس الادارة المركزية للمعلومات والحاسب الالي	م/ مهيب عبد الاستار
مدير عام الثقافة والتوعية البيئية	أ/ فؤاد مجاهد
مدير عام الإدارة العامة للمخلفات والمشرف على الإدارة المركزية للمخلفات والمواد والنفايات الخطرة	أ/ أمين الخيال
مدير عام الإدارة العامة لنوعية المياه	ك/ إخلاص جمال الدين
مدير عام الإدارة العامة للحماية من الضوضاء	د/ منى كمال
مدير عام الإدارة العامة للمواد والنفايات الخطرة	ك/ عادل الشافعي
مدير عام الإدارة المتكاملة لسواحل والبحيرات	ك/ محمد فاروق عبد المنعم
مدير عام فرع القاهرة الكبرى	د/ عطوة حسين
مدير عام الإدارة العامة لنوعية الهواء	ك/ كوثر حنفي
مدير عام المكتب الفني للوزير	م/ شريف عبد الرحيم
مدير عام صندوق حماية البيئة	أ/ سعيد الدليل
مدير عام المعرفة البيئية	م/ أحمد مصطفى
مدير عام الإدارة العامة لمراقبة التلوث البحري وشئون الموانئ	د/ منال طنطاوي
مدير عام المكتب الفني لقطاع نوعية البيئة	ك/ جيهان السقا

د/ محمد اسماعيل	مدير إدارة النفايات الخطرة
ك/ إلهام رفعت	مدير إدارة المواد الخطرة
ك/ ميسون على	نائب المدير المنسق الوطني للإنتاج الأنظف
المستشارون بالوزارة والجهاز	
د/ محمد سيد خليل	مستشار السيد الوزير للتخطيط والمتابعة والتعاون العربي والأفريقي
د/ السيد صبرى	الشرف على وحدة التغيرات المناخية
د/ مصطفى الحكيم	مستشار السيد الوزير لشئون الزراعة
د/ عزت لويس	الشرف على وحدة الأوزون
أ.د/ محمود حويحي	المدير الإداري للمكتب الفني للوزير
الدعم الفني	

مشروع بناء القدرات لموضوعات البيئة العالمية GEF/ UNDP

أ.د/ قاطمة الجوهرى	أستاذ غير متفرغ - المركز القومى للبحوث
أ.د/ أحمد وجدى	أستاذ مساعد - كلية الهندسة - جامعة القاهرة
أ.د/ محمد الديك	أستاذ الكيمياء العضوية - كلية العلوم - جامعة عين شمس
أ/ ياسمين فؤاد	مدير المشروع

**وحدة المؤشرات والتقارير البيئية
التصميم والإشراف والتنسيق العام**

د/ منى كمال	رئيس وحدة المؤشرات والتقارير البيئية
م/ أحمد عوض الله	استشاري وحدة المؤشرات والتقارير البيئية
أعضاء فريق العمل	
(م/ زينب زكي، أ/ محمد معتمد، أ/ سوزان الكيلاني، أ/ منى عرقات، أ/ غادة كارم)	

تصميم الغلاف: م/ شريف عبد الرحيم



وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة



وزير الاتصالات للبيئة
الى كل اجل ابيه

٢٠ طريق مصر حلوان الزراعي ظافن مدخل سفاجة
جمهورية مصر العربية - القاهرة - المعادي
الرقم البريدي: ١٣٦٧٩
٢٠٢٠٢٥٨٦٩٣٣ فاكس: ٢٠٢٥٧٨٠٣٥٣
www.eaaa.gov.eg
eaaa@eaaa.gov.eg